

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١١)



التجارب التنموية
فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين:
الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة

**"التجارب التنموية في
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة**

الباحث الرئيسي

أ.د. فادية محمد عبد السلام

٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام فى إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج فى أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

**" التجارب التنموية فى
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة**

مستخلص

اهتمت الدراسة باستعراض النماذج التنموية للتجارب الآسيوية لبعض دول مختارة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والصين ، وعليه فقد اشتملت المعالجة على جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وتنظيمية ومؤسسية وبنية للتنمية ، أى أن المعالجة لم يغلب عليها الجانب الاقتصادى فقط ولم تختزل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى التصنيع فقط .

ولكى تحدد الدروس المستفادة من قراءة وتمحيص هذه التجارب التنموية بالنسبة للاقتصاد المصرى تعرضت الفصول الثمانية المختلفة الى محاور أساسية مثل النمو الاقتصادى ومحدداته ، سياسات النهوض بالقدرات التنافسية ، سياسات سوق العمل النشطة والصناعات الصغيرة ، والأبعاد العلمية والتكنولوجية ، دور الدول فى المجال الاجتماعى ، التنمية البشرية ، التنمية المستدامة والانتاج الأنظف ودور الدولة والتحول الديمقراطى .

وقد قدمت الدراسة مصفوفة مقترحات لمخذى القرار فى مصر تتمثل فى بعض السياسات والبرامج التنفيذية ولعل أهمها : أن تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومطردة فى خلال فترة لا تقل عن ٢٥ عاما تعد شرطا أساسى لتحسين مستوى معيشة الأفراد ، أهمية وضع معايير أداء لتقييم طلب منح الحوافز للاستثمار تركز على تحقيق قيمة مضافة ومكون محلى معين وأيضاً مراعاة مستوى التقانة وتحقيق التشابك الصناعى ، كذلك فإن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى تتطلب تشجيع الابتكار فى المنتجات الصناعية بتصميمات محلية وضرورة تفعيل الاتفاقيات التجارية الحالية قبل الدخول فى اتفاقيات جديدة . أيضا فإن تحقيق سعر صرف فعلى مستقر يمكن التنبؤ به مع اجراء الاصلاحات الهيكلية الضرورية ، يضاف الى ذلك أهمية تصميم سياسات السوق العمل النشطة ترتبط بعدة برامج خاصة بدعم التشغيل فى القطاع الخاص المنظم وتوفير فرص العمل فى قطاعات التعليم والصحة وتطوير نظام معلومات سوق العمل . كذلك يراعى تعزيز آلية ترك تصنيع بعض الأجزاء والمنتجات الخفيفة وغيرها للصناعات الصغيرة ، وقد يكون من المفيد لتعزيز هذه التوجهات بناء نظام وطنى للابتكار وتوجيه التعليم نحو صناعات المستقبل (الاتصالات والمعلومات) ، وفى مجال التشريعات البيئية قد يكون من المستصوب وضع قوانين تفرض عقوبات على الجرائم البيئية .

Development Experiences in South Korea, Malaysia and China:

Strategies and policies- Lessons to be learned

Abstract

This study intends to discuss the Asian experiences for some selected countries like South Korea, Malaysia and China. The study encompasses the economic, social, political, managerial, regulatory, institutional and environmental aspects of development.

The study includes 8 chapters to discuss the lessons to be learned for the Egyptian economy. The 8 chapters tackled main issues like the determinants of economic growth, policies for promoting competitiveness, labor market policies, small enterprises, scientific and technological aspects, the role of the state in social area, human development, sustainable development, clean production and the role of the state and the democratic transformations.

The study proposed many recommended policies and implementation programs for policy makers. Achieving high and continuous economic growth for a period of 25 years is a prerequisite for improving the standard of living. It is necessary to set some performance standards to evaluate whether to offer investment incentives based on realizing value added, a certain local component, the level of technology and the sectoral interconnection. As well, increasing the competitiveness of the Egyptian economy requires on one part encouraging the innovation in industrial products with local patterns and on another part to enhance the current trade agreements. It is also important to maintain a stable and predictable effective exchange rate in parallel with implementing the necessary structural reforms. In addition, it is highly important to design active labor market policies linked to several special programs that aim to enhance employment in the formal private sector as well as creating job opportunities in the sectors of education and health. Additionally, an information system should be designed for the sake of labor market. Furthermore, the manufacturing of some parts and light products should be conferred to small enterprises. Hence, it may be important to implement a national system for innovation and orient the education system towards the futuristic industries (telecommunications and information technology). Finally, concerning the environmental legislations, it will be better to carry out legislations that implement punishments on environmental crimes.

المحتويات

مقدمة البحث

د-و

٥٤-١

الفصل الأول : النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته

المبحث الأول : معدلات النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية المختارة

المبحث الثاني : مدخرات النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية المختارة

المبحث الثالث: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الآسيوية المختارة

١٠٨-٥٥

الفصل الثاني : (سياسات النهوض بالقدرات التنافسية)

المبحث الأول : القدرات التنافسية لكل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا

المبحث الثاني : أهم ملامح استراتيجيات التصنيع للدول الثلاثة

المبحث الثالث : تطور الصادرات والسياسات التجارية لكل من ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، الصين

ومصر

المبحث الرابع : سياسات سعر الصرف في دول شرق آسيا

١٥٨-١٠٩

الفصل الثالث : سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية

المبحث الأول : سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) في ضوء التجربة الآسيوية

المبحث الثاني : دور الصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية

١٨٧-١٥٩

الفصل الرابع : الابعاد العلمية والتكنولوجية في تجارب كوريا وماليزيا والصين

- تجربة كوريا الجنوبية

- التجربة الصينية في البحث العلمي والتكنولوجي:

- التجربة الماليزية في البحث العلمي والتكنولوجي :

- منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر

- الاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا في تعزيز دور الأبعاد العلمية والتكنولوجية في النمو

الاقتصادي في مصر

٢٢٦-١٨٨

الفصل الخامس : دور الدولة في المجال الاجتماعي

المبحث الاول : الخدمات الاجتماعية ، نظرة عامة

المبحث الثاني : السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

الفصل السادس : التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم فى تجارب كوريا ، ماليزيا ٢٥٨-٢٢٧

والصين

المبحث الاول :الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية لدول الصين - كوريا الجنوبية - ماليزيا

(المدخلات)

المبحث الثانى : مستوى الإتساق بين الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية

المبحث الثالث :معدلات الالتحاق بمراحل المنظومة التعليمية

المبحث الرابع : تقييم كفاءة أداء المنظومة التعليمية بالدول الثلاث

الفصل السابع : التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف فى مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا ٢٩٤-٢٥٩

المبحث الأول : مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها

المبحث الثانى : آلية التنمية النظيفة الإنتاج الأنظف فى مصر

المبحث الثالث: التلوث البيئى وآليات التنمية النظيفة فى بعض دول جنوب شرق آسيا

الفصل الثامن : دور الدولة والتحول الديمقراطى بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين ٣٢٦-٢٩٥

المبحث الأول : دور الدولة فى التجارب الآسيوية : تحليل عام فى الإطار التاريخي

المبحث الثانى : التطور الديمقراطى لبعض دول جنوب شرق آسيا

- مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر (استراتيجيات ، سياسات ، إجراءات تنفيذية) ٣٤٣-٣٢٧

٣٤٤

- المراجع

"التجارب التنموية"

فى

كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :

الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة

مقدمة :

انطلقت مصر - ولا تزال - نحو آفاق واعدة ومباشرة في سعيها لتحقيق نهضة تنموية شاملة (اقتصادية واجتماعية وسياسية) . إلا أنها - مثل معظم الاقتصادات - تواجه بالعديد من المشاكل والتحديات التي قد تعترض طريقها نحو استكمال واطراد تجربتها التنموية المأمولة ، مثل : عدم وصول ثمار الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة الى شريحة كبيرة من المواطنين ، تصاعد معدلات التضخم ، ارتفاع الدين لعام الداخلى، وجود أعداد كبيرة من المتعطلين الداخلين الى سوق العمل ، مكافحة الفقر ومساندة الفقراء وغيرها من التحديات الكثيرة .

ومن المسلم به عدم وجود " نموذج تنموى معيارى " أو " وصفة تنموية تقليدية " يمكن اتباعها بحذافيرها من قبل الدول الساعية نحو التنمية ، كما انه من المعروف أن عملية " التنمية " يجب أن تكون عملية وطنية صرفة ، إلا أن كل هذا لا ينبغى أن يقف حائلاً أمام الاستفادة صانعى السياسات ومتخذى القرار من الاستفادة من بعض السياسات والأنظمة الفرعية والبرامج التنفيذية - وإن تطلب الأمر تطويعها - التى ثبتت فعاليتها ونجاحها في عدد من دول العالم . ونظراً لوجود " زخم " كبير من التجارب التنموية الرائدة في عدد كبير من دول العالم ، فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فإن مصر تستطيع من خلالها ، أن تصنع حلولاً وبدائل غير تقليدية لمواجهة المشاكل والتحديات والقضايا التى تواجهها .

وتعد الدول الآسيوية مثالا جيداً لقصص النجاح ، وإذا السبب أطلق عليها لقب " النمور الآسيوية " حيث استطاعت ان تحقق خلال عقود قليلة تنمية شاملة وحقيقية ، تمثلت في تحقيق معدل نمو مرتفع بلغ في بعض الحالات أكثر من ١٠% سنوياً وذلك لفترة متواصلة امتدت لأكثر من عقدين، مع حدوث طفرة كبيرة في حجم صادراتها مع استقرار أسعار صرفها ، بالإضافة الى انخفاض معدل التضخم فيها عن ٥٠% سنوياً ، فضلاً عن عدم وجود بطالة في اليد العاملة

، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر وإيجابي على رفاهية مواطنيها ، كما تعتبر تجاربها التنموية من أفضل الممارسات Best Practice ، التي تحققت خلال النصف الأخير من القرن الماضي.

ويهدف المشروع البحثي الحالي ، الى اجراء تحليل متعمق لبعض التجارب التنموية في الدول الآسيوية واستخلاص الدروس المستفادة منها (استراتيجيات - سياسات - برامج واجراءات تنفيذية) التي يمكن تطبيقها على الحالة المصرية ، وذلك لدعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات في القضايا التنموية المختلفة .

إطار المعالجة القطرية

ويرجع اختيار دول : كوريا الجنوبية ، وماليزيا ، والصين ، الى كونهم يمثلون الأجيال الثلاثة للدول الآسيوية ، حيث تشير الأدبيات ان هناك ثلاث أجيال من الدول الآسيوية ، الجيل الأول انحصر في دول : سنغافورة ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج ، ثم لحق بهذه المجموعة الجيل الثاني من النمر مثل ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا ، كما ظهر جيل ثالث من النمر الاقتصادية، تمثل في دول : الصين ، الهند ، وفيتنام .

فضلا عن ان هذه الدول الثلاث حققت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي تجاوزت الـ ٥% ، خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، حيث بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة ، حوالي ٩,٩% للصين ، و ٦,٤% لكوريا الجنوبية ، و ٦,٣% لماليزيا.

الاطار الزمني

تستند الدراسة الى خبرات هذه الدول عبر فترات زمنية قد تمتد الى الستينات وحتى سنوات حديثة وذلك لأهمية القراءة والتمحيص والتدقيق لهذه المراحل الأولى حيث المناخ الدولي والاقليمي التي عايشته هذه الدول الذي ربما يختلف عن العقود الأخيرة ، بما يسمح بتغير الأنظمة والايديولوجيات وملامح التكتلات الاقتصادية ومصالحها فضلا عن التغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة بما يضيف الى زخم الخبرات ويعظم الاستفادة من قراءة هذه التجارب ، وفي هذا الاطار تنقسم الدراسة الى ثمانية فصول بخلاف فصل أخير لاستعراض مصفوفة مقترحة لمتخذي القرار تعكس الدروس المستفادة من التجارب الدولية الثلاثة :

- الفصل الأول (النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته
- الفصل الثاني (سياسات النهوض بالقدرات التنافسية)
- الفصل الثالث (سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية)

- الفصل الرابع (الابعاد العلمية والتكنولوجية فى تجارب كوريا وماليزيا والصين)
- الفصل الخامس (دور الدولة فى المجال الاجتماعى)
- الفصل السادس (التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم فى تجارب كوريا ، ماليزيا والصين)
- الفصل السابع (التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف فى مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا)
- الفصل الثامن (دور الدولة والتحويلات الديمقراطية بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين)
- مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر (استراتيجيات ، سياسات ، إجراءات تنفيذية)

فريق العمل البحثى

الباحث الرئيسى	١- أ.د. فادية عبد السلام
	٢- أ.د. محمد عبد الشفيق
	٣- أ.د. لطف الله إمام صالح
	٤- أ.د. سلوى محمد مرسى
	٥- د. صادق رياض أبو العطا
	٦- د. نجلاء علام
	٧- د. عبد السلام محمد
	٨- د. طارق نوير
	٩- د. سحر البهائى
	١٠- د. مجدة إمام
	١١- د. محمود عثمان حجازى
	١٢- د. نيفين حسين
	١٣- أ. داليا أحمد على ابراهيم
	١٤- أ. مريم رؤوف فرح
	١٥- أ. أمانى محمد عبد الوهاب

الفريق المساعد

من داخل المعهد

- د. فوزية الدميرى	- د. وفاء محمد مصيلحى
- أ. أحمد هاشم	- د. سامية جبر
- أ. زينب محمد نبيل	- أ. منى سامى طنعت
- أ. ولاء حسين عبد الله	- أ. كريمة محمد الصغير

من خارج المعهد

- أ. محمد فخر الدين عبد الخالق

الفصل الأول

النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته (١)

(١) قام بإعداد هذا الفصل كل من

د. صادق رياض ، د. طارق نويرة ، د. نيفين حسين ، أ. أماني عبد الوهاب

النمو الاقتصادي فى الدول الآسيوية وبعض محدّداته

مقدمة

ان احدى العلامات البارزة والمضيئة فى التجربة التنموية للدول الآسيوية ، هو نجاحها فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومطرّدة ، هذه المعدلات المرتفعة ما كانت تؤتى ثمارها دونما وجود لسياسات ملائمة تعمل على حشد وتعبئة المدخرات فى هذه الاقتصادات ، واستغلالها فى استثمارات كفؤة . ودون بذلك جهود كبيرة من خلال حزمة من الحوافز الفعالة. لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر

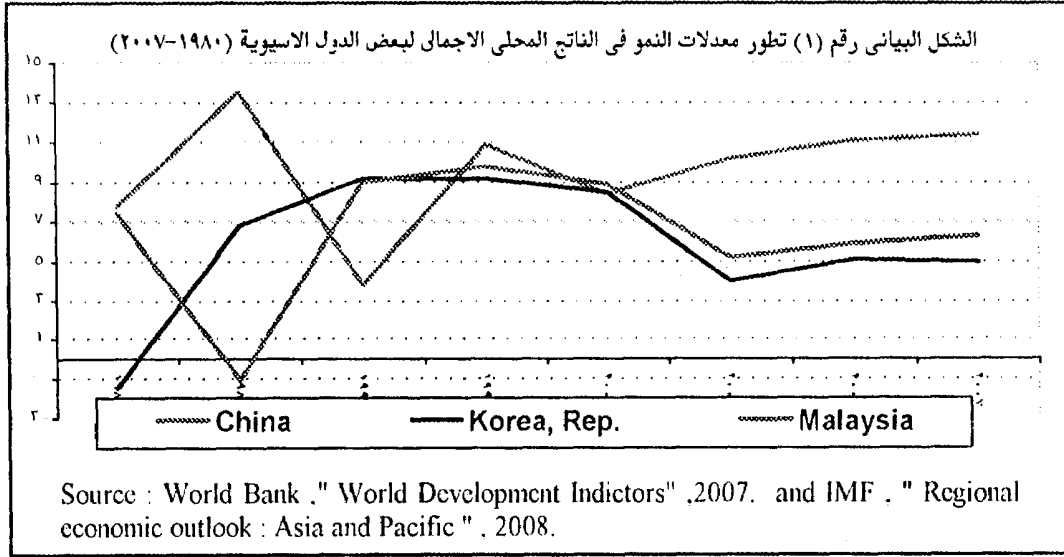
يتناول هذا الفصل سلوك النمو الاقتصادي فى بعض الدول الآسيوية (الصين - ماليزيا - كوريا) وبعض محدّداته ، وخاصة الادخار والاستثمار من ناحية ، ودور تدفّقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحوافزها من ناحية اخرى. وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث : يتناول المبحث الاول تطور معدلات النمو الاقتصادي فى الدول الآسيوية المختارة ، ويستعرض المبحث الثانى معدلات الادخار والاستثمار فى هذه الدول ، ويركز المبحث الثالث على دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحوافزها فى احداث التنمية الاقتصادية للدول الآسيوية.

المبحث الاول

معدلات النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية المختارة

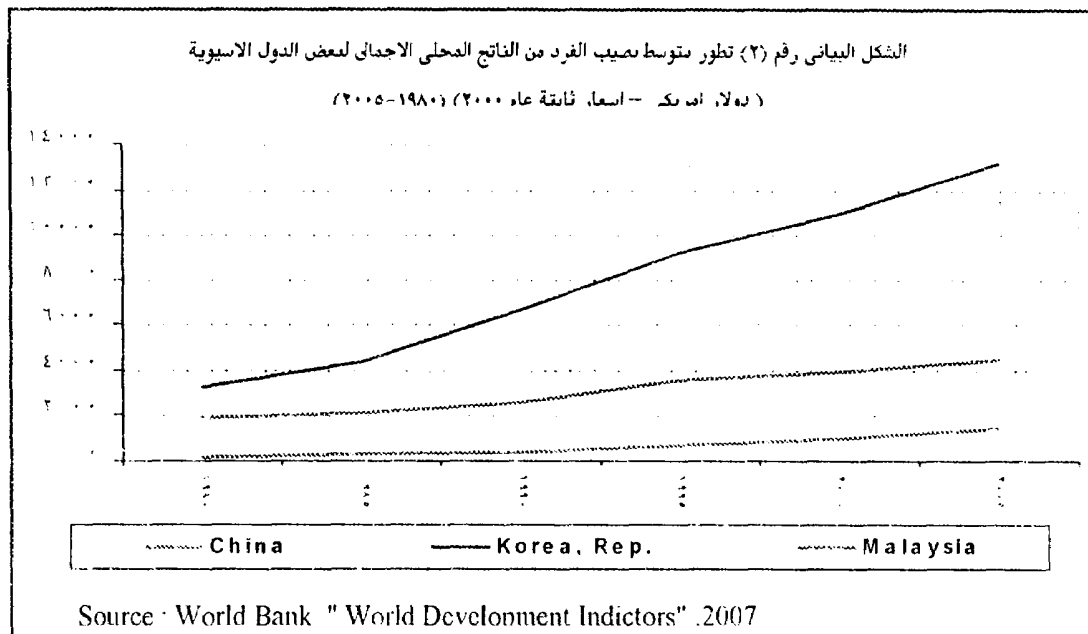
خلال ربع القرن الماضي حققت غالبية الدول الآسيوية نموا متسارعا ، بحيث أطلق على بعض منها اسم النمر الاقتصادي. حيث تمثلت أهم إنجازاتها في ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي واستدامته لفترة طويلة، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وإن كان الأمر لم يخلو من حدوث بعض التذبذبات وخاصة خلال فترة الأزمة الآسيوية التي ضربت بهذه الاقتصادات^(١) .

ويوضح الشكل البياني (رقم ١) تطور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الآسيوية (الصين ، وكوريا ، وماليزيا) خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، والذي يلاحظ منه ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يجاوز الـ ٥% في معظم السنوات - باستثناء بعض التذبذبات الطارئة - ومن خلال حساب متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، تبين أنه بلغ حوالي ٩,٩% للصين ، و ٦,٤% لكوريا الجنوبية ، و ٦,٣% لماليزيا.

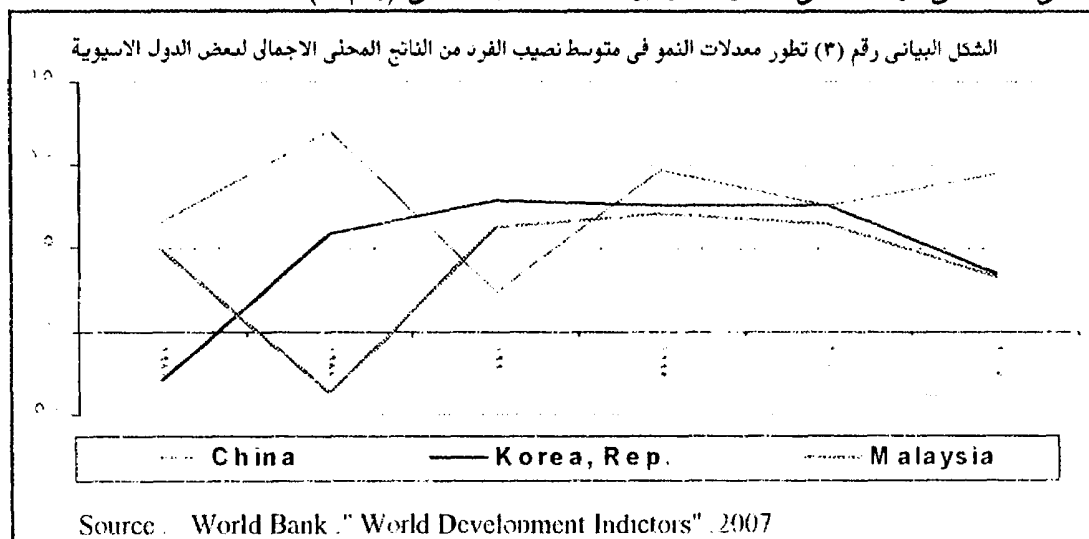


^١ يرجع السبب الرئيسي في انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة المالية ، وخاصة في عام ١٩٩٨ إلى انهيار الاستثمار وخاصة في إندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلاند ، حيث انخفض الاستثمار بمعدل أكبر ١٠% .

ان معدلات النمو المرتفعة فى الناتج المحلى الاجمالى التى حققتها هذه الدول ، انعكست فى حدوث زيادة مستمرة فى مستوى معيشة الآسيويين مقاسة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الثابتة) ، وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البيانى (رقم ٢).



وايضا حققت الدول الآسيوية الثلاثة ، معدلات نمو مرتفعة فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البيانى (رقم ٣).



المبحث الثاني

مدخرات الادخار والاستثمار في الدول الآسيوية المختارة

حدد البنك الدولي أسباب النمو السريع في الدول الآسيوية الى عوامل عدة أهمها: تواضع أنماط الاستهلاك ومن ثم ارتفاع نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد على ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، والسياسات الاقتصادية المواتية مع الاعتماد على قوى السوق والانفتاح على الأسواق العالمية، والعمل الجاد الدؤوب، والعناية الكبيرة بتطوير التعليم والارتفاع بصحة المواطنين ، مع خفض معدلات النمو السكانية. وكذلك وجود المناخ المشجع للقطاع الخاص والجاذب لرأس المال الأجنبي المباشر. كما لعبت الدولة دورا حيويا في تشجيع قطاع الأعمال وإحداث التطوير التكنولوجي المناسب. وأخيرا الاهتمام بمحاربة الفساد، وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة ، وتوافر الاطار التشريعي والقانوني الجيد، والقيادة السليمة^(٢).

وفي هذا الجزء سوف يتم التركيز على تحليل سلوك واتجاهات معدلات الادخار والاستثمار في الدول الآسيوية المختارة ، واستعراض أهم السياسات التي تم إتباعها لتحفيز معدلات الادخار والاستثمار ، باعتبارها احدى المحددات الحاكمة لتحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول ، فمن المعروف ان احدى السمات الأساسية للدول النامية، هو انخفاض نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن الدول الآسيوية اذخرت نسبة مرتفعة جدا من الناتج المحلي الإجمالي تزيد زيادة ملموسة عن نظيرتها المتحققة في عدد كبير من الدول الصناعية المتقدمة. ويعتبر الادخار والاستثمار من أهم المتغيرات الكلية التي تلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي ودعم التوظيف في الدول النامية ، لذا لابد من تعبئة الموارد المحلية وتوظيفها في الاستخدام الكفاء نها (Khan,1993). حيث تساعد المعدلات المرتفعة من الادخار القومي على بقاء مستوي الاستثمار عند معدلات مرتفعة مما يسهم في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي .

أوضح (Iqbal,1993) وجود علاقة موجبة بين نمو الدخل ومعدل الادخار خاصة في الدول النامية ، وكذلك فان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تؤدي إلى زيادة الادخار (Mckinnon,1973). وفي حقيقة الامر فقد أوضحت الأدبيات الاقتصادية كثير من العوامل المؤثرة على الادخار ، من أهمها العوامل الاقتصادية و الديموجرافية (Rehanna,1993).

فاقتصاديا ، يتم دعم الادخار من خلال وجود نظام مصرفي يضمن حفظ حقوق المقرضين (World bank ,1993)، وتحقيق استقلالية البنك المركزي ، وزيادة العمق المالي

²⁾ World Bank (1993), The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy Oxford University Press.

financial deepening ، وتنويع الادوات المالية . وايضا يساهم دعم الإصلاح المصرفي في زيادة معدلات الادخار (Khan,1993). وقد أشار (Burney and Khan ,1992) الى ارتفاع متوسط الدخل والادخار بالنسبة للقطاع العائلي في الحضر مقارنة بالريف. وايضا أوضحت الدراسات التطبيقية أن زيادة سعر الفائدة الحقيقي يعتبر حافزا للقطاع العائلي والمؤسسات لزيادة ادخارهم وذلك لمواجهة ارتفاع تكلفة الاقتراض مما يؤدي الى ارتفاع معدل الادخار الإجمالي. وبالإضافة الى ما سبق ، يؤثر معدل التضخم علي معدل الادخار من خلال زيادة عدم التأكد داخل الاقتصاد ، حيث يقوم الأفراد بزيادة الإنفاق الحالي للحفاظ علي مستويات استهلاكهم خشية من مزيد من الارتفاعات في الأسعار مستقبلا مما يعني انخفاض ادخار القطاع العائلي.

وديمجرافيا يتأثر الادخار أيضا بالتركيب العمري للسكان فارتفاع نسبة السكان في سن العمل سيؤدي إلي معدلات أعلى للادخار الخاص وفقا لفرضية (life cycle hypothesis) ، وأن ارتفاع نسبة الإعالة وصغار السن يعني انخفاض حجم الادخار حيث توصل (Khan1992) إلى وجود علاقة سالبة بين معدل الإعالة ومعدل الادخار. وهناك دراسات عديدة توصلت الى علاقة موجبة بين معدل الادخار والسن (chang, 1994) فيرتفع معدل الادخار مع زيادة السن، وأيضا أكدت الدراسات على وجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي ومستويات الادخار حيث يرتفع الميل الحدي للادخار لزيادة المستوى التعليمي.

وبشكل محدد خلصت الادبيات الى مجموعة من العوامل المؤثرة علي معدل نمو الادخار القومي ، وهي :عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وشروط التبادل الدولي (TOT) ، وسعر الفائدة الحقيقي ، والنفقات الجارية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ونمو تحويلات العاملين من الخارج.

وبالنسبة للاستثمار هناك العديد من المحددات التي تعمل علي رفع مستوياته مثل توافر بنية تحتية جيدة ووجود مناخ جيد للاستثمار من خلال تبني سياسات اقتصادية مستقرة علي المستوي الكلي و كذلك العمل علي الحفاظ علي حقوق الملكية (World Bank,1993) ووضع اطار مؤسسي وقانوني جيد لحماية حقوق المستثمرين . وقد أشار كلا من Christy and Clendinson 1976 الي أهمية معدل الادخار وسعر الفائدة في تحديد مستوي الاستثمار.

هذا وقد شهدت معظم اقتصاديات دول شرق آسيا ارتفاعا كبيرا في معدلات الادخار والاستثمار قبل حدوث الأزمة المالية ، ثم ارتفعت مرة اخرى ، بعد ان استعادت هذه الدول عافيتها. وذلك على النحو الذى سوف يرد تفصيلا على النحو التالى:

١/٣ معدلات الادخار والاستثمار في الصين

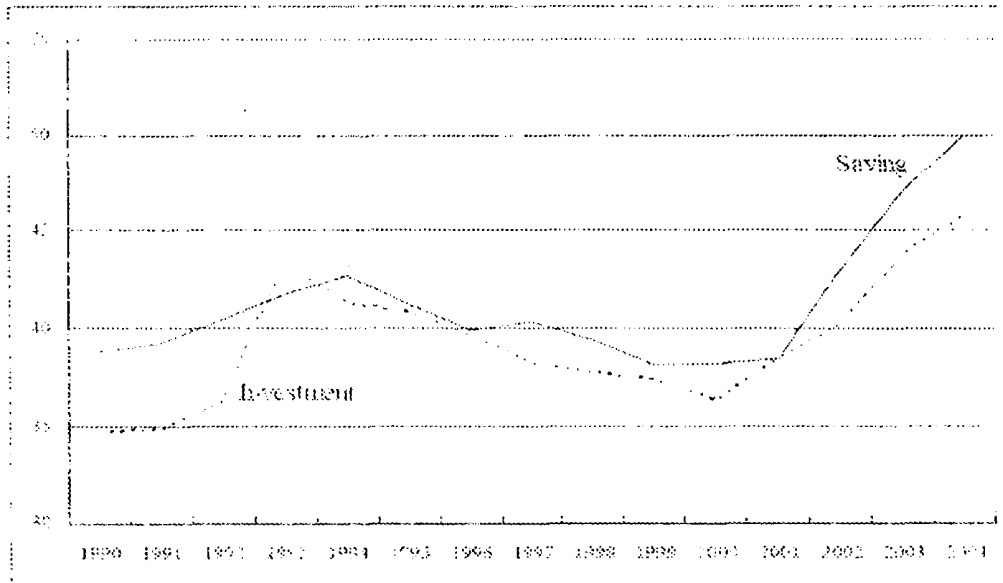
تتميز الصين بارتفاع معدل الادخار والاستثمار مقارنة بباقي الدول النامية ، وقد أشار كل من Kraay (2000) ، و Modiglian and Cao (2004) إلى أن سبب ارتفاع معدل الادخار المحلى فى الصين يرجع الى ارتفاع معدل النمو وحدث بعض التغيرات الديموجرافية. حيث أوضحت الدراسة الثانية الى أن أسباب ارتفاع ادخار القطاع العائلى ، يرجع الى الاصلاح الاقتصادى وذلك منذ نهاية السبعينات وكذلك زيادة فرص النمو الاقتصادى ، وإتباع سياسة الطفل الواحد one child policy مما أدى الى زيادة تدريجية فى نسبة العمالة بالنسبة لاجمالى السكان.

وتتفق معظم الدراسات التى حاولت دراسة نمط النمو الاقتصادى الصينى ومستويات الادخار على ان النمو الصينى كثيف رأس المال (capital intensive) تطلب معدل مرتفع من الادخار ، وانه يتم تمويل الاستثمار من خلال الادخار المحلى ، وان ارتفاع معدل الادخار فى الصين بشكل يفوق المحددات المتعارف عليها.

ويوضح الشكل البيانى رقم (٤) تطور معدلات الادخار و الاستثمار في الصين (كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، حيث يلاحظ ارتفاع معدل الادخار عن الاستثمار في جميع الفترات الزمنية فيما عدا عامى ١٩٩٢، و ١٩٩٣ ، حيث ارتفع معدل الاستثمار عن الادخار.

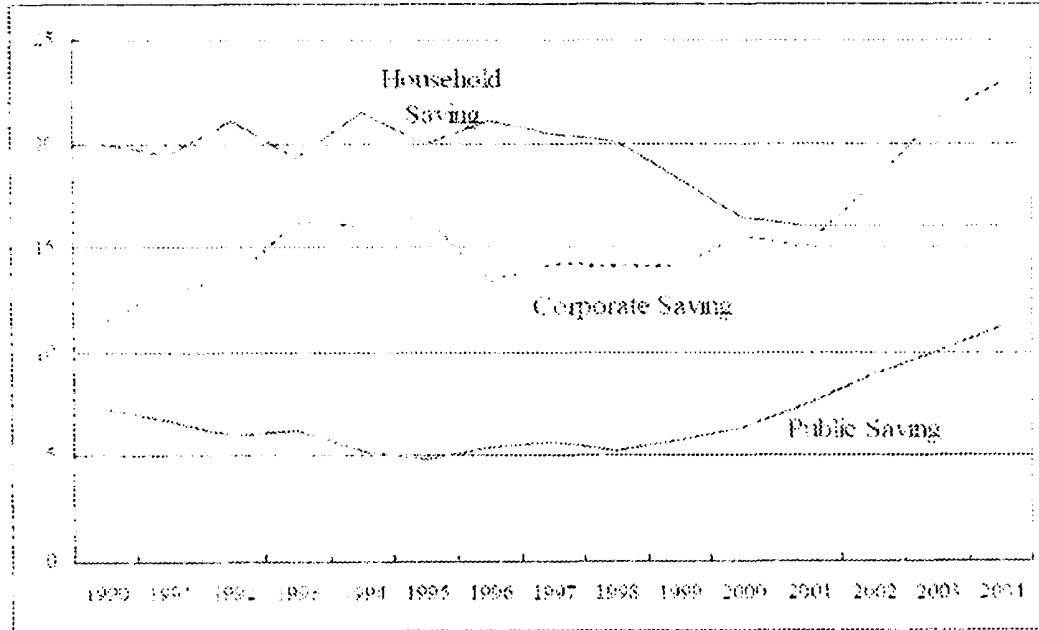
وايضا يوضح الشكل البيانى رقم (٥) زيادة معدل ادخار القطاع العائلى مقارنة بمعدل ادخار الشركات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ، ثم ارتفع ادخار الشركات منذ عام ٢٠٠٢ ، وظل معدل الادخار العام أقل من معدل ادخار القطاع العائلى والشركات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، على الرغم من زيادته بشكل ملموس منذ عام ٢٠٠٠.

شكل (٤) معدلات الادخار و الاستثمار في الصين



Source: Jong and Warwick , 2007.

شكل (٥) هيكل الادخار في الصين



Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, September 2005.

وللتعرف على أسباب ارتفاع معدل الادخار في الصين ، سوف يتم تحليل مصادر الادخار الثلاثة : الادخار العائلي ، وادخار الشركات ، والادخار الحكومي ، وذلك على النحو التالي:

بالنسبة لادخار القطاع العائلي ، فقد لعبت العوامل التالية دور هام فى تفسير ادخار القطاع العائلي : العوامل الديمجرافية ، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، وعدم تدخل الحكومة فى الاتفاق على الصحة ، التعلم وشبكة الأمان الاجتماعى ، بالإضافة الى عدم وجود قطاع مالى متطور .

فقد حدثت تحولات ديموجرافية فى الصين نتيجة انخفاض معدل المواليد ، حيث بدأ ارتفاع مدخرات القطاع العائلي نتيجة انخفاض عدد الأفراد الذين يتم إعالتهم من صغار السن وزيادة عدد الأفراد العاملين ، حيث تؤكد العديد من الدراسات التطبيقية على وجود تأثير سلبي على الادخار المحلى بسبب ارتفاع نسبة الاعالة من صغار السن وكبار السن ، وبالنسبة للصين (Modigliani and cao (2004). وايضا يرجع ارتفاع ادخار القطاع العائلي فى الصين الى انسحاب الحكومة من مجالات كثيرة أثناء عملية التحول الاقتصادي ، فحتى السنوات الاولى من الالفية لم يكن يتمتع القطاع العائلي فى الصين بشبكات تأمين صحي لتغطية التكاليف الطبية ، كذلك يقوم الأفراد بإنفاق جزء ملحوظ من دخولهم على المصاريف المدرسية وخاصة فى المناطق الريفية وأيضاً يدخل عدد قليل من الأفراد فى الريف فى نظام المعاشات. وعليه فإن ارتفاع عبء - وعدم التأكد من - النفقات المستقبلية الخاصة بالصحة والتعلم ، ونظام المعاش دفع القطاع العائلي الى زيادة حجم إدخاره لمواجهة المخاطر فى المستقبل. وكذلك من العوامل أيضا التي أدت الى ارتفاع معدل الادخار العائلي فى الصين هو عدم وجود سوق مالى متطور . (والملاحظ أنه فى السنوات الاخيرة حدث تحسن فى شبكة الأمان الاجتماعى كما توضحها الدراسة فى الفصل السادس) .

وفيما يتعلق بـ ادخار الشركات ، فقد تبين ان ارتفاع ادخار واستثمار الشركات يرجع الى ارتفاع نصيب الصناعات كثيفة رأس المال بالنسبة للنواتج المحلى الاجمالى ، وارتفاع الاستثمار فى قطاع الصناعة مقارنة بباقي القطاعات مما أدى الى زيادة الأرباح المحتجزة ، حيث أشارت الأدلة التطبيقية إلى وجود ارتباط قوى بين الادخار والاستثمار من ناحية ، ونصيب الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ناحية أخرى. وقد صاحب ارتفاع ادخار الشركات الصينية زيادة معدلات الربحية للشركات ، مع توزيع أرباح قليلة (Low dividends) على المساهمين. حيث تلاحظ زيادة الأرباح فى القطاع الصناعي كنسبة من القيمة المضافة من ١٠,٦% عام ١٩٩٥ إلى ١٧,٣% عام ٢٠٠٠ ، ثم الى ٢١,٦% عام ٢٠٠٥ ، وأيضاً ارتفعت نسبة الأرباح المحتجزة الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ، من حوالى ٥% لتصل إلى حوالى ٢٠% ، مما يساعد على زيادة معدل ادخار الشركات.

أما الادخار الحكومي ، فقد ارتفع حجمه نتيجة تركيز السياسة الاقتصادية على الاستثمار ، حيث قامت الحكومة الصينية بتخفيض الاستهلاك الحكومي الى أدنى مستوى ، وذلك بسبب عدم توافر مصادر تمويل كافية في بداية التسعينات ، ومع زيادة الإيرادات الحكومية بشكل ملحوظ في منتصف التسعينات وتم توجيه جزء كبير منها في تمويل الاستثمار.

وعليه نخلص مما سبق الى النتائج التالية :

١ - ان ارتفاع معدل الادخار في الصين في السنوات الاخيرة ، مقارنة بباقي الدول النامية ، جاء نتيجة لارتفاع ادخار الشركات والحكومة.

٢ - يتم تمويل جزء من استثمار الشركات عن طريق زيادة المدخرات. حيث ان ارتفاع ادخار الشركات والذي تصاحب مع زيادة ربحيتها ، اسهم في تمويل التوسعات للمنشآت من خلال الأرباح المحتجزة.

٣ - من أسباب ارتفاع معدل ادخار الشركات :ارتفاع نصيب الصناعات كثيفة رأس المال بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي ، وسياسة الأرباح المحتجزة Dividend policy.

٣/٢ معدلات الادخار والاستثمار في كوريا

إن استهداف معدلات استثمار ونمو مرتفعة لا يمكن تحقيقه لو انخفض حجم الادخار عن الاستثمار ، وإذا لم يعوضه استثمار أجنبي لتغطية فجوة الموارد المحلية، ومن المشاهد ان معدل الادخار والاستثمار بلغ مستويات مرتفعة في الاقتصاد الكوري ، ويوضح الجدول (١) اتجاه معدلات الادخار والاستثمار في كوريا خلال ١٩٨٥-٢٠٠١ الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠١.

جدول رقم (١)

اتجاه معدلات الادخار والاستثمار في كوريا خلال ١٩٨٥-٢٠٠١

البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
نسبة الادخار الاجمالي	٣١,١	٣٧,٥	٣٥,٥	٣٢,٩	٣٢,٤	٢٩,٩
- خاص	٢٥	٢٩,٢	٢٥,٨	٢٣,٢	١٩,٣	١٧,١
- حكومي	٦,١	٨,٣	٩,٧	٩,٧	١٣	١٢,٨
نسبة الاستثمار الاجمالي	٣٠,٥	٣٧,٦	٣٧,٣	٢٦,٩	٢٨,٣	٢٦,٨
نسبة الاستثمار المحلي الثابت	٢٩,٣	٣٧,٢	٣٦,٨	٢٨	٢٨,٥	٢٧,٢

Source: Bank of Korea.

ولاختبار العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو في كوريا ، فقد تم التوصل الى أن هناك علاقة ارتباط بين إجمالي الادخار وإجمالي الاستثمار (حوالي ٠,٩) ، وذلك خلال الفترة ما بين

١٩٦٠-١٩٩٧ ، ولكن درجة الارتباط بين معدل الادخار والنمو ، وبين معدل الاستثمار والنمو من ناحية اخرى بلغت حوالى حوالى ٠,٢ (won, 2000).

وعلى الرغم من أنه من المتوقع ان زيادة الادخار تؤدي إلى معدل نمو أعلى ، إلا أن نتائج تحليل درجة الارتباط بين تلك المتغيرات أشارت الى أن الادخار لا يسبق النمو وإنما تالى للنمو وذلك بالنسبة للاقتصاد الكوري (Carroll and weil, 1994) ، حيث يؤدي زيادة النمو الى زيادة معدل الادخار ، وفى بعض السنوات يصاحب معدل الادخار المرتفع معدل نمو مرتفع ، وفى سنوات أخرى يكون هناك علاقة ارتباط سالية بين المتغيرين. ويتكرر نفس نمط العلاقة بين الاستثمار والنمو ، فارتفاع معدل النمو يؤدي الى معدلات استثمار مرتفعة ، ولكن قد يصاحب ارتفاع الاستثمار معدلات نمو أقل. وقد توصلت الدراسة أيضاً باستخدام Granger Causality test وجود علاقة سببية بين الادخار والاستثمار.

وهذه النتائج تشير إلى انه ليس من السهل دعم النمو من خلال تشجيع الادخار أو الاستثمار ، فهناك جدل كبير بين الاقتصاديين حول هل معدل الاستثمار المرتفع يؤدي الى معدلات نمو مرتفعة وذلك بالنسبة للتجربة الكورية. إلا أن الأدلة تشير إلى ان الاستثمار يستجيب بشكل إيجابي لنمو الانتاج (Seruen and Solimano 1993). وأشارت النظريات المتعلقة بدورة الاعمال أن التراكم الرأسمال نتيجة وليس سبباً لعملية النمو.

وعلى الرغم من وجود خلاف قائم حول ما إذا كان النمو يسبق الاستثمار أو العكس ؟ إلا انه لا يوجد خلاف كبير حول حقيقة أن النمو يسبق الادخار فى حالة الاقتصاد الكوري ، ويتركز الجدل حول النظرية المناسبة القادرة على تبرير هذه النتائج التطبيقية -Schmidto- Hebbel, Seven and Solimano , 1996 ، وعلى الرغم من هذا لا يظهر النمو كمحدد أساسي للادخار كما انه ليس من السهل إنشاء دورة منتظمة للنمو والادخار والاستثمار. ولكن من المؤكد وجود ارتباط قوي وكذلك علاقة سببية في اتجاهين بين الادخار والاستثمار ، وأن كلاهما يتأثر بمعدل النمو المرتفع وردود فعل السياسات ومدى وجود معوقات فى حركة دخول وخروج رؤوس الأموال , Feldstein and Horioka, 1980, obstfeld, 1986, Taylor , 1994

وتشير التجربة الكورية إلى أهمية التنسيق بين السياسات المختلفة التى تعمل على دعم معدلات النمو المرتفعة مع معدلات ادخار واستثمار مرتفعة. فعلى سبيل المثال استهدفت كوريا معدلات نمو واستثمار مرتفعة من خلال تطبيق سلسلة من الخطط الاقتصادية الخمسية خلال ١٩٦٢ - ١٩٩٧ وأكدت دراسات التى تناولت سلوك الادخار الكوري ومعدلات نموه ، على

أهمية الدخل و العوامل الديموجرافية والادخار العام وكذلك النمو الاقتصادي (cotlins and Park, 1988) كأهم محددات الادخار.

وبالرغم من أن تحقيق كوريا معدلات نمو مرتفعة قد تزامن مع تحقيق معدلات إدخار وإستثمار مرتفعة ، إلا أنه تم الاعتماد على الادخار الأجنبي مع الادخار المحلي لتمويل الإستثمار ، حيث يعتبر التمويل الخارجي من أهم مكونات سياسة النمو الكوري ، حيث انه لا يمكن وصول الإستثمار إلى معدلات مرتفعة بدون توافر تمويل أجنبي. وتجدر الإشارة الى أنه قبل بدأ عملية النمو في الاقتصاد الكورى عام ١٩٦١ ، وصل حجم الديون الخارجية حوالى ٨٣ مليار دولار بما يمثل ٤٠% من الناتج القومى الإجمالى . وقامت كوريا بجهود كبيرة عام ١٩٨٢ لعلاج مشكلة الديون الخارجية ، حيث أنها اعتبرت آنذاك أكبر رابع دولة مدينة حيث وصل حجم الديون الخارجية الى حوالى ٣٧ مليار دولار ، أى ما يوازى ٥٤% من الناتج القومى الإجمالى.

وعند تناول موضوع التمويل الخارجي بالنسبة لكوريا ، يثار تساؤل هام وهو هل دخول رأس المال الأجنبي يزاحم الادخار المحلي ؟. حيث توصل الباحثون إلى إجابات مختلفة بالنسبة لتأثير تدفق رأس المال الأجنبي على الادخار المحلي فتوصل كلا من (Giovanni I (1985) Fry (1980) الى وجود تأثير سلبي على تدفق رأس المال بينما توصل آخرون إلى تأثير إيجابي له . وبالنسبة للاقتصاد الكوري، لا يعتبر تدفق رأس المال الأجنبي مزاحما للادخار المحلي حتى بداية الثمانينات عندما تم تحرير الأسواق المالية . وقد سجل معامل الارتباط بين الادخار الأجنبي والادخار المحلي حوالى ٠,٣ خلال الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٨٢ ثم اصبح سالب ٠,٦ خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٧ ، وذلك نتيجة التحرير المالي وفتح الأسواق المالية. وباستخدام دراسة عن القطاع العائلى الكورى عام ١٩٨٨ ، قامت باختيار العوامل المؤثرة على معدل الادخار حيث اتضح ان حوالى ٦٩% من الكوريين هم من المدخرين ، ويدخرون حوالى ٢٤% من دخل العائلة . وتوصلت الدراسة الى ان معدل الادخار يتأثر بدخل القطاع العائلى ، وحجم الأصول السائلة ، وعدد الأفراد التى تحصل على دخل فى الأسرة . ويرجع ارتفاع ادخار القطاع العائلى الكورى الى البيئة الاجتماعية والمالية فى المجتمع الكورى وفقا لتقرير مكتب الاحصاءات الكورى (١٩٩٩) حوالى ٧٣% فى القطاع العائلى فى كوريا مدخرين ، يشمل الحافز للادخار الى :

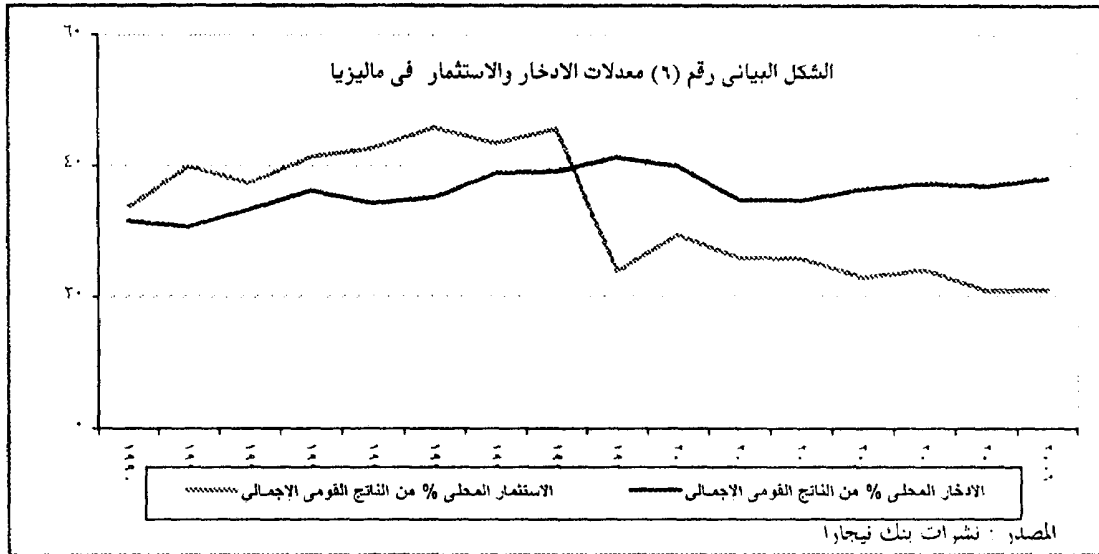
١ - الاستعداد للتقاعد (٣,٢%)

٢ - تعليم الأطفال (١٨,٨%)

- ٣ - شراء منزل (١٧,٦%)
- ٤ - اسباب وقائية (١٤,٠١%)
- ٥ - إيداع للزواج (٩,٤%)
- ٦ - أسباب أخرى (٩,٩%)

٣/٣ معدلات الادخار والاستثمار في ماليزيا

تعتبر معدلات الادخار والاستثمار في ماليزيا من أعلى المعدلات بين دول جنوب شرق آسيا ، حيث بلغ معدل الادخار القومي حوالي ٣٨% عام ٢٠٠٦ ، بينما انخفض معدل الاستثمار من ٤٥,٥% عام ١٩٩٥ الى ٢١% عام ٢٠٠٦ ، وذلك على النحو الذي يوضحه الشكل البياني رقم (٦). وقد قامت الحكومة بعدة إجراءات لتحقيق استقرار معدل الاستثمار ورفع معدل الادخار وذلك لتقليل فجوة الموارد ، فتم تمويل فجوة الموارد بشكل أساسي من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الصناعي. وجدير بالذكر فان اتساع فجوة الموارد والعجز في الميزان الجارى المالى يترجع الى اتباع الحكومة استراتيجية نمو موجهة بالاستثمار.



ومن الشكل البياني السابق ، يلاحظ أن معدل الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بلغ حوالي ٣٣,٨% فى عام ١٩٩٠ ، ثم بلغ ٤٥,٥% فى عام ١٩٩٧ ، وهو أعلى معدل له ، ثم انخفض الى ٢١% عام ٢٠٠٦ . أما عن الادخار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ، فقد تراوح ما بين ٣١,٦% عام ١٩٩٠ إلى ٣٨,١% عام ٢٠٠٦ . والنقطة الجديرة بالتأمل ، هو ان زيادة معدل الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج القومي

الإجمالي عن الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٧ ، ثم انعكس الوضع خلال الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٦ ، لينخفض معدل الاستثمار عن معدل الادخار. وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

تطور معدلات الادخار والاستثمار فى ماليزيا

السنوات	الاستثمار المحلى % من الناتج القومى الإجمالي	الادخار المحلى % من الناتج القومى الإجمالي
متوسط ١٩٩٥-١٩٩٠	٤١,٢	٣٥
متوسط ١٩٩٩-٢٠٠٦	٢٤	٣٧,٥

المصدر : نشرات بنك نيجارا

وطبقا للدراسة الى قام بها (Robert and Olaf 2006) يعتبر الاستثمار الخاص من أهم مصادر النمو فى ماليزيا خلال الثلاثة القرون الماضية ، وتوضح الدراسة ثلاث محددات رئيسية للاستثمار فى ماليزيا ، وهى : التنمية المالية ومدى توافر التمويل فمع وجود نظام مالى متطور يعنى خفض تكلفة الوساطة، ومن ثم تسهيل عملية الاستثمار ، ويتم قياسها من خلال : الانتماء الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، ونسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلى الاجمالى. والمحدد الثانى : هو الاستثمار الخاص ، ويتمثل المحدد الثالث فى تقلبات سعر الصرف ، وخاصة مخاطر سعر الصرف التى تعد من مخاطر الاستثمار الرئيسية.

٤/٢ نظرة على معدلات الادخار والاستثمار فى الاقتصاد المصرى

بعد استعراض تطور معدلات الادخار و الاستثمار فى الصين وكوريا الجنوبية و ماليزيا ، فانه لا مجال للشك بالنسبة لأهمية رفع معدل الادخار فى الاقتصاد المصرى لتحقيق معدلات نمو واستثمارات مرتفعة ، وبالنسبة للاقتصاد المصرى نلاحظ وجود فجوة بين معدل الاستثمار المحلى ومعدل الادخار المحلى ، ويمكن توضيح ذلك فى الجدول رقم (٣). كما يلاحظ تدنى معدلات الادخار والاستثمار فى مصر مقارنة بدول شرق آسيا.

جدول رقم (٣)

تطور معدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد المصري

السنة	معدل الاستثمار المحلى	معدل الادخار المحلى
١٩٩٠/١٩٩١	٢٧	١٤,٧
١٩٩٦/١٩٩٧	٢٦,٧	١٨,٩
١٩٩٩/٢٠٠٠	١٩	١٨,٣
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٦,٩	١٤,٣
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٦,٩	١٥,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٨	١٥,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٨,٧	١٧,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢١,٢	١٧,٩

المصدر : تقرير الاقتصاد المصري ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٠

ولرفع معدلات الادخار والاستثمار فى مصر ، ولتقليل حجم فجوة الموارد المحلية يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة من دول شرق آسيا التى نجحت فى رفع معدل الادخار والاستثمار من خلال إتباع مجموعة من السياسات التى يمكن إلقاء الضوء عليها فيما يلى :

- ١- العمل على زيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الخارج
- ٢- زيادة الادخار القومى من خلال زيادة الادخار العام .
- ٣- خفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى .
- ٤- تحفيز الادخار الخاص فى خلال خلق بيئة اقتصادية مستقرة ، وتقليل مخاطر التضخم.
- ٥- دعم الادخار التعاقدى وخاصة من خلال انشاء Fully-Founded Social Security System
- ٦- زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى .
- ٧- زيادة تحويلات العاملين من الخارج.
- ٨- اصلاح النظام المالى ورفع مستوى التنمية المالية ، فيمكن تحقيق ذلك من خلال خصخصة المؤسسات المالية ، تحرير السوق من القيود الائتمانية ووضع سقف لسعر الفائدة ، وأيضا لابد من زيادة الثقة فى النظام المالى المحلى مما ينعكس فى زيادة حجم المؤسسات المالية المحلية وبالتالي يصبح المدخر الأجنبى والمحلى راعت فى وضع مدخرات فى تلك المؤسسات مما تعنى توفير مزيد من التمويل للاستثمار المحلى .

- ٩- ترشيد الاستهلاك الحكومى وتوجيه جزء كبير من الايرادات الحكومية فى تمويل الاستثمارات .
- ١٠- رفع معدلات الاستثمار فى قطاع الصناعة ، حيث هناك ارتباط قوى بين الادخار والاستثمار من ناحية ونصيب الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى من ناحية أخرى.
- ١١- القيام باصلاحات هيكلية متواصلة فى القطاع المالى لخفض المخاطر المالية وتحسين كفاءة الاستثمار.
- ١٢- العمل على دعم سعر الصرف.
- ١٣- توفير بيئة قانونية واقتصادية وسياسة مستقرة.
- ١٤- وجود مستوى تسعير الفائدة يعمل على تشجيع مستوى الاستثمار.

المبحث الثالث

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الآسيوية المختارة

تؤدي زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال عدة عوامل ، من أهمها: توفير أموال إضافية للاستثمار ، في ظل انخفاض معدلات الإدخار المحلي. وإدخال تكنولوجيات جديدة في مجالات الإنتاج المختلفة و تقديم المساعدات الفنية للوحدات الإنتاجية بما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج المحلية. وتحديث نظم الإدارة بحيث تركز على الكفاءة و الجودة. وامتلاك الشركات متعددة الجنسيات العملاقة شبكات تسويق دولية واسعة نتيجة لوجود فروع لها في عديد من الدول ، بما يساهم في إعطاء دفعة كبيرة لزيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات. وأخيرا تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة فرص العمالة و رفع إنتاجيتها عن طريق التدريب على الأساليب الإنتاجية الجديدة. وقد شجعت الدول الآسيوية تدفق رأس المال الأجنبي المباشر إليها. والمنطق وراء ذلك هو زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج القومي، واكتساب التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص عمالة أكبر بالإضافة إلى الاستفادة من البنية الأساسية التصديرية المتاحة للشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالإسهام في هذا الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أوضحت العديد من الدراسات ، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا ، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة صادرات تلك الدول^(٢). ويوضح الجدول رقم (٤) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إلى الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦. والذي يتضح من خلاله ان الصين تستحوذ على جانب كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، سواء الداخلة اليه من العالم ، أو الخارجة منه الى العالم ، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل حوالي ٦٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ ، ثم ماليزيا والتي جذبت استثمارات تقدر بحوالي ٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦، بينما حصلت كوريا الجنوبية على استثمارات اجنبية تقدر بحوالي ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦.

^(٢) Richardson, P (1997), " Globalization and Linkages: Macro-Structural Challenges and Opportunities " . OECD Working Paper, No.181, OECD/GD (97) 47. Paris, p.19.

جدول رقم (٤)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا

(مليون دولار)

البيان / السنة	الصين		كوريا الجنوبية		ماليزيا	
	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج
٢٠٠٢	٥٢٧٤٣	٢٥١٨	٢٩٧٥	٢٦١٧	٣٢٠٣	١٩٠٥
٢٠٠٣	٥٣٥٠٥	٢٢٠٠	٣٧٨٥	٣٤٢٦	٢٤٧٣	١٣٦٩
٢٠٠٤	٦٠٦٣٠	٥٤٩٨	٨٩٨٠	٤٦٥٨	٤٦٢٤	٢٠٦١
٢٠٠٥	٧٢٤٠٦	١٢٢٦١	٧٠٥٠	٤٢٩٨	٣٩٦٥	٢٩٧٢
٢٠٠٦	٦٩٤٦٨	١٦١٣٠	٤٩٥٠	٧١٢٩	٦٠٦٠	٦٠٤١
المتوسط	٦١٧٥٠,٤	٧٣١١,٨	٥٥٤٨	٤٤٢٥,٦	٢٩٨٥	٢٨٦٩,٦٠

Source: UNCTAD, FDI / TNC database (www.unctad/ Fdistatistics) , World Investment Report (2005-2007).

وسوف يتم تناول سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز التي قدمت إليه في كل من الصين ، وكوريا الجنوبية ، وماليزيا ، وذلك بالتفصيل على النحو التالي :

١/٣ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

يرى المفكرون الصينيون ان افضل استراتيجية يمكن ان تلتزم بها الصين لمواجهة تحديات عصر المعلوماتية والعولمة في اطار سياسة الانفتاح على العالم ، ان تتعامل مع الاستثمار الأجنبي لكي تتعلم من الشركات متعددة الجنسيات وتتعاون معهم وتتنافس في الوقت نفسه ، ويتم ذلك من خلال مرحلتين الأولى : ويتم فيها إتاحة الفرصة للمشروعات الصينية كي تقتبس آخر ما توصلت اليه عمليات التصنيع والمعالجة التي تنقلها الشركات متعددة الجنسيات الى الصين والمرحلة الثانية يتم خلالها تقبل المشروعات الصينية التطور التكنولوجي الأول من الشركات متعددة الجنسيات وبعد استيعاب التكنولوجيا المتطورة تقوم المشروعات الصينية بتجديد وتطوير التكنولوجيا لتصبح شريكاً استراتيجياً للشركات متعددة الجنسيات ومنافسة في الأسواق الخارجية . ومن ثم فإن توفير عوامل جذب (ث.أ.م) وتشجيعه وتوجيهه إلى مسارات التنمية والتحديث والتطوير مع التركيز على النوعية يعد وسيلة الصين لإعادة هيكلة مشروعاتها الصناعية وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

وقد بدأ دخول الاستثمارات الأجنبية الى الصين عام ١٩٧٩ حيث وقعت الصين اتفاقية مع كل من بريطانيا وفرنسا واليابان وغيرها من الدول المانحة لأجل الحصول على القروض

والمساعدات أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمثل الجزء التكميلي في الجانب المالي بهدف الاستفادة من الأموال المحصلة عن طريق الاتفاقيات (١) .

وقد تعددت الدول المستثمرة في الصين لتصل الى نحو ١٥٠ دولة تهدف الى اقامة علاقات اقتصادية مع الصين من خلال سوقها الضخم ذات القوة الشرائية المتزايدة ، وذلك للاستفادة من انخفاض أجور الطبقة العاملة ، وتوافر الموارد الطبيعية ، وحوافز الاستثمار المتنوعة بالإضافة الى الامكانيات الضخمة في مجال الشئون المالية ، والخدمات ، والبنية الاساسية والاتصالات وكذلك تجارة الجملة والتجزئة ، الأمر الذي ينعكس على تحقيق الكثير من الارباح للشركات المستثمرة . وباتت السوق الصينية سوق جاذبة للاستثمارات وإحتلت المرتبة الأولى متباعدة الموقع مع الولايات المتحدة ، ولم يكن احتلال الصين لهذا الموقع دون أسباب ظاهرة بل يرجع الى استمرار النمو الاقتصادي ، واستقرار الأوضاع السياسية ، وملامنة مناخ الاستثمار ، بالإضافة الى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ، ونجاح مسعاها في إستضافة الاولمبياد.

وقد ركزت السياسة الاستثمارية الجديدة على مبدأ تزايد اللامركزية بعد تنفيذ برنامجها الاصلاحى وانفتاحها على العالم منذ عام ١٩٨٥ ، وتدفقت الاستثمارات نحو المناطق الاقتصادية الخاصة والساحلية لزيادة عمليات التصنيع والتصدير، في حين وصل حجم الاستثمار الاجنبى ١١٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٣ ووصل عدد المشروعات الأجنبية ٢٢٧ ألف مشروع، عام ٨٥ قيمتها ١٠٤ مليار دولار ، كما وافقت الصين عام ١٩٩٩ على ٣١٥ ألف مشروع استثماري اجنبى بقيمة تعاقدية قدرها ٦٠٠ مليار دولار ، واستقطبت عام ٢٠٠٥ نحو ٦٠,٣ مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة. وتشير إحصاءات الجدول رقم (٥)، أهم دول (ث.أ.م) فى الصين عام ٢٠٠٤ . وتظهر هونج كونج وجزر فيرجن البريطانية وكوريا الجنوبية واليابانية كأهم الدول المستثمرة فى الصين بما يتجاوز ٧٥% من اجمالى الاستثمارات المباشرة خلال عام ٢٠٠٤ .

هذا وتقسم الحكومة الصينية المشروعات الاستثمارية إلى أربعة أقسام :

- المشاريع المشجعة : التكنولوجيا العالية ، التنمية الزراعية ، صناعة الموارد ، الاستثمارات فى المناطق الوسطى والغربية .
- المشاريع المسموح بها : وتشمل أغلب الاستثمارات الصينية التى لا تكون مقيدة أو محظورة .

(١) تشونغ تشينغ : كل شىء عن الصين ، مجلد ٣ ، دار النشر الجديدة ، تليد ، ١٩٨٩ .

- المشاريع المقيدة : صناعات ذات تكنولوجيا قديمة أو متخلفة .
- مشاريع محظورة : صناعات ملوثة للبيئة أو تصدر الحكومة بخصوصها قرارات حظر .

جدول رقم (٥)

أهم دول الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال عام ٢٠٠٤

(مليار دولار أمريكي)

الدولة	المبلغ المستثمر	%
هونج كونج	١٩	٣٧,٤
جزر فيرجن البريطانية	٦,٧٣	١٣,٣
كوريا الجنوبية	٦,٢٥	١٢,٣
اليابان	٥,٤٥	١٠,٧
الولايات المتحدة	٣,٩٤	٧,٨
تايوان	٣,١٨	٦,٣
جزر كايمان	٢,٠٤	٤,١
سنغافورة	٢,٠١	٣,٨
سامو الغربية	١,١٣	٢,٢
المانيا	١,٠٦	٢,١
الجملة	٥٠,٧٩	١٠٠

المصدر : وزارة التجارة الصينية .

نمط التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الصين

رغم الآثار الإيجابية التي تفرزها الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات والتأثير على الميزان التجاري، أو فيما يتعلق بالإحلال محل الواردات أو أحداث التطوير والتحديث للتكنولوجيات المستخدمة في الآلات والمعدات أو طرق الإدارة والتسويق والتعبئة أو الطرق الفنية الحديثة لتطوير الإنتاج أو فيما يتصل بتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة الأمر الذي ينعكس في النهاية على زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة كثمرة من ثمار التنمية . إلا أن نمط التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية في الصين اتسم بانحيازه إلى مناطق معينة حيث تركز في الولايات والمقاطعات والمدن الشمالية والشرقية خاصة الساحلية الصناعية منها، بينما تعاني المناطق الجنوبية والغربية والوسطى من ندرة الاستثمارات لعدم استكمال البنية الأساسية وعدم وضوح المناخ الاستثماري بها إما لعدم

إستكمال التشريعات اللازمة لجذب وتوطين الإستثمارات بها، أو عدم كفاية المؤسسات والإدارات اللازمة لتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين من ارض وضرائب وجمارك وغيرها من الحوافز التى تشجع على الاستثمار فى هذه المناطق، خاصة أن هذه المناطق تتمتع بموقع إستراتيجي حيوى بالإضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية، والطاقة الكامنة فى أسواقها من حيث استيعاب السلع والمنتجات، بالإضافة لتعدد وتنوع مقاطعاتها هذه . تشكل المساحة الإجمالية لنحو ١٢ مقاطعة وبلديه مركزية فى غرب الصين نحو ٧١,٥% من إجمالى مساحة الصين ، كما يبلغ عدد سكانها ٣٧٢ مليون نسمة أى نحو ٢٨,٦% من العدد الإجمالى لسكان الصين، ورغم ذلك فقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى المناطق الساحلية بشرق الصين حيث بلغت نحو ٦٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بينما لم تسجل الاستثمارات فى المناطق الوسطى والغربية سوى ٦,١ مليار دولار إى نحو عشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين . ومن ثم فإن إختلال توزيع نمط الاستثمارات قد ولد بعض الآثار السلبية ^(٥) منها :-

- اتساع الفجوة التنموية فيما بين المقاطعات والمناطق المختلفة .
- بروز التفاوت الحاد بين الدخل المتوسط للفرد فى المقاطعات الأكثر تقدما والأقل نموا.
- انخفاض الوزن النسبى للشركات المملوكة للدولة فى السوق المحلى .
- ارتفاع أسعار الأراضى والخدمات العامة .

ومن ثم يأتى دور الدولة فى تهيئة مناخ الاستثمار فى المناطق المحرومة أو منخفضة الاستثمار لإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية لخلق مجتمع متجانس تذوب فيه الفوارق بين المناطق المختلفة ولن يأتى ذلك إلا من خلال تكثيف وتنوع حوافز الاستثمار لتوجيه الاستثمار لهذه المناطق خاصة القطاعات التى يراد تنميتها فى بيئة إستثمارية متكاملة. وفى إطار الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية أصدرت الصين قانون المؤسسات المشتركة بهدف توسيع آفاق التعاون ، والتبادل العلمى والتكنولوجى على اساس المنفعة المتبادلة والذي نص على الآتى :

- حماية الاستثمارات المالية للمؤسسات الأجنبية
- احترام قانون البلاد عند مزاولة النشاط
- منح الشركات الأجنبية المستثمرة عدداً من الامتيازات شرط عدم الإخلال بمبدأ السيادة
- انشاء هيئتين احدهما اللجنة الإدارية لإبرام العقود ، والثانية لقبول الأموال والتقنيات

^(٥) محمود عبد الفضيل (دكتور) . العرب والتجربة الآسيوية (الدروس المستفادة) ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠م.

- ان لا تقل نسبة الأموال الأجنبية المستثمرة في الشركات المشتركة عن ٢٥% من مجمل رأس المال.

نمط التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة في عام ٢٠٠٦

- يمكن ملاحظة أن ٥٧,٧% من الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات موجهة الى قطاع التصنيع يليها القطاع العقاري بنسبة ١١,٨% ثم القطاع المصرفي والمالي بنسبة ٩,٧% ثم الخدمات التجارية بنسبة ٦,١% في عام ٢٠٠٦ .
- ارتفعت الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات في القطاعات التعدين ، البناء والتشييد ، النقل والمواصلات ، تكنولوجيا المعلومات وخدمات الحاسب الآلي ، البيع بالجملة والتوزيع ، الفنادق والمطاعم ، والقطاع العقاري ، والخدمات التجارية ، البحوث العلمية والبحثية والتكنولوجية ، ومصادر المياه وإدارة البيئة ، قطاع التعليم بنسبة ٢٩,٧% ، ٤٠,٤% ، ٩,٥% ، ٥,٥% ، ٧٢,٣% ، ٤٧,٨% ، ٥١,٩% ، ١٢,٨% ، ٤٨,١% ، ٤٠,٤% ، ٦٥,٦% على التوالي عن العام السابق .
- بينما انخفضت الاستثمارات للشركات متعددة الجنسيات في قطاعات الزراعة والغابات والأسماك ، التصنيع ، الطاقة ، الأنشطة المالية والمصرفية ، الأمن الاجتماعي والتأمين والترفيه والرياضة بنسبة ١٦,٥% ، ٥,٦% ، ٨,١% ، ٤٥,٢% ، ٦١,٤% ، ٢١% على التوالي عن عام ٢٠٠٥ .

سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الاقتصادية الخاصة

إتسمت سياسة الصين للانفتاح على العالم بالتدرج حيث بدأت عام ١٩٨٠ بإقامة أربع مناطق إقتصادية خاصة بهدف أن تصبح هذه المناطق نوافذ لتطوير الإقتصاد الصيني ومن ثم اندماجه في الإقتصاد العالمي من خلال التصدير حيث تقوم فلسفة إقامة هذه المناطق على الجمع بين الصناعة والتصدير ولتصبح محركا لتطوير النظام الإقتصادي ومصفاة بين النظام الاشتراكي الصيني والنظام الرأسمالي^(٦) ، ولتشجيع هذه المناطق قررت الحكومة في أن تصبح لها إدارة مستقلة وإعطاء الحرية للتعامل مع الأقاليم المجاورة .

ولاستمرار عملية التنمية ، وتكريس الأهداف من إنشاء هذه المناطق أقامت الصين أربعة عشر مدينة ساحلية وجعلها مدناً مفتوحة تحمل طابع إقتصاديات السوق من خلال إقتصاد السوق الاشتراكي، وتختص كل منطقة بنشاط يختلف عن أنشطة المناطق الأخرى ويساعد تحقيق هذه المناطق لأهدافها الإنتقال إلى مناطق أخرى، وبداء من عام ١٩٨٥ قررت الحكومة

توسيع نطاق المدن الساحلية المقترحة لتمتد إلى دلتا نهر اليانجسى لتصبح حزاما ساحليا مفتوحا^(٧) .

جدول رقم (٥ أ)

الشركات متعددة الجنسيات مقسمة قطاعيا عام ٢٠٠٦

القطاع	حجم الاستثمار	مقدار التغيير % (مقارنة بعام ٢٠٠٥)
الزراعة والغابات والاسماك	٦٠٠	-١٦,٥
التعدين	٤٦٠	٢٩,٧
التصنيع	٤٠٠٨٠	-٥,٦
الطاقة	١٢٨٠	-٨,١
البناء والتشييد	٦٩٠	٤٠,٤
النقل والمواصلات	١٩٨٠	٩,٥
تكنولوجيا المعلومات وخدمات الحاسب الآلى	١٠٧٠	٥,٥
البيع بالجملة والتوزيع	١٧٩٠	٧٢,٣
الفنادق والمطاعم	٨٣٠	٤٧,٨
الانشطة المالية والمصرفية	٦٧٤٠	-٤٥,٢
القطاع العقارى	٨٢٣٠	٥١,٩
الخدمات التجارية	٤٢٢٠	١٢,٨
البحوث العلمية والخدمات البحثية والتكنولوجية	٥٠٠	٤٨,١
مصادر المياه والادارة العامة وإدارة البيئة	٢٠٠	٤٠,٤
قطاع التعليم	٣٠	٦٥,٦
الامن الاجتماعى والتأمين	٢٠	-٦١,٤
الترفيه والرياضة	٢٤٠	-٢١
اخرى	٥٠٧	
المجموع	٦٩٤٧٠	

المصدر : مكتب التثمين لتجارى ، بكين ، الصين .

ويتم فى كل منطقة من المناطق الاقتصادية إستغلال كافة الموارد المتاحة واستغلال الأجور المنخفضة، وإنخفاض الضرائب بأنواعها وخفض الجمارك على بعض السلع بالإضافة إلى السماح للأجانب بإقامة المؤسسات فى إطار الحوافز الممنوحة لهذه المناطق تمنح بعض

^{٧)} China Statistical yearbook , 1992

المناطق الحق فى إنشاء الأسواق المالية والبورصات وإصدار الأسهم والسنوات . وتعد المناطق الاقتصادية من أهم ملامح الإنفتاح ، ومع زيادة الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجى وإستمرار النمو الإقتصادي نشأت فى المناطق الساحلية الشرقية بالصين دوائر إقتصادية أو ما يسمى بمثلثات النمو وهى تتكون من المدن المتطورة إقتصاديا وتشمل هونج كونج تايوان ، كما أقامت الحكومة مناطق رباعيات النمو وهى عبارة عن مناطق متلاصقة جغرافيا لعدة بلدان متجاورة يمكنها من خلال التكامل والإندماج واستغلال عناصر التعاون فيما بينها تحقيق الأداء الجيد للتصدير، وخلق فرص عمل جديدة ، وزيادة معدل نمو وتحسين مستوي المعيشة بالإضافة إلى تطور التكنولوجيا المنافسة، وتحفيز الابتكار والتجريد .

وتوضح الإحصاءات الخاصة بالمناطق الاقتصادية الأربعة عشر ، تضاعف الصادرات خلال الفترة (٨٧-٩١) حيث سجلت نحو ١٤,٢% من إجمالى الصادرات الصينية عام ١٩٩١، وزادت الإستثمارات بما يعادل ثمانى مرات وهذا بفضل الحوافز التى أتيحت للمستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات، كما حقق معدل نمو الناتج الصناعى الإجمالى ٣٤,٢% سنويا خلال نفس الفترة .

ولم تقتصر إقامة المناطق الاقتصادية على القطاع الصناعى، بل كان للقطاع الزراعى نصيباً منها حيث إعتبرت الشركات والمؤسسات الريفية الموجهة للتصدير جزء لا يتجزأ من المناطق الإقتصادية، حيث إستطاعت هذه المؤسسات التخلص من فائض الإنتاج الزراعى بعد تصنيعه الأمر الذى أدى إلى زيادة الدخول ورفع مستوي المعيشة وزيادة معدل نمو القطاع الزراعى ولم تعد هذه المؤسسات قوام الاقتصاد الريفى فحسب بل شكلت جزءاً هاماً من الإقتصاد الصينى حيث بلغ تعدادها ١٨ مليون مؤسسة بها ١١٢ مليون عامل وساهمت بنحو ٤٥% من أجمالى الصادرات عام ١٩٩٣. ومع بداية التسعينات قررت الحكومة منح المزيد من المناطق الاقتصادية والساحلية والحدودية والمدن الكبرى داخل المقاطعات ومناطق الحكم الذاتى ، وكذلك افتتح ثلاث عشرة منطقة واحدة وإثنين وثلاثين منطقة للتنمية الإقتصادية، وإثنين وخمسين منطقة جديدة لتصدير الصناعات ذات التكنولوجيات المتقدمة ^(٨) .

ويوجد الآن بالصين حوالى ٢٩١ مدينة مفتوحة على العالم الخارجى منها ٥٣ مدينة فى المقاطعات ، ٢٣٢ مدينة فى الأقاليم والمراكز ، بالإضافة إلى ست مناطق أقتصادية ويمتد الحزام الساحلى المقترح للمناطق الاقتصادية بطول ١٨٠ كم وأسهم هذا الموقع فى توطيد الصناعة حيث تتوافر الثروة النفطية والمعدنية ، وقد استفادت الصين من تجارب الدول

^(٨) إيراهيم الأخرس (دكتور) : التجربة الصينية الحديثة فى النمو (هل يمكن الإنفداء) ، إيثراك للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٥ ص ٨٩

المجاورة فى فتح أفاق جديدة للتبادل الثنائى حيث حققت تجارة منطقة " يوننان " الصينية مع فينتام ولاوس وبورما قيمة كبيرة تعكس مدى الأزدهار الذى تحقق فى المناطق الاقتصادية. وقد إنعكس نجاح تلك المناطق على المناطق الغربية والوسطى حيث زادت المساعدات الاقتصادية لهذه المناطق الفقيرة ، كما تم نقل الخبرة الفنية والتقنية الحديثة لتحقيق الرخاء والتكامل المشترك بالإضافة إلى منح الإمتيازات وتخصيص ٦٠% من القروض الأجنبية لتنمية المناطق الفقيرة .

وقد تعددت وتنوعت حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمثل الضرائب أحد أهم تلك الحوافز سواء تعلق الأمر بتخفيضها بنسب معينة خلال سنوات محددة ، أو الإعفاء منها لمدد معلومة . حيث عادة ما يرتبط إستخدامها بأهداف معينة لخطط التنمية التى يرجى من ورائها إعادة توزيع الدخل، أو تطبيق العدالة الاجتماعية، أو تنمية المناطق المحرومة ، ويرتبط ذلك إما بمناطق معينة أو بالتحيز لصناعات بعينها يراد توطينها فى هذه الأماكن . ولجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمناطق الاقتصادية والمدن الساحلية الخاصة فى الصين بهدف تنميتها والنهوض بها وضعت الصين حزمة من السياسات التفضيلية ارتكزت على تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها لمدد محدودة وذلك فى ولايات معينة وتضمنت اللوائح والقوانين الصادرة عن الحكومات المحلية والمدن والولايات ما يلى ، جدول رقم (٥ ب) :

بالنسبة للمؤسسات المنتجة والممولة باستثمارات أجنبية ومدة عملها أطول من ١٠ سنوات تعفى من ضريبة الدخل فى السنة الأولى من الإنتاج التى تبدأ فيها تحقيق الربح، وكذلك السنة الثانية، وفى الفترة ما بين السنة الثالثة والخامسة تدفع نصف ضريبة الدخل ، أما إذا قلت مدة العمل المقررة عن عشر سنوات أو كانت المؤسسة غير منتجة ومدة عملها أطول من عشر سنوات تعفى من ضريبة الدخل فى السنة الأولى إبتداء من تحقيقها للربح، ويفرض عليها نصف ما تدفعه من ضريبة فى السنة الثانية .

جدول رقم (٥ ب)

المزايا الضريبية وفقا للمناطق الجغرافية

البيان	-المناطق الاقتصادية الخاصة -مناطق التنمية التكنولوجية مناطق الصناعات الجديدة	-المدن المنفتحة ساحليا -عواصم المقاطعات -المناطق القديمة للمدن المقام بها مناطق صناعية	المناطق الاخرى
نسبة الضرائب الاساسية	١٥%	٢٤%	٣٠%
مدة لاعفاء من الضرائب (السنة الاولى والثانية بعد السنة الرابعة)	معفاة من الضرائب	معفاة من الضرائب	معفاة من الضرائب
مدة خصم نصف الضرائب (السنة الثالثة والرابعة والخامسة بعد السنة الرابعة)	١٠%	١٢%	١٥%
تمديد مدة الخصم بعد السنة الخامسة (للمؤسسات التي تزيد الصادرات فيها عن ٧٠% من اجمالي قيمة المبيعات)	١٠%	١٢%	١٥%

بالنسبة للمؤسسات الممولة بالاستثمارات الأجنبية والعامة في مجالات التنقيب والاستثمار في الموارد المعدنية ومدة عملها المقررة أطول من عشر سنوات، عليها التقدم بطلب لتمديد فترة تخفيض نصف مبلغ ضريبة الدخل المحلية إلى فترة تمتد من السنة السادسة إلى السنة العاشرة بعد إنتهاء الفترة المقررة للاعفاء الضريبي، وتخفيض نصف حجم ضريبة الدخل للمؤسسة بشرط تصديق الجهة المسؤولة عن تحصيل الضرائب على ذلك .

وتنطبق نفس الشروط على المؤسسات العاملة في الولايات السابق التنويه عنها باستثناء دفع نصف الضريبة من السنة الخامسة إلى العاشرة بدلاً من السادسة في البند السابق، وذلك بعد

انتهاء مدة الاعفاء والتخفيض التى تنص عليها المادة السابقة بشرط التقدم بطلب والتصديق عليه من الجهة المسؤولة عن تحصيل الضرائب^(١) .

أما المؤسسات التى مدة عملها أقل من عشر سنوات وتعمل فى نفس هذه الولايات فيمكنها دفع نصف قيمة ضريبة الدخل المحلية من السنة الثالثة إلى الخامسة وتطبق عليها نفس الإجراءات .

بالنسبة للمؤسسات القائمة فى باقى الولايات باستثناء سيتشوان تتمتع بحقوق الاعفاء أو التخفيض للضرائب العقارية داخل المدن، وفى إستخدام الأرض وإستخدام تراخيص السيارات والسفن وفقاً لما تنص عليه اللوائح والقوانين الصادرة عن الإدارات المحلية لهذه المناطق أو المدن أو الولايات، أما المؤسسات العاملة فى مناطق أخرى من مقاطعة سيتشوان فيطبق عليها نفس الحوافز طبقاً لما تنص عليه "لائحة تشجيع رجال الأعمال من خارج البلاد وعلى الاستثمار فى مقاطعة سيتشوان"، وفى حالة صعوبة دفع الضرائب بعد انتهاء فترة التخفيض أو الإعفاء، يمكن تقديم طلب لتجديد الإعفاء أو التخفيض وبحق للحكومة المحلية تحقيق ذلك لأجل معين، كما تضمنت الحوافز كل ما يتعلق بإدارة العملة الصعبة والقروض، وإستخدام الأرض، والإنتاج والإدارة، وإستيراد السلع والمواد وتصديرها بالإضافة إلى إدارة شئون الأفراد والعمل ، وكذلك استثمار الموارد المعدنية.

السياسات الإضافية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة

يختلف نمط الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي باختلاف الأهداف المطلوب تحقيقها خلال مراحل التنمية المختلفة، وبما يتفق مع توجيه الاستثمار خلال السياسة الاقتصادية للدولة، ومن ثم فقد تضمنت السياسات الإضافية ما يلى:-

- الترويج لسياسة التصدير من خلال حزمة متنوعة ومزيج من الترويج والتسويق والإعلان لجذب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات التصديرية بمختلف أنواعها.
- التوجه الجغرافى للاستثمارات الصينية حيث أقامت الصين ما يسمى بالمناطق الاقتصادية الخاصة، والمدن المفتوحة وأتاحت لهذه المناطق والمدن إقامة صلات مع السوق العالمية، وقد تميزت هذه المناطق بقدر كبير من الاستقلال الإداري فى مجالات الاستثمار والتسعير والسياسات العمالية، وإدارة الأراضي، وتقديم الحوافز والتسهيلات والإعفاءات للمستثمرين .

^(١) الانكشاف ، تقرير الإستثمار العالمي ٢٠٠٢ .

- التوجه القطاعي، حيث اهتمت الصين بقطاعات معينة للصادرات وإقامة شبكات إنتاج للصادرات بهدف تنشيط صادرات المؤسسات عالية المستوى من حيث المستوى التقني في إطار صناعات تستهدف الحصول على النقد الأجنبي .

- إنشاء مجموعة من المصارف لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي أهمها مصرف الاستثمار الصيني الذي يهدف إلى الحصول على الأموال الأجنبية لتطوير اقتصاد الصين، وكذلك الشركة الصينية للانتمان والاستثمار ومهمتها اجتذاب الاستثمارات الأجنبية واستيراد المعدات المتقدمة، وأساليب إدارة المؤسسات والقيام باستثمارات البناء داخل وخارج الصين .

- التركيز على نموذج المدينة العالمية التي يتوفر فيها قاعدة صناعية، وقطاعات مالية، وتجارية، وخدمية متقدمة، والتركيز على العمالة الكثيفة، والتكيف مع آليات السوق، ويمثل هذا النموذج مدينة شنغهاي حيث تعد قلب التجارة والصناعة في الصين وتركز الاستراتيجية في هذه المدينة وغيرها من المدن المتشابهة على رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني حيث تعطي الأولوية لتطوير التقنية المتقدمة لاسيما في مجال الدوائر الالكترونية المتكاملة، وصناعة أجهزة الاتصالات شنغهاي أكبر تجربة صينية في مجال تطبيق آليات السوق الظاهرة والخفية لدعم اقتصاد السوق من قبل الدولة، كما تعتبر أكبر مركز مالي في المنطقة الآسيوية حيث تضم المدينة أهم أسواق الصين المالية مثل سوق الأسهم والسندات والسلع والعملات، وقد حققت معدل نمو سنوي بلغ ١٤%.

- التركيز على إقامة المناطق الحرة وإنشاء البورصات حيث أن تجربة البورصة في الصين تجربة حديثة وترغب الصين في نقل التجربة إلى مناطق الصين حيث تسمح الحكومة وتجه إلى افتتاح مناطق حرة جديدة وبورصات جديدة.

وفي إطار السياسات الإضافية لجذب الاستثمار أصدرت الصين أكثر من ١٠٠ قانون ولائحة اقتصادية متعلقة بالشئون الخارجية للمستثمرين، بالإضافة إلى وضع ضمان قانوني ودليل إرشاد للمستثمر الأجنبي الاستثمارات الخارجية للصين .

اتسمت السياسة الاستثمارية للصين بتبادل المنافع مع دول العالم ، حيث تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية للداخل، في الوقت الذي تستثمر فيه في الخارج وفي هذا الإطار استثمرت اثني عشر شركة من اكبر الشركات الصينية المملوكة للدولة نحو ٣٠ مليار دولار في دول اجنبية وهو ما يعادل استثمارات أمريكا اللاتينية ، ولا يقتصر الاستثمار على الشركات الكبيرة

بل أمتد ليشمل الشركات المتوسطة والصغيرة التي استقرت في أكثر من ٤٠ دولة (١٠) ، وللحفاظ على هذه الميزة تحتاج الصين الى الحفاظ على بينتها الأساسية، ودعم توازن الاقتصاد المحلي. وتأتى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للخارج لتأمين حصول الدولة على المواد الخام وموارد الطاقة اللازمة ، حيث تعتبر الصين ثانياً دولة مستهلكة للطاقة بالإضافة الى فتح أسواق جديدة لضمان استمرار عملية التنمية ، ولن يتأتى ذلك منعزلاً عن وجود علاقات دولية تشكل بيئة آمنة للتعاون الاقتصادي والسياسي والامنى تمكن كل دولة من مواصلة برنامجها الاصلاحى وتحقيق معدلات نمو متواصلة .

وتشير احصاءات الجدول رقم (٤) إلى ان الاستثمار المباشر المتجه خارج الصين قد سجل عام ٢٠٠٣ نحو ٢,٢ مليار دولار ارتفع عام ٢٠٠٦ ليصل الى نحو ١٦,١ مليار دولار واتسمت الاستثمارات بالإتجاه للتزايد خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٦ ، كما بلغت نسبة الزيادة نحو ٦٥٠% عام ٢٠٠٦ بالمقارنة لما كانت عليه الاستثمارات عام ٢٠٠٣ .

٢/٣ الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الكوري

اتسمت التدفقات الرأسمالية الأجنبية في كوريا بخصائص ميزتها عن باقى دول شرق أسيا حيث أن السلم التفضيلي لجذب التدفقات الرأسمالية كان منحازاً للقروض الأجنبية العامة والخاصة ايماناً من صانع القرار بأن ذلك يتيح اكبر قدراً من السيطرة على رأس المال ومراقبة تراكمه أولاً بأول في البلاد بوجه عام.

ومن ثم فإن إعطاء الأولوية للقروض وليس الاستثمار الاجنبى المباشر ، لا يعنى استبعاد الاستثمار من التدفقات الرأسمالية بل يعود الى انخفاض أهميته النسبية وتذيله قائمة التدفقات الرأسمالية ، حيث لم تركز الحكومة الكورية على استقبال أحجام هائلة من الاستثمار وإنما أنصرف تركيزها الى توجيه الكميات القليلة المرغوبة الى قطاعات مختارة بعينها تمثل القطاعات المستهدفة " من وجهة نظر المخطط بالإضافة الى تحقيق الهدف الرئيسي المنتظر تحقيقه وهو مدى ادخال التكنولوجيا المتطورة التى تنقص المستثمر المحلى والتي تتمثل في المعارف ، والمهارات المتعلقة بعملية التصنيع نفسها، والفن الانتاجى ، وتنظيم العملية الانتاجية من حيث المراحل السابقة واللاحقة في عملية التصنيع .

تطور الإستثمار الأجنبي المباشر فى مسيرة التنمية الكورية

شهدت المراحل الأولى للتنمية الكورية الإعتماد على المساعدات والمعونات والمنح المقدمة من الولايات المتحدة فى ظروف الحرب الصادرة لكى تصبح كوريا واجهة برفقة فى مواجهة

(١٠) تش ون، الصين فى عهدها الجديد ، ترجمة محمد أبو جراد، دار النشر الجديدة ، بكية ، ١٩٨٦ ص٣

الدول الإستهلاكية ، ومع إنحصار المساعدات المالية والفنية مع تضرر التغيرات العالمية إتجهت كوريا من خلال السياسات الحكومية إلى المصادر الأجنبية للتدفقات النقدية المباشرة منها وغير المباشرة وذلك بإصدار قانون تحفيز الإستثمارات الأجنبية ، وقد تضمن هذا القانون تدابير لجذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على رأسها التفضيلات الضريبية ، وضمانات تحويلات الأرباح ، عدم التمييز فى المعاملة بين الشركات المحلية والأجنبية ، وكذلك عدم وجود حد أدنى للمشاركة المحلية إلا أن هذا القانون قد تم تعديله بمزيد من القواعد الصارمة التى تقيد الإستثمار الأجنبى . إذ ترتب عليه تشوهات فى أنماط العرض والطلب المحلى للمواد الخام والسلع الوسيطة ، أو أدى إلى منافسة الشركات المحلية فى الأسواق العالمية فى نفس نوع المنتج ، أو كان الهدف الأساسى هو الربحية من إستغلال الأرض فى المضاربة فى العقارات. ولمزيد من القيود أمام الإستثمار الأجنبى المباشر (ث . أ . م) تم وضع حد أقصى للمشاركة الأجنبية بنسبة ٢٠% فى جملة رأس المال المستثمر وذلك بإستثناء المشروعات التى تنتج للتصدير فقط ، أو المشروعات ذات الكثافة التقنية العالية . وعلى الجانب الآخر إقتضت السياسة الحكومية المشاركة المحلية بنسبة ٥٠% فى المشروعات كثيفة العمالة ، أو الموجهة إلى الأسواق المحلية ، أو المعتمده على الموارد المحلية .

ومن ثم فقد شهدت كوريا خلال مسيرتها التنموية أنماطا مختلفة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية غلب عليها خلال فترة الثمانينات القروض الأجنبية حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ ٢٩,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ وحد أعلى بلغ ٤٧,١ مليار دولار عام ١٩٨٥ بمتوسط بلغ ٣٨,٣ مليار دولار ، وعلى الجانب الآخر تراوحت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين ٢,١ مليار دولار عام ١٩٨٠ كحد أدنى ، ٥,٠٥ مليار دولار عام ٨٩ كحد أعلى ، وبلغ متوسطها خلال تلك الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩) نحو ٣,١ مليار دولار^(١١) وخلال فترة التسعينيات كان الجانب الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة إلى كوريا هو الإستثمارات فى المحفظة المالية . وتشير إحصاءات الجدول رقم (٤) إلى تذبذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) حيث تراوحت التدفقات الوافدة إلى كوريا من (ث . أ . م) بين حدين أدنى بلغ ٢,٩٨ ، وأقصى ٨,٩٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤م وبلغ المتوسط خلال هذه الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) نحو ٥,٥٥ مليار دولار .

^(١١) (محمود عبد الفضيل (دكتور) : العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة ، مرجع سبق ذكره .

أهم مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا

اتجهت الولايات المتحدة للاستثمار في المكونات الالكترونية ، وتجميع بعض الأجهزة الكهربائية حيث كانت حاجة قطاع الالكترونيات الأمريكي كقطاع رائد الى التركيز على الاستخدام لرأس المال البشرى والعينى محليا ، مقابل تصدير العمليات الأخرى الى المناطق الخارجية التى تتوافر فيها ميزة العمل الرخيص ومنها (كوريا الجنوبية) .

ومع تطبيع العلاقات بين كوريا واليابان عام ١٩٦٥ ، دخلت اليابان بثقل متزايد فى الاستثمار لدى كوريا (بينما بدأ تفكير "الشايبول") فى التفكير فى ترك صناعة المنسوجات ، والصناعات الخفيفة والاستثمار فى الصناعات الثقيلة والكيمياوية عام ١٩٦٨ ، وقد ارتبط ذلك بمغادرة اليابان للتخصص فى الصناعات الخفيفة ولا سيما النسيجية ذات التقنيات كثيفة الاستخدام للعمالة وذلك بعد ارتفاع الأجور فى اليابان لمستوى غير مسبوق . ومن ثم التقت الاستثمارات اليابانية مع استثمارات الشايبول فى صناعات المنسوجات والملابس الكورية من ناحية وصناعة الالكترونيات وتجميع الأجهزة الكهربائية من ناحية لأخرى ، ومن ثم أصبحت اليابان فى فترة السبعينات هى المستثمر الأول المسيطر فى كوريا وحلت محل الولايات المتحدة ، وقدمت الدولتان معا ٨٠% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر فى كوريا خلال الفترة من (١٩٨٠-٦٥) .

ومن ثم فقد حققت كوريا هدفها من الاستثمار فى قطاعات مختارة وهو الحصول على تكنولوجيا التصنيع والتعبئة والتوريد والتسويق التى لم تكن متوفرة لديها ، كما أصبحت اليابان هى المستثمر المسيطر ، والولايات المتحدة المستقبل الرئيسى للصادرات الكورية لأسباب سياسية تتمثل فى الحفاظ على تضامن شرق آسيا مع الولايات المتحدة فى حروبها الساخنة والباردة ضد القطب الثانى فى النظام الدولى الاتحاد السوفيتى وكذلك الصين .

وفى إطار السماح المحدود بتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر فى كوريا خلال المراحل الأولى للتنمية والتى تمثلت فى فترتى التهيئة للانطلاق ، والانطلاق الفعلى اتسمت سياسة الحوافز الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر بخاصيتين رئيسيتين وهما التقييدية ، والانتقائية. وسوف يتم تناولهما على النحو التالى :

بالنسبة للطابع التقييدى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فهو تجلى فيما تضمنته نصوص قانون الاستثمار المعدل، وفى مجموع التدابير التنفيذية والقرارات ومواقف الهيئات والوزارات المنفذة له وهى (المالية - العلم والتكنولوجيا - التجارة والصناعة - ومجلس التخطيط الاقتصادى - لجنة اعتماد رأس المال الأجنبي) ولم يرتبط الطابع التقييدى بالاستثمار فقط بل

إمتد ليشمل القروض ونقل التكنولوجيا من الخارج وفق معيار رئيسى يتمثل في الأثر الاقتصادي والتكنولوجى على الاقتصاد الكورى من وجهة نظر صانع القرار ويتجلى الطابع التقييدى فى مراقبة نسب الملكية فى رأسمال المشروعات للشريك الاجنبى ، حيث كانت السمة المميزة هى التحيز للشريك المحلى برفع مستوى ملكيته الى أقصى حد ممكن ، وتفضيل صيغة المشروع المشترك بنسب مختلفة خاصة المشروعات التى يساهم فيها الشريك الاجنبى بنسبة ٥٠% أو اقل بينما لم تحظى المشروعات المملوكة ملكية كاملة للأجانب بكثير من التأييد .

وخلال عقد الثمانينيات توزعت مشروعات الاستثمار الاجنبى حسب نسبة المشاركة الأجنبية بنسبة ٥,٣% من المشروعات لنسبة تملك ٢٥% من الأسهم فأقل ، ٣٧% ، بنسبة تملك ٢٥-٤٩% ، ٣١,١% من المشروعات لنسبة تملك ٥٠% ، ١٣,٣% لنسبة تملك (٥١-٩٩%) ، ١٣,٣% من المشروعات لنسبة تملك ١٠٠% من الأسهم^(١١). ويشير التوزيع السابق الى ضآلة نسبة المشروعات المملوكة ملكية كاملة للأجانب(١٣,٣%) والتى عادة ما يرتبط إنتاجها بالتصدير حيث توجه الى صناعات مختارة هى فى المقام الأول الصناعات الالكترونية، والكهربائية ، وصناعة الآلات . أما مشروعات النسب الأقل فتصل إلى ٨٦,٧% ، والمشروعات التى تقع نسبة التملك بين ٢٥% ، ٥٠% فتبلغ ٦٨% .

ولم يقف التقييد عند نسب ملكية الشريك الاجنبى وتوجيه الاستثمار الى صناعات مختارة بل امتد الى التدخل فى هياكل الإدارة بما يسمح بنسبة معينة للشركاء المحليين فى عضوية مجالس إدارة المشروعات المشتركة تتيح لهم التدخل فى عمليات صنع القرارات الإدارية الرئيسية كما تلجأ الحكومة الى إعادة شراء نصيب الشريك الاجنبى وبلغ ما تمت إعادة شرائه بين عامى ١٩٨٣ ، ٦٢ نحو ٢٠% من اجمالى الاستثمارات الأجنبية . وإمتد التقييد الى ضبط إجراءات الموافقة على المشروعات الاستثمارية حيث أتمت باجراءات بالغة التحديد والدقة ، وتضمنت مستويات عدة من تدخل الاجهزة الحكومية بحيث لم تصنف كوريا كبلد له كخطوه خاصة لدى المستثمرين الاجانب فى كثير من الاحيان. كما شمل التقييد مراقبة اتفاقات نقل التكنولوجيا حيث منح رأس المال المحلى والاجنبى افضلية عند عقد اتفاقات ترخيص تكنولوجى مع موردي التكنولوجيا الأجانب بحيث تكون الرخصة بديلاً للمساهمة فى رأس المال أو لرفع حصة هذه المساهمة .

^{١١} (النموذج الكورى للتنمية - تحرير محمد السيد سليم (دكتور) ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة .

ويهدف المخطط الكوري الى رفع نسب المساهمة التكنولوجية الحقيقية للأطراف الأجنبية صاحبة الترخيص وفي هذا المجال اشترطت السلطات الكورية تضمين اتفاق نقل التكنولوجيا بنود معينة وهى :

- قيام الشريك الأجنبي بكشف التصميمات ، وأسرار الصنعة للعاملين الكوريين في المنشأة محل الدراسة.

- إلزام الشريك الأجنبي بتدريب المهندسين الكوريين على استخدام التكنولوجيا بما فى ذلك تصميم العمليات ، والهندسة التفصيلية ، والتشغيل والصيانة على ان يحلو محل العاملين الأجانب في اسرع وقت ممكن .

- حظر الممارسات التقييدية التجارية التى يحاول الطرف الأجنبي تضمينها في نصوص الاتفاق مع الطرف المرخص له من قبيل توريد المواد الخام والسلع الوسيطة من صاحب الترخيص ، أو تقييد مناطق تسويق المنتج ، أو فرض طرق معينة للتسعير .

- تحديد نسب المدفوعات التكنولوجية للشريك الأجنبي المرخص (رسوم منح الامتيازات ، الإتاوات ، المبالغ الإجمالية) .

- ضبط الاعفاءات الجمركية والضريبية ، وكذلك إجراءات تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال المستثمر للمستثمرين الأجانب .

من خلال ما سبق يتضح ان القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر تبتعد بالسياسة الكورية عن السياسة الليبرالية، كما أثبتت الخبرة الكورية ان الإغداق على المستثمر الاجنبى بالمزايا المعروفة وغير المعروفة ليس هو الطريق الملائم للتعامل مع رأس المال الدولي ، بل ان توافر أسباب عدة متشابهة تمثل المناخ الاستثماري هي التي تدفع رأس المال للقدوم الى بلد ما ، ولا تقتصر الأسباب على الجوانب الاقتصادية بل تمتد لتشمل الجوانب السياسية والاجتماعية ، ومن ثم فإن توافر هذه الدوافع ، وتهيأة الظروف المحلية المناسبة للشريك الاجنبى لتشجيعه على القدوم وممارسة نشاطه المربح في الحدود الاقتصادية المقبولة للطرفين تمكن الطرف المحلى من فرض شروطه على المستثمر الأجنبى وليس العكس.

وفيما يتعلق بالطابع الانتقائى ، فقد تنخفض الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر بين التدفقات الرأسمالية الأجنبية الا أنه ذات طابع حاسم في تقرير مسار التجربة الصناعية الموجهة للتصدير حيث لم تركز الحكومة على استقبال احجام هائلة من الاستثمار بل ركزت على توجيه الكميات القليلة المرغوبة الى قطاعات مختارة بعينها تمثل القطاعات المستهدفة من وجهة نظر المخطط والتي شملت في بداية السبعينات ستة قطاعات رئيسية تتمتع بالأولوية

عند اتخاذ القرار الخاص بالموافقة على مشروعات الاستثمار الأجنبي وهى الآلات والأجهزة والالكترونيات والمعدات الالكترونية والبتروكيمياويات ومعالجة المعادن والمنسوجات وبناء السفن ، كما تم تشجيع الاستثمار في الصناعات الموجهة للتصدير إلى الولايات المتحدة في فترة الستينيات حيث توافق المستثمرين الأجانب مع الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكورية وما تعبر عنه من مستوى التطور المحقق في كل مرحلة، حيث تم التركيز في المرحلة الأولى على المشروعات كثيفة الاستخدام للعمل الرخيص والمنتج لغرض التصدير الى دولة الأصل غالباً ، ولما كانت الولايات المتحدة هو المستثمر الأول في تلك الفترة فلم تكن مدفوعة للاستثمار في صناعة المنسوجات التي احتجزتها القيادة السياسية للشايبول " في ذلك العصر للإنتاج السوق المحلية وأسواق أخرى ، بالإضافة الى تشجيع السوق الأمريكية بالمنتجات اليابانية من المنتجات النسيجية والملابس الجاهزة بكميات وفيرة ومستوى مرتفع من الجودة، كما ان تكنولوجيا التصنيع في قطاع المنسوجات كانت معروفة وذات مستوى تقليدي نسبياً (١٣).

حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا التنموية

اتسم الاستثمار الأجنبي المباشر (ث . أ . م) القادم إلى كوريا بسمات ميزته عن الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارب التنموية لدول شرق ، وجنوب شرقى آسيا حيث قلصت كوريا نسبة مساهمة (ث . أ . م) في تنفيذ خططها التنموية وأحتل ذيل قائمة التدفقات الرأسمالية الخاصة بعد انخفاض المعوقات والمساعدات الأمريكية في نهاية السبعينات ورغم نسبة المشاركة المحدودة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه اتجه إلى صناعات مختاره يغلب عليها الطابع التصديري ، واختلقت الصناعات التي اتجه إليها (ث . أ . م) باختلاف الدولة المستثمرة وفي إطار سياسة التقييد والتوجه التي تبنتها الحكومة الكورية تجاه (ث . أ . م) وتحقيقاً للسياسة الاقتصادية للدولة والأهداف المطلوب إنجازها في الخطط التنموية. وعليه فقد إتجهت الإستثمارات الأمريكية للصناعات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية وهى الصناعات كثيفة رأس المال ذات المحتوى التقنى المرتفع والتي تحتاج إلى مرحلتين فى الإنتاج تتم الأولى فى الدولة الأم وهى المرحلة كثيفة رأس المال ، أما المرحلة الثانية وتشمل مرحلة التجميع فتتم فى كوريا حيث تتوافر العمالة الرخيصة الماهرة ، بينما إتجهت الإستثمارات اليابانية إلى الصناعات التحويلية وهى صناعات كثيفة العمالة ذات المحتوى التقنى النمطى كصناعة النسيج والملبوسات والأسمدة والكيمياويات ... إلخ ولم يقتصر توجيه الأستثمار إلى

^{١٣} (النموذج الكورى للتنمية : تحرير محمد السيد سليم ، دكتور ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة .

الصناعات المختارة بل تم تحديد قواعد صارمة لإستفادة رأس المال وأصدرت الحكومة أول التشريعات المنظمة لتدفق رأس المال الأجنبي والذي تضمن حزمة من حوافز الإستثمار شملت الأتى^(١٤):

- الإعفاء من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات .
- ضمان حرية المستثمر فى تحويل أصل رأس المال والأرباح إلى الخارج.
- ومع تتابع مراحل التنمية والتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية المتسارعة تباينت الحوافز الممنوحة لتتواءم مع الظروف الحادثة ، كما حدثت تغيرات جوهرية فى السياسة الإستثمارية بهدف جذب الإستثمارات شملت الإجراءات التالية :
- إنشاء مكتب تشجيع الإستثمار التابع لمجلس التخطيط الإقتصادى .
- إنشاء مكتب الخدمة الفورية بهدف تجميع كافة اجراءات وتعاملات المستثمر الأجنبي مع الإدارات الحكومية فى مكان واحد .
- إلغاء القيود على نسبة المشاركة الأجنبية فى ملكية رأس مال الشركات المحلية وإلغاء القيود على توقيت تحويلات المستثمر الأجنبي إلى الخارج .
- إنشاء أول منطقة لتجهيز الصادرات (المناطق الصناعية الحرة) بهدف جذب الإستثمارات إلى الصناعات التصديرية عام ١٩٧٠ ، وتبعته المنطقة الثانية عام ١٩٧٣ ، وتمنح الحكومة المستثمرين فى المناطق الحرة مزايا عديدة وتتمثل فى^(١٥) :
- الإعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب بنسب معينة ولمدد معلومة .
- المعاملة التفضيلية فى التمويل وتقديم خدمات التخزين والنقل .
- تسهيل الحصول على المواقع الصناعية ، وتوفير البنية الأساسية الضرورية للنشاط الصناعى بها .
- تبسيط الإجراءات الإدارية والفنية ، والحد من التعقيدات التى يواجهها المستثمر لإتمام الإجراءات والمعاملات اللازمة لمزاولة النشاط الإستثمارى .
- تسهيل الحصول على الأرض لإقامة المنشآت الصناعية .
- السماح بمعدلات عالية لإهلاك رأس المال تشجيعاً للإحلال والتجديد لزيادة الطاقة الإنتاجية وفى إطار المميزات الممنوحة جذبت المناطق الحرة نحو ١٠% من إجمالى الإستثمارات الأجنبية وذلك حتى نهاية عقد الثمانينيات .

^(١٤) <http://www.voltairenet.org>
^(١٥) الشبكة العالمية للإنترنت

ومع استنفاد كوريا لسياسة الإحلال محل الواردات وسياسة التصنيع المتجه للتصدير وبداية الاتجاه إلى الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال بصناعة السفن والسيارات لم يعد النمط السائد الذى تبنته الحكومة الكورية هو تقييد الإستثمار وتوجيهه بل إنتابه التغيير مع التغيرات العالمية المتسارعة والمتلاحقة سواء ما كان منها محلياً أو إقليمياً ، وإنعكس ذلك على صيغة القوانين المحفزة للإستثمار فى إطار الإنفتاح الإقتصادى على العالم حيث أصدرت الحكومة قانون حرية الإستثمار الأجنبى إبان عقد التسعينات الأمر الذى أدى إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية على كوريا وزيادتها بمعدل منتظم إبان التسعينات ، وإستكمالاً لمنظومة السياسات الجاذبة للإستثمار وضعت الحكومة خططها الخمسية بهدف فتح الأسواق المحلية ، كما أجازت مشاركة المستثمرين الأجانب فى المشروعات المحلية التى كانت حكرأ على المستثمرين المحليين خاصة (الشايبول) .

وقد ساعد دخول كوريا كعضو فى OECD عام ١٩٩٦ على زيادة تدفق الإستثمار الأجنبى المباشر فى السنوات التالية ، كما تم إتاحة عدد كبير من الصناعات التى كانت قاصرة على المستثمرين المحليين ومحظورة على المستثمرين الأجانب ، الأمر الذى ترتب عليه مراجعة القوانين الخاصة بالإستثمار لموائمة التغيرات العالمية المتسارعة ومساعدة الإقتصاد الكورى على سرعة الإدماج فى الإقتصاد العالمى وملاحقة إحتياجات الإستثمار الأجنبى المباشر فى توفير البيئة المحفزة للإستثمار وتطوير مناخ الإستثمار .

وفى هذا الإطار تم مراجعة قانونى الإستثمار الأجنبى المباشر وتنمية رأس المال الأجنبى الصادر عام ١٩٨٨ ، وذلك للتخفيف من التعقيدات التى تضمنها كل قانون بخصوص منح الإعفاءات الضريبية ، والإجراءات الجمركية ، والتسهيلات الإنتمانية بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتراخيص والتسجيل ... ألخ ، الأمر الذى ترتب عليه فتح قطاع التصنيع وتحريره أمام الإستثمار الأجنبى . وإستكمالاً لمنظومة السياسات المحفزة للإستثمار الأجنبى المباشر كمطلب من أجل نمو إقتصادى ثابت على المدى الطويل، تعهدت الحكومة بتوفير بيئة صالحة للإستثمار الأجنبى تركز سياستها مبدئياً على تسهيل (ث . أ . م) من خلال المشاركة المتساوية ، وأنشطة الدمج والإستحواز التى تدخل فيها الشركات الكورية. وقد إنعكست هذه الإجراءات على زيادة (ث . أ . م) إلى نحو ١٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ثم إنخفض إلى ١١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ وأستمر فى الإنخفاض بسبب الآثار السلبية للكساد العالمى حتى بلغ ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ .

وفى نفس المسار تم إلغاء قانون إدارة سعر الصرف الأجنبي وحل محله قانون تعامل الصرف الأجنبي وتم تنفيذ إجراءات التحرير فى القانون الجديد على مرحلتين وذلك فى نهاية عام ٢٠٠٠ وتضمنت الأهداف المبدئية لهذا القانون تحرير رأس المال الحسابى ، وتوسيع دائرة السوق المحلى للتبادلات الأجنبية .

وتضمنت المرحلة الأولى من قائمة التحرير تقديم (نظام القائمة السلبية) الذى يعد نظاماً أكثر مرونة من نظام القائمة الإيجابية الثابت ، كما تم تحرير تعاملات رأس المال الحسابى المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية منها القروض الخارجية ذات المدى القصير. أما المرحلة الثانية من قائمة التحرير فقد أشتملت على تحويلات رأس المال الحسابى الذى ظل مقيداً فى المرحلة الأولى ، ما عدا تلك التحويلات المتعلقة بالأمن القومى ومنع أنشطة الجريمة كما سمحت لغير المقيمين بالاستثمار بالعملة المحلية ذات الإيداع الأسمى على أن تكون فترة إستحقاقها أقل من عام واحد ، بالإضافة للسماح للمقيمين بالإستثمار بالعملة الأجنبية الأسمية .وقد حرصت الحكومة وهى تطبق هذه الإصلاحات التحريرية على وجود نوع من الحذر تمثل فى تعزيز ومتابعة هذه الأنشطة ورصد السوق وبناء نظام الإنذار المبكر .

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من كوريا الجنوبية

فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبى المباشر الوافد من كوريا إلى الخارج ، أتسم مع بداية فترة التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين بالتذبذب وأصبحت كوريا أقل جاذبية نسبياً (ث . أ . م) نتيجة الزيادة الكبيرة فى نفقات الإنتاج، كما سجلت القروض الأجنبية طويلة الأجل رصيذاً سالباً (إقراض صافى بالخارج) ، ولا غرو فى ذلك بالنسبة للإستثمار الأجنبى المباشر حيث يرتبط تحركه إلى أى دولة من الدول بدافع تحقيق الربح ، وفى مراحل التنمية الأولى فى كوريا وغيرها من دول جنوب شرقى آسيا أدت معدلات الأرباح المرتفعة إلى جذب الإستثمار إلى هذه الدول حيث كانت العمالة وفيرة بها وأجورها منخفضة ، ولكن عندما بدأت ميزة الأجور المنخفضة فى التلاشى أخذت الإستثمارات الأجنبية فى الفرار والتحول إلى دول أخرى ما زالت مستويات الأجور بها منخفضة وبالتالي ما زالت فرص تحقيق أرباح اعلى لديها منخفضة كما هو الحال بالنسبة للنموذج الجديدة .

ومن ثم فقد اتجهت الإستثمارات الكورية إلى الخارج ليس فقط من أجل حافز الربح بل من أجل توفير المواد الخام وموارد الطاقة بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة لضمان إستمرار عملية التنمية ، ولم يكن هدف الإستثمار بالدول النامية هو نفس الهدف فى الدول الصناعية المتقدمة فالإستثمار فى الدول الصناعية يهدف إلى إيجاد سوق توزيع وتصريف لمنتجات كوريا

التصديرية باعتبار الشركات الكورية شركات متعددة الجنسية أو عالمية بدلاً من كونها شركات كورية فقط ^(١٦) ، أما الإستثمار فى الدول النامية فيهدف إلى إختيار دول تتميز بتكاليف إنتاج قليلة لإنخفاض تكلفة العمل المحلى ، بالإضافة إلى أسواق توزيع يكون فيها السعر هو العامل الهام فى السلوك الإستهلاكى للمواطنين. والنتيجة أن الإستثمار الكورى بدأ يخرج من الحدود الكورية إلى باقى أجزاء العالم الذى أصبحت ميداناً جديداً للمنافسة والتصدير إما بالإستثمار المباشر أو بشراء منشآت أجنبية موجودة فعلاً وناجحة أو الدخول فى مشاريع مشتركة وهو ما يعنى مد الإستثمارات الكورية إلى أفاق جديدة .

ولم تقتصر الإستفادة من الإستثمارات الكورية على الدول الآسيوية خاصة مجموعة الآسيان بل امتدت الإستفادة إلى عدد كبير من الدول تمتد من الولايات المتحدة ، إلى إنجلترا ، وبولندا والصين ^(١٧) . وتشير إحصاءات الجدول رقم (٤) إلى تذبذب الإستثمار الأجنبى المباشر الخارج من كوريا خلال الفترة من (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) حيث إنخفضت المبالغ خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين عما كانت عليه خلال فترة التسعينات وتراوحت بين حد ادنى بلغ ٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وحد اعلى بلغ ٧,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، وقد سجل متوسط الإستثمارات فى هذه الفترة نحو ٤,٤ مليار دولار وهو ما يعكس التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وتأثيرها على توجيه الإستثمارات إلى دول العالم المختلفة.

نستخلص مما سبق ، ان فترة السبعينات قد التقت فيها أولويات الحكومة الكورية فى استقبال تكنولوجيا تصنيع وتسويق الالكترونيات من الولايات المتحدة واليابان فى مقابل استفادة كلا منهما بميزة انخفاض العمالة الكورية وتوفرها حيث تم تصنيع بعض الأجزاء ذات الاحتياج لرأس المال الكثيف محليا مقابل تصدير العمليات الأخرى كثيفة الاستخدام للعمالة حيث تنخفض الاجور ، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر بالإضافة الى ضآلة حجمه وانخفاض مساهمته فى التكوين الرأسمالى الكورى ، وهو ما يعكس تفضيلات المخطط الكورى وقرارات المستثمر الاجنبى والنتيجة سيادة أحجام الاستثمار الصغيرة فى المشروعات المشتركة ، بما يعنى انخفاض الكثافة الرأسمالية مقابل ارتفاع كثافة العمل بحيث لم يزد حجم الاستثمار فى نحو ٨٢,٢% من جميع المنشآت الأجنبية عن نصف مليون دولار ، واستحوذت صناعة المنسوجات والملابس على نحو ١٩,٥% من اجمالى

^(١٦) محمود عبد الفضيل (دكتور) : العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة ، مرجع سبق ذكره .
^(١٧) نمت الإستثمارات النشطة لكبرى الشركات الكورية فى عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٤,٤% ، ١٤,٤% من اجمالى إستثمارات فى الصين والولايات المتحدة على التوالى بينما سجلت حصة كلا من الصين والولايات المتحدة على التوالى فى النسبة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧ نحو ٣٢,١% ، ١٣,٣% من اجمالى الإستثمارات ، التمثيل التجارى ، تقرير بشأن الاستثمار وفى كوريا الجنوبية ، وزارة التجارة والصناعة ، ٢٠٠٧ .

الاستثمار الاجنبى ، والالكترونيات على نحو ١٦,١% فى متوسط فترة السبعينات . ورغم ضآلة حجم الاستثمار الاجنبى المباشر كانت له أهمية بالغة فى الهيكل الصناعى الكورى ، وهيكل التجارة الخارجية حتى منتصف السبعينات وذلك فى مساهمته فى الانتاج والصادرات والعمالة .

ومن حيث فرص العمل ، استوعبت منشآت الاستثمار الأجنبى نحو ١١,٦% ، ٥٨,٦% ، ٢٩,٧% من اجمالى العمالة المحلية فى الصناعات التحويلية ، وفى صناعة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ، وفى صناعة آلات الورش فى كل منهما على الترتيب وفى مجال الناتج ساهمت الصناعات السابقة بالإضافة الى المنتجات المعدنية بنحو ١١% ، ٤٤% ، ١٩% ، ٣٤% من الناتج الكلى لكل منهما على الترتيب ، وفى مجال الصادرات سجلت قيمة الصادرات من المنشآت الأجنبية نحو ١,٢٥ مليار دولار بما يمثل ٢٧,٨% من اجمالى الصادرات السلعية لكوريا الجنوبية ، وقد ساهم رأس المال الاجنبى فى صادرات الصناعات التحويلية ، والآلات وآلات الورش والأجهزة الكهربائية والالكترونية ، والمنتجات المعدنية بالإضافة إلى الكيماويات بنسبة ٣١,٤% ، ٩٢,٤% ، ٨٨,٦% ، ٨٤,٢% ، ٥٧,٣% على الترتيب. وعلى العموم فإن حوالى ٦٣٠ منشأة من بين ٦٨٠ منشأة أجنبية عاملة فى الصناعة الكورية فى الفترة ٦٨-٧٤ كانت موجهة للتصدير ، بينما كانت نصف المنشآت الأجنبية فى الفترة (٦٢-٦٨) موجهة للسوق المحلى وحول مجالات استثمار الشركات فى الأعوام الأخيرة فقد تركز أيضا فى التعدين والتصنيع والانشاءات والعقارات ولعبت الشركات الصغيرة والمتوسطة دورا كبر من ذى قبل (١٨).

٣/٣ الاستثمار الاجنبى المباشر فى ضوء تجربة ماليزيا

تعددت أسباب نجاح تجربة التنمية فى ماليزيا وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فى جميع القطاعات التى يضمها الاقتصاد الماليزى وإن اختلفت المعدلات بين الانخفاض والارتفاع لعوامل عديدة يرتبط بعضها بالموارد المحلية المادية والبشرية والمالية أما البعض الآخر فترجع أسبابه الى الظروف العالمية المواتية والمواكبة لتجربة التنمية فى ماليزيا ، وقد لعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورا هاما فى عملية التنمية خاصة فى القطاع الصناعى فى المراحل الأولى للتنمية وتنوعت بعد ذلك الاستثمارات فى قطاعات الخدمات والتشييد والبناء وغيرها من القطاعات

^{١٨} أما عن الجهات المستثمرة فى كوريا فإن الشركات الكبيرة قد ركزت مشاركتها فى مجالات التعدين والتصنيع بينما تركزت استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة فى قطاعات الانشاءات والعقارات ، وقد ارتفعت مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة فى عام ٢٠٠٧ إلى ٤٩% مقارنة بنسبة ٣٣% عام ٢٠٠٦ وذلك مقابل نصيب يصل الى ٤٢% ، ٥٩% خلال السنتين على الترتيب .

المكونة للاقتصاد الماليزي ، وسوف نتناول في الجزء التالي تطور الحوافز خلال مراحل التنمية المحلية .

مصادر الاستثمار الأجنبي في ماليزيا (الاستثمار الداخل والخارج)

تتوزع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الآسيوية والدول الأوروبية بالإضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد ظلت الولايات المتحدة هي المستثمر الرئيسي في ماليزيا حيث بلغت قيمة المشروعات التي تمت الموافقة عليها للاستثمارات الأمريكية الصناعية ١٩٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، واحتلت اليابان المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات التي سجلت ٧٥٨ مليون دولار في نفس العام ، تليها هولندا في المرتبة الثالثة بنحو ٥٧٢ مليون دولار ، وجاءت كلا من سنغافورة وألمانيا في المراتب الرابعة والخامسة بنحو ٤٦٨ ، ٤٣٨ مليون دولار في نفس العام ، ومن ثم شاركت الدول الخمس بنحو ٨٠,٧% من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر عام ٢٠٠٠ ، ويشير الجدول رقم (٦) إلى أهم الدول التي ساهمت في الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا (٢٠٠٠/٩٧).

وتضم الشركات الامريكية ذات الاستثمار الكبير في ماليزيا كل من أكسون موبيل وكالتكس وكونوكو بالإضافة الى يونيون كاربت ، واستمان ليميكالز ، وموتورولا ، الخ ، كما تضم الشركات اليابانية سوني ، وفوجي وباناسونيك ، وهيتاش ٠٠ الخ وقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي ٦,٩% ، ٣,٨% ، ٤,٨% ، ٢,٤% خلال الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠^(١) وتحتاج ماليزيا الى الشركات متعددة الجنسيات أكثر من ذي قبل للمساعدة في تمويل مشروعات زراعية وسياحية وفي مجال الطاقة :

١- وتركز الاستثمارات الامريكية في ماليزيا في قطاعات الكيماويات والالكترونيات والصناعات الكهربائية وتتعدى قيمة اجمالي الاستثمارات الأمريكية في ماليزيا نحو ٢٠ مليار دولار .

٢- أما بالنسبة للاستثمارات الماليزية في الخارج فلم تختلف أهدافها عن أهداف معظم الدول الآسيوية في محاولة توزيع استثماراتها الخارجية بين أكبر عدد من الدول بهدف إيجاد أسواق لتوزيع وتصريف لمنتجاتها التصديرية بالإضافة الى اختيار دول تتميز بتكاليف انتاج قليلة خاصة فيما يتعلق بعنصر العمل لتحقيق معدل مرتفع من الأرباح ، حيث تشير احصاءات الجدول رقم (٤) الى تدفق (ث.أ.م) بلغ حدها الأعلى نحو ٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ م ،

^(١) على الرغم من أن سجل ماليزيا في اجتذاب الاستثمارات الاجنبية قد يكون مشرف إلا أن بيانات مؤشر اقامة الأعمال للبنك الدولي ٢٠٠٨ يشير الى أن اقامة شركة في ماليزيا تتطلب نسخ خطوات أو أكثر من أسبوع بالمقارنة بخمس خطوات في خمسة ايام في سنغافورة . وقد جاءت ماليزيا في المرتبة ٢٤ في مؤشر البنك الدولي عن سهولة اقامة الشركات لعام ٢٠٠٨ بترتيب تراجع ثلاثة مراكز عن عام ٢٠٠٧ وجاءت مصر بعد هونج كونج ، تايلاند وتايوان وكوريا الجنوبية والصين وفيتنام والهند ، وتصدرت سنغافورة القائمة .

بينما سجل الحد الأدنى نحو ١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣م ، ولا تختلف أسباب تدفق (ث.أ.م) من ماليزيا الى الخارج عن غيرها من الاستثمارات الدولية فى تأمين حصولها على السلع الوسيطة أو المواد الخام أو المكونات اللازمة للصناعات التصديرية أو فتح أسواق جديدة (٢٠) .

٣- كما أن توجيه الاستثمارات الى أسواق الدول النامية يعطى ميزة لهذه الدول سواء من ناحية المنافسة أو اعتبار السعر هو العامل الهام فى السلوك الاستهلاكى للمواطنين ، كما أن الاستثمار الخارجى يؤمن حصول شركاته على المواد الخام والمواد الأولية بالإضافة الى تأمين مصادر الطاقة ، وعلى الجانب الآخر يمكن لهذه الاستثمارات أن تستورد احتياجاتها من الخامات ومستلزمات الانتاج الوسيطة والمعدات والتجهيزات من الدولة الأم مما ينعكس ايجابا على ميزان المدفوعات ، وتشير احصاءات الجدول رقم (٧) الى أن الاستثمارات المالية فى الخارج قد سجلت نحو ٢,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ ارتفعت الى ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بنسبة زيادة سجلت نحو ٢٨,٦% ، وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى من الدول المستقبلية للاستثمار المالى حيث بلغت فيه الاستثمارات نحو ١٠,٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، وتأتى سنغافورة فى المرتبة الثانية بنحو ٧٥٣ مليون دولار فى نفس العام ، وتتراوح باقى الاستثمارات فى الدول الأوروبية والآسيوية من (١٩-١٩٧) مليون دولار لكل من استراليا وفرنسا .

^٢) K Kojima : "Japanese and American project investment in Asia : A comparative Analysis" Hirotsbashi, Journal of Economics, Vol 26, (June, 1985)

جدول رقم (٦) مصادر الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا (مليون دولار)

الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الولايات المتحدة	٨٥٣	١٦٤١	١٣٥٨	١٩٧٢
اليابان	٧٧٠	٤٨٤	٢٦٤	٧٥٨
تايوان	٤٧٩	٢٤٥	٧٠	٢٤١
سنغافورة	٤٥٦	٢٤٥	٢٣٧	٤٦٨
هولندا	١٢	١٦٠	٢٠٣	٥٧٢
المملكة المتحدة	٧٤	١٢٢	٥١	١٩٧
ألمانيا	٦٤٤	٣٩	٤٩	٤٣٨
سويسرا	٤٥	٣٦	١٨٦	٢٤
استراليا	٣٢	٣٠	١٤	٣٤
كوريا	٢٤١	١٩	٩	١٩٠
الصين (هونغ كونج)	٨	٦	٢٠	١٠٠
الهند	٩	٥	٢٣	١
فرنسا	١	٤	٢	١
فنلندا	١	٣	١٩	-
باكستان	-	١٢	٢٥٩	-
آخرون	٤٥٧	٢٩٨	٥٧٥	٢٢٠
الاجمالي	٤٠٨٢	٣٣٤٩	٣٣٣٦	٥٢١٦
نسبة الولايات المتحدة	٢٠.١	٤٩.٢	٤٠.٧	٣٧.٨
الاستثمار المحلي	٥١٠.٧	٣٣٧٣	١١١٦	٣٤٥٧

Source : www.ustracle.gov/website/CCG.nsf CCG.Malaysia 2002.ch-1:7:006EOOA

جدول رقم (٧) الاستثمارات المأليزية فى الخارج (مليون دولار)

الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
سنغافورة	٤٦٩	٥٣٠	٤٣٠	٧٥٣
الولايات المتحدة	٨٣٢	٤٢١	٢٦٨	١٠٢٨
المملكة المتحدة	٢٠٠	٢٠٧	١٤٩	١٤٢
فرنسا	١٥٧	٥٣	٣٢٤	١٩٧
اندونيسيا	٢٢٠	٤٩	١٠٠	١٣٨
هونغ كونج	٣٠٢	٤١	٤٢	٤١
استراليا	١٧٥	٢٩	٢٧	١٩
الفلبين	١٠٣	٢٦	٢٥	٢٩
الصين	١١٢	١٩	٥٣	٤٠
آخرون	١٨٣	٩١٢	١٣١٠	١١٥٤
الاجمالي	٢٧٥٣	٢٢٨٧	٢٧٢٨	٣٥٤١

المصدر : مصرف ماليزيا المركزى *

حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر فى ماليزيا

لم تنتهج الحكومة الماليزية نمط بعينة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل اختارت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز فى ضوء حاجيات وأهداف التنمية لصناعات وقطاعات معينة فى مراحل التنمية المختلفة ، كما تضمنت هذه السياسة الربط بين الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وتطوير التكنولوجيا خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات الأمر الذى انعكس على تحسين قدرات ماليزيا التنافسية ، وقد أدى تطور هيكل الحوافز فى ماليزيا الى الانتقال التدريجى من التشجيع العام للاستثمار الأجنبى المباشر الى التركيز المحدد على القطاعات عالية التقنية والعناقيد الصناعية .

وخلال مراحل التنمية المختلفة تضمنت سياسة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حزمة من الحوافز شملت ا إعفاءات وتخفيض الضرائب ، وتقديم خدمات البنية الأساسية المدعومة وتسهيل الاجراءات الجمركية ، وإعفاء الصادرات من رسوم الجمارك والضرائب ، وإعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية ، وذلك بما تتناسب مع كل مرحلة من المراحل والأهداف المرجو تحقيقها . وقد تبلورت كافة الإعفاءات والتخفيضات وحقوق الملكية وكافة الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر تحت مظلة "قانون تشجيع الاستثمار" الصادر عام ١٩٨٦ والذى تضمن تحديد نسب حصص الاجانب فى رؤوس أموال الشركات المحلية ، حيث تضمن القانون السماح للأجانب بالاستحواذ على نسب مختلفة من حقوق الملكية مقابل نسب محددة للتصدير ، حيث يمكن للأجانب الاستحواذ على ١٠٠% من حقوق الملكية فى شركاتهم عند قيامهم بتصدير ٨٠% أو أكثر من منتجات تلك الشركة ، ٥١% - ٧٩% عند قيامهم بتصدير ٥١-٧٩% من منتجاتها ، وتملك ٥١% عند قيامهم بتصدير نسبة تتراوح بين ٢٠-٥٠% من منتجاتها ، أما الشركات التى تصدر ٢٠% فأقل من منتجاتها فلا تملك سوى ٣٠% بحد أقصى . وتهدف الحكومة من وراء ذلك تشجيع الصادرات بما يعود بالعملات الأجنبية على الدولة وتحسين ميزانها التجارى .

بالإضافة الى تلبية معظم متطلبات التنمية خاصة فى القطاع الصناعى من التكنولوجيا المتقدمة والمعدات الثقيلة والسلع الرأسمالية ، كما أن إتاحة نسبة ١٠٠% من حقوق الملكية للأجانب يحل مشكلة صعوبة التوصل الى شركاء محليين ملائمين . ورغم أن هذا القانون قد تضمن حزمة متباينة من الحوافز الجاذبة للاستثمار فلم يغفل الجانب المحلى حيث ربط الحوافز بدرجة التشابكات الصناعية ، مدى استخدام المواد الخام والمكونات المحلية ، وحسن اختيار أماكن توظيف تلك الشركات . ولقد أدى الاستثمار الاجنبي المباشر الى اعطاء دفعة قوية للأداء

الصناعى فى ماليزيا ، وكان لهذا الاستثمار آثار إيجابية على استخدام الموارد والمكونات المحلية والصناعات المحلية والقوى العاملة المحلية ، وكذلك على البيئة الطبيعية فى ماليزيا . وقد جمع "قانون تشجيع الاستثمارات" بين الإعفاءات الضريبية وتخفيضها بالإضافة الى التمتع بميزة خصم المصروفات الخاصة بالترويج للصادرات كذلك أقساط تأمين ائتمان الصادرات . ومن ثم فعند التزام الشركات بنوع المنتجات المنصوص عليها فى القانون تتمتع ببعض الإعفاءات الضريبية ، أما الشركات التى تعمل فى مجالات صناعية محددة مثل الموجهة للتصدير أو الصناعات الصغيرة الحجم والتى تلتزم بحقوق الملكية تتمتع بإسقاط جزء من الضرائب المستحقة على دخول تلك الشركات بالإضافة الى التمتع بميزة خصم المصروفات الخاصة بالترويج للصادرات وكذلك أقساط تأمين ائتمان الصادرات عند استخدام المواد الخام المحلية ، والالتزام بمشاركة الاجناس المختلفة فى قوة العمل .

وحرصا من الحكومة الماليزية على استمرار التطور والتحديث ومحاكاة الدول الصناعية المتقدمة والمنافسة فى الأسواق العالمية تضمن القانون حوافز مالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير R&D وكذا تدريب العمالة المحلية ، فضلا عن الإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات لتشجيع هذه الشركات على التوطن فى ماليزيا . ولاستكمال منظومة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقعت الحكومة الماليزية اتفاقيات ضمان الاستثمار مع مختلف الدول المستثمرة داخل ماليزيا بما يضمن حماية الشركات الأجنبية من التأميم الاجبارى ، وإمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولى للحصول على التعويضات القانونية ، بالإضافة الى حرية تحويل إرباحهم وعوائدها ورأس المال للخارج ولتسهيل تلك الاجراءات أنشأت الحكومة هيئة التطوير الصناعى الماليزى كهيئة منفردة للتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب .

ومع تقدم مراحل التنمية ، وتنوع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة وأماكن التوطن والحاجة الى التطوير والتحديث ، والانتقال الى مجال الصناعات ذات التقنية العالية ، ومع التغيرات العالمية المتلاحقة والمتسارعة كانت الحاجة ملحة لتطوير الحوافز وتنوعها وربطها بنوع الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية فى مراحلها المتقدمة وقد تضمن ذلك : مراجعة شاملة لسياسة الحوافز يهدف تنظيمها وتوجيهها الى ما يجذب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى زيادة المردود الضريبى ، وتشجيع وتنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية، وقد ارتبطت هذه المراجعة بفترة التسعينات استجابة للتدفقات الاستثمارية الضخمة حيث تمخضت عن ربط الحوافز بنوع الاستثمار مقوما بالمكون التقنى والقيمة المضافة بالإضافة الى توسيع الحوافز

الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يختص بالامداد ، والتنسيق والادارة .

وتبلورت النتيجة النهائية فى تقليص نطاق الاعفاءات الضريبية ، وتحديد الاستقطاعات الاستثمارية لنحو ٧٠% من الدخل كحد أقصى ، بالإضافة الى منح حوافز خاصة لتشجيع المشاريع الاستراتيجية عالية التقنية ، وكذلك البحوث والتدريب والتطوير والمشاريع الداعمة للشبكات الصناعى مع الغاء الحوافز غير الفعالة وتلك التى تتعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية . وحرصا من الحكومة على توحيد الحوافز بما يحقق أهداف التنمية استخدمت أربعة معايير أداء لتقييم طلبات منح الحوافز وهى :

- أن يحقق المنتج قيمة مضافة تتراوح من ٣٠-٥٠% .
- ويحتوى على مكون محلى بنسبة ٢٠-٥٠% .
- كما يراعى مستوى التقنية مقاس بعدد المشرفين الإداريين والفنيين .
- وكذلك مستوى الشبكات الصناعى .

كما شهد منتصف التسعينات تقليل منح الحوافز للمشاريع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على المشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال خاصة مشاريع التقنية العالية والتى تتركز فى مناطق التقنيات الناشئة (الحاضنات) ، حيث منحت اعفاءات ضريبية لفترة ٥ سنوات أو استقطاعات ضريبية على الاستثمار تصل الى ٦٠% من تكلفة الاستثمارات الرأسمالية المؤهلة والتى تشمل الالكترونيات الحديثة ووحدات القياس ، والتقنيات البيولوجية ، والبرمجيات بالإضافة الى الصناعات الفضائية .

دور الاستثمارات الأجنبية فى المسار التنموى لماليزيا

ارتبطت مراحل التنمية التى مرت بها التجربة الماليزية بالاستثمارات الأجنبية بصور مختلفة بلورتها أهداف التنمية والسياسات المتبعة ، ولم تأخذ الاستثمارات نمط بعينه بل لعبت السياسات الصناعية سواء ما اتجه منها الى الاحلال محل الواردات أو التصنيع من أجل التصدير سواء للسلع الاستهلاكية أو المنتجات الالكترونية أو الكهربائية أو الصناعات الثقيلة والكيمياويات ، والبتروكيماويات ، دورا هاما فى توجهات وتنوع الاستثمار ، ففى المرحلة الأولى التى امتدت من منتصف الستينات الى منتصف الثمانينات تعاملت الحكومة الماليزية مع (ت.أ.م) بحذر حيث تراوحت نسبة الاستثمارات الأجنبية الى جملة الاستثمارات فى ماليزيا ما بين ١٧-٣٠% ، وارتبطت هذه الاستثمارات باستراتيجية الاحلال محل الواردات حيث انتقل الاقتصاد من الاعتماد على تصدير السلع الأولية خاصة المطاط والقصدير الى اقتصاد يخلق

قيما مضافة عالية من خلال أنشطة الصناعات التحويلية ، وقد اقتصر الصناعات التي تم انشاؤها خلال فترة الستينات على السلع الاستهلاكية (بدائل الواردات) ، وصناعة مواد البناء والتشييد التي اتجهت أساسا لإشباع حاجة السوق المحلي ، وخلال حقبة السبعينات تكثفت عمليات التنمية الصناعية من خلال تشجيع الصناعات التصديرية كثيفة العمالة في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة التي جعلت قطاع الصناعات التحويلية يلعب دور القاطرة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ركزت على دور أكبر للقطاع العام في دفع عمليات التصنيع وتطوير العديد من فروع النشاط الاقتصادي ، ولجعل الاقتصاد المالىزى أكثر تنافسية عملت الحكومة على جذب الشركات الدولية في مجال صناعة الالكترونيات للعمل في ماليزيا من خلال تحسين مناخ الاستثمار بتقديم المزيد من المزايا المالية والضريبية ، وتعتبر هذه الفترة بداية المسار التنموى الذى يعتمد على التقانة الحديثة .

وخلال هذه الحقبة اصدرت الحكومة الماليزية قانون التنسيق الصناعى الذى وضع حد أقصى لحصة الشريك الاجنبى فى رأس مال المشروعات المشتركة باستثناء المشروعات التى تصدر أكثر من ٨٠% من انتاجها ، كما تضمن القانون حصول كل المشروعات الصناعية التى تستخدم أكثر من ٢٥ عامل مع ترخيص من الجهات الرسمية (٢٠) . وخلال تلك الفترة اتسمت الموجه الأولى من الصناعات التصديرية بأنها كثيفة العمالة وتنقسم الى :

- الصناعات التى تعتمد على تصنيع خامات محلية (المطاط - القصدير - زيت النخيل - الأخشاب) وتحويلها الى منتجات صناعية قابلة للتصدير بلغت ٢٢% من جملة الانتاج الصناعى عام ١٩٨١ .

- الصناعات التى تعتمد على المكونات والأجزاء المستوردة من خلال شبكة الشركات دولية النشاط ، خاصة فى مجال السلع الكهربائية المعمرة ، والمكونات الالكترونية ، وشملت هذه الصناعات نحو ٥٠% من جملة الانتاج الصناعى فى منتصف الثمانينات . كما تم التركيز أيضا خلال حقبة الثمانينات على مجموعة من الصناعات الثقيلة لتوسيع القاعدة الصناعية بالبلاد حيث تم انشاء صناعة الحديد والصلب والأسمنت ، كما تم اطلاق مشروع السيارة القومية بالاضافة لاتشاء مصانع لمحركات الموتوسيكلات ومشروع الصناعات البتروكيماوية .

وفى هذه الفترة ارتفعت نسبة الاستثمارات الاجنبية الى نسبة الاستثمارات فى ماليزيا الى ٥٢% ، حيث لعبت الاستثمارات اليابانية دورا هاما فى هذه الحقبة وأدت الى ارتفاع نسبة

(٢٠) محمود عبد الفضيل (دكتور) : العرب والتجربة الاسيوية ، مرجع سبق ذكره .

الاستثمارات إلى ٧٢% إلا أنها لم تستمر على ذلك وانخفضت إلى نحو ٤٤% في منتصف التسعينات .

وبالرغم من أن سيطرة رأس المال الاجنبى ظلت محدودة فى العديد من فروع النشاط فى الصناعات التحويلية ألا أنها ظلت تسيطر على نحو ٤٠% من جملة الأصول فى صناعة الآلات الالكترونية والكهربائية حتى عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٢٢% عند بداية الثمانينات ، وخلال هذه الحقبة الممتدة من الثمانينات الى التسعينات كان الاعتماد بدرجة كبيرة على صناعة المكونات والأجزاء ، كما شهدت التركيز على التطوير والتحديث التقانى ، وتنمية رأس المال البشرى ، كما تم تشجيع الصناعات الصغيرة واعطائها المزيد من الحوافز لى تتجه نحو الأنشطة التصديرية ، وزاد الاهتمام بالقطاع الخاص لى يلعب دورا هاما فى عمليات التصنيع والتصدير . ورغم الجوانب الايجابية التى شهدتها هذه الحقبة إلا أنها لم تمنع ظهور الجوانب السلبية حيث زاد حجم العجز فى الميزان التجارى نتيجة لارتفاع درجة الكثافة الاستيرادية للأنشطة الانتاجية والصناعية التى تم انشاؤها منذ منتصف الثمانينات والتى تنتمى الى صناعة المكونات والأجزاء الأمر الذى أدى الى ارتفاع معدل نمو واردات السلع الوسيطة التى شكلت نحو ٥٤% من جملة الواردات فى الاقتصاد المالىزى، كما رافق ذلك ارتفاع حجم العجز فى ميزان الخدمات بدءا من عام ١٩٩٤ نتيجة لارتفاع نفقات الشحن والتأمين نظرا لضعف صناعة التأمين والشحن فى ماليزيا ، وقد تمت تغطية العجز فى الميزانين التجارى والخدمى من خلال تدفقات رأس المال الأجنبى قصير الأجل ، التى بدأت تتدفق على ماليزيا فى شكل استثمارات المحفظة المالية التى قدمت الى ماليزيا للاستفادة من أسعار الفائدة ، بالإضافة الى التدفقات الخاصة باحتمالات ارتفاع سعر صرف العملة الماليزية .

وفى أعقاب الأزمة الآسيوية فى ماليزيا تم تحسين نظام الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما أدى الى انطلاق موجة جديدة من التصنيع للتصدير . كما أدت هذه الإجراءات الى تنشيط الاستثمارات الوافدة الى ماليزيا والقادمة بصفة خاصة من اليابان تليها تايوان ، وأخيرا كوريا الجنوبية وفى اطار استراتيجية الشركات الآسيوية دولت النشاط لاعادة توطین انشطتها الصناعية بين بلدان جنوب شرق آسيا للاستفادة من انخفاض تكاليف البنية التحتية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية . كما تم الاشتراط على المستثمر الاجنبى لى يتمتع بمزايا الاعفاءات الضريبية على الاستثمار أن يعتمد على موارد محلية فى حدود ٣٠% من جملة المكونات .

وخلال الخطة التصنيعية الأولى (٨٦-١٩٩٥) تم تحسين نظام الحوافز المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الأمر الذى أدى الى تدفق موجه جديدة من الاستثمارات المتجهة نحو فروع النشاط التصنيعى التصديرى وأدى الى تطورها وتحديثها ، خاصة الصناعات ذات المحتوى التكني المرتفع والتي بدأت اقامتها فى نهاية الخطة الأولى والتي ضمت الصناعات الالكترونية والبتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب ، السيارات ، الخ ، ورغم النجاح التصديرى الكبير للصناعات الماليزية إلا أنه ارتبط بعدد من السلبيات تمثلت فى سيطرة الشركات دولية النشاط على حوالى ثلاثة أرباع قيمة الصادرات الماليزية ، بالإضافة الى ضعف المكون المحلى للصادرات الصناعية حيث اعتمدت على استيراد المكونات والأجزاء خاصة فى مجال السلع الكهربائية المعمرة والمكونات الالكترونية ، كما تضمنت السلبيات عدم نجاح المصدرين الماليزيين فى تطوير شبكات تسويق مستقلة تساعدهم على تحسين جودة المنتجات والنفاز الى أسواق عالمية جديدة بجهدهم الذاتى ، وكذلك ضعف علاقات الترابط التقانية والانتاجية بين فروع الصناعات التصديرية من ناحية وبقيّة أجزاء الاقتصاد القومى من الناحية الأخرى .

ولم يتوقف (ث.أ.م) الى ماليزيا خلال تطبيق سياسات التصنيع المستقبلية ، حيث تعددت وتنوعت الصناعات التصديرية ، وارتفع المحتوى التكني ، واعتمدت العنقودية كمنهج للتصنيع فى ماليزيا (٢٢) وفى إطار هذه السياسة حددت خطة التصنيع الرئيسية التى غطت الفترة من (٩٦-٢٠٠٥) ثمانية فروع من أفرع الصناعات التحويلية يكون لها الأولوية فى عمليات التصدير والاعداد للقرن الواحد والعشرين وهى :

- الصناعات الكهربائية والالكترونية .
- صناعة السيارات والسفن ومعدات النقل .
- الصناعات الكيماوية ، والبتروكيماوية ، والأدوية .
- صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة .
- الصناعات التى تعتمد على خامات أولية محلية (منتجات المطاط - منتجات زيت النخيل - منتجات الكاكاو - منتجات الأخشاب) .
- الصناعات الغذائية التى تعتمد على مدخلات من السلع الزراعية ، والأسماك ، والمنتجات الحيوانية .
- صناعة الآلات والمعدات .

(٢٢) محمود عبد الفضيل (دكتور) - العرب والتجربة الاسيوية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

- الصناعات التى تعتمد على خامات حديثة وخارجية ، الصناعات المعدنية ، الصناعات التركيبية ، وصناعة السيراميك .

وقد ساعدت درجة التنوع العالية للبنية الصناعية على جذب المزيد من (ث.أ.م) سواء فى مجال السلع الاستهلاكية أو الوسيطة أو الرأسمالية خاصة ما يتجه منها للتصدير ، وقد ترتب على هذا التنوع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٦) حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة نحو ٢,٩ مليار دولار ، ولم تأخذ نمط ثابت بل اتسمت بالتذبذب حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ ٦٦٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦ ، وأعلى سلع ٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ .

وتتضمن (ث.أ.م) المتدفقة الى ماليزيا كل من الاستثمارات الآسيوية واستثمارات الدول الغربية ، وتتسم الاستثمارات الآسيوية المتدفقة الى ماليزيا خاصة الاستثمارات اليابانية ، والكورية ، والتايوانية بسمات غيرها عن استثمارات الدول الأخرى ، حيث تعتبر الأولى مكملية للاستثمارات الوطنية ، وتولد منافع مشتركة للبلد المستثمر والبلد المضيف فى آن واحد ولاسيما فى مجال نقل التقنية الحديثة ، على عكس الاستثمارات الأخرى القادمة من البلدان الغربية والولايات المتحدة والتى تهدف فى الأساس الى تعظيم مكاسبها وأرباحها الاحتكارية بغض النظر عن المكاسب الانمائية التى تعود للبلدان النامية .

وقد أدى تدفق (ث.أ.م) بين الدول الآسيوية بعضها البعض الى توسيع وتعميق شبكة التكامل الصناعى الاقليمى من خلال علاقات التكامل الرأسى ، وقد انعكس ذلك بطبيعة الأمر على تعميق ونمو تدفقات التجارة البينية على الصعيد الاقليمى مع الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق الناتجة من التخصص فى الأنشطة الانتاجية للمكونات والسلع الوسيطة .

وهكذا فقد انعكست آثار الاستثمار الاجنبى المباشر على القطاع الصناعى حيث استحوذ على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات مما أدى لاعطاء دفعة قوية الى الصناعات الالكترونية والأجهزة الكهربائية بالإضافة الى صناعة النسيج والملبوسات ، كما كان لهذا الاستثمار آثار إيجابية على استخدام الموارد المحلية والقوى العاملة المحلية ، وكذا على البيئة الطبيعية فى ماليزيا (سيتم التطرق لهذه النقطة مرة أخرى فى الفصل الثالث) .

ومع تطور القطاع الصناعى بعد استخدام التكنولوجيات المتقدمة زاد استخدام الشركات المتخصصة فى مجال الالكترونيات والصناعات الخفيفة للمواد الخام المحلية الأمر الذى ادى الى زيادة المكون المحلى فى مدخلات هذه الصناعات . كما أدى نمو معدل الاستثمار الاجنبى المباشر وتطور الصناعة الى زيادة عدد الشركات فى مجال الخدمات خاصة العاملة فى مجال

خدمات التعبئة والشحن فى مناطق التصدير ، بالإضافة الى قيام بعض الشركات المحلية بتزويد الشركات متعددة الجنسية فى ماليزيا بقطع الغيار المطلوبة والمواد الخام اللازمة . وكانت آثار الاستثمار أكثر وضوحا فى ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة خاصة فى شركات النسيج والالكترونيات التى تساهم فيها استثمارات الشركات متعددة الجنسيات حيث بلغت ٤٠ - ٤٨% من إجمالى العمالة فى قطاع الصناعة عام ١٩٩٠ ، كما انعكست آثار الاستثمار فى قطاع الصناعات القائمة على المنتجات الطبيعية فى ماليزيا خاصة المواد الخام ، والأولية فى قطاع الزراعة والتعدين والتى تتمثل فى الصناعات القائمة بإنتاج المطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية على استخدام الموارد المحلية كمدخلات فى عملياتها الانتاجية بصورة مضطربة ، ولم يقف أثر الاستثمار على الصناعات كثيفة العمالة أو كثيفة رأس المال بل امتد الى الصناعات الصغيرة حيث قامت بعض الشركات متعددة الجنسية بتدريب الموردين المحليين لإنتاج أجزاء الكترونية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية تتفق مع احتياجاتها ، وما صاحب ذلك من التأثير فى الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والتسليم فى الوقت المناسب ووفقا للمواصفات القياسية . كما انعكست آثار الاستثمار الاجنبى المباشر على الجوانب البيئة حيث يعتبر التخطيط البيئى أحد الملامح الرئيسية فى تخطيط المناطق الصناعية فى ماليزيا بهدف زيادة انتاجية العامل وتحسين الصحة الذهنية لقوة العمل ، والتقليل من الآثار السلبية فى المناطق المحيطة لأدنى حد ممكن ، ومن ثم فقد تم تخطيط المناطق الصناعية فى ماليزيا على هذا النمط ، وعليه فإنه لتلقى الآثار السلبية للمشروعات الاستثمارية الجديدة فرضت الحكومة الماليزية على جميع المشروعات أن تجتاز اختبار تقييم الأثر البيئى قبل إصدار الترخيص .

٤/٣ الدروس المستفادة من تجارب الدول الأسبوعية (الصين - كوريا - ماليزيا) فى

الاستثمار الأجنبى المباشر

١- الاستثمار الاجنبى المباشر فى قطاع الزراعة (ماليزيا - الصين)
لم تهمل ماليزيا فى تجربتها التنموية القطاع الزراعى رغم طبيعة الأرض الجبلية ، وعدم صلاحية معظمها للزراعة، حيث تحولت ماليزيا من إنتاج السلع الأولية إلى إنتاج السلع الصناعية، وضمت السلع الأولية التى اعتمدت عليها فى المراحل الأولى للتنمية كل من (المطاط - زيت النخيل - والتوابل - والكاكاو ، وجوز الهند ، وجذوع الأشجار)، ولم يتم تأمين مصادر تلك السلع بعد الاستقلال، وسمح للشركات الدولية باستمرار نشاطها فى هذا المجال بشروط معينة تضمنت مشاركة رأس المال الوطنى للشركات الدولية، ووقف تصدير

تلك السلع فى شكلها الخام من خلال فرض ضرائب على تصديرها، والقيام بتصنيعها فى الأراضي الماليزية، ثم اعتمدت عليها فى إقامة مشروعات مشتركة لإنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة من الدول الصناعية ، وإلزامها بإنفاق جزء من أرباحها فى إنشاء البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار .

ولم تغفل الصين أيضاً القطاع الزراعي فى مسيرة التنمية وأن اختلفت الفكرة عنها فى ماليزيا - حيث اعتمدت تجربتها على الصواب والخطأ، والتدرج فى مراحل التنمية والانتقال من قطاع لآخر نجاح بعد التجربة ، حيث بدأت فكره تجربة بإقامة صناعه معينة يراد تعميمها فى المناطق الصناعية والمدن الساحلية ذات الأسواق الحرة والانفتاح على الاقتصاد العالمي دون الخروج من عباءة الاشتراكية الصينية، وبالنسبة لتنمية القطاع الزراعي بدأت تجربته بإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة بالقطاع الريفى، بإقامة مؤسسات وشركات ريفية يوجه إنتاجها للتصدير، ويمكن من خلال هذه المؤسسات الاستفادة من فائض المحاصيل بطريقة اقتصادية بما يحقق الاكتفاء الذاتي من ناحية وتحقيق الأرباح من الناحية الأخرى بما ينعكس على دخول المنتجين الزراعيين الزراعية ورفع من مستوي معيشتهم ومن ثم يتم التجربة فى العديد من المناطق الريفية الاقتصادية، ولم تصبح هذه المناطق بما تضمه من مؤسسات وشركات قوام الاقتصاد الريفى الصينى فحسب بل جزءاً هاماً من الاقتصاد الصينى .

ويمكن لمصر الاستفادة من تجربة ماليزيا والصين بالحد من تصدير المواد الزراعية فى صورتها الخام بل تصنيعها أما فى صورة وسيطة أو صورة نهائية، ويتم ذلك أما فى المؤسسات أو الشركات فى مناطق تركز الإنتاج الزراعي خاصة مناطق الاستصلاح الجديدة أو تجربة إقامة المجتمعات الصناعية الزراعية فى مناطق متفرقة تراعى إنتاج كل منطقة سواء من المحاصيل الحقلية كالقطن أو الخضر أو الفاكهة بالإضافة للنباتات الطبية والعطرية وزهور الزينة وفى حالة نجاحها تعمم فى باقى المناطق.

ومما يشجع على ذلك فى مصر وجود فائض فى إنتاج الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور الزيتية بالإضافة إلى محاصيل الفائض الزراعية كالأرز والقطن والبصل ويمكن الاستفادة من ذلك بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر على إقامة مشاريع فى هذه المناطق للتصنيع الزراعي خاصة فى مناطق الإستصلاح الجديدة حيث يمكن تعميم الزراعة الحيوية من خضر وفاكهة والتي يزداد الطلب عليها فى الأسواق الخارجية ولها قدرة عالية على المنافسة بما تمتاز به من صفات الجودة التى تتماشى مع المواصفات القياسية من حيث

النسب المسموح بها من الأسمدة والمبيدات ومكسبات اللون والطعم والرائحة، والشكل، والحجم وهو ما يمكن الوصول إليه باختيار الأصول الوراثية التى تلبي هذه الاحتياجات .

٣- الدروس المستفادة من الاستثمار الأجنبي فى كوريا

تقوم العلاقة بين " الشايبول " والحكومة على أساس تحقيق أهداف التنمية ومن ثم فلم تكن العلاقة سلطوية من جهة الحكومة أو تبعية من ناحية الشايبول بل كانت علاقة تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة، ومنافع متبادلة ، أو علاقة شراكة كاملة بين قطبين متساويين لتحقيق مصلحة عامة، ألا أن ذلك لم يمنع الفساد أو استغلال النفوذ . وبالنسبة لمصر فإن دور الشايبول ليس له مثيل فى مصر، ولكنه يقترب من دور المؤسسات العامة من حيث الحجم والعمالة والمساهمة فى الدخل القومي ولكن ليس من ناحية التأثير السياسى، إلا أن دورها يكمن فى تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذى ينعكس على دورها السياسى والاستراتيجى إلى حد ما .

ومن الأهمية بمكان أن تأخذ الحكومة المصرية من خلال خصصتها لقطاع الأعمال العام، حجم المؤسسات الاقتصادية الكبرى المزمع التحول إليها بعد أتمام مراحل الخصخصة المتوقعة، لأن حجم المؤسسة الاقتصادية الخاصة قد يتناسب طرديا مع مركز قوتها فى المعادلة السياسية، والاقتصادية، بمعنى أنه كلما زاد حجم المؤسسة التى تعمل فى المجال الاقتصادى كلما زادت قوتها أمام الدولة، وقد يكون من مصادر هذه القوة حجم العمالة فى هذه المؤسسات ، نسبة المساهمة فى التصدير كهدف رئيسى من أهداف الدولة، أو نسبة المشاركة فى الاستثمار المحلى، والقدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية أو الطاقة المنتجة للسلع الاستهلاكية الأساسية، ومن ثم فإن وصول حجم المؤسسة إلى الحجم الذى يمكنها من التفاوض من مركز القوه مع الحكومة هو أمر يجعلها قادرة على إلزام الحكومة باتخاذ مواقف معينة أو إصدار تشريعات تهدف إلى خدمة المؤسسة أولا، وربما تتعارض فى نفس الوقت مع مصلحة الدولة من حيث التحكم فى الإنتاج والأسعار أو التحكم فى العرض من حيث الحجم والأسعار، والمواصفات والتوقيت. لذا لزم الأخذ فى الاعتبار عند خصخصة قطاع الأعمال العام ضرورة مراقبة هذه المؤسسات وقياس قوتها الاقتصادية والسياسية حتى لا تواجه مصر المواقف التى واجهتها كوريا حيال مؤسسات الشايبول العملاقة المملوكة للأفراد أو العائلات الممتدة.

ان خصخصة قطاع الأعمال العام (٢٢) لم يفرز مثل هذه المؤسسات الضخمة حيث تعددت وسائل وأساليب الخصخصة ولم نجنى من ثمارها سوى نماذج مشوهة أو احتكارات للقلّة منذ أن بدأ أسلوب البيع لمستثمر رئيسي أو للشركات متعددة الجنسية، لذا يتعين التروى فى خصخصة ما تبقى من شركات و مؤسسات قطاع الأعمال العام فى مصر بحيث تحتفظ بالحجم الأمثل وتتوزع الأصول بين العمال وصغار المستثمرين وراغبى الشراء من كبار المستثمرين بما يؤدى إلى الابتعاد عن سلوك احتكارات القلّة من ناحية وتوسيع قاعدة الملكية من الناحية الأخرى .

٣- الدروس المستفادة من تجربة الاستثمار الاجنبى فى الصين وماليزيا

أ - يمكن القول بأن الاختلاف فى منح الحوافز فى الدولتين إنما يرجع فى حقيقة الأمر إلى العديد من العوامل منها الرغبة فى توجيه الاستثمار إلى قطاعات معينة للنهوض بها وتحقيق أهداف التنمية كما قد يمتد إلى صناعات بعينها بغية الإحلال محل الواردات أو التصنيع للتصدير أو تطوير صناعة معينة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وذلك لإكساب الصناعة جودة معينة تجعلها قادرة على المنافسة فى الأسواق العالية .

كما ترتبط الحوافز بالعمر الافتراضى للمشروع ومدى الاستفادة منه سواء فى توفير فرص العمل أو إنتاج السلع للسوق المحلى أو التصدير أو إعادة استثمار الأرباح بالإضافة إلى إستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير المنتجات وتحسين الجودة. وقد يكون من المفيد ربط نسب الاستحواذ المختلفة للأجانب مقابل نسب محددة للتصدير كذلك أن تتمتع هذه الشركات بميزة خصم مصروفات الترويج للصادرات وأقساط تأمين انتمان الصادرات عند استخدام المواد الخام المحلية ، أيضا أن توضع معايير أداء لتقييم أداء طلبات منح الحوافز قائمة على أساس تحقيق قيمة مضافة معينة (٣٠-٥٠% مثلا) ومكون محلى (٢٠-٥٠%) كما يراعى مستوى التقانة عدد المشرفين الإداريين والفنيين وعمال الإنتاج ، ولا تعمل الحوافز بمعزل عن التسهيلات التى توفرها الدولة خاصة التسهيلات الفنية والإدارية لإنهاء إجراءات الترخيص والتسجيل وكافة احتياجات المستثمر وفى هذا الإطار أشارت معظم تجارب دول أسيا إلى تجميع كافة الإجراءات المطلوبة من المستثمر فى نقطة واحدة بدلا من تعدد المؤسسات المسنولة من إنهاء هذه الإجراءات ورغم أن المناخ الاستثمارى من العوامل الجاذبة للاستثمار إلا أن الاستقرار السياسى يحتل المرتبة الأولى بين العوامل الجاذبة للاستثمار. وخلال المراحل المختلفة للتنمية تتغير أنواع الحوافز ويستحدث البعض الآخر لتحقيق الأهداف المطلوبة

^{٢٢} (سمير توفيق إسحاق (دكتور) : الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية ، مرجع سابق .

وإيجاد نوع من التوازن بين القطاعات المختلفة بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الحديثة ذات المحتوى التقني المرتفع.

ب - أما الدرس الثاني الذي يمكن الاستفادة منه فهو إنشاء المناطق الاقتصادية والمدن الساحلية حيث أستحدثت الصين نظام إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة، والمدن الساحلية الموجهة للتصدير لكي تصبح هذه المناطق نوافذ لتطوير الاقتصاد الصيني ومن ثم اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير بحيث يمكن الدمج بين النظام الاشتراكي الصيني والنظام الرأسمالي، كما يمكن عزل تجربة التنمية في منطقة معينة تتناسب الاستثمارات الموجهة إليها مع خصائصها في الموارد الطبيعية والموارد البشرية وإمكانيات السوق الاستيعابية ومميزات الموقع بالإضافة إلى إمكانية التكامل بينها وبين المناطق القريبة سواء داخل الصين أو خارجها فيما تعرف بمناطق مثلثات النمو وفي حالة نجاح تجربة التنمية وتحقيق الأهداف المطلوبة يتم نقل التجربة إلى منطقة أخرى وهكذا.

٥/٣ أهم السياسات المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر

أصبحت مصر حالياً من الدول الجاذبة للاستثمار لأسباب عديدة متعلقة بالنجاح الذي حققته في تدعيم البنية الأساسية من ناحية وبسبب نجاح سياسة الإصلاح الإقتصادي التي طبقتها الدولة إعتباراً من عام ١٩٩١ من ناحية أخرى، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الآسيوية الثلاث في اقتراح بعض السياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وفيما يلي أهم السياسات:

- رفع معدلات الاستثمار بما يتناسب مع أهداف التنمية والتركيز على دور القطاع الخاص في المجالات الانتاجية ، وتشجيعه على الاستثمار في الأنشطة المختلفة خاصة الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية والصناعات المكملة والمغذية وكذلك في مجال الخدمات الانتاجية والبنية الأساسية .
- منح أولوية للاستثمار في مجالات الإحلال والتجديد وإعادة التأهيل في المجالات الإنتاجية للمحافظة على الطاقات التي أضافتها الخطط السابقة بل وتحديثها لمراعات التقنية الحديثة .
- توجيه الإستثمار إلى المشروعات التي تعالج الإختناقات وتؤدي إلى أستغلال الطاقات الفائضة.
- تقليل تكلفة القيام بالأعمال ، حيث تعتبر التكاليف المرتبطة بضعف الالتزام بالعقود ، الفساد ، الجرائم ، عدم وجود بنية تحتية كافية والقيود المعوقة للنشاط من أهم عوائق

- الاستثمار ، قدر تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٥ هذه التكاليف تمثل حوالى ٢٥% فى مبيعات الشركات أو ثلاث مرات أكثر من ما تدفعه للضرائب .
- القضاء على الفساد من أهم العناصر لدعم المناخ الاستثمارى .
 - التأكيد على توفير المهارات اللازمة التى يحتاجها صاحب العمل لتطوير التكنولوجيا اللازمة لزيادة العائد على الاستثمار من خلال تحسين مخرجات النظام التعليمى وحفز القدرات الابداعية .
 - الاستثمارات الحكومية المكثفة فى المطارات ، الطاقة ، الموانئ .
 - الترويج فى خصخصة ما تبقى من الشركات أو المؤسسات بحيث تحتفظ بالحجم الأمثل وتتوزع الأصول بين العمال والمستثمرين وبما يؤدى الى الابتعاد عن سلوك الاحتكار .
 - أهمية وضع معايير أداء لتقييم أداء طلبات منح الحوافز قائمة على تحقيق قيمة مضافة معينة (%) ومكون محلى معين (%) .
 - توضع اشتراطات على مستوى التفانة معبرا عنها بمؤشرات قد يكون بينها عدد المشرفين الإداريين والفنيين وعمال الانتاج .
 - ضرورة ربط نسب الاستحواذ المختلفة للأجانب بنسب محددة للتصدير مع تمتع الشركات التى تستخدم المواد الخام المحلية بمزايا خصم مصروفات الترويج للصادرات وأقساط انتمان الصادرات من الوعاء الضريبي .

الفصل الثاني

سياسات النموذج بالقدرات التنافسية (*)

(*) قام باعداد هذا الفصل كلا من د. نجلاء علام ، أ. مريم رزوف فرح .

سياسات النهوض بالقدرات التنافسية

مقدمة

أشار تقرير البنك الدولي (١) الى أن الاقتصاد الصيني يعزز النمو في شرق آسيا ، حيث ارتفع نمو الناتج المحلي في شرق آسيا من ٥,٥% عام ٢٠٠١ إلى ٦% عام ٢٠٠٦ ، والاقتصاد الصيني مستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً نسبة نمو بلغت ١٠,٧% عام ٢٠٠٦ مقارنة بحوالي ٩,٣% عام ٢٠٠٣ ، كما شهد الإتفاق الإستثماري نمواً بنحو ١٧% محققاً رقماً قياسياً بنسبة ٤٥% من إجمالي الناتج المحلي . كما أوضح التقرير ان الانفتاح الإقتصادي للبلدان الناشئة في شرق آسيا كان احد الأسباب التي ساعدت على نجاحها الإقتصادي ، فقد تجاوزت صادرات هذه المنطقة ٢ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٦ ، حيث ان النمو في هذه الدول موجه بالتصدير ، وإن زيادة معدلات التصدير وإنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ أسهم في انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة شرق آسيا (٢) حيث بلغ صافي تدفق الإستثمارات الأجنبية على المنطقة ١٠% سنوياً في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦). هذا وقد تطور التعاون الإقتصادي بين الصين والإتحاد الأوروبي بشكل ملموس حيث بلغ حجم التجارة البينية حوالي ١٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، أى ما يقارب حجم تجارة الصين مع جنوب شرق آسيا ، إذ بلغ حوالي ١٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، ويلاحظ أن حجم التجارة بين الصين وجنوب آسيا قد ارتفع عام ٢٠٠٦ بحوالي ٢٠% عن عام ٢٠٠٥ ، مما يشير الى اتجاه الدول الآسيوية نحو التعاون الإقليمي من اجل تحقيق التنافسية الكاملة ، حيث تحتل القدرة التنافسية أهمية كبيرة في عملية صنع السياسة الإقتصادية وتقييم أدائها في العديد من الإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء . ويمثل الانجاز التنامي الحقيقي الموجه بالتصدير لكل من كوريا الجنوبية والصين وماليزيا نماذج يحتذى بها لتطبيق سياسات تجارية وسياسات للصرف الاجنبي لتحقيق استدامة وتواصل تشجيع الصادرات من خلال النهوض بالقدرات التنافسية . وفي إطار هذا السياق تشتمل الدراسة على عدة مباحث يتناول المبحث الأول : القدرات التنافسية لكل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا ، بينما يتناول المبحث الثاني : أهم ملامح استراتيجية التصنيع للدول الثلاث ، أما المبحث الثالث : فيعنى بتطور الصادرات والسياسات التجارية لهذه الدول ، أما المبحث الرابع : فيركز على سياسات سعر الصرف للدول الثلاثة .

(١) هومي خاراس ، " تقرير البنك الدولي " آخر المستجدات في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ " ، ٢٠٠٦ .

(٢) حيث بلغت ٥١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ .

المبحث الأول

القدرات التنافسية لكل من

الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا

تمهيد

منذ عام ١٩٩٦ يتم ترتيب الدول بناء على تعريف محدد للتنافسية وهو قدرة الدولة على تحقيق معدل مرتفع ومستمر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد . وعلى مستوى الصناعة والشركة ، فإن المؤشرات الكمية تتضمن : نمو الصادرات والأنصبة السوقية التي تحدد طبيعة الوضع التنافسي للصناعات والشركات المحلية . وبالتالي نجد أن المعدلات المرتفعة لنمو الصادرات والزيادة في الأنصبة السوقية يمكن إعتبارهما دليل إيجابي على القدرات التنافسية . هذا ويعد مؤشر الميزة النسبية الصريحة من الأساليب واسعة الإستخدام لقياس التنافسية الدولية ، بناء على الميزان التجارى على المستوى التفصيلي لمجموعات المنتجات المختلفة^(٢).

أولاً: المركز التنافسي للصين وكوريا الجنوبية وماليزيا ومصر في التقارير الدولية

ان المنهجية الحديثة في تصنيف تنافسية الدول في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ هي الاعتماد على مؤشر التنافسية العالمي والذي يحوى فى مكوناته المؤشرات المتعلقة بالإقتصاد الكلى والجزئى معاً ليصبح بديلاً عن المؤشر الخاص بتنافسية النمو والمؤشر الخاص بتنافسية الأعمال في الأعوام السابقة . هذا ويلاحظ ان دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا ، والصين) أصبحت تحتل مراكز متقدمة في التنافسية الدولية بينما أصبحت تحتل مصر مركزاً متأخراً ، أنظر جدول رقم (١).

^(٢) (إيلي الخراجة : "القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى - الواقع وسبل تحقيق الطموحات" ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤ :

- ويضم مؤشر القدرة التنافسية للتجارة عدة مؤشرات منها على سبيل المثال :
مؤشر تكلفة الموارد المحلية ، مؤشر سعر الصرف الضمنى ، ومؤشر معدل الحماية الفعال للتكلفة الحقيقية للصرف الأجنبى ، وحدود الحماية الخاصة بنشاط معين عند امتلاء عناصر الكفاءة الاقتصادية ، ومؤشر الأنصبة السوقية ، مؤشر اختراق الواردات للسوق المعدل ، مؤشر معدل الانكشاف امام الصناعة ، مؤشر التجارة داخل الصناعة ، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة ، مؤشر التماثل بين المنتجات والأسواق التصديرية ، مؤشر كثافة الصادرات .
- وقد حدد "بورتر" نوعان أساسيان من القدرات التنافسية ، هما القدرة على التنافس بأسعار تنخفض باستمرار من خلال تقليل التكلفة على نحو مستمر ، اضافة التنافس فى السوق العالمى من خلال الاستفادة بتنوع تفضيلات المستهلكين ، وبالتالي المنافسة من خلال التنوع والتنافس من خلال خفض التكلفة يتطلب استراتيجيات تكنولوجية مختلفة عن تلك المطلوبة فى حالة المنافسة من خلال التنوع .
- كما يحتل مؤشر تنافسية الصادرات أهمية خاصة ، فهو مؤشر مركب يفسر نمو الصادرات على نحو عام ، كما يمكن تركيبة لمنتجات معينة ، ويمتاز المؤشر بأنه يقدم تفسيراً لهذا النمو من حيث علاقته بقدرة الدولة على الاحتفاظ بنسبها السوقية فى اسواقها التقليدية ، وقدرتها على فتح اسواق جديدة اضافة الى قدرتها على الدخول بمنتجات جديدة ، وبالتالي بناء طلب جديد أو تمويل الطلب من منتجات أخرى يضاف الى ذلك زيادة المنافسة الدولية نتيجة التطور التكنولوجى ، وتنوع المنتج وفقاً لمنتجات متميزة ، وشهرة المنتجات .

جدول رقم (١)

تطور المركز التنافسي وفقاً لتقارير التنافسية العالمية

لكل من كوريا الجنوبية، وماليزيا، والصين ، ومصر

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

الدولة	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧/٢٠٠٨
المركز	أصل دولة	أصل دولة	أصل دولة	أصل دولة	أصل دولة	أصل دولة	أصل دولة	أصل دولة	(من أصل دولة ١٣٢)
كوريا الجنوبية	٢٨	٢٧	٢٨	٢٥	١٨	٢٩	١٩	٢٤	١٧
ماليزيا	٢٧	٣٠	٣٧	٣٠	٢٩	٣١	٢٥	٢٦	٢٤
الصين	٤٩	٤٠	٤٧	٣٨	٤٤	٤٦	٤٨	٥٤	٤٩
مصر	٤٩	٣٩	٤٠	٥١	٥٨	٦٢	٥٢	٦٣	٦٨

Sources : World Economic Forum. 2008.

The Global Competitiveness Report , 2002-2003, 2006-2007, 2007-2008

- ويلاحظ ان تقرير التنافسية العالمي ^(١) أوضح أن المؤشر المجمع للإقتصاد الكلى يضع الصين في المرتبة السادسة على مستوى العالم عام ٢٠٠٦ . وذلك لأن معدل النمو بلغ ١٠,٧% كذلك إنخفاض التضخم وإرتفاع معدلات الإدخار مقارنة بالمعدلات العالمية وانخفاض معدل الدين العام . وإختلافاً عن أية دولة أخرى ، فإن سوق الصين يعد أسرع الأسواق نمواً فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة (حيث بلغت حوالي ٧٨,٣ و ٧٩,١ مليار دولار في عامي ٢٠٠٥،٢٠٠٦) هذا وقد احتلت الصين المركز (٤٩) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

- كما يلاحظ ان الصين تلى الهند من حيث تكنولوجيا قطاع الاتصالات (الهاتف المحمول ، الإنترنت ، الحاسبات الشخصية) وعلى الرغم من ان مستوى التعليم الثانوى أعلى منه في الهند ولكنها أقل من المستوى العالمى .

^(١) حيث يهدف هذا المؤشر الى قياس المنظومة المتكاملة من العوامل الأساسية والمؤسسات والسياسات الشاملة التى تشكل معا قاعدة مستدامة لاجداث نمو اقتصادى على المدى القصير والمدى القصير المتوسط .
ويذكر أن هذه المنهجية تصنف الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور اقتصادات الدول وتنقسميتها وهى مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار ، بحيث يعتمد التقييم على مستوى الانجاز لكل دولة ، وذلك حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى .

- تقدمت كوريا الجنوبية ١٢ مركزاً عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، حيث تغلبت على أزمه الأوراق المالية التي تعرضت لها في عام ٢٠٠٤ وأدت إلى تأخرها الى المركز (٢٩) عام ٢٠٠٤ مقارنة بالمركز (١٨) عام ٢٠٠٣ (٥) .

- هذا وبالنسبة لكوريا الجنوبية وماليزيا فقد حققا مراكز متقدمة ، حيث تحتل كوريا الجنوبية المركز (١١) وماليزيا المركز (٢١) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نظراً لتبنيهما سياسات تكنولوجية جديدة تهدف الى تحقيق معدلات نمو عالية مستمرة وسريعة . علماً بان كوريا تسبق ماليزيا بمراكز قليلة ، حيث ان كوريا قد وصلت تقريباً الى مستوى الدول المتقدمة فيما يلى : إدارة الاقتصاد الكلى ، مستويات التعليم العالي ، كذلك مستوى الابتكارات العلمية والتكنولوجية ، هذا ومازالت كوريا الجنوبية لديها نقاط ضعف بالنسبة للمؤسسات العامة والخاصة خاصة فيما يتعلق بالشفافية والفساد الإدارى . فلم تصل كوريا الى المستويات المتحققة في فنلندا والسويد والدانمارك أو حتى تشيلى على سبيل المثال .

- أما عن مصر فيلاحظ تراجع موقع مصر الى المرتبة (٤٠) عام ٢٠٠١، مقارنة بالمركز (٣٩) عام ٢٠٠٠ ثم (٥٨) عام ٢٠٠٣ ثم المركز (٦٣) عام ٢٠٠٦ والمركز (٦٨) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٦) .

ثانياً : الميزة النسبية الظاهرة

إن قدرة الدولة على الاستمرار فى المنافسة العالمية ترتبط بالقدرة على الخروج من الدائرة الاستاتيكية للمزايا النسبية الى الدائرة الديناميكية الأوسع المعتمدة على مزايا تنافسية جديدة ومتجددة تتعدى مجرد المنافسة السعرية المستمدة من توفر الخامات الأولية والأيدى العاملة الرخيصة ، بل تعتمد أساساً على الصناعات التى تحتاج الى الأيدى العاملة ماهرة - بفضل

(٦) The Global Competitiveness Report , The Competitiveness Indexes ,2006-2007, p.34, 36,38

(٧) ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة إجمالى الإستثمار المحلى / الناتج المحلى الإجمالى الى ١١% بعد أن كانت ١٦% عام ٢٠٠٠ ، كما يرجع الى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية الى حوالى ٦٤٧ مليون دولار بعد أن بلغت حوالى ١٠٦٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ . والتراجع المستمر في موقع مصر في تقارير التنافسية الدولية يرجع الى مجموعة من المعوقات التى تحد من قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة ومنها :

- ارتفاع تكلفة الاستثمار (بالمقارنة ببعض الدول العربية الأخرى مثل تونس والمغرب أو بالمقارنة بتركيا) ، ارتفاع تكلفة الصادرات المصرية (تكلفة النقل والشحن) ، تنذب سعر الصرف ، تفكك العديد من الصناعات ، عدم القدرة على الاستثمار فى نظم المعلومات وأنشطة البحث والتطوير ، التباطؤ فى النمو الاقتصادى فى ظل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ، ضعف القدرات المؤسسية للشركات، سوء بيئة الأعمال من بنية أساسية ، أنظر :

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، "لماذا تراجع موقع مصر على قائمة التنافسية الدولية" ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

التعليم والتدريب - وتكون الصناعات معتمدة على كثافة المهارة وكثافة المعرفة ، أى التحول الى اقتصاد المعرفة (٧) .

مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصين وكوريا الجنوبية وماليزيا ومصر

يتضح من الجدول رقم (٢) باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (٨) ، أن الصين تتمتع بميزة نسبية ظاهرة عام ٢٠٠٦ فى سبع مجموعات سلعية هى : صناعات تكنولوجيا المعلومات (٢,٤٣) ، المكونات الالكترونية (٣,٣٤) ، والملابس الجاهزة (٣,٤٦) ، والمنتجات الجلدية (٣,٣٤) ، والغزل والنسيج (١,٤٨) بالإضافة الى صناعات تحويلية أخرى (١,٤٨) ، والصناعات التحويلية الأساسية (١,٠١) .

- بينما تتمتع كوريا الجنوبية بميزة نسبية ظاهرة عام ٢٠٠٦ فى خمس مجموعات هى : الصناعات الالكترونية (١,٦) ، وصناعات معدات النقل (١,٤٤) ، والنسيج (٢,١٩) ، ومجموعة صناعات تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات الاستهلاكية (٢,٣١) ، بالإضافة الى الصناعات التحويلية الأساسية (١,٠١) .

- كما تتمتع ماليزيا بميزة نسبية فى عام ٢٠٠٦ فى خمس مجموعات سلعية هى : مجموعة الصناعات تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات الاستهلاكية (٢,٦١) ، وصناعات المكونات الالكترونية (٢,٩٤) ، والصناعات الغذائية (١,٨٣) ، والمنتجات الخشبية (١,١٢) بالإضافة الى الصناعات المعدنية (١,٠١) .

٧) مدحت أيوب ، "الاتجاهات الحديثة فى السياسة الاقتصادية الكورية" ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٨) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة $RCA_{ij} = (x_{ij}/xw_j) (xich / xwch)$ حيث :

x_{ij} = صادرات الدولة من المجموعة الفرعية j ، $xich$ = اجمالى صادرات الدولة i
 xw_j = الصادرات العالمية للمجموعة الفرعية j ، $xwch$ = اجمالى الصادرات العالمية
إذا كانت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد الصحيح ، أى نصيب الدولة من الصادرات العالمية للمجموعة الفرعية (i) أكبر من نصيبها من الصادرات العالمية بالنسبة لاجمالى الصادرات $(xich / xwch)$ - فإن هذه الدولة تتمتع بميزة نسبية ظاهرة ، والعكس صحيح مما يدل على حسن الأداء التصديرى لهذه الدول .

جدول رقم (٢)
الميزة النسبية الظاهرة RCA
الميزة النسبية الظاهرة ومصدر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٩)

الميزة النسبية الظاهرة	مصر				ماليشيا				البحرين				القيمة المضافة
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
IT & consumer electronic	-	١٣	١٣	١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١٧
Miscellaneous manufacturing	٠.٥٥	٠	٤	٠.٧٤	٠.٧٥	٠.٤٧	٠.٥٠	٠.٤٧	٠.٤٧	٠.٤٧	٠.٤٧	٠.٤٧	٤٤
Textile	٢.٧٣	٧٥	٣٣	٠.٣٨	٠.٤١	١	١	١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٥
Leather	١.٠١	١.٠١	-	-	-	١.١٤	١.١٤	١.١٤	٢	٢	٢	٢	٢٥
Electronic components	٠.١٢	١٣	١١	٢.٤٤	٢.٨٠	١.٦٠	١.٥٩	١.٦٠	٢	٢	٢	٢	٢٦
Clothing	٢.١٠	٤.٧٨	٢٤	٠.٥٨	٠.٦٢	١٢	١٥	٠.٥٥	١٤	١٥	١٥	١٤	٧٤
Non-electric machinery	٠.٢٤	٠.٢١	٤٢	٠.٢٢	٢٤	٠.٦٤	٠.٦٥	٠.٦٥	١٤	١٤	١٤	١٤	٧٤
Transport equipment	-	١٢	١٢	٠.٠٧	١٦	١.٤٤	١.٣٤	١.٤٤	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٢٠
Basic manufactures	١.٨٢	١.١٨	١٠	٠.٤٨	٢٥	١.٠١	١.٠١	١.٠١	٧	٧	٧	٧	٥٠
Chemicals	٠.٧٤	١٦	١٢	٠.٤٨	٢٢	٠.٨٨	٠.٩١	٠.٩١	٢	٢	٢	٢	٥٠
Wood Products	٠.٢٤	-	٢٠	١.١٢	١٨	٠.٣٢	٠.٣٧	٠.٣٧	٥	٥	٥	٥	١٦
Processed food	٠.٨٤	٠.٩٧	٧	١.٨٢	١.٦٣	٠.٢٠	٠.٢٢	٠.٢٢	٨	٨	٨	٨	٧
Minerals	٢.٠٢	٢.٨٦	٩٢	١.٠١	١.٧٩	٠.٢٤	٠.٤١	٠.٤١	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٧٥
Fresh food	٢.١٠	٢.٤٤	١٢	٠.٤١	٨	٠.١٦	٠.٢٢	٠.٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٤

(*) Source: Inter national Trade Center, Calculations based on COMTRADE of UNSD, 2006. (1999, 2001);

- The Revealed Comparative Advantage (RCA) according to CEPPI formula .

- The index measures the Country's revealed Combative advantage in exports according to Balassa Formula.

وبمقارنة قيم مؤشر الميزة التنافسية للمجموعات السلعية التى تتمتع فيها الصين بمزايا نسبية ظاهرة واضحة ، مع نظيرتها كوريا الجنوبية وماليزيا ، يتضح ما يلى :

- توجد منافسة شديدة بين كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية وكذلك الصين فى مجموعات صناعات تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات الاستهلاكية ، إذ تحتل ماليزيا المركز الأول على مستوى العالم فى التخصص فى هذا القطاع إذ تتمتع بميزة نسبية (٢,٦١) عام ٢٠٠٦ ، يليها الصين (٢,٤٣) وتحتل المركز الثالث ، بينما تحتل كوريا المركز السابع (٢,٣١) .

- أيضا تتنافس الصين وكوريا وماليزيا فى مجموعة الصناعات الالكترونية ، حيث تتفوق ماليزيا (٢,٩٤) عام ٢٠٠٦ محققة بذلك المركز الرابع على مستوى العالم ، بينما تحتل كوريا (١,٦) المركز الثانى عشر ، والصين (١,٠٤) المركز العشرين .

- تتنافس الصين مع كوريا فى المجموعات السلعية من المنسوجات ، حيث بلغ مؤشر الميزة النسبية فى الصين (٢,٣٩) وفى كوريا (٢,١٩) ، مما يعكس منافسة شديدة فى هذه المجموعة فى الأسواق الخارجية .

- وأهم المجموعات السلعية الصناعية التى تتنافس بها مصر فى التجارة العالمية هى تلك المرتبطة بالخياط والنسيج (٢,٩٤) عام ٢٠٠٦ ، والملابس الجاهزة (٣,١٠) ، والصناعات التعدينية (٣,٠٢) ، والصناعات التحويلية الأساسية (٢,٨٣) ، والصناعات الغذائية (٢,٦٠) ، بالإضافة الى المنتجات الجلدية (١,٠١) .

هذا وتشير النتائج السابقة الى محدودية المجالات التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية واقتصادها على مجموعة السلع الاستهلاكية والوسيطه ، وهى سمة الصناعات التحويلية فى الاقتصاديات النامية مما يعكس ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية فى مصر بشكل يجعل الاقتصاد أكثر حساسية لسياسات الاستيراد وسعر الصرف والصدمات الخارجية والاتفاقيات التجارية الخارجية (٩) ، بينما نجد الصين وكل من كوريا الجنوبية وماليزيا قد أسس له مواقع فى الأسواق الدولية الرئيسية .

ولقد اعتمدت دول شرق آسيا فى النهوض بالقدرات التنافسية على مجموعة من الاستراتيجيات ، من أهمها استراتيجية النمو الموجه بالتصدير خلال فترة التسعينات .

(٩) كلما ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية/الناتج ، ازدادت كفاءة الفرع الصناعى ، وكلما زادت قدرته على التصدير وازداد نصيبه من الصادرات إذ أن هذا يعتبر أحد الشروط الأساسية للمنافسة فى الأسواق العالمية . لذلك تحتاج مصر عناصر تكميلية للميزة التنافسية غير معطيات الانتاج التقليدية فى الميزة المقارنة ، خاصة بتمويل الصادرات ، الائتمان ، التصديق ، الترويج ، أى سياسة صناعية تجارية خاصة بالتصنيع كثيف البحث والتطوير .
انظر " معهد التخطيط القومى ، " رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى " - الجزء الأول ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٦ .

المبحث الثاني

أهم ملامح استراتيجيات التصنيع للدول الثلاث

اعتمدت ماليزيا في بناء قدرتها التنافسية على "التطور الصناعي" ، حيث تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع ، حيث طورت صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل الى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديدًا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة عالية .

هذا وقد مرت تجربة التصنيع الماليزية بعدة مراحل :

* مرحلة صناعة إحلال الواردات في الستينات ، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيماويات ثم اصدار قانون تشجيع الاستثمار في ١٩٦٨ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

* مرحلة الصناعات التصديرية في السبعينات ، شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الاليكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية واصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة ، كما عملت الحكومة على استضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط انتاجية ، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعا للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية .

وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري من سياسة احلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه الى التصدير ، والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الاليكترونية والنسيج ، كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط . وفي عام ١٩٧١ صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف اتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة للتصدير .

* مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية في الثمانينات ، والتركيز على صناعة الاليكترونيات والنسيج التي صارت تسهم بثلاثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب ٤٠% من العمالة . ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة الأنشطة الاقتصادية .

- وفى التسعينات بدأت ماليزيا تشجيع الصناعات عالية التكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية بهدف زيادة تنافسية المنتجات الماليزية .

- وماليزيا تتبنى حاليا خطة عامة للتطوير مدتها ١٠ سنوات (التصنيع والتحديث بحلول عام ٢٠٢٠) تقوم بالتركيز على الصناعات التى تتميز بالتكنولوجيا العالية وكثافة رأس المال مدفوعة بالمعرفة ، والتى تنتج سلعا وسيطة لتقليل المستورد منها ، كذلك الاهتمام بقطاع تقنية المعلومات وقطاع البتروكيماويات والصيدلة والخدمات المساعدة والبحوث والتطوير والتصميم الفنى للمنتجات والتسويق .

- من عوامل نجاح التجربة الصناعية الماليزية ما يلى :

- * أعلنت ماليزيا سياسة الاستفادة من الجوار وتتضمن الإقتداء بالتجربة اليابانية ، وشملت قيام اليابانيين بتقديم برامج التدريب المهنى عن طريق وكالة التعاون اليابانية Japan International Cooperation وتأسيس وحدة الدراسات اليابانية ضمن معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية الماليزى عام ١٩٩١ للقيام بالدراسات والأبحاث بالتعاون بين البلدين وتبادل المعلومات . بالإضافة الى الاستثمار اليابانى المباشر الذى عمل على توطيد التكنولوجيا .
- * التصنيع العنقودى ، ويقوم على أساس وجود علاقات ترابط بين الوحدات الانتاجية والنشاطات المتصلة بها .
- * دور المؤسسات فى التنمية الصناعية ، حيث ساهمت المؤسسات والهيئات فى إنجاح عملية التنمية الصناعية (١٠) مثل الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية ، وهيئة الانتاجية القومية ، هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية ، هيئة التصنيع الثقيل الماليزية .
- * سياسة التكامل ، منعا لتشابه الهياكل الانتاجية وتكرار النمط التصديرى (خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧) .

(١٠) الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية Malaysian Industrial Development Authority . من أهم مسئولياتها استضافة الشركات متعددة الجنسيات لفتح مراكز تشغيل وتوزيع فى ماليزيا .

- هيئة الانتاجية القومية : وهى هيئة اتحادية تهتم بزيادة الانتاجية الكلية فى الاقتصاد الماليزى ، وقد أنشئت عام ١٩٦٢ كمركز انتاجية بالتعاون بين الحكومة الماليزية ومنظمة العمل الدولية والصندوق الخاص بالأمم المتحدة ، وتحولت فى عام ١٩٩٦ إلى مركز حكومى يعمل على جودة الانتاجية الماليزية وتحسين المنافسة .

- هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية Malaysia External Trade Development Corporation أسست عام ١٩٩٣ . وتعرف بـ (ما تريد MATRADE) ، ومهمتها تشجيع الصادرات الماليزية مع التركيز مع المنتجات الصناعية ، والقيام بإجراء الدراسات عن الاسواق الخارجية من أجل تحسين وضعها التنافسى .

- هيئة التصنيع الثقيل الماليزية Heavy Industries Corporation of Malaysia بدأت الهيئة الاستثمار فى مجال الحديد والصلب ومشروع السيارة الوطنية (بروتون) عن طريق شراكة مع شركة ميتسوبيشى اليابانية والسيارة الوطنية الثقيلة (بيرودوا) بالشراكة مع "دايهاتسو" اليابانية ، إضافة الى اقامة مجمع الحديد والصلب .

أما تجربة كوريا الجنوبية فتوضح أنها حققت معدلات نمو عالية نتجت عن سياسة ناجحة في التوجه نحو اقتصاد تصديري ، مع إتباع استراتيجيات تجارية وصناعية ناجحة تعزز التخصص في مجالات الانتاج التي يتمتع فيها الاقتصاد بمزايا تنافسية وذلك على النحو التالي :

- أدت الخطط الاقتصادية الخمسية الأربع (الأولى ١٩٦٢-١٩٦٦) الى ظهور رأسمالية صناعية كورية في شكل شركات عملاقة تعرف باسم مجموعة "تشايبول" تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج القومي بلغت ٢٨٠,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ ، كما إزدادت الصادرات الى حوالي ٧١,٨ مليار دولار في نفس العام . هذا بالإضافة الى وجود عمالة ماهرة نتيجة الاهتمام بالتعليم وخاصة الفنى مما أدى الى المنافسة فى الأسواق الدولية نتيجة الوفورات فى التكلفة الناجمة عن رخص الأيدى العاملة وارتفاع انتاجيتها .

- مرحلة التحول من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه الى التصدير (وذلك خلال الخطة الاقتصادية الثانية فى الفترة ١٩٦٧-١٩٧١) (١١) ، حيث تم التحول من صناعة المنتجات الأولية الى الصناعات كثيفة استخدام العمالة مثل صناعة الملابس والمنسوجات القطنية والصناعية، وركزت الحكومة على تعزيز الوضع التنافسى للصناعات التصديرية فى الأسواق الدولية .

- فى مرحلة نمو الصناعات الثقيلة والكيميائية فى فترة السبعينات شجعت الحكومة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الخاصة الى المناطق الصناعية الحرة ، كما عملت الحكومة على تنويع أسواقها وتوسيع قاعدة شركائها التجاريين حيث اتجهت الى أسواق الشرق الأوسط وكذلك بعض أسواق أمريكا اللاتينية، ونتج عن توسيع القاعدة الصناعية فى كوريا من خلال الاستثمارات فى صناعة الكيماويات والصناعات الثقيلة وتشمل صناعة الصلب والبتروكيماويات والسفن والالكترونيات والآلات . حيث ركزت الحكومة خططها الاستراتيجية فى دعم صناعة الحديد والصلب وتطوير الصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة . فقد مرت مرحلة التصنيع بعدة مراحل :

- وعرفت السياسة الاقتصادية الكورية فى الثمانينات بأنها سياسة اصلاحية حيث واجهت أزمة النفط الثانية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ التى أدت الى عجز الميزان التجارى بحوالى ٥,٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، وقد اتجهت الحكومة الى تشجيع الاستثمار الاجنبى ، كذلك تشجيع

^{١١} (انشاء هيئة ترويج التجارة الكورية "كوترا" Korea's Trade Promotion عام ١٩٦٢ ، كما تم تأسيس بنك التصدير والاستيراد عام ١٩٦٩ .

ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة (وهي نقطة سيرد الحديث عنها فيما بعد) وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية ، وإعطاء دور أكبر لآليات السوق مع تركيز الدولة على توفير البرامج المساندة لتطوير التكنولوجيا ، وكانت السياسة الصناعية التي ميزت فترة الثمانينات تقوم على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية ، وإعطاء الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل صناعة السيارات ومحركات الديزل والماكينات الكهربائية الثقيلة . وبنهاية عقد الثمانينات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية ٥٣,٦% من إجمالي الصادرات الصناعية لكوريا الجنوبية . وتم إصدار تشريع جديد لترويج وتشجيع التجارة الخارجية وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير .

* فترة التسعينات ، تميزت بقيام كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتفق مع المعايير والمتطلبات الدولية ، حيث أعلنت خطة اقتصادية جديدة تتضمن تطويرا للتكنولوجيا الصناعية ، وتعزيزا لصناعة الماكينات والمعدات ، كما أنشئت هيئة حكومية خاصة بإدارة ورعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عام ١٩٩٦ وذلك لمساعدتها على تطوير أنشطتها وتحسين تنافسيتها .

- وخلال الفترة من (١٩٩٣-١٩٩٩) تغير هيكل الصناعة الكورية بصورة كبيرة لصالح الصناعات الثقيلة والكيميائية التي زادت مساهمتها في القطاع الصناعي من ٧١,٧% عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٧٧% عام ١٩٩٩ ، مقارنة بالصناعات الخفيفة التي انخفضت مساهمتها في الصناعة من ٢٨,٣% إلى حوالي ٢٣% خلال نفس الفترة .

- كما تم توسيع قاعدة الصناعة الكورية ، وزيادة صادرات المنسوجات والسفن والسيارات والالكترونيات والمنتجات الكيماوية ، وقد زادت نسبة الصادرات المصنعة الى إجمالي الصادرات الى ٩٤% في بداية عام ١٩٩٠ (١٢) .

- هذا وقد اعتمدت كوريا الجنوبية في علاقاتها التجارية بشكل أساسي على اليابان ، إذ أن حوالي ٨٥% من الواردات الكورية من اليابان ، وذات الخاصية تنطبق أيضا على الصادرات ، مما أدى الى حالة التبعية التجارية واعتماد الدولة اعتمادا كبيرا على تقنية اليابان .

^{١٢} (ذلك أن النمو السريع في حجم الصادرات أدى الى تزايد الحاجة الى النقد لتمويل المدخلات المستوردة اللازمة للصناعات الموجهة للتصدير بصورة رئيسية . وقد تميزت هذه الفترة بالتراكم السريع لديون كوريا لتمويل برامجها في مجال الصناعات الثقيلة ، ورغم التراكم السريع لمستويات عالية من الديون في كوريا ، إلا أنها لم تضطر الى إعادة جولة التزاماتها تجاه الأطراف الدائنة ، وذلك لأنها وجهت هذه الديون لقطاع التصدير ، ومن ثم فإن التمويل الخارجى هو الذى مكن كوريا من تحقيق نسبة عالية في نمو صادراتها .

- ركزت السياسة الاقتصادية خلال فترة التسعينات ، على الاستمرار فى زيادة الصادرات الكورية وتنوع الأسواق ، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الكورية من خلال تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية والابتكارات .

- ويلاحظ أنه فى بداية التسعينات بلغ نمو الناتج القومى الاجمالى حوالى ٩,٣% ، كما بلغت الصادرات فى عام ١٩٩١ حوالى ٧١,٨٧ مليار دولار بزيادة قدرها ١٠,٥% عن صادرات عام ١٩٩٠ . كما بلغت الواردات ٧١,٥٢ مليار دولار بزيادة قدرها ١٦,٧% عن واردات عام ١٩٩٠ (١٢) ، هذا بالإضافة الى تناقص معدل نمو السكان الى أقل من ١% فى المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) كما بلغ ٠,٤% عام ٢٠٠٦ .

- انخفض معدل النمو فى القطاع الصناعى الى مستوى سالب بلغ -١,٩% عام ٢٠٠٣ (١٤) ، كما انخفض الناتج القومى بنسبة ١,٨% خلال نفس العام ، وارتفع معدل البطالة الى ٣,٥% ، وذلك بسبب تراجع نسبة الزيادة فى الصادرات أمام تزايد نسبة الزيادة فى الواردات الكورية من العالم الخارجى . وإن كان الاحتياطى القومى من العملات الحرة قد حافظ على المكاسب التى حققها الميزان الجارى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) حيث بلغ حجمه ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ (١٥) ، وقد ارتفع حجم النمو فى قطاع الصناعات التحويلية (١٦) ، حيث ارتفع معدل نمو القطاع الصناعى من ٦,٥% عام ١٩٩٧ إلى ١٥,٢% عام ٢٠٠٠ . هذا وقد بلغت نسبة القيمة المضافة الصناعية التحويلية الى اجمالى الصادرات ٨٩,١% عام ٢٠٠٦ ، كما بلغت نسبة التجارة الى الناتج المحلى الاجمالى ٨٣,٥% خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) .

- من عوامل نجاح التجربة الصناعية الكورية ، ما يلى :

- * توظيف التجربة التاريخية (١٧) ، حيث استفادت كوريا خلال مراحل تطورها الصناعى من الاستثمارات اليابانية والأمريكية فى تعزيز التنافسية لمنتجاتها الصناعية .
- * تعبئة الموارد البشرية ، فقد حرصت الحكومة الكورية على رفع كفاءة قوة العمل الانتاجية بالتعليم والتدريب والتأهيل المهنى .

^{١٣} (وذلك بسبب تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية .

^{١١} (بسبب الحرب فى الشرق الأوسط ، إذ تعتمد كوريا على تغطية احتياجاتها من البترول على الشرق الأوسط .

^{١٥} (تعتبر كوريا ثالث أكبر حائز للعملات الحرة بعد اليابان والصين الشعبية .

^{١٦} (بسبب انتقال التوظف من الزراعة الى الصناعة ، ومن ثم انخفاض معدل نمو القطاع الزراعى من ٤,٦% عام ١٩٩٧ إلى ٠,١% عام ٢٠٠٠ .

^{١٧} (فقد تعلمت كوريا من الاستعمار اليابلى فى (١٩١٠-١٩٤٥) وأسست لجنة صناعية وطورت من زراعة الغذاء (الأرز) ، كما استفادت من الاحتلال الأمريكى (١٩٤٥-١٩٤٩) وترجم ذلك فى الدعم العسكرى والاقتصادى أثناء الحرب الباردة وبعبءها .

* تكوين الشيبول^(١٨) ، فقد عملت الحكومة الكورية فى مطلع الستينيات على تكوين مجموعة من المؤسسات الصناعية "الشيبول" كقاعدة للتصنيع الموجه للتصدير ، ونظرا لما يتمتع به الشيبول من هياكل صناعية كبيرة ومتنوعة فى المجالات الصناعية ، فإن الصناعة الكورية تكتسب حصة كبيرة من السوق العالمية .

هذا وتركز استراتيجية الصين فى النهوض بالقدرة التنافسية خلال التسعينات على التصدير للأسواق الخارجية ، حيث قامت الصين بتطبيق استراتيجية النمو الموجه بالتصدير ، وفى مرحلة الإصلاح الاقتصادى استطاعت الصين التحول التدريجى من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة ، والتراكم الرأسمالى المرتفع ، وتغيير الهياكل الانتاجية .

فى عام ١٩٧٨ ، اتبعت الصين سياسة اصلاح النظام الاقتصادى ، حيث تم التحول التدريجى من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق والمزج بين الاثنين - والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة ، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة أو المشتركة ، واتباع نظام السوق وآلياته فى مناطق الصين الشرقية والجنوبية . بدأ الإصلاح فى الريف بتنشيط الاقتصاد المتنوع وانشاء المؤسسات الريفية ، واستطاعت الصين تحقيق معدل نمو بلغ ٦% سنويا خلال فترة (١٩٧٨-١٩٨٠) (١٩) .

- فى عام ١٩٨٤ ، انتقل اصلاح النظام الاقتصادى من الريف الى المدن ، وحقق القطاع الخاص الصناعى نموا بلغ ١١,٥% سنويا خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣) .

- وفى عام ١٩٩٢ ، تبدأ الفترة الثانية فى إطار المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى فى الصين حيث أعلنت الحكومة عن اهتمامها ببرنامج الإصلاح والانفتاح الاقتصادى الخارجى ، والإصلاح تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى يقوم على مبدأ اشتراكية جديدة ذات ملامح صينية تحت شعار (اقتصاد السوق الاشتراكى) لتحديث الصين .

^{١٨} وتصنف مجموعات "الشيبول" الكورية (هونداى ، دايو ، جولد ستار) ضمن قائمة أكبر ١٠٠ شركة صناعية فى العالم .

^{١٩} (فى عام ١٩٨٧ ، تم الاعلان عن استراتيجية الاقتصاد الصينى فى ثلاث خطوات :

* الخطوة الأولى : هى مضاعفة الناتج المحلى الاجمالى مرتين عما هو عليه فى عام ١٩٨٠ ، سواء عن طريق رأس المال الوطنى أو الأجنبى .

* الخطوة الثانية : هى مضاعفة الناتج المحلى الاجمالى أربع مرات عن عام ١٩٨٠ ، فى نهاية القرن العشرين ، وذلك من خلال الاستمرار فى التعليم ورفع مستوى الثقافى .

* الخطوة الثالثة : هى تحقيق التحديث ، ووصول معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الى مستوى الدول المتقدمة بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين ، وذلك من خلال التجديد المستمر للإنتاج وفقا لمنهج البحث والتطوير .

وقد بلغت نسبة صادرات المنتجات الصناعية فى اجمالى صادرات الصين ٧٦,٩% عام ١٩٩٢ ، هذا وقد ارتفعت نسبة الصناعات التحويلية كنسبة من الناتج الصناعى الاجمالى الى حوالى ٣٥,٦% عام ١٩٩٤ (١٠) .

- ويلاحظ أن نهوض الصادرات الصينية قد جاء نتيجة تطبيق استراتيجية التصدير باعتباره محركا للنمو الاقتصادى ، ذلك أن قيمة الصادرات الصينية قد ارتفعت من ١٩٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى ٩٦٩,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، مما يعكس قدرة الصين المتزايدة على التصدير والمنافسة خاصة فى الأسواق الأمريكية والاتحاد الأوروبى ، مع تزايد الارتفاع بالسلع التنافسية .

- وتجدر الإشارة الى أن الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ (١١) وما ترتب عليها من الابقاء على سعر الصرف "اليوان" الصينى امام الدولار الأمريكى أدى الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصينية فى السوق الأمريكية ، وذلك من خلال استهداف سياسة سعر الصرف الحقيقى فى إطار سياسة النمو الموجه بالتصدير للحيلولة دون ارتفاع أسعار صادراتها بالنسبة للأسعار العالمية (وهى نقطة سنتعرض لها تفصيليا فى نفس الدراسة) .

- وبعد تجربة الاصلاح والانفتاح لمدة عشر سنوات استطاعت الصين الحفاظ على دور الدولة (١٢) مع خلق جزر اقتصادية متعولمة ربطتها بالاقتصاد العالمى . هذا ويحتل الحجم الاجمالى

(١٠) مركز الدراسات الآسيوية ، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا" ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٤٠ و ١٤١ .

(١١) بدأت بتراجع قيمة العملة التايوانية (الباهت) ثم (الروبية/الاندونيسية) و (الوان) الكورى الجنوبى و (البرنجيت) الماليزى ، كما تم رفع معدلات الفائدة وخفض الاتفاق الحكومى مما أدى الى تفاهم الأزمة .

- وتجدر الإشارة الى أن الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ وما ترتب عليها من الابقاء على سعر الصرف "اليوان" الصينى امام الدولار الأمريكى ، أن انخفاض معدل النمو السنوى الى ٥% عام ١٩٩٨ مقارنة بـ (٨,٨%) عام ١٩٩٧ مما أدى الى قيام الحكومة الصينية بالتوجه نحو المشكلات الهيكلية للاقتصاد وحل قضية الفوائد غير المنتجة ضمن نظام البنوك ، ويلاحظ أن أسس الاقتصاد القومى للصين وضعت بعد أزمة ١٩٩٧ .

(١٢) ففى عام ٢٠٠١ بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية الحكومية ١٥١٩,٨ مليار يوان بزيادة قدرها ٨,١% عن العام السابق .

- تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال :

* التعديل الاستراتيجى للهيكل الاقتصادية (التغير التدرجى المتوازن) ورفع نوعية النمو الاقتصادى بهدف مضاعفة الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٠ عما فى عام ٢٠٠١ .

* تحسين هيكل الصناعات والارتفاع بها الى مستوى أعلى وتعزيز القدرة التنافسية الدولية عام ٢٠٠٥ .

* زيادة الانفاق على البحث والتطوير الى أكثر من ١,٥% من اجمالى الناتج المحلى عام ٢٠٠٥ وتعزيز قدرة ابداع العلوم والتكنولوجيا ، وتسريع التقدم التكنولوجى .

* اتجهت الصناعة الأولى الكثيفة الموارد والمركزة على صناعة الزراعة ، نحو الانخفاض ، واحتلت ١٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٥ ، بينما احتلت الصناعة الثقيلة حوالى ٤٧,٣% وترتكز على صناعات الحديد والصلب والألمونيوم والتحليل الكهربائى والأسمنت والمبارات والألياف الكيماوية ، هذا وتحتل الصناعة الثالثة التى ترتكز على الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة حوالى ٣٠,٣% من الناتج المحلى الاجمالى .

لاقتصاد الصين المكانة السادسة فى العالم عام ٢٠٠٦^(٢٣) ، بينما يحتل اجمالى التصدير المكانة الثالثة فى العالم .

* من عوامل نجاح التجربة الصناعية الصينية ، ما يلى :

١. تكيف خطط التنمية الصينية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية المحلية والعالمية .
٢. تعزيز استراتيجية توسيع السوق وزيادة الطلب المحلى باعتبار أن السوق الداخلى هو أهم عناصر القوة فى الاقتصاد الصينى .
٣. الاهتمام بزيادة الانتاج الزراعى فى الخطة الخمسية التاسعة .
٤. تعميق اصلاح الاقتصادى بإدخال التكنولوجيا الحديثة ، وتطويرها لزيادة القدرة التنافسية وتعزيز الوصول للأسواق وجذب الاستثمارات الأجنبية ، بالإضافة الى ارتفاع معدل الاستثمار المحلى الى حوالى ٣٩% من الناتج المحلى الاجمالى مع نهاية التسعينات .

٥. أن القاعدة الانتاجية فى الصين تتسم بالتنوع الكبير مع ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والتكنولوجيا فى الناتج المحلى الاجمالى ، كما استطاعت الصين خلال عشر سنوات الانتقال من الاعتماد على العمالة الرخيصة والتجميع الى الاعتماد على المكون التكنولوجى (القيمة المضافة) ، ثم اتجهت الى استراتيجية التصدير . وبعد أن استعرضنا أهم ملامح استراتيجيات التصنيع فى الدول الثلاث وعوامل نجاح هذه التجارب يمكن أن نوضح السياسات التى سارت عليها كل دولة فى ميادين رئيسية مثل سياسات التجارة ولذلك سياسات سعر الصرف لتعزيز قدراتها التنافسية والنهوض بالصادرات .

^{٢٣} (ويلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو فى الصين (حوالى ١٠% سنوياً) إلا أنها تواجه مشكلات ترجع بالأساس الى ارتفاع عدد السكان ، فبالرغم من تجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (١٠٠٠ دولار) إلا أنها تعد من الدول متوسطة الدخل ، ومن ثم تهدف الصين الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى بحلول عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٤٠٠٠ مليار دولار .

المبحث الثالث

تطور الصادرات والسياسات التجارية

لكل من ماليزيا ، كوريا الجنوبية ،

الصين ، مصر (*)

* تطور الصادرات في ماليزيا

لقد تطور نصيب ماليزيا من التجارة العالمية للصادرات ، لتشغل المركز التاسع عشر في التجارة الدولية عام ٢٠٠٦ ، أنظر جدول رقم (٣) . حيث بلغت الصادرات السلعية لماليزيا عام ٢٠٠٦ حوالي ١٧٢,٧ مليار دولار ، بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٤,٦% عام ٢٠٠٦ ، جدول رقم (٤) . وقد بلغت نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا ٢٢١,٥% عن متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) .

هذا ويلاحظ أن تحرير التجارة في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) قد أسهم في تنمية الصادرات وتنويع هيكلها ، مما ساعدها على زيادة حصتها من الصادرات الصناعية العالمية ومكنها من المشاركة في شبكات الانتاج الدولية خاصة في مجالي الاليكترونيات وتكنولوجيا المعلومات (٢٤) . حيث أصبحت المنتجات الصناعية تحتل رأس قائمة الصادرات الماليزية (٢٥) ، وتمثل صادرات الصناعات التحويلية الى اجمالي الصادرات الماليزية ٧٣,٤% عام ٢٠٠٦ ، مما يعكس انتقال ماليزيا من حالة الاعتماد على صادرات المواد الخام الى الصادرات الصناعية ، كما أن ارتفاع المستوى التكنولوجي في السلع الصناعية المصدرة ، يبين أنه في داخل القطاع الصناعي احتلت صناعات المستوى المتقدم المعقد تكنولوجيا النسبة الأكبر ، فقد بلغت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا الى اجمالي صادرات الصناعات التحويلية ٥٤,٧% عام ٢٠٠٦ ، جدول رقم (٣) .

كما أن ماليزيا كدولة صناعية تتبادل مع الدول الصناعية الأخرى منتجات صناعية ، حيث أصبحت السلع الصناعية تحتل رأس قائمة الواردات ، ذلك أن أهم السلع التي تستوردها ماليزيا تتركز في المنتجات الداخلة والمكملة لعملية التصنيع (أى المواد الداخلة في سلع التصدير) ، مما يعنى أن جزءا من الصناعة الواحدة يتم في ماليزيا وباقي الأجزاء تتم في دول أخرى

(*) قام باعداد هذا المبحث أ. مريم رؤوف فرح .

(٢٤) خاصة مع تحول المجتمع الماليزي من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعي ، حيث تشكل الزراعة ١٢% من الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا عام ٢٠٠٥ ، بينما تشكل الصناعة ٤٠% ، وقطاع الخدمات ٤٨% .

(٢٥) أنظر جدول رقم (١) بالملحق الاحصائي ، الذي يوضح أهم عشر سلع تصدرها ماليزيا عام ٢٠٠٦ .

اعتمادا على الميزة التنافسية لكلا منهما فى تصنيع الجزء الخاص به ، وقد أصبحت هذه الميزة هى معيار الاختيار فى عمليات التوطين الصناعى ، وساعد فى تدعيم هذا الوضع حالة الاستقرار السياسى وارتفاع درجة الثقة المتبادلة . ويوضح الجدول رقم (٣) أهم الشركاء التجاريين لماليزيا عام ٢٠٠٦ .

• تطور الصادرات فى كوريا الجنوبية

تطور نصيب كوريا الجنوبية من التجارة العالمية للصادرات ، حيث بلغت نسبة الصادرات الكورية الى اجمالى الصادرات العالمية ٨,٠٢% عام ٢٠٠٦ . وتحتل تجارة الصادرات السلعية فى كوريا الجنوبية الترتيب الحادى عشر فى التجارة العالمية عام ٢٠٠٦ . كما بلغت نسبة التجارة الى الناتج المحلى الاجمالى لكوريا ٨٣,٥% عن متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) ، جدول رقم (٣) ، كما ارتفعت نسبة صادرات الصناعات التحويلية الى اجمالى الصادرات السلعية الكورية الى حوالى ٨٩,١% عام ٢٠٠٦ (٢٦) . وفى عام ٢٠٠٥ مثلت أشباه الموصلات الالكترونية نسبة ١٥,٧% من اجمالى الصادرات السلعية الكورية، بينما لم تمثل الصادرات النسيجية سوى نحو ٤,٨% فقط (٢٧) .

ويلاحظ أن كوريا الجنوبية قد استطاعت أن تحقق طفرة فى الصادرات باتباعها سياسة تنمية الصادرات ، كما استطاعت كوريا تبنى قطاع صناعى قوى يحاكي القطاع الصناعى اليابانى معتمدا على تكلفة العمالة الرخيصة مما دفع بمعدل نمو سنوى للصادرات الى حوالى ٤٠% حتى أوائل التسعينات ، أيضا قدرة الاقتصاد الكورى على تنويع بنوده التصديرية ، حيث ارتفع عدد البنود التصديرية من حوالى ألف بند عام ١٩٩٠ الى ٨٠ ألف بنود تصديرا خلال عام ٢٠٠٠ (٢٨) ، كما بلغت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا الى اجمالى صادرات الصناعات التحويلية حوالى ٣٢,٣% عام ٢٠٠٦ ، جدول رقم (٣) .

^{٢٦} (وقد بلغت نسبة صادرات المنتجات الصناعية الثقيلة حوالى ٦٧,٨% عام ١٩٩٠ ثم ٧٤,٨% عام ١٩٩٩ ، بينما انخفضت الصادرات الصناعية الخفيفة من ٢٤,٦% عام ١٩٩٠ الى حوالى ١٧,٦% عام ٢٠٠٠ .

^{٢٧} (أنظر جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى الذى يوضح أهم الصادرات السلعية لكوريا الجنوبية خلال عامى ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ .

^{٢٨} (التمثيل التجارى ، "الموقف الاقتصادى فى كوريا الجنوبية" ، تقرير غير منشور ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠ .

جدول رقم (٣)

بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا ومصر عام ٢٠٠٦

مصر	ماليزيا	كوريا الجنوبية	الصين	البيان
٦٩,٦	٢٢١,٥	٨٣,٥	٦٩,٠	نسبة التجارة / الناتج المحلي الإجمالي % متوسط الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦)
٠,١١	١,٣٣	٢,٦٩	٨,٠٢	نسبة الصادرات / الصادرات العالمية (%)
٠,١٧	١,٠٦	٢,٤٩	٦,٣٨	نسبة الواردات / الواردات العالمية (%)
١٣٧,٢	١٦,٦٧٦	٣٢٥٤٦٥	٩٦٨٩٣٦	قيمة الصادرات السلعية (مليار دولار)
٢٠	٩	١١	٢٥	متوسط معدل النمو للصادرات (%) (٢٠٠٠-٢٠٠٦)
٣٩	١١	١٢	٢٨	٢٠٠٥
٢٩	١٤	١٤	٢٧	٢٠٠٦
٢٠ ٥٩٥	١٣١ ١٥٢	٣٠٩ ٣٨٣	٧٩١ ٤٦١	قيمة الواردات السلعية (مليار دولار)
٧	٨	١٢	٢٣	متوسط معدل النمو للواردات (%) (٢٠٠٠-٢٠٠٦)
٥٤	٩	١٦	١٨	٢٠٠٥
٤	١٤	١٨	٢٠	٢٠٠٦
٦٩	١٩	١١	٣	الترتيب في التجارة العالمية :
٦٣	٢٣	١٣	٣	- تجارة الصادرات السلعية
١٩٩٥ يناير	١٩٩٥ يناير	١٩٩٥ يناير	٢٠٠١ ديسمبر	- " الواردات "
٣٠,٤	٧٣,٤	٨٩,١	٩٢,٤	- تاريخ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)
٠,٣	٥٩,٥	٣٤,٨	١٨,٦	نسبة صادرات الصناعات التحويلية / إجمالي الصادرات السلعية (%)
٠,٣	٥٤,٧	٣٢,٣	٣٠,٦	نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا / إجمالي صادرات الصناعات التحويلية (%)
٠,٣	٥٩,٥	٣٤,٨	١٨,٦	٢٠٠٠
٠,٣	٥٤,٧	٣٢,٣	٣٠,٦	٢٠٠٦
(٨,٧)٣	(١٨,٨)١	(١٣,٣)٣	(٢١,٠)١	اهم الشركاء التجاريين (**): للصادرات السلعية :
(٣٣,٥)١	(١٢,٧)٣	(١٤,٩)٢	(١٨,٨)٢	الولايات المتحدة الأمريكية
---	---	(٥,٨)٥	(١٦,٠)٣	الاتحاد الأوروبي (٢٥)
---	(٨,٩)٤	(٨,٢)٤	(٩,٥)٤	هونغ كونج
---	---	---	(٤,٦)٥	اليابان
---	(٧,٢)٥	(٢١,٣)١	---	كوريا الجنوبية
---	(١٥,٤)٢	---	---	الصين
(٢,٦)٤	---	---	---	سنغافورة
(١٠,١)٢	---	---	---	تركيا
(٢,٣)٥	---	---	---	الهند
(١٨,٢)	---	---	---	المملكة السعودية
---	---	---	---	اخرى

(*) الأرقام قبل الأقواس تشير الى ترتيب الشركاء التجاريين .

(**) ففي عام ٢٠٠١ بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية الحكومية ١٥١٩,٨ مليار يوان بزيادة قدرها ٨,١% عن العام السابق .

- وتعتبر أول خطة في القرن الحادى والعشرين من ٢٠٠١-٢٠٠٥ الهدف الرئيسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال :

* التعديل الاستراتيجى للهياكل الاقتصادية (التغير التدريجى المتوازن) ورفع نوعية النمو الاقتصادى بهدف مضاعفة الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٠ عما فى عام ٢٠٠١ .

* تحسين هياكل الصناعات والإرتقاء بها الى مستوى أعلى وتعزيز القدرة التنافسية الدولية عام ٢٠٠٥ .

* زيادة الانفاق على البحث والتطوير الى أكثر من ١,٥% من اجمالى الناتج المحلى عام ٢٠٠٥ وتعزيز قدرة ابداع العلوم والتكنولوجيا ، وتسريع التقدم التكنولوجى .

* اتجهت الصناعة الأولى الكثيفة الموارد والمرتكزة على صناعة الزراعة ، نحو الانخفاض ، واحتلت ١٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٥ ، بينما احتلت الصناعة الثانية حوالى ٤٧,٣% وترتكز على صناعات الحديد والصلب والألومنيوم بالتتحليل الكهربائى والأسممت والسيارات والألياف الكيماوية ، هذا وتحل الصناعة الثالثة التى ترتكز على الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة حوالى ٢٠,٣% من الناتج المحلى الاجمالى.

Sources :

-World Trade Organization , Trade Profiles , 2007

-World Bank , world Development Indicators, April 2007 .

* تطور الصادرات في الصين

لقد ارتفعت قيمة الصادرات السلعية للصين من ١٩٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩٩ الى حوالي ٩٦٨,٩٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، بمعدل نمو بلغ ٣٥,٤% عام ٢٠٠٤ و ٢٧,١% عام ٢٠٠٦ ، جدول رقم (٣) .

وقد احتلت تجارة الصادرات السلعية للصين المرتبة الثالثة من حيث الترتيب في التجارة العالمية ، - كما احتلت أيضا تجارة الواردات السلعية للصين نفس المرتبة - وذلك عام ٢٠٠٦ ، جدول رقم (٣) . هذا وقد بلغت نسبة الصادرات السلعية الصينية ٨,٠٢% من اجمالي الصادرات العالمية عام ٢٠٠٦ .

كما تجدر الإشارة الى أن الصين قد نجحت في تغيير الهياكل الصناعية خلال عشر سنوات (٢٩) ، وإزدادت القدرة التنافسية للصناعات التقليدية الصينية في العالم ، حيث ارتفعت القيمة الاجمالية للصناعات عالية التكنولوجيا الصينية بمعدل ٢٠% سنويا خلال فترة التسعينات . وقد بلغت نسبة صادرات الصناعات التحويلية الى اجمالي الصادرات السلعية الصينية حوالي ٩٢,٤% عام ٢٠٠٦ ، كما ارتفعت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا الى اجمالي صادرات الصناعات التحويلية الصينية الى ٣٠,٦% عام ٢٠٠٦ ، جدول رقم (٣) ، وخلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) اصبحت أهم السلع الصينية المصدرة متمثلة في الأجهزة المنزلية والسلع الالكترونية والحاسبات الآلية والبتروكيماويات والآلات والمعدات والمولدات الكهربائية (٣٠) . وخلال نفس الفترة بلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني حوالي ١٠% سنويا .

* تطور الصادرات في مصر

تحتل تجارة الصادرات السلعية لمصر المرتبة ٦٩ عام ٢٠٠٦ ، كما يلاحظ أن الزيادة في الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) متواضعة ، حيث تراجعت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي من ٩% عام ١٩٩٢/٩١ الى ٤,٨% عام ١٩٩٦/٩٥ . وأن الميزان التجاري لمصر يحقق عجزا متواصلا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) ، وأن نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا الى اجمالي صادرات الصناعات التحويلية لمصر لم تتعد ٠,٣% عام ٢٠٠٦ .

^{٢٩} (فقد كانت الزراعة تحتل ٦٣% من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٩ .
^{٣٠} (وأصبحت الصين تستحوذ على ٣٠% من صادرات العالم الالكترونية ، ٦٠% من صادرات آلات التصوير وأفران المايكرويف والأحذية ولعب الأطفال ، ٥٠% من صادرات أجهزة الـ (DVD) والكمبيوترات الرقمية والأمنيت ، والمنسوجات ، ٣٠% من صادرات مشغلات الفيديو الرقمية والحاسب المكتبية ، ٢٥% من صادرات أجهزة الهاتف المحمول والتلفزيون وستريوهات السيارات والصلاب .

ومن الملاحظ أنه تتسم الصادرات المصرية بالتركز وعدم التنوع ، مما يعكس ضعف الصناعات في اختراق أسواق جديدة ، وسوف نتناول تنوع الصادرات في مصر .

تنوع الصادرات في مصر

إن قائمة الصادرات الرئيسية لمصر مازالت تظهر إتجاها في غير اتجاه التنوع ، جدول رقم (٤) (٣١) ذلك أن ١٢ بندا من أهم الصادرات تمثل ٥٩% من اجمالي الصادرات عام ٢٠٠٥ مقارنة بنحو ٣٧% عام ١٩٩٠ وعلى الرغم من وجود بضعة منتجات جديدة في القائمة (مثل الكيماويات غير العضوية ، والمنتجات الصحية والفحم) ، فإن قيمتها التصديرية ليست مرتفعة بدرجة كبيرة . كما يتضح أن المنتجات البترولية والمنسوجات والملابس الجاهزة والحديد والصلب هي بنود الصادرات الرئيسية خلال معظم الفترة . ويلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية في مصر قد أصبح أكثر تركزا بالرغم من أن مصر تقوم الآن بإنتاج منتجات تكنولوجيا المعلومات كما تقوم بتصدير منتجات عالية الجودة من السيراميك ، ولكن هذه المنتجات لم يتم انتاجها على نطاق واسع يكفي لجعل مؤشر قطاع الصناعة التحويلية أكثر تنوعا بمرور الوقت . وبمقارنة مستوى التنوع في مصر بمستوى التنوع في الصين (٣٢) ، - ذات دخل مماثل للفرد - ، يتضح أن قطاع الصناعة التحويلية في مصر أقل تنوعا في المتوسط عن مثيله في الصين ، جدول رقم (٥) . كما يتضح أن التركيز في قطاع الصناعة التحويلية المصري ملحوظ بصفة خاصة في المنتجات الكيماوية، والآلات غير الكهربائية، والمكونات الالكترونية .

(٣١) مؤشر تنوع الصادرات (يعبر عن درجه اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع) ، باستخدام مؤشر هيرشمان .

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{X_i}{X} \right)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

حيث :

X_i = قيمة الصادرات من السلعة i

X = اجمالي الصادرات

I = اجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

وإذا كانت $H=0$ تنوع كامل ، وإذا كانت $H=1$ أقصى تركيز

انظر : حسن خضر ، "مؤشرات أداء التجارة الخارجية" ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٥ .

(٣٢) باستخدام مؤشر التنوع الذي اعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية (UNCTAD WIO)

جدول رقم (٤)

أعلى ١٢ بندا في قائمة الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) (مليون دولار)

البيان	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
منتجات بترولية	١٥٣	٤٩٦	١٥٥٥	٢١١٠
خيوط غزل ومنسوجات ومواد مصنوعة منها :	٣٩٥	٥٧١	٤١٣	٢٧٩
الومنيوم	١٨٨	١٩٨	١٢٨	٢٩
زيتون ومواد عطرية ومواد تجميل وتنظيف	٢٩	٣٥	٥٣	٥٢
منتجات معدنية	٥٢	٤٨		
ملابس جاهزة	١٦٣	٢٥٣	٣١٤	٢٣٣
خضروات محفوظة أو مجهزة	١٧	٢٥		
حديد وصلب	١٣٨	١٦٠	١٣٣	٣٧٦
أسمدة	٤٤	٩٥	٧٨	٧٠
منتجات طبية وأدوية	٢٩	٣٥	٥٠	٥١
أرز	٥٧	٥٧	١٠٤	١٥٠
أحذية	٢٠	١٠		
كيماويات غير عضوية			٨٢	١٢٤
مستلزمات أعمال صحية وسباكة وإنارة			٣٥٨	٣٧
فحم ، وكوك وقوالب الفحم			٤٦	٥٧
الحصة في اجمالي الصادرات (%)	%٣٧	%٤٢	%٧٠	%٥٩

Source : UN, International Trade Statistics, year book, various issues .

جدول رقم (٥)

تنوع المنتجات للصناعة التحويلية في مصر والصين (*) عام ٢٠٠٥

البيان	مصر	الصين
أغذية طازجة	٩	٢٦
مواد غذائية	١٧	٣٩
منتجات خشبية	٧	٢٩
منسوجات	٢٤	٧٢
كيماويات	٨	١٣٧
منتجات جلدية	٤	١٢
منتجات أساسية	١٩	٩٠
آلات غير كهربائية	٩	٤٣
اجزاء وقطع غيار الكترونية	٤	٤١
ملابس جاهزة	١٢	٥٩
منتجات صناعية أخرى	١٨	٦٠
معادن	٣	٧

(*) وفقا لمؤشر تنوع المنتج في مصر مقارنة بالصين (ذات الدخل المتوسط الأكل) ، كلما ارتفعت قيم المؤشر كلما عكس ذلك تنوعا اكثر في المنتجات .

Source : UNCTAD/WTO, International Trade Center : <http://www.intracen.org/countries>

تشير المؤشرات الى أن السياسة الصناعية فى مصر لم تؤد الى مستوى تنوع يتفق مع مستوى دخل الفرد فى مصر أو مع تاريخها فى مجال السياسة الصناعية النشطة ، وإذا تم اجراء هذا التحليل باستخدام بيانات عن الستينيات وما بعدها ، كانت النتيجة أفضل نظرا لارتباط السياسة الصناعية بزيادة درجة التنوع . مع ملاحظة أن التركيز الملحوظ فى التسعينات إنما يرجع الى الأعمال المساندة لإعمال قوى السوق والتي أدت الى تخفيض نطاق السياسة الصناعية النشطة ، وزيادة التركيز فى قطاع الصناعة التحويلية ، كذلك أن فاعلية تطبيق سياسة احلال الواردات فى مصر لم تنجح بينما نجحت فى دول شرق وجنوب شرق آسيا ، كما تؤكد المقارنات السابقة .

وسوف نتناول السياسة التجارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦/٢٠٠٧) والاتفاقيات التجارية كأحد آليات فتح أسواق جديدة .

ملاحظات حول السياسات التجارية خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧) جدول رقم (٣) بالملحق:

(١) السياسة الحمائية اعتمدت أساسا على التعريفات الجمركية حيث تمثل الهدف من فرض التعريفات فى كل من ماليزيا وكوريا ليس الجباية وإنما الحماية حيث مثلت الإيرادات الجمركية نسب ضئيلة من اجمالى الإيرادات (٥,٨% - ٦,٥% من الإيرادات) بينما اعتمدت الصين التعريفات الجمركية لغرضين الحماية والإيرادات الجبائية حيث تقترب حصة هذه الإيرادات من مثلتها فى مصر (١٥% مقابل ١٨%) وانخفض متوسط التعريفات الجمركية العام الى رقم يقل كثيرا لهذه الدول (٩,١% - ١٢,٨% للدول الثلاث) مقابل ٢٠% لمصر .

(٢) لا تزال هذه الدول تعتمد أنظمة تراخيص الاستيراد كأنظمة حمائية لبعض القطاعات مثل المنسوجات والملابس والأحذية والأرز (فى كوريا) ، كذلك الرقابة الادارية لتقليص الواردات فى الصين (فى قطاعات الحديد والفولاذ والألمونيوم) ، كما وضعت قيود على صادرات المنتجات المستهلكة للطاقة .

(٣) احتفظت الدول بمواقف احتكارية لتنظيم والإشراف على بعض القطاعات (البترول والأرز والطرق والمواصلات والكهرباء والطاقة فى ماليزيا ، والحبوب والمعادن والتبغ والوقود والمواصلات والتوزيع فى الصين) . وهذا مضمونه ان اطلاق آليات السوق فى الاقتصاد ولا تعفى عزوف الدولة تماما عن التدخل فيه وتنظيمه والرقابة عليه والتحكم فيه أن تطلب الأمر لتحقيق الأهداف التنموية .

(٤) فى إطار سياسة تشجيع الصادرات منحت الشركات المصدرة للخارج والتي تقوم بتجميع الأجهزة المنزلية بمكون محلى ٨٠% مزايا ضريبية واعفاء ضريبى مفتوح فى حالة تصدير ٨٠% من الانتاج (ماليزيا) ، وكذلك منحت دعم مباشر (كوريا) للصناعات التصديرية ودعم غير مباشر للمشروعات التصديرية مثل تحمل تكاليف الشحن والرسوم الادارية (وهذا الدعم قد يصل الى ١٢% فى الصين) .

(٥) تنوعت أساليب حفز الصادرات بحيث تمثلت فى تمويل مباشر وتيسير لاجراءات التصدير ومنح أسعار فائدة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التى تصدر الى الخارج (حالة كوريا) .

(٦) فى إطار تشجيع الصادرات طبقت الدول الثلاث المواصفات والمقاييس المعيارية الدولية للجودة .

(٧) ان هذه الدول الثلاث قد نجحت فى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى فى الناتج وتحفيز الصادرات فى ظل بيئة دولية واقليمية أثرت وتأثرت بها حيث ارتبطت ماليزيا باتفاقية تحرير للتجارة الخارجية طبقا لاتفاقية المنظمة الحرة للآسيان . وقد دخلت كوريا الجنوبية مؤخرا فى اتفاقيات تجارية واقتصادية ثنائية وجماعية مع دول الآسيان . من ناحية أخرى ثم الاتفاق بين الصين ودول الآسيان عام ٢٠٠٠ على انشاء منطقة تجارة حرة خلال ١٠ سنوات .

أيضا ترتبط الدول الثلاث باتفاق مع اليابان (اتفاق آسيان + ٣) على الجانب الآخر ترتبط الدول الثلاث باتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة فى إطار منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى (أبيك) والذى يهدف الى تحرير التجارة والاستثمار بين الدول الصناعية بحلول عام ٢٠١٠ والدول النامية عام ٢٠٢٠. كما ترتبط ماليزيا مع الاتحاد الأوروبى باتفاق لإزالة التعريفات الجمركية فى إطار الحوار الأوروبى الآسيوى .

ملحق احصائي

جدول رقم (١)

أهم عشر سلع تصدرها ماليزيا عام ٢٠٠٥ (%)

السلعة	نسبة المشاركة من الصادرات العالمية %	الترتيب العالمي من حيث حجم الصادرات
أجزاء ولوازم آلات وأجهزة	٥	٧
أشباه موصلات من أكاسيد معدنية	٥	٧
دوائر متكاملة احادية الكتلة	٨	٤
زيوت نפט وزيوت مواد معدنية	٥	٢٢
زيت نخيل وجزيئاته	٦٣	١
وحدات تخزين	٥	٥
غاز طبيعي	١٢	٣
آلات ذاتية لمعالجة المعلومات قابلة للحمل	٩	٢
أجهزة تليفزيون (بالأكوان)	٧	٣
أجهزة إرسال (مدمجاً بها جهاز استقبال)	٢	١٣

* المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، نقلاً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٢)

أهم السلع التي تصدرها كوريا الجنوبية عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ (%)

السلعة	١٩٩٠	٢٠٠٥
أشباه موصلات	٧,١	١٥,٧
حاسبات آلية (ومنتجات إلكترونية)	٢,٩	٨,٩
سيارات	٣,٠	٧,٧
بترو كيماويات	١,٥	٥,٣
سفن	٤,٤	٥,٢
معدات ووسائل إتصال	٣,٨	٤,٩
لدائن صناعية	١,٥	٢,٩
صلب مسحوب	٣,٧	٣,٨
منسوجات وملابس جاهزة	١٤,٧	٤,٨
مستلزمات فيديو	٥,٦	٣,٩
منتجات جلدية	٦,٦	٠,٣
منتجات خشبية	٣,٦	١,٢

- المصدر : وزارة التجارة والصناعة، نقلاً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٣)

السياسات التجارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦) لكل من : ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، الصين ، مصر

المؤسسة المستهدفة	ماليزيا	كوريا الجنوبية	الصين	مصر
سياسة تشجيع المصنوعات	اتجهت ماليزيا الى احلال سياسة تشجيع المصنوعات محل سياسة احلال الواردات من خلال تكتيف الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصناعات التي توفر انتاجا ضخما قليلا للتصدير مع ربط التملك بنسب من المصنوعات ، والا تعتمد على توفير بنية اساسية اكثر من الاعتماد على الاعفاءات الضريبية المقيمة (٣).	اتتهجت كوريا سياسة تشجيع المصنوعات مع سياسة احلال الواردات ، وذلك عن طريق التمويل الخرجي (٣٣) ، ذلك ان سياسة تشجيع التصدير هي محور نجاح للتجارية الكورية (٣٣٢).	اتبعت الصين سياسة تشجيع المصنوعات مع التوجه التصديري لاقتصاديات المناطق الساحلية وتوجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو القطاعات التصديرية (بناء قواعدا ومراكز تصدير مضممة لها بالصين) ، والانماج بين المؤسسات الصينية والمشتركة والمتعددة الجنسيات (٣٣٣).	مع تطبيق مصر برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١ ، تضمن البرنامج الآخر تحرير التجارة (٣٣٣٣٣٣) وهدفه اسلمها الى تغير سياسة تشجيع الصادرات ، الواردات الى سياسة تشجيع الصادرات ، وقد اقيمت مناطق حرة لتشجيع الاستثمار والمصنوعات .
سياسة حماية	التعرفة الجمركية لم تكن اهم البنود في تمويل عجز الموازنة ، وتشكل ٥٠,٨% من العقد الضريبي للدولة عام ٢٠٠٦ .	يلترغم من ان التعرفة الجمركية من اكثر انواع الرسوم الاستيراد حوالي ١٥% من الاعتمادات المالية للصين عام ٢٠٠٦ .	وصلت واردات التعرفة الجمركية ولرسوم الاستيراد حوالي ١٥% من الاعتمادات المالية للصين عام ٢٠٠٦ .	تغير الحصيلة الجمركية مصدرا رئيسيا للواردات الحكومية ، حيث بلغت ١٨% من الإيرادات العامة علم ٢٠٠٦ ، وبلغ اجمالي الإيرادات التي فقتها الخزينة المصرية نتيجة التخفيضات الجمركية في علم ٢٠٠٤ حوالي ١,٤ مليار جنيه (٢٤٦) مليون دولار).
	ارتفع متوسط التعرفة الجمركية على الواردات من الدول الاولى بترعية من ٨,٢% علم ١٩٩٨ الى ٩,١% علم ٢٠٠٦ (وذلك بسبب ان ثلث خطوط التعرفة غير محددة بعد أقصى تصل اليه).	يلتر المتوسط العلم للتعرفة الجمركية الكورية بحوالي ١٢,٨% علم ٢٠٠٦ (الدولة الاولى بترعية).	يلتر المتوسط العلم للتعرفة الجمركية الصينية بحوالي ٩,٩% علم ٢٠٠٦ .	يلترغم من الإصلاحات التي جرت مؤخرا على التعرفة الجمركية في مصر ، إلا ان نظم التعرفة الجمركية المصرية ما زال معقدا .
	انخفضت القيمة المضافة انخفضت من ٤,٥% علم ١٩٩٧ الى ٠,٧% علم ٢٠٠٦ (انخفضت التعرفة المضافة على الواردات : - المواد الخام من ١% علم ١٩٩٧ الى ٠,٩% علم ٢٠٠٦ - السلع الزراعية من ٠,٦% علم ١٩٩١ الى ٠,٥% علم ٢٠٠٦ - سلع التصنيع من ٣,١% علم ١٩٩٧ الى ٣% علم ٢٠٠٦)	متوسط التعرفة الجمركية المضافة على السلع الصناعية ٦,٧% علم ٢٠٠٦	(خففت الصين التعرفة الجمركية المضافة على الواردات من السلع الزراعية من ١٥,٣% إلى ١٢% علم ٢٠٠٢ إلى ١٠,٤% علم ٢٠٠٦ .	انخفض متوسط التعرفة الجمركية المطبقة للدولة الاولى بترعية في مصر من ٢٦,٨% علم ١٩٩٨ إلى ٢٠% علم ٢٠٠٥ (٣٣٣٣٣٣).

تابع جدول رقم (۳)

٢٠٠١ صدر قرار جمهوري في عام بخفض معدلات الجمارك على بعض السلع وزيادتها على البعض الآخر ، (زيادة لدرجة تشيت التعريفة الجمركية) ، حيث قامت مصر بنسج مبدئي متقدمة التجارة العالمية الخاصة بمنتجات الجمركي ضمن الاجراءات الجمركية (xxxxxxxxxx).	متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات من السلع الصناعية حوالي ٨,٩% عام ٢٠٠٦	متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على السلع الزراعية ٥٠% عام ٢٠٠٦	ارتفعت التعريفة المطبقة على الواردات: - سلع غير تامة الصنع ٧% عام ١٩٩٧ إلى ٧,٧% عام ٢٠٠٦ - سلع تامة الصنع ١١,٩% عام ١٩٩٧ إلى ١١,٩% عام ٢٠٠٦)
في علم ٢٠٠٤ ، صدر قرار جمهوري بالغاء ٤-١% الرسوم الجمركية الإضافية على الواردات .	متوسط التعريفة على المنسوجات ١٧,٦% عام ٢٠٠٦	متوسط التعريفة على البنود الخاصة من الأناف الصناعية ٥٤% عام ٢٠٠٦	تعد السيارات أكثر أنواع الواردات الخاضعة للحماية عن طريق التعريفة القمية ، بالإضافة الى بعض أنواع المشروبات والملابس والمنسوجات ، والأحذية ، ومنتجات المطاط ، والمنتجات الزجاجية .
وانخفاض المتوسط العلم للتعريفة الجمركية من ١٤,٦% علم ٢٠٠١ إلى ٩% عام ٢٠٠٤ (وهذه التخفيضات الجمركية تشمل الأجهزة المنزلية والمواد الغذائية والمعدات الطبية والبلاستيك الخلم والإعلاف والملايين)	متوسط التعريفة على السلع الكهربائية ١٠,٧% عام ٢٠٠٦	متوسط التعريفة على الملابس الجاهزة ٥٤% عام ٢٠٠٦ (xxxxx)	
بقدرية الفئات التعريفة المطبقة في علم ٢٠٠٧ بمثلها في علم ٢٠٠٤ ، انخفضت الفئات الجمركية من ١٢% و ٢٢% و ٣٢% (البند المرجحة) إلى ١٠% و ٢٠% و ٣٠% على التوالي ، وبلغ متوسط التعريفة المرجحة الجمركية ٩,٦% .	تم إلغاء الرسم التقني على الواردات (الذي أقر علم ١٩٨٥) ، كما تم إلغاء إصقلت التصدير المباشرة في أبريل ١٩٩٠	متوسط التعريفة الجمركية على السيارات ٨% علم ٢٠٠٦	
إن تخفيض التعريفة الجمركية لم يتضمن كل السلع ، حيث يوجد بعض السلع (السيارات الركوب سعة ١٦٠٠ cc ، منتجات التبغ ، المشروبات الكحولية ، الملابس) لم تتعرض للتخفيض الجمركي لأسباب تتعلق بالمحافظة على عدد الإيرادات الجمركية .	تم إلغاء حصة استيراد السيارات علم ٢٠٠٥ (xxxxxxxx)	قامت كوريا بتحويل سيبلت الاستيراد التي تهدف الى تسهيل دخول المواد الأولية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا التي تحتاجها القطاعات الصناعية أو الخدمية الموجهة للتصدير .	
لتعرض تقرير انخفاض التعريفة فرضت الحكومة رسم جمركي ١% من قيمة السلع المستوردة .		تم إلغاء إعانات التصدير المباشرة في أبريل ١٩٩٨	

(٣) يبلغ عدد الشركات الأجنبية في الصين أكثر من ٤٠٠ شركة متعددة الجنسيات عام ٢٠٠٦ (وذلك من ٥٠٠ شركة)، هذا ويلاحظ أن المؤسسات العشر الأولى في الصين تنتمي إلى مؤسسات حكومية

(٣٣) حيث كانت الصين تمنع استيراد السيارات لمدة ١٥ سنة .

انظر :

<http://www.arabic.Ching.org.cn/business/txt/2007/>

<http://www.arabiyat.com/forums/showthread.php>

(٣٣٣) لا تزال مصر من أبرز الدول المتلقية للمساعدات الرسمية من أجل التنمية . وقد بلغ صافي قيمة هذه المساعدات حوالي ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦ .

(٣٣٣٣) وزارة التجارة والصناعة ، مراجعة السياسات التجارية ، "تقرير مقيم من : ج.م.ع في نطاق منظمة التجارة العالمية"، ٢٨ يونيو ٢٠٠٥ .

(٣٣٣٣٣) أكد تقرير مفوضية الاتحاد الأوروبي عن مصر عام ٢٠٠٢ على أن التعريفات المطبقة في مصر أعلى من التعريفات المربوطة في جداول مصر بمنطقة التجارة العالمية في عدد كبير من البنود الجمركية .

(٣٣٣٣٣٣) حيث ارتفع إنتاج السلع الموجهة للأسواق الخارجية من خلال التشجيع المحلي القوي والمساعدات الخارجية ، كما تم التوجه نحو إنتاج الصناعات التكنولوجية المتطورة (صناعة الإنسان الآلي ، الأليكترونيات ، الكيمياء ، الفضاء ، بجانب الاهتمام بالصناعات الثقيلة (مثل صناعة السيارات والسفن) .

(٣٣٣٣٣٣٣٣) وهذه السياسة كانت مصحوبة بمستويات مرتفعة من التعليم - بجميع مراحله وكذلك الفتي - بالإضافة إلى الاهتمام بالبحوث والتطوير حيث قامت الحكومة بوضع عدد من الهيئات العلمية ومراكز البحوث تحت إشرافها المباشر ، كذلك تطبيق سياسة التكنولوجيا خاصة في مجال الأليكترونيات والحاسبات الآلية .

(٣٣٣٣٣٣٣٣٣٣٣٣) إن جدول التعريفات الجمركية الكورية يتضمن عددا من الاستثناءات الموسمية ، وعدد من التعريفات المتصاعدة والمتغيرة ، ويتميز كوريا بسرع وكفاءة عملية التخليص الجمركي من حيث الإفراج القوري عن كل السلع الواردة في نفس اليوم من خلال شبكة من الحاسبات الآلية ، بالإضافة إلى توحيد عمليات التتبع الجمركي آليا .

تبلغ جدول رقم (٣)

السياسة الاقتصادية	ملايزيا	كوريا الجنوبية	الصين	مصر
سياسة تشجيع الصناعات	استخدمت ملايزيا نظام ترخيص الاستيراد لترشيح الواردات وتنظيم السوق المحلي لتلبية احلال الواردات وتشجيع الصناعات.	تطبق كوريا اساليب حماية مختلفة على المنسوجات والملابس والأحذية .	استخدمت الحكومة الصينية الرقابة الادارية لتقليص الاستيراد في عام ٢٠٠٤ (نظرا لارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة - الحديد والفولاذ والامومنيوم - الى أكثر من الثلث عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٠) .	تخضع الواردات الى ضريبة المبيعات التي تتراوح بين ٥% و ٤٥% ، وتطبق أيضا على السلع المنتجة محليا
	اجراءات الاستيراد تتمتع بالثبات منذ عام ١٩٩٧ ، والمستورد مطالب بتقديم وثيقة اعلان بقيمة البضائع المستوردة الى الجمارك ب نموذج خاص .	تطبق كوريا معاملة خاصة لاستيراد الارز (حيث تم إلغاء نظام الحصص منذ يناير ٢٠٠١ ما عدا الحصص الخاصة بالارز) .	نجحت الصين في الحصول على فترة سماح أطول لتحرير وارداتها مقارنة بغيرها من الدول النامية .	قامت مصر بإزالة القيود على الاستيراد (تخفيض العوائق غير الجمركية) ، باستثناء الملابس الجاهزة وبعض منتجات اللحوم .
	تطبق ملايزيا قواعد المنشأ المطبقة علانيا ، حيث لا بد للبضائع أن تحقق قيمة مضافة بنسبة ٤٠% حتى تتمتع بالاعفاءات والتفضيلات الجمركية .	تطبق كوريا تصاريح الاستيراد على بعض البضود لحماية الصحة والصحة النيتية .	قامت الحكومة الصينية بوضع قيود على صادرات المنتجات المستهلكة للطاقة بشكل كبير .	لا تستخدم مصر الحصص الاستيرادية ، وليس لديها حد أدنى لأسعار الواردات أو حصص موسمية .
	احتفظت الدولة بموقف احتكاري للبرترول والارز ، مع الاحتفاظ بالاشراف على قطاع الخدمات (الطرق ، والمواصلات ، الكهرباء ، الطاقة) .	احتفظت الحكومة بموقف احتكاري للارز والبيف .	احتفظت الحكومة بسيطرتها الكاملة على الحبوب والتبغ والمعادن والوقود ، كما احتفظت بسيطرتها الجزئية على بعض الخدمات (المواصلات) وعملية توزيع السلع داخل الاسواق الصينية	قامت مصر بإدخال بعض الواردات الغير مقيدة الى السلع الخاصة لا تجلرات الجودة الاندائية .
	منح تخفيضات جمركية للصناعات ، حيث تمتعت ١٢% من اجمالي الصادرات الماليزية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) بتخفيضات جمركية في إطار هذا النظام (٣) .			التخفيضات التمريفية المطبقة على المدخلات المستوردة لبعض الصناعات التجميعية يجب أن تستوفي متطلبات المكون المحلي .

(٣) مائة الاحصاءات في ملايزيا ، أنظر :

<http://www.miti.gov.my/trdind/annu2.htm>

تابع جدول رقم (۲)

صغر القدر الجمودى رقم ٢٠٠٠ بشأن القاء ما تبقى من الضريبة الجمركية على الصلوات فى عام ٢٠٠٤	منحت الصين صائراها الصناعية دعم يصل إلى ١٢% (فى نهاية عام ٢٠٠٤) (٣٣) .	لجأت الحكومة الكورية الى سياسة التمييز البائس للصناعات الموجهة للتصدير بالرغم من وجود ضغوط شديدة من بعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان .	وتعتبر الاتحاد الأوروى أكبر منتج لتلك التقييطات بما يقرب ٧٠% من اجمالى السلع المالىية المصدرة للاتحاد علم ٢٠٠٦ (٣٤) وجات اليابان فى المركز الثانى فى التمتع بنفس التقييطات ، بينما لم تتمتع الصلوات المالىية للولايات المتحدة بأى تقييطات جمركية .	صغر قانون الإعقل العلم رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وعصر قانون مجليات وحرف الاستمطر رقم ٨ لعام ١٩٩٧ وتعديله لسنة ٢٠٠١ ، ويمثل نقطة تحول فى برنامج الإصلاح الاقتصادى نحو جذب مزيد من الاستثمارات وتعزيز التوجه التصديرى (فتح القانون للشركات إعطاءات ضريبية وغيره (٣٣) ، كما أجاز إنشاء مناطق مستمطر خاصة - عن طريق الهيئة العامة للمستمطر - ويالتمية للمشروعات العامة فى المناطق الحرة العامة فلا تخضع المنتجات المصدرة أو المصدرة والضريبة أو الخاصة بالضرائب الجمركية والصلوات والواردات) .	منح إعاقات غير مباشرة للمشروعات التصديرية (مثل تكاليف الشحن والرسوم الالاية) .	منح بعض الصناعات الموجهة للتصدير معاملة مميزة منها التمتع بالدعم والأعفاء الضريبية والصحة الانتالاية فى مراحله الوردات ، والأعفاء من الرسوم على المستلات المستوردة .	يتميز مزاييا ضريبية للشركات المصدرة للخارج (مثل تخيم مصروف التمولق والإعلان والمعرض فى الخارج من الضريبة) .	منح مزاييا ضريبية للشركات المصدرة للخارج ، حيث تم منح الشركات الباليية التى تقوم بتصنيع الأجهزة المالىية مزاييا ضريبية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٠) لتلتاح تلك الأجهزة بكونها محلى لا يقل عن ٨٠% ، وإعفاء ضريبة مقلق فى حالة تصدير ٨٠% من الإنتاج .	سياسة العواقر

(٢٣) بنصف التخفيضات المقدمة من الاتحاد الأوروبي ١٤,٥ مليار رنجة علم ٢٠,٠٦، والمنسوحة من اليابان ٤,٥ مليار رنجة (الرنجة يسفوي ٣,٥ دولار)
 Information Center E-mail webmaster@china.cn http://www.China

^(*) International Information Center E-mail webmaster @ ching.org.cn <http://www.China>

(٣٣٣) بالرغم من أن تحديد التجربة في مصر أدى إلى تحقيق التغيير ضد التغيير إلا أن التبع في السوق المحلية حاراك الأمر زيجته المتسعين ملوكة به والمتسعين ، والمتسعين (المتسعين يتبعين) عديدين مرتفعين معقولة ينظر انهم في الدول كعمل الدراسة خاصة في ما يتعلق بالترقية الجبركية على المدخلات الوسيطة المستوردة - ، ذلك أن معدلات الحماية الجبركية تتفق التوقعات الجبركية ودعم الصلاوات التي يحصل المصدرون في ظل نظام السماح المؤقت .

(٣٣٤) يفضل الاعتماد على توفير بنية أساسية أكثر من الاعتماد على تقديم إعانات ضريبية (كما في ماليزيا) .

(٣٣٣) بفضل الاعتماد على توفير بنية أساسية أكثر من الاعتدال على تقديم إجراءات ضريبية (كما في ملفينا) .

تابع جدول رقم (٣)

٢٠٠٢ منح قوتون تنمية الصناعات علم منح مزايا للمصدرين (لا يتضمن ألاف رقمية يجب الوصول إليها).	منح مزايا ضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة المصدرة للخارج .	رذ نسبة من الرسوم الجمركية الملقاة على استيراد المواد الأولية المستخدمة في إنتاج سلع تصديرية .	
	إتباع سياسة الإغراق . (نظرا لانخفاض أسعار الصناعات المحلية الصينية لإتباع سياسة الأجور الرخيصة وثبات سعر الصرف).	التحويل العباشر للمشروعات التصديرية وتيسير إجراءات التصدير الى اليابان (يتشجع من اليابان) لموازنة عجز الميزان التجاري مع اليابان	
	منح قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة تفضيلية للمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم المرتبطة بالنشاط التصديري .		
توجيه تعلق الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التصديرية .			
ان صكورات مصر المعفاة من الرسوم الجمركية تحت مظلة النظام الأمريكي المعم بلغت نحو ٤٠.٥ مليون دولار علم ٢٠٠٤ وتمثل ٣.٩% من إجمالي صكورات مصر في ذلك العام (الأمر الذي يضع مصر في المرتبة ٣٨ في قائمة الدول المستفيدة من ذلك النظام). - بعض المنسوجات المنسوجة يدويا في مصر لا زالت تتمتع بمزايا النظام الأمريكي المعم . - عودة صكورات مصر من الخضروات المجففة والبول السوداني للتمتع بالنظام المعم للتفضيلات .	إعطاء فرصة أوسع للمنتجات الصينية للإقبال الى الأسواق العالمية ، لاستفادة الصناعات الصينية من التخفيضات الجمركية . من الجدير بالذكر أن ٨٠% من صكورات الصين الى دول الاتحاد الأوروبي التي كانت تتمتع بمزايا النظام المعم للتفضيلات المنقوية في مارس ٢٠٠٥ لن تتمتع بمزايا النظام الجديد للمزايا التفضيلية المقرر أن يستمر من أول أبريل ٢٠٠٥ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ .	فقدت كوريا بعض الأسواق الهامة التي كانت تنقل إليها من خلال النظام العلم للمزايا التفضيلية خاصة اليابان والاتحاد الأوروبي وذلك مع انتهاء النظام في مارس ٢٠٠٥ ، إلا أنها بدأت في الاستعانة عنها بمجموعة من الاتفاقات الثنائية والإقليمية لضمان استمرارها .	ماليزيا من أكثر الدول التي استفادت من المزايا الممنوحة في الدول الصناعية والتامة بطل النظام المعم للمزايا الأمريكي GSP ، كما استفادت من النظام تشمل للمزايا الجمركية للدول التابعة GTP (خاصة بند المنسوجات القطنية غير المصبوغة).

تليج جدول رقم (٣)

التحرير الكامل للتجارة بين الطرفين من القنود الكمية والجمركية مع بداية عام ٢٠١٠ (تأسيس منطقة تجارة حرة أورو متوسطية بحلول عام ٢٠١٠).	وافقت نول الأسبان في مقبلا عام ١٩٩٩ مع شركتهم الأسبانيين (أسبان) ٣ على التعاون الوثيق في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وصولا لروية "أسبان ٢٠٢٠". وذلك بالتعجيل بإنشاء وحدة جمركية عام ٢٠٠٩ بدلا من عام ٢٠١٠ ، وتطور الترتيبات التجارية التفضيلية بين الأعضاء الى ترتيبات وحدة تكاملية حيث يصبح لأسبان سوق مشتركة وعلية واحدة وكيان إقليمي واحد .	ترتبط كوريا الجنوبية بتفاق تجارة حرة مع ماليزيا والصين واليابان لإزالة القنود الجمركية في إطار اتفاق (أسبان) ٣ +	فيها بنهاية عام ٢٠٠١ لا تزيد التعريفية الجمركية بين تلك النول على ٥% فقط باستثناء بعض السلع الحساسة .
التحرير الكامل للتجارة بين الطرفين من القنود الكمية والجمركية مع بداية عام ٢٠١٠ (تأسيس منطقة تجارة حرة أورو متوسطية بحلول عام ٢٠١٠).	تم توقيع اتفاقية إطار للتجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة ورايلة نول الأسبان عام ٢٠٠٩ ، حيث يعد اتفاق إقليمي شمل التحرير التجارة (٢)	ترتبط كوريا الجنوبية بتفاق مع الاتحاد الأوربي في إطار الحوار الأوربي الأسوي .	انخفض متوسط التعريفية المطبقة على الواردات الى ١.٣% عام ٢٠٠٥ .
اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٨ ، على أن يتم إلغاء الجمرك اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٥ (٣)	ترتبط الصين بتفاق تجارة حرة مع روسيا في إطار "مجموعة شنغهاي"	كما ترتبط بتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة في إطار منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك).	انفتحت نول الأسبان على إقامة منطقة تجارة حرة خاصة بها تعرف باسم "أفتا" .
اتفاقية (الكوميسا) عام ١٩٩٨ التحل محل لسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ، والمتجات المصرية حق بحول أسواق هذه النول بدون جمرك منذ عام ٢٠٠٠ .	ترتبط الصين بتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة في إطار منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك) الذي يهدف الى تحرير التجارة والاستثمار بين النول الصناعية بحلول عام ٢٠١٠ والنول التلمية عام ٢٠٢٠	كما تم تبيل فكرة تقام بين القوقاز التجارية والصناعية الروسية واتحاد التجارة الكوري .	ترتبط ماليزيا بتفاق مع استراليا ونيوزيلاند بخفض التعريفية الجمركية بنسبة ٥٠% اعتبارا من عام ١٩٩٣ .
اتفاقية اعنبر (مصر والمغرب وتونس والأرين) عام ٢٠٠٤ ، وتهدف الى تحرير التجارة من الرسوم الجمركية وإتساع عمليات تراكم المنشأ فيما بين النول الأربع عند التصدير الى الاتحاد الأوربي .		ترتبط ماليزيا بتفاق مع الصين وكوريا الجنوبية واليابان لإزالة القنود الجمركية في إطار اتفاق (أسبان) ٣ +	

(*) <http://usinfo.state.gov/eap/east-asia-pacific/apac>

(**) انطلاقا من منظور "أسبان ٢٠٢٠" يمكن تطوير الترتيبات التفضيلية بين الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى الى ترتيبات وحدة تكاملية لإقامة سوق مشتركة وعلية واحدة .

تليج جدول رقم (٣)

اتفاقية الكوبز عام ٢٠٠٤ (مصر والولايات المتحدة) اشترطت الولايات المتحدة لدخول السلع المصرية الى الولايات المتحدة بدون جمارك أن يتم التعامل في السلع الصناعية فقط ، كما يشترط دخول اسرائيل في المنتج .			كما ترتبط باتفاق مع الاتحاد الأوروبي لازالة التعريفة الجمركية في إطار (الحوار الأوروبي الآسيوي) .	
اتفاقيات تعاون مع الصين وكوريا الجنوبية والهند واليابان .			كما تحصل ماليزيا على مزايا تفضيلية في (١٠ سلع) في إطار الاتفاقيات الموقعة في الباسفيك (آبيك) .	
اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية : (مصر وتركيا ٢٠٠٧)، (مصر وسوريا - مصر وليبيا ١٩٩١) ، (مصر والمغرب - مصر ولبنان - مصر وتونس ١٩٩٩) .			التفاوض على اتفاق للتجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الولايات المتحدة .	

المبحث الرابع

سياسات سعر الصرف في دول شرق آسيا (*)

تمهيد

نتيجة وجود علاقة تاريخية بين استقرار سعر الصرف والنمو الاقتصادي، أدركت دول شرق آسيا أهمية العمل على استقرار عملاتها الوطنية. وبعد حدوث الأزمة المالية في ١٩٩٧-١٩٩٨، تسببت التحركات التي شهدتها سعر الصرف في تراجع معدلات النمو داخل هذه الدول. ومن ثم اهتمت هذه الدول باصلاح سياسة سعر الصرف باعتبارها احد مكونات سياسات الاصلاح الاقتصادي الهادفة إلى رجوع إلى هذه الدول إلى تحقيق المعدلات المرتفعة من الازدهار والنمو(*) في مرحلة ما بعد الأزمة المالية (Chung, Eichengreen, 2007). وتهتم هذه الورقة بإلقاء الضوء على سياسات سعر الصرف في دول شرق آسيا قبل وبعد الأزمة المالية بالتركيز على كوريا وماليزيا والصين. ثم نقوم بتقييم تأثير هذه السياسات في هذه الدول. وأخيراً وفي ظل بعض الدروس المستفادة من تجربة دول شرق آسيا في مجال سياسات سعر الصرف، تستعرض الورقة استعراضاً موجزاً لوضع سياسة سعر الصرف المعمول بها الآن في مصر.

١- سياسة سعر الصرف في كلا من ماليزيا وكوريا قبل الأزمة المالية:

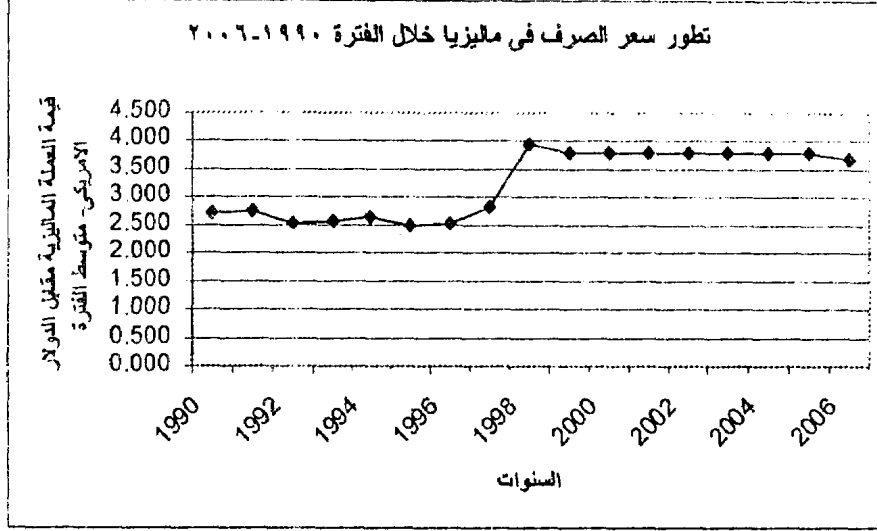
أ- تذبذب سعر الصرف

- في بداية الثمانينات ارتفعت قيمة الرنجت الماليزي وذلك نتيجة لانخفاض أسعار الصادرات في ذلك الوقت مع ارتفاع حجم الطلب على الرنجت الماليزي نتيجة انشاء الصناعات الثقيلة ومشروعات البنية التحتية (Nambiar, 2003).
- ومع بداية التسعينات ومع ارتفاع معدلات النمو في ماليزيا وزيادة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية بشكل حاد شهد الرنجت ارتفاعا في قيمته appreciation (Nambiar, 2003). ومنذ عام ١٩٩٠-١٩٩٧ كان الرنجت ringgit الماليزي يتم مبادلته مقابل ٢,٧ إلى ٢,٥ للدولار الواحد. وتشير دراسة (walker (2001

(*) قام باعداد هذا المبحث أ. مريم رؤوف فراح
(1) يجب الاشارة أنه لا يتم التعويل فقط على اصلاح سياسة سعر الصرف للخروج من الازمة المالية. بل ينبغي الاهتمام بتحسين الرقابة وبناء أسواق مالية أكثر عمقا وأكثر سيولة more liquid وتقوية حوكمة الشركات وبناء المهارات ذات القاعدة المعرفية وتعزيز الاقتصاد الكئيف في مجال الابتكارات.

الى أن عملة ماليزيا كانت مرتفعة القيمة appreciated وكانت ماليزيا تطبق نظام
سعر الصرف الثابت fixed exchange rate.

(الشكل رقم ١)



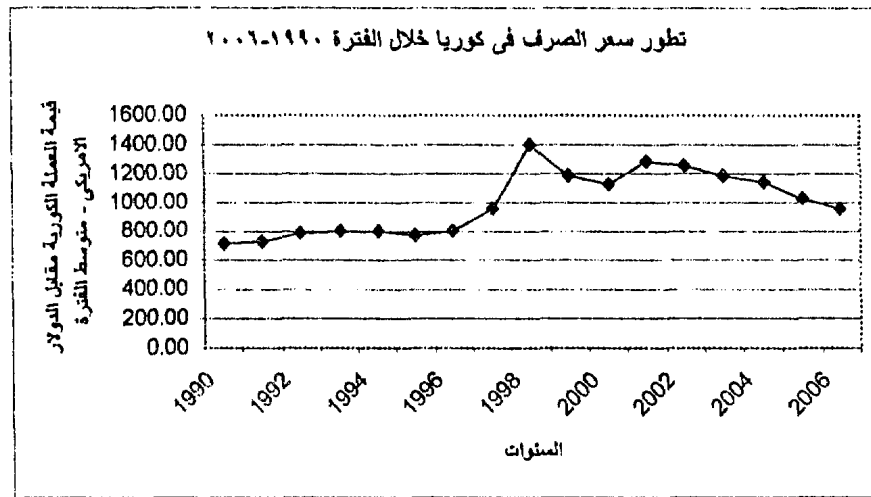
المصدر: الجدول رقم ١ (بالملاحق) .

وفي اطار الأزمة المالية وبعد الانخفاض الحاد في قيمة العملة التايلاندية ونتيجة للعدوى المالية، انخفضت قيمة العملة الماليزية بشكل حاد ما بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ حيث انخفضت قيمة الرنجت في مقابل الدولار من ٢,٧ إلى حوالي ٤ كما هو واضح في الشكل رقم (١) . وقد توصلت بعض الدراسات الى أن سعر الصرف قد وصل الى مرحلة الذروة overshooting في دول الأزمة لان قيمته انخفضت في الأجل القصير بشكل أكبر من انخفاضها في الأجل الطويل. ولحل أزمة الانخفاض الشديد في قيمة العملة في الدول الآسيوية تم اللجوء الى سياسة نقدية متشددة tight mon-policy (ضيقة) تستهدف زيادة سعر الفائدة، كما أن حالة الذعر المالي (Financial panic) قد أدت الى انخفاض شديد في قيمة العملة (kim, kim, 2002).

وقبل نشوب الأزمة، كانت كوريا تقوم بإدارة سعر الصرف المربوط بالدولار. وكان البنك المركزي الكوري يقوم بتعديل السياسة حتى يمكن تقييد تقلبات سعر الصرف في الاجل القصير (Eichengreen, 2004). ويتضح من الجدول رقم ١ بالملاحق ومن الشكل رقم ٢ ثبات سعر الصرف خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. حيث اتجهت قيمة العملة الكورية للانخفاض بنسب

ضئيلة خلال الفترة سالفة الذكر باستثناء عام ١٩٩٥ الذي شهد ارتفاعاً في قيمة العملة بحوالي ٤% فقط . من الناحية الأخرى انتهجت كوريا سياسة تثبيت سعر الصرف عند مستويات تنافسية في إطار سياسة النمو الموجه بالتصدير. وفي سبيل حفز النمو والإنتاجية سعت كوريا إلى عدم رفع قيمة سعر الصرف حتى يمكن حفز التوسع الاقتصادي والاستثمار. وابتعدت كوريا عن تطبيق سياسة سعر الصرف المرن خوفاً من القضاء على نجاح تجربتها في التنمية والتصدير (Eichengreen, 2004).

الشكل رقم (٢)

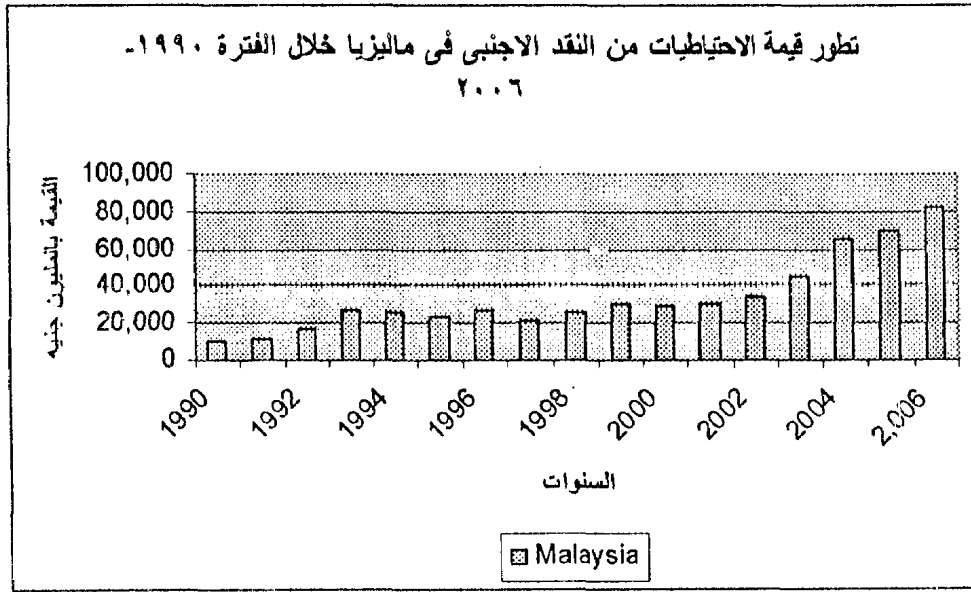


المصدر : الجدول رقم (١)

ب- تذبذب احتياطات النقد الأجنبي

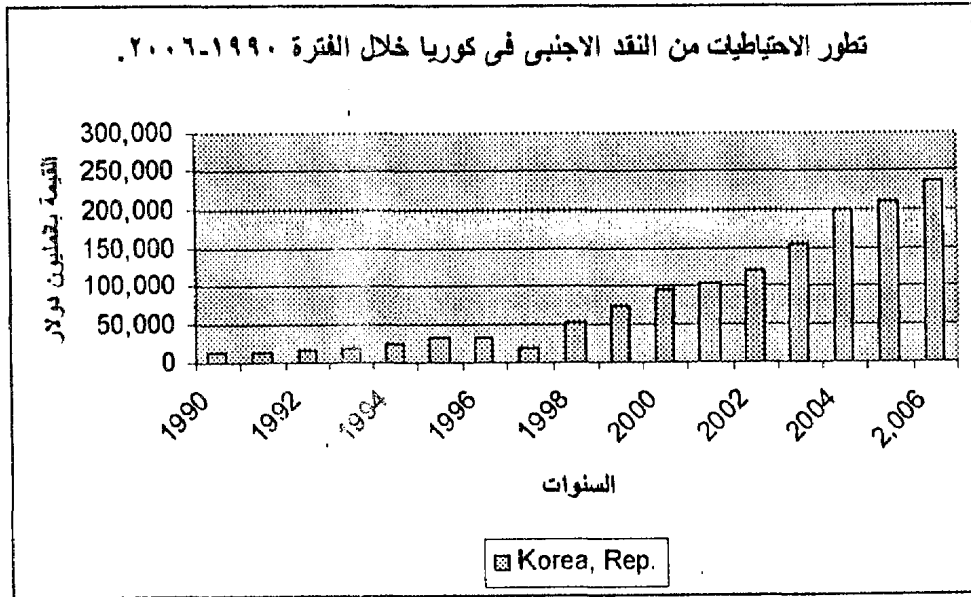
وبالنظر إلى احتياطات النقد الأجنبي لهذه الدول وهي أحد مؤشرات سياسة الصرف الأجنبي، يوضح الشكلان رقم ٣ و ٤ انخفاض حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي في كلا من ماليزيا وكوريا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ مقارنة بالسنوات اللاحقة بالإضافة إلى تعرض أحجام الاحتياطات الأجنبية في هذه الدول إلى تذبذبات كبيرة قبل عام ١٩٩٧، مما يشير إلى استخدام هذه الاحتياطات في الدفاع عن سعر الصرف المرتبط بالدولار.

الشكل رقم (٣)

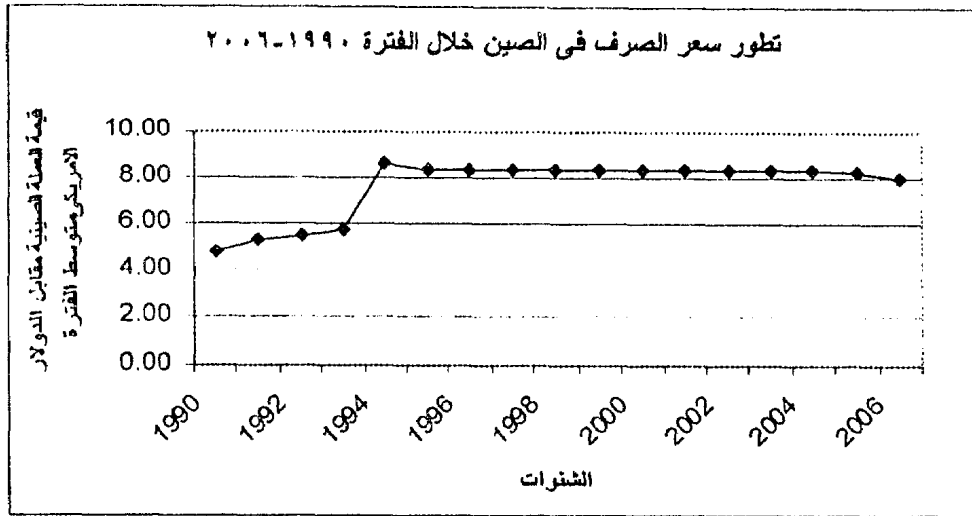


المصدر: الجدول رقم ٢ للشكلين ٣ ، ٤

الشكل رقم (٤)



الشكل رقم ٥



٣- سعر الصرف والأزمة المالية في كلاً من ماليزيا وكوريا

أ- نظام سعر الصرف المعمول به والأزمة المالية

تعرضت كلا من العملة الماليزية والكورية إلى انخفاض شديد في قيمتهما في أثناء الأزمة المالية. حيث انخفضت قيمة الرنجت الماليزي في مقابل الدولار من ٢,٨ عام ١٩٩٧ إلى ٣,٩ عام ١٩٩٨ أي أنه قد شهد انخفاضاً بنحو ٤٠% من قيمته. بينما انخفضت قيمة الوان الكوري في مقابل الدولار من ٩٥١ عام ١٩٩٧ إلى ١٤٠١ عام ١٩٩٨ أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي ٤٧% (١).

وترجع بعض من أسباب الأزمة المالية في آسيا إلى تطبيق سياسة سعر الصرف المربوط. وقبل حلول الأزمة استفادت بالفعل دول شرق آسيا من سياسة تثبيت سعر الصرف الذي ساعدها على تخفيض التوقعات التضخمية ووضع حدود على أسعار السلع القابلة للتجارة (Edwards, 1999) كما أدى ثبات سعر الصرف إلى زيادة درجة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد، وخصوصاً في ظل اعتماد هذه الدول بشدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي. وقد اهتمت هذه الدول التي حققت "المعجزة الاقتصادية" بتحقيق مسار مستقر لسعر الصرف الفعلي بالإضافة إلى إمكان التنبؤ به predictable (Alba, Park, 2007). وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض قيمة الدولار قبل عام ١٩٩٦ قد ساهم في دعم سياسة التوجه نحو التصدير التي اتبعتها دول شرق آسيا (Alba, Park, 2007). إلا أن الدولار قد شهد ارتفاعاً في قيمته منذ أواسط عام

² - البيانات مأخوذة من World Bank, World development indicators, CD ROM.

١٩٩٦ وبالتالي تبعته عملات الدول الآسيوية المربوطة به (Edwards, 1999). وكانت العملة الماليزية والكورية مقومة بأعلى من قيمتها (Edwards, 1999). وبالتالي ساهم ارتفاع قيمة overvaluation عملات دول شرق آسيا في الوقوع في الأزمة النقدية عام ١٩٩٧ (بسبب ربطها بالدولار الذي ارتفعت قيمته عام ١٩٩٦).

ونتيجة ارتفاع قيمة هذه العملات أمام الدولار قبل الأزمة وعدم امتلاك هذه الدول احتياطات اجنبية كافية -كما سبق الإشارة في الشكّلين السابقين- واتباع سياسة سعر الصرف الثابت المربوط بالدولار (Hernandez, Montiel, 2001; Alba, Park, 20007) تعرضت عملات كلا من كوريا وماليزيا لتذبذب كبير تسبب في حدوث تقلبات حادة في قيم هذه العملات إبان الأزمة المالية عام ١٩٩٧ كما أشرنا سالفاً. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدول كانت قد طبقت سياسة التحرير المالي وبالتالي مع سعر الصرف الثابت المقوم بأعلى من قيمته أعطت فرصة لامكان حدوث الأزمة.

ب- نظام سعر الصرف وتحرير رءوس الأموال والأزمة المالية:

اتجهت دول شرق آسيا إلى تطبيق كلا من سياسة تحرير الحساب الرأسمالي وتحقيق استقرار سعر الصرف. وبالنظر إلى الاقتصاد الماليزي يتضح أنه كان مفتوحاً أمام تدفقات رءوس الأموال الأجنبية والمعاملات بالنقد الأجنبي منذ الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وبالأخص كان الاقتصاد الماليزي مفتوحاً أمام المعاملات في رأس المال طويل الأجل. حيث اعتمد النمو الاقتصادي في ماليزيا في الثمانينات بشكل كبير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. من ثم أدت زيادة هذه التدفقات المالية الأجنبية إلى الضغط على الرنجة الماليزي في اتجاه ارتفاع قيمته appreciation، وبالتالي لجأ البنك المركزي الماليزي إلى سياسة التعقيم sterilization intervention من خلال إصدار أذون خزانة عامة public bonds حتى يتم امتصاص الزيادة في عرض النقود الناتجة عن زيادة تدفقات رءوس الأموال الأجنبية وتزايد حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي (Umezaki, 2006). وبالتالي لجأت ماليزيا إلى سياسة التعقيم للحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي في ظل السماح بتحرير انتقال رءوس الأموال الأجنبية.

ولكن في يونيو عام ١٩٩٧ بدأت استثمارات المحفظة المالية portfolio في الهروب من ماليزيا. حيث أدى الانخفاض الشديد في قيمة الباهت التايلاندي إلى تعرض الرنجة الماليزي لمضاربات ثقيلة. وبحلول عام ١٩٩٨ اتجهت أحجام ضخمة من رءوس الأموال الأجنبية إلى

الهروب من ماليزيا. وفي محاولة لوقف هروب رأس المال الاجنبى للخارج اضطرت ماليزيا فى سبتمبر من العام نفسه إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات المشددة لتقييد انتقال رءوس الاموال. إلا أن البنك المركزى الماليزى قد أعلن استثناء المبادلات فى اطار الحساب الجارى وتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من هذه القيود. وبالتالي اتضح أن الاقتصاد الماليزى قد تعرض للأزمة المالية نتيجة اتباع سياسة استهدفت تحرير الحساب الرأسمالى فى ظل الحفاظ على استقرار سعر الصرف الثابت.

ح- الذعر المالى والأزمة المالية

من الجدير بالذكر أنه فى أعقاب الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ أوصى صندوق النقد الدولى باتباع سياسة نقدية مشددة تقوم على رفع أسعار الفائدة لمواجهة الانخفاض الشديد فى قيمة العملة واستعادة قيمتها مرة أخرى. إلا أن دراسة (Kim, Kim) قد أشارت إلى أن الذعر المالى قد لعب دوراً كبيراً فى حدوث الانخفاض الشديد فى قيم عملات دول شرق آسيا overshooting إبان الأزمة المالية عام ١٩٩٧. وهو ما يؤكد على أهمية هذا العامل فى التأثير على توقعات الانخفاض أو التدهور فى قيمة العملة ، ومن ثم عند زوال الذعر المالى لدى المستثمرين ستتمكن العملة من استعادة قيمتها مرة أخرى بصرف النظر عن السياسة النقدية التى يتم اتباعها.

د- بعض الدروس المستفادة

أشارت الأزمة المالية إلى خطورة اقتران اتباع سياسة سعر الصرف الثابت مع سياسة تحرير الحساب الرأسمالى. ومن المعروف أن ثبات سعر الصرف يلعب دوراً فى مقاومة التضخم ومن ثم استقرار الأسعار المحلية، إلا أنه من الجدير بالذكر أن دول آسيا لم تكن تشهد معدلات تضخم مرتفعة بعكس الحال فى دول أمريكا اللاتينية (Walker, 1999). وبالتالي لا يبدو أن سياسة ثبات سعر الصرف كانت ذات جدوى فى هذا الشأن داخل اقتصادات دول شرق آسيا. ومن ثم أثبتت التجربة عدم جدوى العودة إلى تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت المربوط بالدولار.

ولذلك أوصت عدة دراسات مثل (Alba, Park, 2007) إلى أهمية اتجاه دول شرق آسيا إلى اتباع مرونة سعر الصرف، وخصوصاً فى ظل اتجاه هذه الدول إلى التحرير المالى وتحرير الحساب الرأسمالى . وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من تعرض عملات هذه الدول الى انخفاض شديد فى قيمتها أثناء الأزمة إلا أن ذلك ساعد على زيادة حجم صادراتها وانخفاض

الواردات وبالتالي المساعدة في حفز الطلب الكلى والإسراع بالخروج من الأزمة (Hernandez, Montiel, 2001).

وبالتالى نستطيع الاستنتاج أن دول شرق آسيا لم تعول فقط على سياسة سعر الصرف الثابت لدعم القدرة التنافسية لصادراتها، بل أن هذه الدول قد اهتمت بتدعيم قدراتها التصنيعية المحلية والنمو بالقطاع الصناعى وتطويره بشكل مكنها من زيادة نسبة السلع المصنعة داخل هيكل صادراتها. ومن ثم ينبغى الاهتمام بتحقيق الاصلاحات الهيكلية الحقيقية بالتلازم مع اتباع سياسات نقدية ومالية مواتية.

٣- أهداف سياسة سعر الصرف بعد الأزمة

اختلفت كلا من ماليزيا وكوريا فى طريقة مواجهتهما لأزمة سعر الصرف بهما. حيث اتجهت ماليزيا إلى تطبيق نظام سعر الصرف المربوط بالدولار بينما اتجهت كوريا إلى تطبيق نظام سعر الصرف الموعوم. وقد استهدفت سياسة سعر الصرف فى كلتا من الدولتين ما يلى:

أ- تخفيض التذبذبات والربط بالدولار

ومن ثم أدت سياسة الربط بالدولار إلى انخفاض درجة عدم التأكد فيما يخص قيمة العملة الماليزية كما أدت إلى استقرار سعر الصرف. ومن ناحية أخرى أدى ربط الرنجت عند مستوى تنافسى إلى تحسين تنافسية بعض القطاعات ذات التوجه التصديرى. إلا ان استفادة ماليزيا من تنافسية سعر الصرف قد تلازمت مع وجود عوامل خارجية مواتية تمثلت فى زيادة الطلب على صناعة الالكترونيات. ومن ثم ساهمت سياسة ربط الرنجت بالدولار عند مستوى ثابت فى تحقيق التعافى الاقتصادى economic recovery. كما أن سياسة سعر الصرف التى انتهجتها ماليزيا بعد الأزمة قد وفرت على ماليزيا عبء الافتراض من صندوق النقد الاجنبى أو أى من المؤسسات الدولية الأخرى (Nambiar, 2003).

أما فى كوريا فقد تبنى بنك كوريا بعد الأزمة سياسة استهداف التضخم مع سياسة التعويم المدار لسعر الصرف. حيث حدد بنك كوريا هدف السياسة النقدية والذى أصبح تحديد معدل للتضخم والعمل على تحقيقه (Eichengreen, 2004). ولا يعتبر سعر الصرف محوراً مناسباً لارتكاز السياسة النقدية بالنسبة إلى اقتصاد كبير ومتنوع ومفتوح مالياً مثل الاقتصاد الكورى. وبالتالي يعتبر استهداف التضخم هو محور الارتكاز المناسب لحالة الاقتصاد الكورى (Eichengreen, 2004). وتشير الدلائل الآن إلى تعرض العملة الكورية (الوان) إلى تقلبات أكثر حرية مقارنة بفترة ما قبل الأزمة (كما يتبين من ملاحظة الشكل رقم ٢).

ب- تراكم الاحتياطات

وبالنظر الى احتياطات النقد الاجنبى بعد الازمة (الشكلان رقم ٣ و ٤) نلاحظ انها قد تعرضت للتذبذب المتزايد بعد عام ١٩٩٧ أى بعد الأزمة المالية. وقد انخفضت التذبذبات في احتياطات النقد الاجنبى فى كوريا لانها اتبعت ترتيبات اكثر مرونة لسعر الصرف. أما ماليزيا فقد شهدت تذبذباً مرتفعاً في احجام الاحتياطات الدولية مما يدل على لجوء ماليزيا الى التدخل في سوق النقد الاجنبى بأسلوب التعقيم (Hernandez, Montiel, 2001). حيث تعد كوريا أكثر توجهاً نحو تعويم العملة في حقبة ما بعد الأزمة عما قبلها بينما اتجهت ماليزيا الى تطبيق نظام أكثر تثبيتاً لسعر الصرف.

تقييم لسياسة سعر الصرف

أ- مرونة محدودة والربط بالدولار

بعد حدوث الازمة المالية فى ماليزيا ، تطلب الأمر اشاعة مناخ من الاستقرار لاعادة بناء الثقة confidence داخل مناخ الاعمال. وقد أدت سياسة ربط الرنجت بالدولار إلى شيوع حالة من الطمأنينة relief داخل مناخ الاعمال ، وبالفعل تم ربط الرنجت الماليزى عند مستوى ٣,٨٠ دولار. وبالتالي انخفضت قيمة الرنجت الماليزى ومن ثم ارتفعت فرصة النهوض بالصناعات ذات التوجه التصديرى فى ماليزيا. وقد شهد النصف الثانى من التسعينات نمواً كبيراً فى قطاع الالكترونيات. والجدير بالذكر أن سعر الصرف التنافسى بالاضافة إلى هيكلة التكلفة المنخفضة قد ساهما فى استفادة ماليزيا من الطلب الخارجى المتزايد والكبير على صناعة الالكترونيات (Nambiar, 2003).

ويشير البعض إلى احتمال تعرض مسيرة التنمية طويلة الاجل فى ماليزيا إلى التأثير سلباً نتيجة الحفاظ على رنجت منخفض القيمة undervalued. فقد يؤدى انخفاض قيمة الرنجت إلى تعزيز الوضع التنافسى للصادرات الماليزية، إلا أن الرنجت المنخفض القيمة يرفع كلفة الاستيراد من الخارج وبالتالي سوف لا يشجع على استيراد التكنولوجيا والسلع الوسيطة اللازمة لحدوث الثورة فى مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا ICT. وذلك فى اطار رغبة ماليزيا فى التحول نحو اقتصاد مبنى على المعرفة Knowledge economy (Nambiar, 2003).

وبالرغم من اتجاه كوريا إلى تطبيق نظام سعر صرف يتصف بمزيد من المرونة، إلا أن ذلك لا يعنى أن الحكومة الكورية تقوم بتجاهل تحركات سعر الصرف حيث أن متابعة تحركات سعر

الصرف فى غاية الأهمية بالنسبة لتوقعات التضخم فى المستقبل وتطور فجوة الناتج واستقرار النظام المالى وتطور الاقتصاد بشكل عام. وفى ظل حساسية القطاعين الحقيقى والمالى لسعر الصرف ، فى كوريا من الصعب أن يتجاهل البنك المركزى الكورى التحركات فى سعر الصرف خصوصاً فى ظل تأثيراتها على التطور المستقبلى للتضخم (Eichengreen, 2004).

وتجدر الإشارة إلى أن كوريا تطبق سياسة التحرير المالى، ومن ثم فإن استراتيجية عدم تفضيل رفع قيمة الوان والحفاظ على أسعار فائدة منخفضة حتى يمكن توجيه مزيد من الموارد نحو انتاج الصادرات تبدو غير مجدية. حيث أظهرت التجارب الحديثة أن الدول التى تحافظ على ثبات سعر الصرف وربطه بالدولار الأمريكى قد استوردت أسعار الفائدة المنخفضة التى تسود فى الولايات المتحدة. وبالتالي لم تتوجه موارد الاستثمار إلى المجالات الإنتاجية بل ازداد توجيهها نحو استثمارات المضاربات فى قطاعات البناء والعقارات. ومن الجدير بالذكر أن الفقاعة التى قد يتسبب قطاع التشييد فى توليدها قد تؤدى إلى تدنى مستوى توزيع الموارد. حيث أن تركيز قروض القطاع المصرفى لصالح قطاع البناء والتشييد قد يمثل تهديداً للاستقرار المالى فى ظل تحرير الحسابات الرأسمالية. ومن ثم يعتبر سعر الصرف المرن من أفضل الحلول فى هذا الشأن. مما يدعم سياسة كوريا نحو الاتجاه لتطبيق سياسة سعر الصرف المرن (Eichengreen, 2004).

ومع انتقال كوريا من مرحلة النمو الموجه بالتصدير إلى مرحلة النمو الاقتصادى الكثيف المعرفة والابتكار تحتاج البلاد إلى اجراء توازن بين الاستثمار فى السلع القابلة للتجارة فى مقابل تلك غير القابلة للتجارة. ولم يعد الحفاظ على سعر صرف منخفض القيمة ملائم لمرحلة النمو الحديثة التى تمر بها كوريا الآن. ومن ناحية أخرى يشهد اليوان الصينى (كما سيتم الإشارة لاحقاً) تحركاً أكثر مرونة فى اتجاه ارتفاع قيمته أمام الدولار. ومن ثم لن يصبح سعر الصرف متغيراً أساسياً للحفاظ على تنافسية الصادرات (Eichengreen, 2004).

ويعتبر سعر الصرف الحقيقى من أهم محددات أداء الصادرات فى دول شرق آسيا. ولكن تجدر الإشارة إلى تزايد التجارة داخل الصناعة الواحدة (intra industry trade) فى المكونات والأجزاء داخل صادرات هذه الدول وبالتالي ليس هناك اجماع حول كيفية تأثير التغيرات فى

سعر الصرف الحقيقي ^(٢) على صادرات هذه الدول بسبب ارتفاع نسبة الواردات من السلع الوسيطة. وقد أشار عدة باحثين إلى أن زيادة التجارة في السلع الوسيطة (وبالأخص زيادة الواردات من السلع الوسيطة) يبطل التأثير الوسيط لأسعار الصرف الحقيقية على أداء الصادرات بما أن الصادرات أصبحت تشتمل على نسبة كبيرة من المكونات والأجزاء المستوردة. وبالتالي فإن انخفاض قيمة (ارتفاع قيمة) العملة يخفض (يرفع) سعر الصادرات ولكن أيضاً يرفع (يخفض) سعر المكونات المستوردة إلى درجة ارتفاع (انخفاض) تكلفة المحتوى المستورد مما يلغى تأثير انخفاض قيمة العملة على زيادة الطلب على الصادرات (ADB, 2007).

وتتسم منطقة جنوب شرق آسيا بظاهرة تجزئة الإنتاج الدولي واتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى توطين عملياتها الإنتاجية داخل هذه الدول. وبالتالي أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تنظر بعين الاعتبار إلى عوامل أخرى أكثر أهمية بالنسبة لها مثل مناخ الاستثمار وتوافر العمالة الماهرة وجودة البنية التحتية ووجود المهارات الإدارية والتكنولوجية. ومن ثم تضاعفت أهمية سياسات سعر الصرف الحقيقي كمتغير حاكم في توطين العمليات الإنتاجية الموجهة للتصدير. ونتيجة لظهور متغيرات أخرى مؤثرة على قرارات المستثمرين لم يعد يعول على سياسة سعر الصرف الحقيقي كسياسة حاكمة في قرار المستثمرين الأجانب بالتوطين في الصناعات الموجهة للتصدير (ADB, 2007).

وأشارت دراسة (ADB, 2007) إلى انخفاض معامل تأثير سعر الصرف الحقيقي على أحجام الصادرات الكلية في كوريا وبالأخص معامل تأثير سعر الصرف الحقيقي على صادرات الفئة الصناعية السابعة SITC 7. ويدل ذلك على ارتفاع الأهمية النسبية لفئة المعدات والآلات - وما تنطوي عليه من ارتفاع في التجارة في الأجزاء والمكونات - داخل صادرات كوريا. بينما تختلف الصورة في ماليزيا قليلاً حيث ترتفع قيمة معاملات تأثير أسعار الصرف الحقيقية على أحجام الصادرات الكلية مما يعكس هيكلاً أكثر تنوعاً للصادرات.

وبالتالي نلاحظ تراجع دور سعر الصرف في التأثير على الصادرات في جنوب شرق آسيا نتيجة وجود متغيرات أخرى أكثر تأثيراً على أداء الصادرات مثل ارتفاع امكانيات الإنتاج

^٢ سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي * المستوى العالمي للأسعار / المستوى المحلي للأسعار. ويشير ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات المحلية على المستوى الدولي. وبالتالي يشير ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى تخفيض قيمة العملة depreciation.

production capacity بالإضافة إلى تزايد أهمية بعض المتغيرات الأخرى مثل البنية التحتية والامكانيات المعلوماتية والمهارات ومناخ الاستثمار العام وبالأخص في ظل تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات في تجزئة الانتاج داخل دول شرق آسيا. ويدعم التحليل السابق ما أوصت به الدراسات من تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة داخل اقتصادات دول شرق آسيا بما أن سياسة سعر الصرف الثابت لم تعد تحقق مكاسب تذكر. توصي بعض الدراسات إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين دول آسيا لتقليل التغيرات في سعر الصرف البيئي بين دول آسيا. وترجع أهمية ذلك إلى وجود علاقات اقليمية بينية في مجال شبكات الانتاج الاقليمية. ونتيجة لوجود شبكات انتاج اقليمية يدعو البعض إلى إقامة تكامل نقدي بين دول آسيا (Chung, Eichengreen, 2007).

٤ - سياسة سعر الصرف في الصين

خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٣، طبقت الصين سياسة سعر صرف مقوم بأقل من قيمته devaluated بهدف النهوض بالصادرات وبالأخص السلع الصناعية وكان على الشركات المصدرة أن تقوم ببيع جزء من النقد الأجنبي بالمعدل الرسمي ويمكن أن يستخدم الباقي لاستيراد احتياجاتها، وكان هناك عدة أسعار صرف أدت إلى انخفاض قيمة العملة الصينية بشكل كبير .

وبالفعل تمكنت الصين خلال الـ ٢٥ عاماً الأخيرة من زيادة حجم صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية. ويلعب سعر الصرف الحقيقي دوراً في التنافسية السعريّة لصادرات الصين. فقد ازدادت صادرات الصين إلى سوق الولايات المتحدة بشكل دسعى الولايات المتحدة إلى الضغط على الصين لرفع قيمة عملتها الوطنية وتطبيق نظام سعر صرف مرّن حتى تنخفض الصادرات إلى هذه الدول (Hua, 2005) حيث أن سعر صرف العملة الوطنية الصينية -الثابت تقريباً منذ عام ١٩٩٨ كما هو واضح في الشكل رقم ٥- يعطي ميزة سعريّة للمنتجات الصينية داخل السوق الأمريكي .

وفي أعقاب أزمة ١٩٩٧، لم تنخفض تنافسية المنتجات الصينية بعد انخفاض قيمة عملات دول جنوب شرق آسيا بالرغم من عدم انخفاض قيمة العملة الصينية، حيث أن انخفاض قيمة عملات دول جنوب شرق آسيا قد أدت إلى زيادة التنافسية السعريّة للصادرات الصناعية الصينية والتي تشتمل على نسبة كبيرة من المدخلات المستوردة من دول آسيا (Hua, 2005).

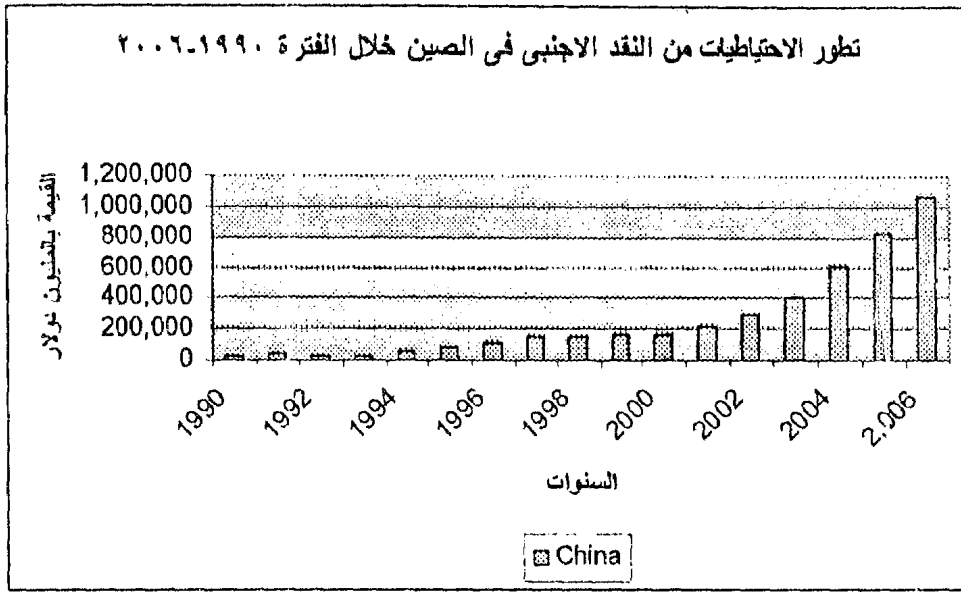
ويقدر البعض أن مقدار تقييم العملة الصينية بأقل من قيمتها undervalued يتراوح ما بين مدى ١٥-٤٠ % (UNESCAP, 2006). وتشير الزيادة في حجم الاحتياطيات الدولية في الصين خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٦ من ناحية (كما يتضح من ملاحظة الشكل رقم ٦) والزيادة في فائض ميزان المدفوعات من ناحية أخرى إلى أن الصين قد انتهجت سياسة سعر الصرف المقوم بأقل من قيمته undervaluation. وتشير عدة دراسات إلى أن الصين سوف تستفيد أكثر من سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف (Goldstein, 2004). حيث أن التمسك بسعر صرف مربوط بالدولار الأمريكي يبدو غير مفيد بالنسبة للصين خصوصاً في ظل اتجاه البلاد إلى إزالة الحواجز على تحركات رؤوس الأموال وتحرير سعر الفائدة (Roberts, Tyers, 2001).

وقد حدث تغيير في سياسة سعر الصرف في الصين في ٢١ يوليو ٢٠٠٥، حيث ارتفعت قيمة العملة الوطنية الصينية في مقابل الدولار بحوالي ٢,١%. وأعلنت الحكومة تطبيق نظام سعر الصرف المعووم المدار - ويتم تقييم العملة من خلال سلة من العملات الأجنبية بدلاً من ربطها بالدولار وتعتمد سلة العملات ليس فقط على نمط التجارة الدولية للصين بل أيضاً على مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتخشى الصين من استمرار تعويم سعر الصرف ورفع قيمة العملة الوطنية بشكل كبير فتصبح السلع الصينية ذات تنافسية أقل مما قد يكلف الدولة فقدان وظائف عمل وتباطؤ النمو المعتمد على التصدير للخارج (Cho, 2005). والجدير بالذكر أن اليوان الصيني ظل مربوطاً بالدولار إلى ٨,٢٨ يوان لمدة ١٠ سنوات حتى ٢٠ يوليو ٢٠٠٥ حيث ارتفعت قيمة اليوان بنحو ٢,١% ليصبح ٨,١١ يوان للدولار الواحد وبالتالي انتقلت الصين إلى نظام التعويم المدار (Cho, 2005). كما تخشى الصين تكرار ما حدث في اليابان في عام ١٩٨٥ في أعقاب قيام اليابان ببنى سياسة مرنة لسعر الصرف وما أعقب ذلك من حدوث ركود اقتصادي في اليابان (Hua, 2006).

وسنورد بعض الآثار المتوقعة من جراء رفع قيمة اليوان الصيني (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) :

الشكل رقم (٦)



- تأثير محدود على الميزان الجارى الخارجى: لا يتوقع حدوث تحول فى النفقات لصالح زيادة الواردات (كنتيجة لانخفاض أسعار الواردات بفضل ارتفاع قيمة اليوان). حيث تغلب السلع الاستثمارية والوسيلة على الواردات الصينية وهى تعرف بانخفاض حساسيتها تجاه السعر، ومن ثم لا يتوقع زيادتها.

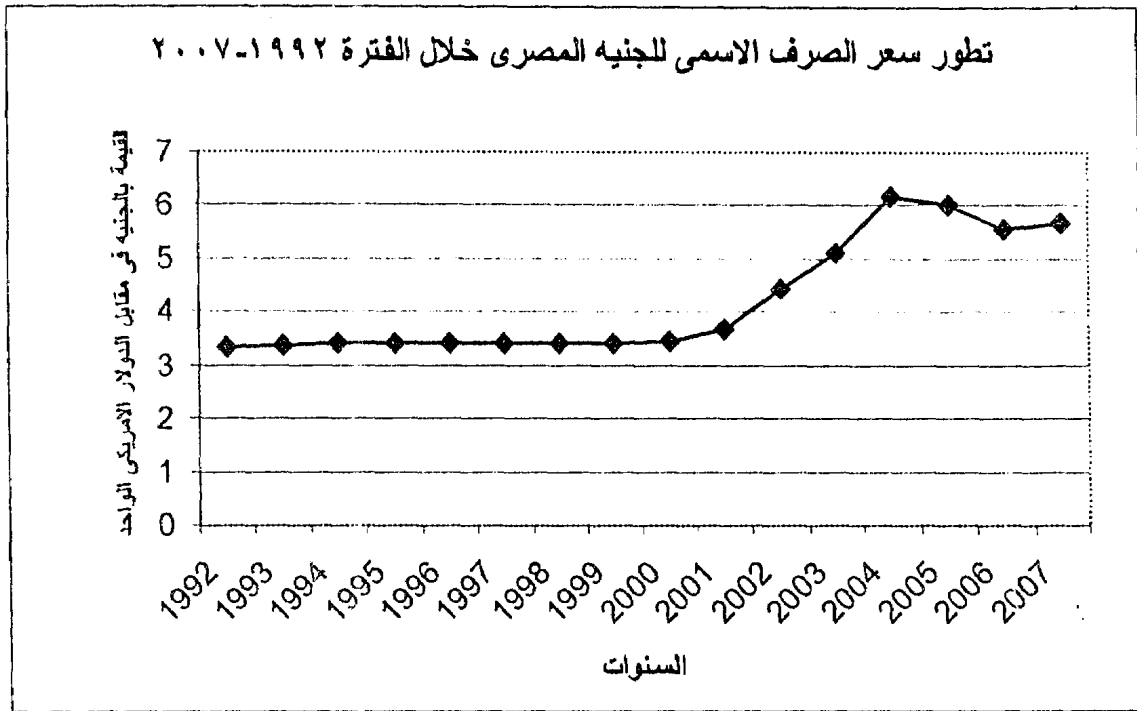
- حدوث تباطؤ اقتصادى داخل الصين: من المتوقع أن تنخفض ربحية القطاع التصديرى نتيجة تآكل التنافسية السعرية للصادرات. وبالتالي فإن اليوان القوي قد لا يشجع المستثمرين المحليين أو الاجانب على الاستثمار فى هذا القطاع.

- تشجيع باقى دول شرق آسيا على رفع قيمة عملاتهم الوطنية: من المتوقع أن يسودى رفع قيمة اليوان إلى التأثير على سياسات سعر الصرف داخل باقى دول آسيا واعطاء هذه الدول فرصة لالتقاط الأنفاس.

٥- نظام سعر الصرف فى مصر منذ التسعينات وحتى الآن:

يمثل عام ١٩٩١ البداية الحقيقية لإصلاح سوق الصرف الأجنبي وذلك بتوحيد سعر الصرف فى سعر واحد مربوط بالدولار الأمريكى.

الشكل رقم (٧)



المصدر : الجدول رقم (٣)

يتضح من الشكل السابق أن سعر الصرف ارتفع ارتفاعاً طفيفاً جداً فيما بين ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ من ٣,٣٢ جنيه للدولار الواحد إلى ٣,٤٥ جنيه للدولار على الترتيب. إلا أن عام ٢٠٠١ قد شهد بداية أزمة العملة في مصر حيث أخذت العملة في الاختفاء لتظهر السوق السوداء مرة أخرى. وعلى الرغم من محاولات الحكومة - منذ مأساة الأقصر ١٩٩٧ والانهييار الكبير في الإيرادات السياحية من جانب وانهييار أسعار النفط من جانب آخر - التخفيف من وطأة الحالة بسوق الصرف الأجنبي من خلال الاستنزاف المستمر لاحتياطيات الصرف الأجنبي، تلك التي هبطت بدورها من حوالي ٢٢ مليار دولار في ١٩٩٨ إلى ١٤ مليار دولار في فبراير ٢٠٠١ (كما هو موضح من الشكل رقم ٨) إلا أنه لم تنجح أو لم تكن تكفي لتمويل تحويلات ارباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر وكذا تمويل واردات الشركات المصرية. وعليه نشطت قوي السوق السوداء لتدفع بقيمة الجنيه إلى ادني مستوياته في ظل التدافع الكبير للحصول على العملات الأجنبية^(١).

^(١) (أمن محمد ابراهيم هدى، محددات أزمة العملة في مصر: يوليو ٢٠٠١، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض).

والواقع ان نظام الربط يوفر محورا ارتكاز اسميا nominal anchor هام لتحقيق مصداقية النظم الاقتصادية وضبط معدلات التضخم، إلا انه يشجع في الوقت ذاته تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاستدانة خارجيا ، ومع ذلك تؤكد بعض الآراء (°) ان المشكلة في أزمات العملة والأزمات المالية تكمن في طبيعة النظام المالي أكثر من مشكلة نظام ربط العملات.

وفي ٢٩ يناير ٢٠٠٣ أعلن عن تعويم الجنيه المصري، والتخلي عن نظام ربط العملات الذي كان معمولا به منذ بداية برنامج التحرير المالي في مصر، وبمجرد الإعلان انخفضت قيمة الجنيه بنسبة ١٦% ليصل إلي ٥,١٢ جنيه للدولار الأمريكي مقارنة بعام ٢٠٠٢. ويلاحظ ان الجنيه المصري قد فقد حوالي ٦٧% من قيمته فيما بين ٢٠٠١-٢٠٠٤. إلا أن سعر الصرف اتجه إلى الانخفاض ثانية في الاعوام التالية لترتفع قيمة الجنيه المصري حتى وصل إلى ٥,٦٨ جنيه للدولار الأمريكي الواحد. وقد أشارت إحدى الدراسات (٦) إلى اثر العجز التجاري وعجز الموازنة العامة ونمو الائتمان المحلي كأهم ثلاث أسباب لأزمة العملة في مصر، حيث ان ارتفاع معدل الصرف الحقيقي الفعال للجنيه المصري خلال التسعينات قد زاد العجز الخارجي بدرجة كبيرة، وهو ما ساهم مرة أخرى في تدهور قيمة الجنيه، كما ان نمو الائتمان المحلي كان لافتا لعقد كامل قبل الأزمة، وبمجرد ان ظهرت بوادر الأزمة نجحت المضاربات على قيمة الجنيه بالوصول به لمستوي ادني مما يعكسه الواقع الاقتصادي في مصر. وهكذا فقد اتسم نظام سعر الصرف في مصر بالحياد حيث لم يتم الالتفات الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال للجنيه مما ترتب عليه تدهور في قيمته ولا حتى الاعتماد على حسابات سعر الصرف الفعلي للصادرات أو الواردات (٧) لمتتبع مدى استقراره عبر الزمن .

ومن الجدير بالذكر أن السياسة النقدية في مصر قد تخلت عن سعر الصرف كمحور للارتكاز الاسمي وأصبحت تستهدف التضخم inflation targeting. حيث حدد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ٨٨ لعام ٢٠٠٣ بوضوح هدف السياسة النقدية وهو: أن يلتزم البنك المركزي - في المدى المتوسط - بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم تساهم في بناء الثقة والمحافظة على معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو الاقتصادي". ويعمل البنك المركزي على تحقيق المعدل المستهدف للتضخم عن طريق ادارة أسعار الفائدة قصيرة الاجل أخذا في الاعتبار

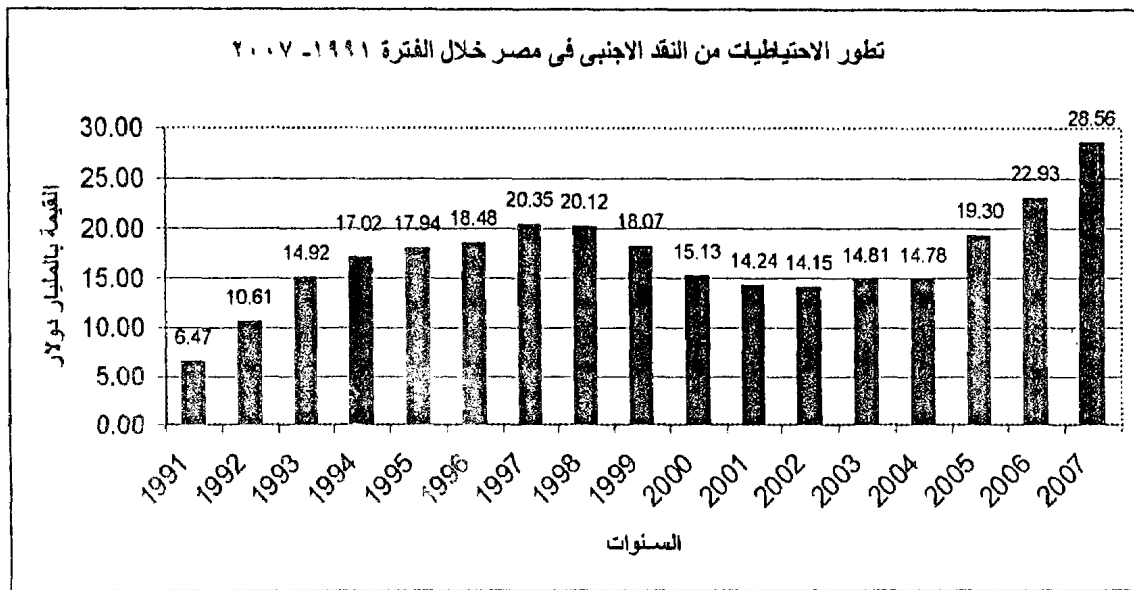
(°) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق مباشرة .

(٧) يعكس سعر الصرف الفعلي تأثير مجموعة الحوافز : سعر الصرف الاسمي والدعم والتعريفات الجمركية والعلاوات الممنوحة للصادرات . حيث يصبح سعر الصرف الاسمي (أي الرسمي) في حساب كمية العملة المحلية الفعلية المنفوعة للحصول على ما توازي قيمته وحدة واحدة من العملة الأجنبية من الواردات أو لتحقيق ما توازي قيمته وحدة واحدة من العملة الأجنبية في الصادرات ، ويعكس ذلك اهتمام السياسة الاقتصادية بالنشطة معينة لاحتلال الواردات أو الصادرات .

تطورات الائتمان والمعرض النقدي بالإضافة الى العوامل الأخرى المؤثرة على التضخم (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٦) ، ومنذ منتصف ٢٠٠٤ تم صياغة سياسة نقدية محكمة في مصر، فقد استمرت أسعار الفائدة في الارتفاع لتتخطي معدلات التضخم المرتفعة بسبب تعويم الجنيه، واصدر بنك مصر والبنك الاهلي - المسئولان معا عن ٣٥% من الأصول المصرفية و ٤٢% من الودائع- شهادات ذات عائد ١٢% بزيادة ٢% في نسبة العائد عن أي وعاء ادخاري آخر، و قد مكن العائد الجديد من جمع حوالي ٣ بليون جنيه في خلال الأسابيع الثلاث الأولى، وهو ما شجع البنوك الأخرى علي توفير أوعية ادخارية مماثلة.

الشكل رقم (٨)



المصدر: www.idsc.gov.eg

كما رفع البنك المركزي نفسه أسعار الفائدة علي أذون الخزانة لثلاث وستة أشهر لأكثر من ١١% بعد ان كان في حدود ٦,٨% في يناير ٢٠٠٤، كما قدم البنك المركزي أدوات نقدية متطورة مثل عمليات إعادة الشراء Repos وعمليات إعادة الشراء العكسي وإيداعات الليلة الواحدة، وعلي الرغم من محاولات السياسة النقدية خفض معدلات التضخم والسيطرة عليها، إلا ان محددات أخرى كانت وراء الارتفاع الكبير في الأسعار خلال العامين التاليين. إذ لم تشهد مصر معدلات للتضخم منذ عام ١٩٩٧ كتلك التي شهدتها في نهاية ٢٠٠٣ وبداية ٢٠٠٤ بل واستمرار موجة التضخم في الاسعار حتى عام ٢٠٠٧ وبدايات ٢٠٠٨، ويبدو ان اثر تخفيض

الجنه كان كبيراً على معدلات التضخم في مصر^(٨) . وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم قد واصل ارتفاعه حيث بلغ ٨,٨% عام ٢٠٠٥ وبالرغم من اتجاهه للانخفاض عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٤,٦% إلا أنه عاود الارتفاع ثانية ليصل إلى ١٠,٩% عام ٢٠٠٧ وتشير البيانات التقديرية إلى وصوله إلى حوالي ١٥% عام ٢٠٠٨.

وبالتالي وفي سياق سياسة استهداف التضخم لجأ البنك المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية غير توسعية (انكماشية) بعد تزايد معدلات التضخم نتيجة ارتفاع سعر الصرف في يناير ٢٠٠٣. وتمثلت هذه السياسة في رفع أسعار العائد على المعاملات بين البنوك لآجال ليلة واحدة وحتى شهر في عام ٢٠٠٥ ثم عاود البنك المركزي بتخفيضها مرة أخرى في إبريل ٢٠٠٦ بعد انخفاض معدل التضخم في هذه السنة. ومن ثم يطوع البنك المركزي أسعار العائد وفقاً لمقتضيات سياسة استهداف التضخم.

وفيما يتعلق بسوق الصرف الاجنبي قام البنك المركزي بتفعيل سوق المعاملات بين البنوك بالعملة الاجنبية (الانتربنك الدولارى) وذلك في أعقاب تحرير سعر الصرف وما أدى إليه من انخفاض في قيمة الجنيه وحدوث نقص في الدولار في السوق والمضاربة عليه. وقد أدى هذا الاجراء إلى تحسن قيمة الجنيه في مقابل الدولار الذي انخفض في اعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كما سبق الإشارة (واستمرار التحسن حتى وقتنا الحالى). وانعكس ذلك أيضاً في تفضيل الجنيه المصرى كأداة ادخارية، مخزن للقيمة وتراجع ظاهرة الدولار خاصة مع ارتفاع سعر الفائدة على الجنيه مقارنة بسعر الفائدة على الدولار (معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٦).

بعض الدروس المستفادة:

- كشفت الأزمة الآسيوية ١٩٩٦ - ١٩٩٨ عن محدودية ما يعرف حتى الآن عن سياسات سعر الصرف الملائمة للدول النامية . ويتضح ذلك من الانهيار المفاجئ للأنظمة التي كان أدائها جيداً نسبياً لعدة سنوات كالاقتصاد الكورى مثلاً.

- ويذكر أن اعتماد التثبيت على محور ارتكاز غير مناسب في عالم يتميز بالتقلبات الشديدة بين أسعار العملات الثلاث الرئيسية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، كما اكتشفت دول جنوب شرق آسيا مؤخراً إن الخيار الواقعي الوحيد أمام الدول النامية والناشئة يتمثل في اتباع نظام به قدر كبير من

^٨ - المرجع السابق.

المرونة في أسعار الصرف. وخصوصاً في ظل ازدياد عدد الدول النامية التي تطبق نظام سعر الصرف المرن.

- كما تبين تفضيل كوريا وماليزيا بل والصين أيضاً لسعر الصرف الثابت وذلك بالرغم من من إعلان كوريا رسمياً - ومؤخراً الصين - تطبيق نظام سعر الصرف المرن، بينما في الواقع كانت تمارس سياسة التثبيت. ومن المعروف أن هذه الدول الآسيوية تنمو سنوياً بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة وبالتالي يتضح أهمية استقرار سعر الصرف لتحقيق النمو الاقتصادي.

- أن المصدر الأساسي للتضخم وهو: العجز المالي. ويعتبر التضخم مشكلة نقدية ناشئة عن الارتفاع الشديد في معدلات نمو المعروض النقدي، والناتج عن الحاجة إلى تمويل العجز المالي. وفي ظل هذا السيناريو، تقوم الدول التي تحتاج إلى تمويل العجز المالي باختيار نظام سعر صرف متوافق مع هذا الهدف، أي نظام مرن لسعر الصرف.

- إن التنبؤ المفاجئ للتعويم نتيجة لتناقص الاحتياطات، كما فعلت العديد من الدول الآسيوية مؤخراً، قد يكون له تأثير معاكس بآثاره المزد من الذعر بين المستثمرين المعنيين.

- ان فتح الباب أمام التدفقات الخارجية دون مراعاة لمدي قدرة المؤسسات المالية علي التعامل مع هذه التدفقات بكفاءة، ودون توافر الأطر القانونية اللازمة، وضعف تنفيذ الأحكام بوجه عام، بل وانتشار البيروقراطية والرشوة، جميعها مقدمات لأزمة مالية أكيدة. ولقد نبهت دراسات عديدة للأزمة التي قد تعصف باقتصادات الدول النامية حديثة العهد بالتحريك المالي، ذلك ان الانفتاح المالي financial openness يعرض الاقتصاد وبسهولة للصدمات الخارجية. حتى لو لم يكن هناك أي تشوهات في أساسيات الاقتصاد القومي، فان حركات رؤوس الأموال الساخنة وحدها كفيلة بآثاره الأزمة^(١).

^١ - المرجع السابق

ملحق
جدول رقم (١)

سعر الصرف الرسمي في كل من الصين وماليزيا وكوريا خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦						
الوحدة المحلية في مقابل الدولار الأمريكي - متوسط الفترة						
السنة	الصين		ماليزيا		كوريا	
	سعر الصرف	نسبة التغير (%)	سعر الصرف	نسبة التغير (%)	سعر الصرف	نسبة التغير (%)
١٩٩٠	٤,٧٨		٢,٧٠٥		٧٠٧,٧٦	
١٩٩١	٥,٣٢	١١,٢٩٣	٢,٧٥٠	١,٦٧١	٧٣٣,٣٥	٣,٦١٥
١٩٩٢	٥,٥١	٣,٥٩٢	٢,٥٤٧	٧,٣٧٠-	٧٨٠,٦٥	٦,٤٤٩
١٩٩٣	٥,٧٦	٤,٤٨٦	٢,٥٧٤	١,٠٤٩	٨٠٢,٦٧	٢,٨٢١
١٩٩٤	٨,٦٢	٤٩,٥٨٠	٢,٦٢٤	١,٩٤٩	٨٠٣,٤٥	٠,٠٩٧
١٩٩٥	٨,٣٥	٣,١٠٢-	٢,٥٠٤	٤,٥٦٧-	٧٧١,٢٧	٤,٠٠٤-
١٩٩٦	٨,٣١	٠,٤٤٦-	٢,٥١٦	٠,٤٦١	٨٠٤,٤٥	٤,٣٠٢
١٩٩٧	٨,٢٩	٠,٢٩٣-	٢,٨١٣	١١,٨١٥	٩٥١,٢٩	١٨,٢٥٣
١٩٩٨	٨,٢٨	٠,١٣١-	٣,٩٢٤	٣٩,٤٩٩	١٤٠١,٤٤	٤٧,٣٢٠
١٩٩٩	٨,٢٨	٠,٠٠٩-	٣,٨٠٠	٣,١٦٩-	١١٨٨,٨٢	١٥,١٧٢-
٢٠٠٠	٨,٢٨	٠,٠٠٣	٣,٨٠٠	٠,٠٠٠	١١٣٠,٩٦	٤,٨٦٧-
٢٠٠١	٨,٢٨	٠,٠١٧-	٣,٨٠٠	٠,٠٠٠	١٢٩٠,٩٩	١٤,١٥١
٢٠٠٢	٨,٢٨	٠,٠٠١-	٣,٨٠٠	٠,٠٠٠	١٢٥١,٠٩	٣,٠٩١-
٢٠٠٣	٨,٢٨	٠,٠٠١	٣,٨٠٠	٠,٠٠٠	١١٩١,٦١	٤,٧٥٤-
٢٠٠٤	٨,٢٨	٠,٠٠٣-	٣,٨٠٠	٠,٠٠٠	١١٤٥,٣٠	٣,٨٨٧-
٢٠٠٥	٨,١٩	٠,٩٩٧-	٣,٧٩٠	٠,٢٦٣-	١٠٢٤,١٠	١٠,٥٨٢-
٢٠٠٦	٧,٩٧	٢,٦٩٦-	٣,٦٧٠	٣,١٦٦-	٩٥٤,٨٠	٦,٧٦٧-

المصدر: World Bank, World Development Indicators, CD ROM

الفصل الثالث

**سياسات سوق العمل النشطة (ALMP)
والصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية**

سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية

مقدمة

منذ أن ضربت الأزمة المالية الدول الآسيوية في عام ١٩٩٧ ، ارتفعت معدلات البطالة ، وانخفضت الأجور ، وتزايدت معدلات الفقر ، ولتلافى هذه الآثار قامت حكومات هذه الدول باتخاذ إجراءات تدخلية للتخفيف من هذه الآثار ، من أهمها تصميم سياسات نشطة لسوق

العمل Active Labor Market Policies

كما اهتمت هذه الدول بالصناعات الصغيرة باعتبارها حلقة أساسية من حلقات الهيكل الانتاجي والتصديرى لهذه الدول ، ومن ناحية تساهم في توفير المزيد من فرص العمل للداخلين الجدد الى سوق العمل.

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل سياسات سوق العمل النشطة ، والصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية ، من خلال التركيز على بعض الدول الآسيوية. حيث يخصص المبحث الأول لاستعراض سياسات سوق العمل النشطة في بعض الدول الآسيوية ، ويعرض المبحث

الثاني لدور الصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية.

المبحث الأول

سياسات سوق العمل النشطة (ALMP)

فى ضوء التجربة الآسيوية*

تمهيد :

سياسات سوق العمل النشطة ، عبارة عن حزمة من البرامج والآليات التى يتم إطلاقها دفعة واحدة على مشكلة البطالة فى دولة ما ، بحيث تساهم فى التخفيف من حدتها ، وتحسين ديناميكية سوق العمل بجوانبه المختلفة (الطلب - العرض - التقابل بينها). هى تتكون من برامج : توفير الوظائف (برامج الأشغال العامة - دعم التشغيل الذاتى فى المشروعات الصغيرة - دعم الأجور) ، وبرامج التدريب ، وبرامج لتحسين خدمات التشغيل ، وذلك بهدف زيادة التشغيل والدخول. وقد ظهرت هذه السياسات بعد الستينات من القرن الماضى ، كإحدى الوسائل الهامة لسياسات التشغيل. وقد قامت الدول الآسيوية - وتحديداً دول شرق آسيا - بتطبيق هذه السياسات ، خاصة بعد الأزمة الآسيوية التى ضربت معظمها ، والتى أدت إلى زيادة حدة مشكلة البطالة والفقر وانخفاض الدخل ، وقد جاءت هذه السياسات بثمار طيبة على أسواق العمل فى هذه الدول ، وخاصة دول (اندونيسيا - كوريا - ماليزيا - الفلبين - تايلاند).

ويهدف هذا المبحث إلى استعراض الإطار النظرى والمفاهيم لسياسات سوق العمل النشطة ، وتطبيق هذه السياسات فى الدول الآسيوية بغية استخلاص الدروس المستفادة ، وإمكانية تعميمها على حالة الاقتصاد المصرى ، وذلك تناول النقاط التالية: الإطار المفاهيمى لسياسات وبرامج سوق العمل النشطة ، وملاحق أسواق العمل فى الدول الآسيوية والأزمة الاقتصادية ، وتجربة الدول الآسيوية فى تطبيق سياسات سوق العمل النشطة ، وتقييم آثار تطبيق سياسات سوق العمل النشطة ، والدروس المستفادة منها ، وإمكانية استفادة الاقتصاد المصرى من تطبيق سياسات سوق العمل النشطة لتخفيض البطالة.

أولاً: الإطار المفاهيمى لسياسات سوق العمل النشطة

تعرف سياسات سوق العمل النشطة (ALMPs) Active Labor Market Policies ، على أنها تلك البرامج التى تتخذها الحكومة بهدف تحسين وتنشيط أداء أسواق العمل ، ومواجهة المشاكل الاجتماعية التى غالباً ما تتصاحب مع معدلات البطالة المرتفعة. وتحتوى سياسات سوق العمل النشطة على مدى واسع من البرامج : خدمات التشغيل والتوظيف ،

* قام باعداد هذا البحث الدكتور / طارق نوير - الخبير الاقتصادى بمركز العلاقات الدولية بالمعهد.

والتدريب وإعادة التدريب ، وإعانات الأجور ، والتوظيف بمشروعات الأشغال العامة ، وتنمية المشروعات الصغيرة ودعم التوظيف الذاتي. وهى تهدف إلى زيادة التشغيل وزيادة الإنتاجية ، من خلال : تحسين نوعية عرض العمل ، وزيادة الطلب على العمل ، وتحسين التفاعل والموائمة بين العمال والوظائف.

ومن الجدير بالذكر ، فإنه فى مقابل هذه البرامج " النشطة " لسوق العمل توجد البرامج " السلبية " لسوق العمل **Passive Labor Market Programs** ، وهذه الأخيرة تعتمد على بعض الآليات ، مثل : إعانات البطالة ، أو التحويلات المالية ، والتشريعات الخاصة بحماية العمالة ، والإجراءات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى اتفاقيات العمل الجماعية. إلا أن تركيز الجزء الحالى سوف ينصب فقط على برامج وسياسات سوق العمل النشطة.

وتعود بدايات ظهور سياسات سوق العمل النشطة إلى الستينات ، ومنذ ذلك الوقت نشأ الخلاف بين الاقتصاديين ، حول ما إذا كانت تلك السياسات هى أفضل طريقة للتدخل الحكومى فى سوق العمل ، بالمقارنة بالسياسات التى تضمن دخلا للباحثين عن عمل من خلال شبكة الضمان الاجتماعى وهى نقطة سنطرق إليها تفصيلىا فى الفصل السادس - سياسات سوق العمل السلبية - وقد أظهرت الأدبيات الحديثة اتجاه الكثير من حكومات الدول المتقدمة والدول النامية إلى إتباع هذه السياسات بشكل كبير ، وتخصيص موارد مالية ملموسة لها.

وتدور الفكرة الأساسية لسياسات وبرامج العمل النشطة حول تأثير تدخل الحكومة على جانب العرض أو الطلب فى سوق العمل ، أو كلاهما معا . فمثلا من خلال خدمات التوظيف تستطيع الحكومة التوفيق بين جانبى الطلب والعرض ، كما أن خدمات التدريب تؤدى إلى رفع كفاءة الأيدى العاملة وزيادة إنتاجيتها ، وبذلك تزيد من فرصها فى الحصول على عمل . وكذلك تؤدى إعانات الأجور ، ودعم المشروعات الصغيرة ، إلى زيادة الطلب على الأيدى العاملة.

وعندما تقوم الدولة بتصميم برنامج سوق العمل النشطة الخاص بها يتم التركيز على عنصرين أساسيين يمثلان حجر الأساس الذى يبنى عليه البرنامج، هما الإستراتيجية الكلية للبرنامج ، والجوانب التفصيلية المتعلقة بأسلوب تصميم البرنامج. بالنسبة للإستراتيجية الكلية للبرنامج يجب أن يتم وضعها وصياغتها بشكل واضح للقائمين على تنفيذ البرنامج بمختلف مستوياتهم التنفيذية. ويتم ذلك من خلال :تحديد أهداف البرنامج بشكل واضح ، فقد يكون هدف البرنامج تحسين فاعلية سوق العمل بشكل عام ، أو زيادة كفاءة ومهارات

الأيدي العاملة ، أو ما إلى ذلك من أهداف. وتحديد أولوية كل من الأهداف المرجوة. وتحديد شكل وطبيعة العلاقة بين السياسات النشطة والسياسات السلبية *Active and Passive Policies*، حيث أظهرت تجارب العديد من الدول فاعلية التنسيق بين السياستين والدمج بينهما ، حيث تختلف درجة الدمج بين السياستين من دولة لأخرى وفقاً لهيكل سوق العمل وطبيعة العمالة بالدولة. أما بالنسبة للجوانب التفصيلية للبرنامج فهي تتضمن كيفية توجيه البرنامج بالشكل الذى يحقق الأهداف المخططة على الوجه الأمثل ، وكذلك تحديد الفئات التى يركز البرنامج عليها. وقد تختلف الجوانب التفصيلية للبرنامج دولة لأخرى وفقاً للأهداف المخططة والأولويات الموضوعية.

وبالنسبة لتكاليف برامج سوق العمل النشطة ، فقد قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OECD ، بجمع إحصاءات عن إنفاق عدد من الدول الأوروبية على برامج أسواق العمل النشطة منذ منتصف الثمانينات وحتى أواخر التسعينات ، وتشير المؤشرات ان نسبة الإنفاق على برامج سوق العمل النشطة بلغت فى المتوسط ، حوالى ٢,٥% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى خلال عقد التسعينات ، متجاوزة النسب المخصصة فى فترة الثمانينات ، الأمر الذى يعكس زيادة معدلات البطالة فى معظم دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى فى التسعينات مقارنة بالثمانينات.

والى جانب زيادة الإنفاق على برامج سوق العمل النشطة ، حدثت زيادة كبيرة فى الإنفاق على برامج سوق العمل السلبية (التأمين ضد البطالة) ، الأمر الذى يؤكد على تكامل هذين النوعين من البرامج. ويوضح الجدول رقم (١) نسبة الإنفاق على كل من برامج سوق العمل النشطة ، وبرامج سوق العمل السلبية فى بعض من دول العالم.

ثانياً : ملامح أسواق العمل فى دول شرق آسيا ، وتأثيرها بالأزمة الاقتصادية

شهدت منطقة جنوب شرق آسيا - قبل حدوث الأزمة - نمواً مطرداً ، حيث تشير المؤشرات الرئيسية للدول الخمس محل التحليل انه باستثناء الفلبين شهدت الدول الآسيوية معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى متجاوزاً الـ ٦% ، فى الفترة من ١٩٨٠ : ١٩٩٥. وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٢) ، وكان انفتاح المنطقة على التجارة الدولية والاستثمارات ، هو العنصر الاساسى فى هذا الانجاز ، فمعدلات نمو الصادرات زادت إلى ١٦% ، و ٢٢% لكل من كوريا وتايلاند على التوالى مابين الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٦ . كما شهدت صافى تدفق صافى رؤوس الأموال معدلات نمو بأكثر من ٩% فى ماليزيا ، والفلبين ، وتايلاند فى منتصف التسعينات.

جدول رقم (١)

الإنفاق على برامج سوق العمل النشطة والسلبية في دول OECD

الدولة	نسبة الإنفاق على برامج سوق العمل النشطة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الإنفاق على برامج سوق العمل السلبية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي %	الإجمالي
أستراليا (١٩٩٧-١٩٩٨)	٠,٥٢	١,١٧	١,٦٩
الدانمرك (١٩٩٨)	١,٨٩	٣,٧٤	٥,٦٣
فرنسا (١٩٩٧)	١,٣٧	١,٨٥	٣,٢٢
ألمانيا (١٩٩٨)	١,٢٧	٢,٢٩	٣,٥٦
إيطاليا (١٩٩٦)	١,٠٨	٠,٨٨	١,٩٦
اليابان (١٩٩٧-١٩٩٨)	٠,٠٩	٠,٤٣	٠,٥٢
إسبانيا (١٩٩٨)	٠,٧٢	١,٦٤	٢,٣٦
السويد (١٩٩٨)	٢,٠١	١,٩١	٣,٩٢
الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٧-١٩٩٨)	٠,١٨	٠,٢٥	٠,٤٣
المتوسط	١,٠١	١,٥٧	٢,٥٩

SOURCE : OECD , Employment Outlook , Various Years

جدول رقم (٢) الاتجاهات الاقتصادية للدول الآسيوية (١٩٨٠-١٩٩٦)

الدولة	نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٦)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٧) دولار	الهيكل القطاعي % لعام ١٩٩٦ (معدل النمو بين ١٩٨٠-١٩٩٦)		
			الزراعة	الصناعة	الخدمات
اندونيسيا	٨,٠	١١١٠	٤٤,٠ (-٢١,٠)	١٨,١ (٣٧,١)	٣٧,٩ (٢٥,٥)
كوريا	٧,١	١٠٥٥٠	١١,٦ (-٦٥,٩)	٣٢,٥ (٢٩,٠)	٥٥,٩ (٣٧,٠)
ماليزيا	٨,٦	٤٥٣٠	١٩,٤ (-٤٧,٨)	٣٢,٢ (٣٣,٦)	٤٨,٤ (٢٥,١)
الفلبين	٥,٧	١٢٠٠	٤١,٧ (-١٩,٥)	١٦,٦ (٧,٨)	٤١,٦ (٢٦,٨)
تايلاند	٦,٤	٢٧٤٠	٥٠,٠ (-٢٩,٤)	٢٠,٨ (١٠١,٩)	٢٩,١ (٥٤,٠)

Source : World Bank , World Development Indicators ; International Monetary Fund , World Economic Outlook ; International Labour Organization , Key Indicators of The Labor Market.

وقد أدى هذا النمو السريع إلى تغيرات هيكلية في أسواق العمل بالمنطقة ، حيث تحسنت أحوال العمل ، ففي التسعينات ارتفع الأجر الحقيقي ، ونتيجة لنمو التوظيف فقد انخفضت معدلات البطالة إلى أقل من ٥% في كل الدول الخمس ماعدا الفلبين . وقد حدث تحول في هيكل التشغيل من التركيز على قطاع الزراعة إلى التركيز على قطاع الصناعة والخدمات في المناطق الحضرية. بالإضافة إلى حدوث تحسينات في نوعية قوة العمل ، سواء تمثل ذلك في ارتفاع المستوى التعليمي أو زيادة معدلات مشاركة الإناث في كل الدول الخمس ما عدا تايلاند.

وقد بدأت الأزمة المالية في يوليو ١٩٩٧ في تايلاند ، ثم انتشرت سريعا إلى باقي الدول في المنطقة ، وقد اختلف تأثير كل دولة بالأزمة من حيث التوقيت والقوة ، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في تايلاند في الربع الثالث من عام ١٩٩٧ ، وفي باقي الدول انخفض النمو الاقتصادي ولكن ظل موجبا حتى بداية عام ١٩٩٨. وقد بدأت جميع الدول الخمس في استعادة العافية وتحقيق معدلات نمو موجبة منذ الربع الثاني من عام ١٩٩٩ ، إلا أن استعادة هذه الدول لأزمتهما اختلفت من دولة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٨% في كوريا ، وكان ٠% في إندونيسيا ، وذلك في عام ١٩٩٩ .

فالسؤال الذي يطرح نفسه ، هو كيف تأثرت أسواق العمل في الدول الآسيوية نتيجة الأزمة الاقتصادية؟ من المعروف أن الدول تختلف في مراحل النمو التي تمر بها ، ولكل واحدة منها أنظمة وسياسات مختلفة لأسواق العمل ، ومن ثم فإن تأثير كل دولة تكون مختلفة إزاء الأزمة. وبشكل عام ، فإن تأثير أسواق العمل بالأزمة المالية الآسيوية ، اشتمل على عدد من الأبعاد : البطالة السافرة ، التشغيل الناقص *underemployment* ، انخفاض الأجور والدخول ، التغير في مشاركة قوة العمل والهجرة ، وانخفاض درجة النظامية والرسمية في سوق العمل - زيادة القطاع غير الرسمي - *informalization* ، وإن الأهمية النسبية لكل مظهر من هذه المظاهر تتوقف على العديد من العناصر ، مثل : مقدار وحجم الصدمة الاقتصادية ، الهيكل الاقتصادي، تركيبة قوة العمل ، وسياسات سوق العمل ، والمؤسسات. ونتيجة لازمة الآسيوية ، حدثت مستتبعات في جانبي الطلب والعرض والجوانب الأخرى لأسواق العمل ، علي العمالة ، وذلك على النحو التالي:

١- الآثار في جانب الطلب

اختلفت الآثار المرتبطة بحجم العمالة من دولة إلى أخرى ، فقد تضاعفت حجم البطالة الظاهرة في كل من كوريا وتايلاند ما بين عامي ١٩٩٧ ، و١٩٩٨ . بينما كانت زيادة

البطالة صغير نسبيا في كل من إندونيسيا و الفلبين. فعلى سبيل المثال فقد تزايدت البطالة بـ ٠,٧% فقط في اندونيسيا في عام ١٩٩٨ ، على الرغم من النتائج المحلى الاجمالي انخفاض بـ ١٣,٧%. وظهرت نتائج مماثلة بالنسبة للتشغيل الناقص. وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) اتجاهات البطالة والتشغيل الناقص والتشغيل فى الدول الآسيوية

الدولة	البطالة			التشغيل الناقص		التشغيل
	١٩٩٧	١٩٩٨	معدل التغير %	١٩٩٧	١٩٩٨	معدل التغير بين عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ %
اندونيسيا	٤,٧	٥,٤	١٤,٩	٣٥,٨	٣٩,١	٩,٢
كوريا	٢,٦	٦,٨	١٦١,٥	٧,٣	٩,٣	٢٩,٢
ماليزيا	٢,٦	٤,٠	٥٣,٨	٧,٣	٧,٩	٨,٢
الفلبين	٨,٧	١٠,١	١٦,١	١١,٣	١١,٩	٥,٣
تايلاند	٢,٢	٥,٢	١٣٦,٤	٠,٩	١,٢	٣٣,٣

Source : Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank / ILO, 2001. ,P.13

وبالنسبة لاتجاهات التشغيل ، نجد ان اكبر انخفاض مطلق حدث في عام ١٩٩٨ في كل من : كوريا ، تايلاند ، ماليزيا. بينما حدث تحسن بالنسبة لاندونيسيا والفلبين ، فبالنسبة لاندونيسيا. بالنسبة لاندونيسيا فان الزيادة في التشغيل نتجت عن الزيادة فى العمالة الزراعية بنسبة ٥,٤%. ومن المشاهد ان كل الدول بما فيها اندونيسيا شهدت انخفاضا فى التشغيل بقطاع الصناعة ، ولكن الانخفاض كان كبيرا في كوريا باعتبارها من الدول الأكثر تصنيعا في الإقليم. وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٤).

أيضا سببت الأزمة انخفاضاً في معدلات الأجور الحقيقية في كل الدول ، وكان الانخفاض شديد في اندونيسيا ، حيث انخفض الأجر الحقيقى بحوالى ٤١% ، لتعكس كثافة اثر الأزمة عليها ، واستجابة سوق العمل بشكل اكبر في السعر مقارنة بالكمية، وأيضا كانت الضغوط على الأجور الحقيقية ملموسة في كوريا (٩,٣%) ، وتايلاند (٧,٤%). كما يبينه الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٤) التغير في التشغيل (موزعا قطاعيا) في الدول الآسيوية (١٩٩٨-١٩٩٧)

الدولة	التغير في التشغيل بين عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (%)		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات
اندونيسيا	٥,٤	١,٥ -	١,٣
كوريا	٠,٠	١٣,٢ -	٤,٤ -
ماليزيا	٥,٤ -	٢,٩ -	١,٩ -
الفلبين	٨,٣ -	٨,٦ -	٢١,٤
تايلاند	١,٨ -	١,٩ -	-

Source : Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank / ILO, 2001. P.14.

جدول رقم (٥) اتجاهات الأجور الحقيقية في الدول الآسيوية (١٩٩٨-١٩٩٧)

الدولة	التغير في الأجور الحقيقية (%)	
	١٩٩٧	١٩٩٨
اندونيسيا	٨,٧	٤١,٠ -
كوريا	٢,٤	٩,٣ -
ماليزيا	٣,٣	١,١ -
الفلبين	١,١ -	٢,٠ -
تايلاند	١,٤	٧,٤ -

Source : Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank / ILO, 2001.P.14.

٢ - الآثار في جانب العرض

تباينت معدلات مشاركة القوة العاملة في كل من الدول الخمس ، حيث انخفض معدلات المشاركة في كل من كوريا ، ماليزيا ، وبشكل اقل في تايلاند. ويشير انخفاض معدل المشاركة ما بين عامي ١٩٩٧ ، و ١٩٩٨ ، إلى ان العمال أصبحوا محبطين وغير متطلعين للعمل. وفي المقابل نجد ان معدل المشاركة في إندونيسيا والفلبين كان أكبر نسبيا ،

وجدير بالذكر فانه في الدول التي انخفض فيها معدلات المشاركة الإجمالية مثل كوريا وماليزيا ، كان بسبب انخفاض حجم المشاركة للإثاث.(انظر الجدول رقم (٦)).

وقد كانت الهجرة الداخلية والخارجية أحد ردود الأفعال لتلك الأزمة، ففي تايلاند وأندونيسيا كانت الهجرة من الريف للحضر عنصرا هاما في عملية التكيف ، فبالنسبة لتايلاند كانت هناك هجرة كبيرة من المناطق الريفية إلى بانكوك قبل الأزمة ولكنها تقلصت بعد حدوث الأزمة ، فقد شهدت تايلاند هجرة عكسية أدت إلى زيادة الضغوط على الدخل الريفيية بالانخفاض. هذا بالإضافة إلى تزايد أعداد المهاجرين خارج الدولة للعمل بالخارج في كل من اندونيسيا والفلبين . وفي ماليزيا انخفضت أعداد العمالة الأجنبية نتيجة لتردى شروط العمل ووقف الحكومة لتراخيص العمل للأجانب.

جدول رقم (٦) معدلات مشاركة قوة العمل في الدول الآسيوية (١٩٩٧-١٩٩٨)

الدولة	معدلات المشاركة (%)		التغير المطلق (١٩٩٧-١٩٩٨)
	١٩٩٧	١٩٩٨	
اندونيسيا	٦٦,٣	٦٦,٩	٠,٦
كوريا	٦٢,٢	٦٠,٧	- ١,٥
ماليزيا	٦٦,٦	٦٤,٣	- ٢,٣
الفلبين	٦٥,٥	٦٦,١	٠,٦
تايلاند	٥٣,٠	٥٢,٧	- ٠,٣

Source : Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank / ILO, 2001. P.15.

٣- العمالة في القطاع غير الرسمي

على الرغم من ان محدودية البيانات تقف حائلا أمام تقييم تأثير الأزمة على القطاع غير المنظم ، إلا احد المؤشرات التي تساعدنا في هذا التقييم ، هو نصيب العمالة من أشكال التشغيل المختلفة. فالمشغلين باجر نقدي غالبا ما يتواجدون في القطاع المنظم ، أما الذين يعملون ذاتيا ، أو العمالة العائلية غير مدفوعة الأجر ، فإنها غالبا - مع انه ليس بالضرورة - ما تكون في القطاع غير الرسمي ، وإذا كان الوزن النسبي لهذه الفئة الأخيرة في ازدياد ، فإن هذا يكون دليلا على أن هناك أعداد كبيرة من العمالة المنتظمة انتقلت للعمل في

القطاع غير المنظم. وقد اتضح ان العمالة باجر قد انخفضت بشكل كبير فى كل من اندونيسيا ، وكوريا ، وتايلاند . وبشكل اقل فى ماليزيا . وفى كوريا نجد ان عدد العمالة غير الاجرية (صاحب العمل ، المشتغلين ذاتيا ، العمالة العائلية غير مدفوعة الأجر) انخفضت بشكل طفيف ولكنها تزايدت فى ماليزيا . وقد تزايد عدد المشتغلين كأصحاب عمل والمشتغلين ذاتيا فى تايلاند ، وفى المقابل انخفض عدد العمالة العائلية غير مدفوعة الأجر. والجدير بالانتباه ان القطاع غير المنظم فى اندونيسيا شهد نمواً مطلقاً قوياً فى العام الأول للآزمة ، وقد ساهم فى الزيادة الكلية للتشغيل على المستوى القومى.

٤- الأثر على الفئات الأكثر هشاشة

تشير الدراسات أن الأزمة تركت أثرا ملموسا على بعض الفئات مثل : شباب الإناث ، العمال الشباب ذو المهارات المحدودة ، والعمالة المهاجرة . وعلى الرغم من ان العمالة الإناث قد أضررت بشكل كبير من جراء الأزمة ، إلا ان البيانات المتاحة تشير إلى ان الاختلافات بين معدلات البطالة بين الذكور والإناث ليست كبيرة ، ففي كوريا نجد أن البطالة فى الذكور أكبر من نظيرتها فى الإناث ، ولكن فى الدول الأخرى نجد عدم وجود اختلافات معنوية بين معدلات البطالة للذكور والإناث.

وجدير بالذكر ، فان العمال الشباب يكونوا أكثر هشاشة من غيرهم أثناء الأزمة الاقتصادية ، فقد زادت بطالة الشباب ، وذلك بسبب قلة خبرتهم وانخفاض إنتاجيتهم ، بجانب تفضيل الأكثر خبرة عليهم. الأمر الذى انعكس على ارتفاع معدلات بطالة الشباب (من سن ١٥ الى سن ٢٤). وفى عام ١٩٩٨ تراوحت معدلات البطالة للذكور الشباب ما بين ١١,٢% فى تايلاند ، إلى ٢٠,٨% فى كوريا ، وبالنسبة لمعدلات بطالة الإناث الشباب فقد تراوحت بين ٨,٦% فى تايلاند إلى ٢٢,١% فى الفلبين. وانخفضت معدلات المشاركة للشباب فى كل من كوريا وتايلاند ، وبشكل طفيف فى اندونيسيا ، ولكنها ارتفعت فى الفلبين.

خلاصة الأمر ، فانه على الرغم من وجود العديد من المظاهر المشتركة للآزمة الاقتصادية على أسواق العمل فى الدول الآسيوية - انخفاض الأجر الحقيقى ، إزاحة العمالة من القطاع الصناعى ، الانتقال من العمالة الاجرية إلى العمالة غير الاجرية - إلا ان الطريقة التى تكيفت بها أسواق العمل مع الأزمة ، اختلفت من دولة لأخرى. فكما لاحظنا أظهرت كوريا انخفاض معنوى فى التشغيل ، بينما توسع القطاع غير المنظم فى اندونيسيا ، وشهدت انخفاضا حادا فى معدلات الأجور، هذه الأنماط ليست بمفاجأة ، خاصة إذا ما

نظرنا إلى الاختلافات بين الدولتين فيما يتعلق بمستوى التنمية ، تنظيم سوق العمل ، والحماية الاجتماعية المنظمة ، وشدة الأزمة الاقتصادية.

ثالثا : سياسات وبرامج سوق العمل النشطة في الدول الآسيوية

تدخلت الدول الآسيوية استجابة للأزمة ، من خلال نوعين من التدخلات : البرامج النشطة لسوق العمل ، واليات دعم الدخول . بالنسبة لبرامج نشطة لأسواق العمل ، فقد كان تواجدها محدود قبل حدوث الأزمة - على عكس الوضع في الاقتصادات الصناعية - باستثناء كوريا. ولكن مع حدوث الأزمة، قامت اندونيسيا، الفلبين ، وتايلاند باستحداث برامج لتوظيف العمالة مباشرة ، من خلال برامج لإنشاء البنية الأساسية كثيفة العمالة ، وبرامج ائتمانية لتشجيع التشغيل الذاتي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى تدخلات في التدريب على المهارات المختلفة ، وتقديم خدمات البحث عن الوظائف خصوصا للعمالة التي تم تسريحها من المنشآت displaced workers. وفيما يلي يتم تناول هذه البرامج بالتفصيل.

١- آليات توفير الوظائف : قامت الدول الخمس بوضع برامج للأشغال العامة كآلية اسعافية ، بالإضافة إلى آليات طويلة الأجل لدعم التشغيل الذاتي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي سيتم تناولها في المبحث الثاني من نفس الفصل بالتركيز على الاطار المؤسسي والتنظيمي الحاكم لها ، وفيما يلي بعض هذه البرامج.

أ- برامج الأشغال العامة

قامت دول شرق آسيا بوضع العديد من البرامج للأشغال العامة ، فعلى سبيل المثال قامت اندونيسيا في عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ، بإعادة أحياء برامج إنشاء البنية الأساسية كثيفة العمالة ، أطلق عليها (padat karya) والتي كان قد بدأ في أوائل التسعينات. حيث أنشأت مشروعات لفترة أربعة أشهر تضمنت حوالي ٣٠٠ مليون يوم عمل. وفي كوريا قامت ببرامج العمل العام بتوفير ٤٤٠ ألف وظيفة في عام ١٩٩٨ ارتفعت إلى ١,٢ مليون وظيفة في عام ١٩٩٩ بما يمثل ٧٠% من اجمالي المتعطلين البالغين ١,٧ مليون متعطل في عام ١٩٩٩. وأيضا دشنت الحكومة التايلاندية برامج مماثلة بمساعدة التمويل الحكومي وتمويل من المانحين. (انظر الجدول رقم (٧)).

ونظرا لغياب برامج تأمين ضد البطالة - فيما عدا كوريا - فإن هذه البرامج ساعدت العمال العاطلين في الحصول على دخول. وأظهرت هذه البرامج فاعلية كبيرة للنفقة بالمقارنة بباقي الأنواع من البرامج الداعمة للدخول (مثل الإعانات). فعلى سبيل المثال فإن برامج الأشغال العامة في اندونيسيا تكلفت ٤ دولارات لكل دولار محول إلى أفقر ١٥% من السكان ، بينما

تكلفة دعم الأرز كانت الضعف تقريبا ، حوالى ٨,٢٠ دولار لكل دولار محول إلى الفقراء^١. وعلى الرغم من بعض المظاهر الإيجابية لهذه البرامج ، إلا أنها واجهت بعض السلبيات ، وذلك على النحو التالى : حيث لم تتمتع بعض البرامج باستهداف جيد للفئات المستحقة ، وجدير بالذكر فإن أفضل نوع من الاستهداف لبرامج الأشغال العامة هو الاستهداف الذاتى ، إلا أن الأجور كانت مرتفعة بشكل كبير. وإن عدد من هذه البرامج كانت سيئة التصميم والتخطيط ، وعانت من مشاكل فى التنفيذ فور حدوث الأزمة. وافترقت هذه البرامج إلى عنصر التنسيق ، ونقص فى المتابعة والرقابة ، ففي تايلاند دشتت العديد من البرامج فى نفس الوقت دون وجود تنسيق ملائم بينهما ، ومن ثم لم تقوم باجتذاب العدد الكافى من العمالة. بالإضافة الى انخفاض مشاركة الإثاث بشكل واضح فى هذه البرامج ، وذلك لصعوبة مشاركة الإثاث فى مشروعات البناء ، وعدم وجود برامج توظيف مخصصة لاستهداف الإثاث.

ب- برامج دعم التشغيل الذاتى ، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر

كان لدى العديد من دول جنوب شرق أسيا برامج توظيف ذاتي وتنمية لمشاريع صغيرة قبل الأزمة ، هذه البرامج كانت تركز على منح الائتمان ، بالإضافة إلى أنها كانت تشتمل على خدمات دعم فني مختلفة ، إلا أن ارتفاع معدلات الفائدة وشح حجم الائتمان فى فترات الأزمة أدى إلى وجود مشاكل كثيرة فى هذه المبادرات. وعلى الرغم من ذلك فقد شرعت عدة دول فى تنفيذ برامج جديدة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.(انظر الجدول رقم (٨)). وفى عام ١٩٩٨ بادرت كوريا بإنشاء برنامجين ، الأول صمم لتقديم وظائف الى المتعطلين ذوى المهارات من خلال التشغيل الذاتى ، والثانى تضمن تدريب وقروض لإنشاء مشروعات صغيرة. وفى عام ١٩٩٨ دشتت ماليزيا برنامج لتمويل المشروعات الصغيرة

^١ - World Bank (1998) , " Indonesia in Crisis : A Macroeconomic Update " , Washington , D.C.

جدول رقم (٧) توفير الوظائف من خلال برامج الأشغال العامة في الدول الآسيوية

الدولة	توصيف مختصر لبرامج الأشغال العامة	أبرز المشاكل
اندونيسيا	برامج لمدة أربعة أشهر استهدفت العمال من قطاعي الصناعة والتشييد (ديسمبر ١٩٩٧). مشروعات ضخمة لإنشاء البنية الأساسية (اشتملت على ١٦ برنامج فرعي) (ابريل ١٩٩٨).	- تصميم سيئ للبرامج - استهداف سيئ - انخفاض تكاليف الأجور مقارنة بتكاليف المواد الخام والمستلزمات - مساهمة منخفضة للإنتاج - تسربات ملموسة من البرامج
كوريا	برامج للأشغال العامة ، وفرت ٤٤٠ ألف وظيفة في عام ١٩٩٨ ، ارتفعت إلى ١,٢ مليون وظيفة في عام ١٩٩٩	- أجور مرتفعة ، ولكن استهداف سيء - تصميم سيئ للمشروعات
ماليزيا	توسع في برامج الأشغال العامة	
الفلبين	وفرت برامج الأشغال العامة ٧٦ ألف وظيفة (١٩٩٧). وفرت برامج الأشغال الريفية ٨٣٧ وظيفة	- عدم وجود استهداف جغرافي - عدم استهداف الفئات الأكثر هشاشة في بعض المشروعات - تأخيرات إدارية في التنفيذ - أعاقت الأجور المرتفعة الاستهداف الذاتي.
تايلاند	- مشروعات لوزارة الداخلية ، استهدفت ٧٨٩ ألف وظيفة (١٩٩٩) - مشروعات أخرى ممولة من المانحين ، وفرت ١١ مليون وظيفة في الشهر	- نقص المعلومات عن مواقع الوظائف - أدى نقص التنسيق بين المشروعات إلى نقص في العمالة الملحقه - نوعية رديئة من المشروعات.

Source : Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank / ILO, 2001.P.22.

بهدف دعم فرص التشغيل الذاتي ، وتمويل الصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم. وبالنسبة للفلبين فقد كان موجود بها ١٠٠ برنامج ، شملت ٩٠ ألف مستفيد ، ولكن مع بدء الأزمة فإنه بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ، قيد عمل هذه البرامج. وأيضاً قامت تايلاند بإنشاء العديد من البرامج لدعم التشغيل الذاتي ، ولكنها كانت محدودة سواء بالنسبة للحجم أو التغطية. وقد قدمت الحكومة وبعض البنوك التجارية برامج ائتمانية للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في عام ١٩٩٩.

جدول رقم (٨) توفير الوظائف من خلال دعم التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة في الدول الآسيوية

الدولة	وصف مختصر للبرامج
اندونيسيا	طلبت الحكومة من البنوك التجارية تخصيص نسبة من الائتمان لصغار المقترضين - قروض مدعمة للجمعيات التعاونية - ٢٤ برنامج حكومي لتقديم الائتمان إلى المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر ، استهدفت فئات معينة (المزارعين - النساء)
كوريا	خصصت الحكومة ٧٠٠ مليار وان ، واستهدفت ٥٠ ألف فرد ، لدعم التشغيل الذاتي والمشاريع الجديدة (١٩٩٨) - تقديم تدريب وقروض لبدء النشاط ، قدرها ٣٠٠ مليار وان ، واستهدفت ١٠ الاف فرد (١٩٩٨)
ماليزيا	تمويل لتنمية لمشاريع الصغيرة ، قدره ٣٩٠ مليون روبية ماليزية (١٩٩٨) - تمويل لإنشاء مشروعات متناهية في الصغر ومشروعات صغيرة ، قدره ١١٢٣ مليون روبية ماليزية (خلال الربع الأول من عام ١٩٩٩)
الفلبين	ما يقرب من ١٠٠ برنامج ، استهدفت ٢٠ ألف مستفيد (١٩٩٧) - ائتمان وتسهيلات ضمان ، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
تايلاند	برنامج إقراض قدره ١٠ الاف بات ، وبرنامج ائتمان متناهي الصغر لفئات مستهدفة - برامج ائتمان متعددة (عامة وخاصة) لمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم

Source : Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank / ILO, 2001.P.25.

٣- التدخل لتدريب المهارات

قامت كل من الدول الخمس بوضع أنظمة قومية للتدريب المهني عندما جاءت الأزمة ، وقد قامت الحكومات ببذل مجهودات كبيرة للاستجابة لمتطلبات التدريب الضرورية. ففي اندونيسيا والفلبين وضعت برامج للتدريب على المهارات إلا انها كانت صغيرة مقارنة بحجم العمالة المشردة. وعانت بعض من هذه البرامج من مشاكل في التصميم والاستهداف. وفي كوريا استطاعت برامج التدريب تغطية ربع عدد العاطلين في عامي ١٩٩٨ ، و ١٩٩٩ ، وقد رفعت الحكومة ميزانية التدريب بنسبة تغطية ١٩ % .

وقد أشارت التقييمات الأولية ، أن برنامج كوريا كان من انجح البرامج التي ساهمت في رفع القدرات التشغيلية للمتطلين وذلك على الرغم من عدم كفاية المعلومات في أسواق العمل ، ووجود بعض المشاكل في ادارة هذه البرامج . وقد قامت ماليزيا بتصميم العديد من البرامج ، شملت برامج لإعادة تدريب العمالة. كما قامت الحكومة التايلاندية بوضع العديد من

البرامج للتدريب على المهارات المختلفة والتي ساهم المانحين في تمويلها ، ولكنه لم يتم تقييم كفاءتها وفعاليتها. (انظر الجدول رقم (٩)).

ومن الملاحظ انه بينما ظل القطاع العام هو المقدم الاساسي للتدريب في كل الدول الخمس ، فان مؤسسات التدريب الخاصة قامت بدور هام في التدريب على المهارات ، حيث قامت هذه المؤسسات بادوار هامة في كل من الفلبين وتايلاند ، واندونيسيا. وظهر عدد ملموس من الابتكارات في هذا الشأن ، وخاصة في مجال التمويل.

جدول رقم (٩) التدخلات من خلال التدريب على المهارات في الدول الآسيوية

الدولة	توصيف مختصر للبرامج
اندونيسيا	برنامج P3T (padat karya) ، قدم إعادة تدريب ، من اجل التشغيل باجر ، والتشغيل الذاتي
كوريا	برامج تدريب للمتطلين لمدة أربع أشهر (١٩٩٨) برنامج تجريبي (كفالة تدريب) Training vouchers
ماليزيا	برنامج لإعادة التدريب للعمالة المسرحة (١٩٩٨) برنامج لإعداد المنظمين Graduate Entrepreneur Scheme برامج خاصة للتوسعات للمشروعات
الفلبين	برنامج دعم التدريب DOLE ، تتضمن ١٥٤٥ عامل مشرد
تايلاند	-

Source : Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank / ILO, 2001.P.27

٣- خدمات التشغيل

جميع الدول الخمس كان لديها خدمات تشغيل عامة ، وهي تقوم بجمع المعلومات عن الباحثين عن الوظائف والوظائف الشاغرة ، وتقديم خدمات التوفيق بينهم. وكانت هذه الخدمات مختلفة عن تلك المتواجدة في الدول الصناعية ، وذلك بسبب عدم وجود تامين ضد البطالة ، ونقص المعلومات عن سوق العمل في الدول الآسيوية. وقد تعاملت تلك الخدمات مع الأزمة بسبل مختلفة في المنطقة ، ففي اندونيسيا وتايلاند لم تقدم مبادرات جديدة ، بينما نجد انه في كوريا وماليزيا والفلبين تم تأسيس عدد من الآليات وقد اتصل كثير من الكوريين بتلك الخدمات. ومن أجل ذلك قامت الحكومة بزيادة عدد المكاتب والعاملين بها ، ووضعت أنظمة تداول للوظائف اعتمدت علي شبكة الإنترنت.

وقد قامت الفلبين بتوسيع خدمات التشغيل العامة ، ودشنت أنظمة على الانترنت لإتمام المقابلة بين الوظائف Internet- based job- matching system. اما ماليزيا فقد وضعت برنامج لتسجيل العاطلين وأماكن تواجدهم ، كما نفذت هي والفلبين معارض لتوظيف العمالة ، وقد أظهرت ماليزيا نجاحات عديدة في مبادراتها. (انظر الجدول رقم (١٠)).

جدول رقم (١٠) الاستجابة من خلال خدمات التشغيل في الدول الآسيوية

الدولة	مدى الاستجابة للآزمة
اندونيسيا	-
كوريا	زيادة عدد وكالات خدمات التشغيل العامة ، والمكاتب الاستشارية توظيف تكنولوجيا المعلومات إنشاء مراكز لضمان التشغيل (بنظام الشباك الواحد) One - stop " Employment security centers "
ماليزيا	بدأ تسجيل ، وتعيين العمالة المسرحة (لخفض النفقات) في يناير ١٩٩٨ برامج لإنشاء معارض ، وروابط للتوظيف للعمالة المسرحة " job link " / " job fair "
الفلبين	إنشاء وتفعيل ١٤٦ مكتب لخدمات التشغيل العامة (١٩٩٨) ، واستمرت في التوسع حتى ١٩٩٩ إنشاء شبكة تداول الوظائف Philippine job exchange ، في عام ١٩٩٨ إنشاء معارض التوظيف ، وسبل العيش jobs / livelihood fairs
تايلاند	-

Source : Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank / ILO, 2001. P28.

٤- إعانات الأجور والتشغيل

تعد الحوافز المقدمة لأصحاب الأعمال والتي تأخذ شكل دعم الأجور ، احدى آليات سوق العمل النشطة ، والتي تساعد على المحافظة على الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة ، ولكن هذه الآلية لم تكن أداة السياسة المعنوية في الدول الآسيوية التي تأثرت بالآزمة ، باستثناء كوريا وماليزيا. ففي الفلبين كان هناك برنامجين صغيرين لدعم الأجور استهدفا الشباب ، وفي ماليزيا تم تصميم برامج للمحافظة على الوظائف من خلال تشجيع القطاع

الخاص. أما في كوريا فقد قدمت برنامجا فعالا لتقديم الدعم للمنشآت التى توافق على الاحتفاظ بالقوة العاملة الموجودة لديها.

٥- آليات دعم الدخول

ان برامج دعم الدخول للعمال فى دول جنوب شرق آسيا كانت محدودة ، فالدولة الوحيدة التى كان بها إعانات - تامين ضد البطالة - للبطالة ، أثناء حدوث الأزمة هى كوريا ، حيث أسس نظام التامين ضد البطالة فى كوريا عام ١٩٩٥ ، ومن الناحية العملية كان مقصورا على العمال فى المنشآت التى بها ٣٠ عامل ، ومع حلول عام ١٩٩٨ توسع النظام ليشمل المنشآت التى بها ٥ عمال فأقل ، بالإضافة الى العمالة المؤقتة التى تم توظيفها لمدة شهر على الأقل ، وكذلك العمالة لجزء من الوقت التى كانت تعمل أكثر من ١٨ ساعة فى الأسبوع.

وأیضا تزايدت الفترة الزمنية لحصول العمالة على منافع هذا النظام ، وعلى الرغم من هذه الإصلاحات ، فانه فقط حوالى ١٢% من العمال المتعطلين استفادوا من هذا البرنامج فى منتصف ١٩٩٩. أيضا فان التعويض المادى نتيجة الفصل severance pay - والذى يتراوح ما بين مرتب شهرين أو ستة أشهر - استخدم بشكل واسع فى الدول الآسيوية ، إلا ان الالتزام به كان ضعيفا ، حيث لم تلتزم بعض المنشآت التى أعلنت إفلاسها بهذا التعهد ، ولم تجبر على أدائه ، إلا ان بعض القروض الخاصة تم توفيرها فى كل من كوريا وتايلاند بشروط ميسرة لضمان دفع هذه التعويضات^٢. والشكل الآخر من آليات دعم الدخول للعمال المسرحين retrenched workers ، هو ادخار مبلغ من المال فى ودائع حكومية طويلة الأجل ، بحيث تدر دخل دورى state - run provident funds.

رابعا : تقييم آثار سياسات وبرامج سوق العمل النشطة ، والدروس المستفادة منها

تستخدم برامج سوق العمالة النشطة لتقليل مخاطر البطالة وزيادة القدرة على الكسب لدى العمال ، حيث هناك تدخلات خاصة تشمل خدمات التوظيف، والتدريب، والأعمال العامة، والأجور وإعانات التوظيف، ودعم العمل الحر. وتنفذ هذه البرامج لتعظيم عرض العمالة (مثل: التدريب)، وزيادة الطلب عليها (مثل: الأشغال العامة ودعم الأجور) ، وتحسين أداء سوق العمالة (مثل: خدمات التوظيف).

² - lee , Eddy .(1999) , " The Asian Financial Crisis : The Challenge for Social Policy " , Geneva : International Labor Office.

وغالباً ما تتوجه برامج سوق العمالة النشطة بأهدافها نحو العاطلين لفترة طويلة ، وعمال العائلات الفقيرة، والمجموعات التي تعاني من عيوب سوق العمل. ان هذه البرامج لها أهداف هامة اجتماعية واقتصادية ، وخاصة بالنسبة للدول النامية والدول في مرحلة التحول والانتقالية أيضاً، والتي تتصارع حكوماتها مع المشاكل المتزايدة للبطالة و نقص فرص العمل.

ومن الجدير بالذكر إن دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، لديها خبرة طويلة ومكثفة مع برامج سوق العمالة النشطة. والسؤال الذي يطرح نفسه ، هو " إلى أي مدى يجب أن تعتمد الدول النامية - ومن ضمنها مصر - على برامج سوق العمالة النشطة؟. يرى مؤيدو تلك البرامج أنها أكثر وسيلة مباشرة في التعامل مع البطالة والفقر بين العمال. ويعد معارضو برامج سوق العمالة النشطة تلك البرامج مضيعة للأموال العامة، وأن أي منافع ملحوظة للمشاركين فيها تأتي عادة على حساب عمال آخرين ، لذا فإنه من المهم تقييم آثار هذه البرامج وفاعلية تكاليفها بدقة وشفافية.

وقد توصلت الدراسات التي قام بها البنك الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، إلى أن صناعى السياسة يجب أن يكونوا حذرين فيما يتعلق بالآمال المعقودة على فعالية برامج سوق العمالة النشطة ، فهذه البرامج على الرغم من انها لا تعتبر الحل الأمثل للبطالة، إلا أن بعضها منها يمكن أن يكون ذا فاعلية ملموسة لبعض العمال. وقد توصلت دراسة للبنك الدولي^٢، ودراسات أخرى ، إلى الاستنتاجات العامة التالية:

١. خدمات التوظيف: وتشمل هذه الخدمات تقديم المشورة، والمساعدة في إيجاد الوظائف، وتبادل العمالة وغيرها من الخدمات المتعلقة بها. وهذه الخدمات في عمومها لها آثار ايجابية ، حيث تعد التكاليف منخفضة نسبياً ، ومع ذلك فإن خدمات التوظيف - وحدها على الأقل - تعد ذات استخدام محدود في المواقف التي تكون فيها معدلات البطالة مرتفعة وهناك نقص في الطلب على العمالة. كما ان يصاحبها بعض القضايا حول تغطية هذه الخدمات وفعاليتها في الدول النامية حيث تتسم الكثير من تعاملات سوق العمالة بها بانها غير رسمية.

٢. برامج التدريب : يستفيد المشاركون في برامج التدريب لغير العاملين ، عادة من هذه البرامج في صورة معدلات توظيف أعلى وليس في صورة دخول أكبر. وتعمل هذه البرامج بصورة أفضل مع نظام التدريب في مكان العمل والمشاركة الفعالة لصاحب العمل. وان نتائجها بالنسبة للسيدات أكثر ايجابية عنها بالنسبة للرجال. وبالنسبة لبرامج إعادة

³- Amit Dar , Zafiris Tzannatos , " Active Labor Market Programs: A Review of the Evidence from Evaluations " , Social Protection Unit, The World Bank, January 1999

تدريب العمال المسرحين جماعياً ، فقد اظهرت أثراً ايجابياً محدوداً رغم وجود حالات استثنائية ، حيث إلا إنها باهظة التكاليف على وجه العموم. وتشتمل حالات النجاح المحدودة عادة على تكامل خدمات التوظيف مع برامج إعادة التدريب. وفيما يتعلق ببرامج تدريب الشباب ، فقد تفشل هذه البرامج في معظم الأحوال في تحسين نتائج سوق العمالة، حيث من الأفضل أن يتم الاستثمار في أنظمة التعليم لتقليل تسرب الطلاب ومشاكل التعليم الأخرى. وعلى الرغم من وجود دراسات محدودة في الدول النامية، فإن التقييمات في أمريكا اللاتينية أظهرت أثراً ايجابياً للبرامج التي تعمل على تكامل التدريب مع اصلاح التعليم ، والمساعدة في البحث عن عمل، والخدمات الاجتماعية.

٣. الأجر وإعانات التوظيف: وهى يتوقف أثرها الايجابي على مدى تحديد الأهداف والمتابعة ، وتقليل معدلات التنفيذ.

٤. برامج الأشغال العامة: قد تكون هذه البرامج بمثابة شبكة أمان فعالة قصيرة المدى ، إلا أنها قد لا تحقق التوقعات المستقبلية وطموحات المشاركين.

٥. تطوير المشروعات الصغيرة ، ودعم العمل الحر: هناك بعض الدلائل على الآثار الايجابية لهذه البرامج ، وخاصة بالنسبة للعمال الأكبر سناً والأفضل في مستوى التعليم ، إلا ان معدلات التنفيذ تكون منخفضة. وأخيراً لا يجب ان تحل سياسات سوق العمل النشطة محل الدعم المادى للباحثين عن عمل من خلال التحويلات ، لذا يجب صياغة نظام معين يمزج بين النظامين لتعظيم الفائدة المتحققة من خلال الموارد المتوفرة لدعم سوق العمل.

لذا هناك ضرورة لتحديد البرامج الواجب تطبيقها فى مجتمع ما ، والتكاليف التى تترتب على هذه البرامج ، وهى تشمل التكاليف المادية وتكاليف مزاحمة القطاع الخاص ، و deadweight losses ، المرتبطة بتلك البرامج ، كما ينبغى تخفيض تلك التكاليف بأكبر قدر مع مقارنة تلك التكاليف بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التى تتحقق من خلال برامج سوق العمل النشطة. كذلك فانه يجب تحديد الأهداف وحجم البرامج بشكل مدروس ، وعلى أساس دراسات الجدوى لكل من تلك البرامج والخبرات المكتسبة من تجارب الدول ذات الأوضاع الاقتصادية المماثلة.

خامساً: إمكانية استفادة الاقتصاد المصرى من سياسات وبرامج سوق العمل النشطة

لتخفيض البطالة

منذ ان تبنت مصر برامج الإصلاح الاقتصادى فى بداية التسعينات وهى تسعى وحكوماتها المتعاقبة للتصدى لمشكلة البطالة ، وذلك من خلال صياغة برامج تنفيذية وقومية للتشغيل

، إلا أن النتائج المتحققة حتى الآن متواضعة ولا ترقى إلى الحدود المطلوبة لامتصاص الرصيد المتراكم من البطالة والتدفق السنوى المتزايد الى سوق العمل ، ويمكن إرجاع ذلك للعديد من الأسباب ، منها عدم الاهتمام بهدف التشغيل كهدف تنموى له أولوية عند صياغة السياسة الاقتصادية ، بل النظر إليه كهدف تابع يحدث تلقائيا نتيجة النمو ، إلى جانب أن البرامج التى تمت صياغتها غالبا ما كانت تهمل بعض الأركان الهامة فى منظومة سوق العمل ، أو إعطاء أولوية للجانب السياسى للبرامج على حساب الجوانب الفنية لها وعدم استمرارها على النحو الذى يتوافق مع مشكلة يتطلب حلها أفق زمنى طويل نسبيا. وأخيرا عدم صياغة أهداف كمية واقعية ، إلى جانب عدم التنسيق والتناسق بين مكونات هذه البرامج بعضها البعض⁴.

فقد قامت مصر خلال الفترة الزمنية الماضية ، بتطبيق بعض سياسات وبرامج سوق العمل النشطة والسلبية، لمواجهة تبعات الإصلاح الاقتصادى على التوظيف. بالنسبة للإجراءات السلبية لسياسة سوق العمل ، فقد تم إضافة بعض البنود فى عقود الخصخصة لبعض شركات القطاع العام لحماية مستوى التشغيل ، كما تم وضع قواعد موحدة للعمال فى جميع شركات القطاع العام التى سوف يتم خصخصتها للاستفادة من تعويضات التقاعد أو المعاش المبكر. وقد تم وضع حدود قصوى وحدود دنيا للتعويض حيث يحصل العامل الذى يخرج فى التقاعد المبكر على مكافأة فى نهاية الخدمة تساوى أجر عشرة شهور تستحق الدفع عند وصول العامل السن الطبيعى للتقاعد. بالإضافة الى توزيع أسهم الشركات التى يتم خصخصتها على العمال بشروط تفضيلية ، حيث نص قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، على إنشاء اتحادات للموظفين من حاملى الأسهم لهم شخصية اعتبارية ، بحيث تستطيع أن تملك بالنيابة عن العمال أسهم مسجلة أو متداولة فى سوق المال.

وبالنسبة لإجراءات سياسات سوق العمل النشطة ، فقد تمثلت بصفة أساسية فى برامج الصندوق الاجتماعى للتنمية : برنامج تنمية المجتمع ، وبرنامج تنمية الموارد البشرية ، وبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة ، وبرنامج تنمية المؤسسات أو التنمية المؤسسية. وبصرف النظر عن الأرقام التى ينشرها الصندوق الاجتماعى للتنمية ، فيما يتعلق بتوفير العديد من فرص العمل المؤقتة والدائمة ، إلا أنه نتيجة لعدم وجود بيانات عن الاستمرار

⁴ - أن المحلل لأبعاد هذه المشكلة يجد أنها لا تتوقف فقط عند قصور الطلب فى سوق العمل - والدفع بالنمو والاستثمار - عن تغطية عرض سوق العمل والتمثل فى الزيادة المتصاعدة لأعداد الداخلين إلى سوق العمل سنويا ، ولكن هناك العديد من الأبعاد الأخرى التى تقام من حدة هذه المشكلة.

الفعلى للوظائف التى تم توفيرها بواسطة الصندوق ، فانه يعتقد ان مساهمة الصندوق كانت محدودة فى حل قضية التشغيل.

بالإضافة إلى برنامج تشغيل الشباب الذى تم فى بداية عام ٢٠٠٠ الذى استخدم كأداة إضافية لسياسات سوق العمل النشطة المقدمة من الحكومة لمنع التدهور فى أوضاع التشغيل ، تحت إشراف البرنامج القومى لتوظيف الشباب (NPYE) والذى استهدف من خلاله توفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل للشباب سنوياً، وقد اشتمل البرنامج على خمسة برامج فرعية، هم برنامج التوظيف الحكومى، برنامج التوظيف فى جمع البيانات بالقرى، برنامج التدريب التحويلي، برنامج القروض للورش الحرفية، برنامج عمال الطوارئ.

ومن الجدير بالذكر أنه فى خلال ١٥ يوم كان قد تم تقديم نحو ٥,٧ مليون طلب إلى البرنامج القومى ، ونجد أن حوالى ٩٩,٣ % من المتقدمين إلى البرنامج القومى لتوظيف الشباب قد عبروا عن رغبتهم فى العمل الحكومى، الأمر الذى يعكس وجهة نظر الشباب فى عدم ملائمة ظروف وشروط العمل فى وظائف القطاع الخاص. وقد ظهرت شكوك فى بداية عام ٢٠٠٣ حول الاستمرار فى البرنامج القومى لتوظيف الشباب، عندما تم إعلان التراجع عن الهدف السنوى من ٨٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فرصة ، ليكشف بوضوح عن ضعف الافتراضات والتوقعات التى قام عليها البرنامج ، ومن ثم لم يتمكن البرنامج فى حل مشكلة التوظيف فى مصر.

وفى الوقت الحالى ترفع الحكومة المصرية شعار " الاستثمار من اجل التشغيل " وجعلته احد البرامج التنفيذية الرئيسية لها ، بهدف توفير المزيد من فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. من خلال تأكيد الثقة فى مناخ الاستثمار ، وإزالة القيود والمعوقات الإدارية وتخفيف الأعباء المالية إلى يواجها الاستثمار فى المشروعات الجديدة ، وتقديم خدمات متميزة للمستثمرين. وعلى الرغم من النتائج الملموسة فيما يتعلق بزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبى ، إلا أن شعار الاستثمار من اجل التشغيل لن يؤتى ثماره تلقائيا فى توفير قدر اكبر من فرص العمل ، دون دمج سياسة الاستثمار فى إطار سياسة فعالة للتشغيل ، وخاصة فيما يتعلق بالفن الانتاجى ودرجات الكثافة الرأس مالية/العمالية المصاحب للاستثمار ، ونمط توزيعه جغرافيا واتساق هذا النمط مع توزيع المتعطلين على مستوى المحافظات ، ومدى تكامله مع المشروعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى.

كما تم إنشاء وتشكيل مجلس للتدريب الصناعى تابع لوزارة التجارة الخارجية والصناعة ، حيث يقوم المجلس بالإشراف على عدة مشروعات وبرامج رئيسية ، وهذه المشروعات هي:

- المشروع القومي لمستوي المهارات ويهدف إلى وضع معايير محددة للمهارات المطلوبة في القطاعات الصناعية والسياحية والإتشائية.
- مشروع تنمية المهارات ويهدف إلى تحديث مهارات ومواصفات العمالة المصرية.
- برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني، ويهدف إلى إعداد وتطوير ١٢ وحدة شراكة قطاعية لإرساء علاقات شراكة بين الصناعات وموردي الخدمات المهنية علي الصعيدين القطاعي والمحلي.
- مركز تدريب التجارة الخارجية ويعمل علي تكوين طبقة جديدة من المصدرين المحترفين للمساعدة في تطوير أداء تصدير المنتجات المصرية.
- مركز تحديث الصناعة وتنمية الموارد البشرية ويهدف إلى تحديث وتطوير المهارات والمواصفات الخاصة بالقوي العاملة المصرية علي جميع المستويات بدءاً من المستويات الدنيا وحتى كبار المديرين التنفيذيين، وذلك بواسطة توفير البرامج التدريبية الشاملة التي تستهدف تنمية الوظائف والأنشطة المختلفة داخل إطار المؤسسة الصناعية⁵.

وبالفعل أعلنت عدد من المصانع والمشروعات التابعة لصناعات الهندسية والغذائية والخشبية والأثاث ومواد التشييد والبناء ، عن توافر عدد كبير من الوظائف إلا انه يبدو ان هناك عزوف من قبل المتعطلين عن الإقبال عن هذه الوظائف بسبب عدم ملائمتها مع المؤهلات العلمية لهم ، فضلا عن عدم مناسبة معدلات الأجور المصاحبة لها.

وبالإضافة إلى ما سبق ، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتدشين المرصد المصري للتعليم والتدريب والتوظيف ، ليعمل كنظام معلومات شامل ومتكامل لسوق العمل، بحيث يقوم بحصر الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، والتنبيؤ بالاحتياجات المستقبلية للتدريب والتوظيف، بالإضافة إلى إنشاء قواعد بيانات متعددة المصادر للتعرف علي الاحتياجات المستمرة للتوظيف وربط ذلك بالتعليم. وكذلك توفير المعلومات اللازمة حول سوق العمل لكل من متخذي القرار ، والمستثمرين في المجالات الاقتصادية ومجالات التعليم والتدريب لاتخاذ القرارات الاستثمارية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وخدمة الباحثين عن العمل والشباب في مراحل التعليم المختلفة. وقد بدأ المرصد بدراسة أحوال سوق العمل ودراسة مستقبل التعليم الفني في إقليم القاهرة الكبرى

⁵ - بالإضافة إلى إنشاء وتشكيل مجلس للتدريب الصناعي ، تم توقيع اتفاقية لتأسيس أكاديمية جنرال موتورز للتدريب علي صناعة السيارات في مصر

من حيث التخصصات الأكثر أهمية. وكذلك دراسة الوظائف الشاغرة واحتياجات صناعة الغزل والنسيج في المحلة الكبرى من العمالة. وعليه يتضح مما سبق ، ان مصر عرفت وقامت بتطبيق - خلال الفترة الزمنية الماضية - بعض سياسات وبرامج سوق العمل النشطة والسلبية ، كنا قامت الحكومة ببعض الجهود للتصدي لمشكلة البطالة ، إلا انه يعتقد ان هذه الجهود كانت متناثرة ، ولم تتم تحت مظلة واضحة لسياسة للتشغيل على المستوى القومى ، وفى إطار رؤية واضحة. وتحتاج مصر فى الوقت الحالى لحل مشكلة البطالة إلى تبني مجموعتين من السياسات ، المجموعة الأولى خاصة بتعظيم الاستفادة وتقوية العلاقة والروابط بين الاستثمارات بأنواعها المختلفة مع التشغيل **employment - investment link** ، وذلك لتعميق آثار الاستثمار على التشغيل ، والمجموعة الثانية تتعلق بتبنى سياسات نشطة للتشغيل فى الأجل القصير والمتوسط ، وذلك على النحو التالى:

- سياسة تفعيل الروابط بين الاستثمار والتشغيل

يعد الاستثمار متغيرا حاكما للاقتصاد ، وفى ظل محدودية نمو الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى ، يصبح هو المسئول الأول عن النمو الاقتصادي والتوظيف، سواء كان هذا الاستثمار استثماراً حكومياً وعماماً ، أم استثماراً خاصاً (اجنبياً ومحلياً) ^٦. ومن ناحية أخرى يجب أن يخدم الاستثمار بأنواعه المختلفة الإستراتيجية الإنمائية للدولة ، وحيث أن هدف التشغيل يعد من الأهداف التنموية التى تحتل أولوية قصوى لدى صانع السياسة المصرى ، لذا يجب تفعيل وتأكيد العلاقة الايجابية بين الاستثمارات والتشغيل ، وذلك من خلال الآليات التالية:

• استهداف الاستثمار كثيف عنصر العمل - بما يخدم إستراتيجية التشغيل - فى بعض الأنشطة الصناعية ، مثل صناعات : الغزل والنسيج والمنسوجات والملابس الجاهزة ، والصناعات الالكترونية ، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والأنشطة الخدمية كثيفة العمل ، وبذل جهود كافية لزيادة تدفقات الاستثمارات الواردة من الدول الآسيوية ذات الوفرة الكبيرة فى عنصر العمل ، وخاصة من دولتى الصين والهند.

• منح علاوة للمشروعات الاستثمارية كثيفة العمالة تمثل نسبة من التكاليف الاستثمارية لها ، مع ربط الحوافز المقدمة للاستثمار بتحقيق حجم معين من التشغيل ،

⁶ - أشارت إليه بعض الدراسات من وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، وخاصة بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية ، لمزيد من التفاصيل انظر :

- Samiha Fawzy and Nihal El-Megharbel, " Public and Private Investment in Egypt: Crowding-Out or Crowding-In? " , April 2004, (WP96)

بالإضافة إلى التوسع فى آلية مساهمة الدولة بنسبة فى تكاليف التأمينات الاجتماعية على النحو الذى تم فى المشروعات الاستثمارية فى صعيد مصر.

• استمرار سياسات تبسيط إجراءات إقامة الأعمال وتأسيس المشروعات ، والعمل على تقصير الفترة بين إجراءات تأسيس الاستثمار وبدء الإنتاج ، سواء تمثل هذا فى اختصار الفترة اللازمة للحصول على تراخيص التشغيل للمشروعات وتراخيص البناء ، أو منح الموافقات على تخصيص الاراضى للمشروعات.

• مساهمة الاستثمارات الحكومية بنسبة قليلة (١٠% مثلا) من اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات الإنتاجية كثيفة العمالة التى تتطلبها الأسواق المحلية والأجنبية ، بما يحفز القطاع الخاص على الاكتتاب والدخول فى هذه المشروعات.

• تفعيل الاندماج فى نظم الإنتاج الدولية وسلاسل القيمة المضافة العالمية ، وإجراء دراسات لفهم وتحليل سلاسل القيمة المضافة العالمية بعمق فى الأنشطة الإنتاجية والخدمية كثيفة العمل ، وفى هذا الصدد يجب تشجيع مشاركة الشركات المحلية فى سلاسل التوريد التابعة للشركات المتعددة الجنسيات.

- تصميم سياسات لسوق العمل النشطة

على الرغم من ان الاستثمار يعد محمدا هاما للتشغيل فى مصر ، إلا ان مشكلة البطالة تعد مشكلة حادة ، تتطلب ضرورة تدخل الدولة فى سوق العمل بإجراءات تنفذ فى الأجل القصير والمتوسط ، فالمتعطلين الحاليين والداخليين الجدد إلى سوق العمل لن يستطيعوا الانتظار عامين أو أكثر حتى تؤتى الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية ثمارها ، لذا يجب على صانع السياسة فى مصر تطبيق سياسة نشطة لسوق العمل **Active Labor Market Policy (ALMPs)** ، وقد جاءت هذه السياسات بأثار طيبة فى الدول الآسيوية التى تعرضت لازمات اقتصادية ومالية فى عام ١٩٩٧.

لذا يمكن صياغة برنامج تنفيذى متكامل لحل مشكلة البطالة فى الأجل القصير والمتوسط ، مستوحى من سياسات سوق العمل النشطة ، وبحيث يراعى خصوصية سوق العمل المصرى ، ويحقق رغبات وتطلعات وثقافة الداخلين إليه. ويستفيد من معدلات النمو الاقتصادى المرتفعة الى تحققت فى السنوات الأخيرة^٧. ويتكون البرنامج التنفيذى المتكامل لحل مشكلة

7 - على الرغم من ان برامج سوق العمل النشطة قد لاتمثل آلية فعالة فى الحالة المصرية ، وخاصة بعض برامج الأشغال العامة ، والتى قد لايقبل عليها شباب المتعطلين ، فضلا عن انه من الصعب وضع معدلات أجور منخفضة عن تلك السائدة فى السوق ، خاصة فى ظل ندرة العمالة المرتبطة بقطاعات الإنشاءات والبناء. إلا أن هناك بعض البرامج الأخرى التى يمكن ان تستفيد منها مصر للقضاء على مشكلة البطالة ، وخاصة فيما يتعلق بتطوير خدمات التشغيل ، ودعم الأجور فى القطاع الخاص المنظم ، والمشروعات الصغيرة .

البطالة فى الأجل القصير والمتوسط ، من حزمة برامج فرعية (ثمانية برامج) تهدف إلى تنشيط سوق العمل فى الاقتصاد المصرى وتوفير المزيد من فرص العمل، وهى:

١. البرنامج الأول : توفير فرص العمل من خلال التوسع فى المشروعات الصغيرة والإقراض الشعبى.

٢. البرنامج الثانى: دعم التشغيل فى القطاع الخاص المنظم

٣. البرنامج الثالث: تنمية الطلب على العمالة المصرية فى الأسواق العربية والأجنبية

٤. البرنامج الرابع: توفير فرص عمل فى قطاعات التعليم والصحة

٥. البرنامج الخامس : تحسين وتنظيم أحوال القطاع غير المنظم

٦. البرنامج السادس : رفع كفاءة التدريب والتأهيل

٧. البرنامج السابع : تحسين خدمات التشغيل

٨. البرنامج الثامن : تطوير نظام معلومات سوق العمل

ويجب ان يراعى عند تصميم هذه البرامج المبادئ الأساسية التالية : حسن التخطيط والتصميم - إجراء تحليلات المنافع والتكاليف • التنفيذ الكفء للبرامج وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين الجهات القائمة عليها - التحديد الدقيق للفئات المستهدفة - أنظمة المتابعة والحوكمة المستمرة.

وبالإضافة إلى هذه البرامج النشطة ، يجب تطبيق بعض الآليات السلبية ، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل آلية إعانات البطالة ، وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر فى قانون سوق العمل المصرى ليتوافق مع المستجدات العالمية والمحلية فى سوق العمل ، وخاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور.

المبحث الثانى

دور الصناعات الصغيرة فى التجربة الآسيوية (*)

يتناول هذا المبحث دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى بعض الاقتصادات الآسيوية (كوريا ، والصين ، والهند ، وماليزيا) ، وكذلك وضعية هذه الصناعات فى الاقتصاد المصرى ، والمعوقات التى تواجهها ، بغية تحسين اوضاعها من خلال الاستفادة من التجربة الآسيوية.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكوريا الجنوبية : (١)

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى كوريا ، هى القوى المحركة للنمو المتواصل فى الاقتصاد والاستقرار الاجتماعى من خلال خلق فرص العمل وقد تم تعريفها وفقاً للقطاعات فالصناعات الصغيرة فى قطاع التعدين والتصنيع والنقل هى التى تضم ٥٠ عامل بينما الصناعات المتوسطة فى هذا القطاع تضم من حوالى ٥١-٣٠٠ عامل، والصناعات الصغيرة فى قطاع الإنشاءات هى التى تضم ٣٠ عامل بينما الصناعات المتوسطة بنفس القطاع تلك التى تضم من ٣١-٢٠٠ عامل، والصناعات الصغيرة فى قطاع التجارة والخدمات والتى تضم ١٠ عمال بينما الصناعات المتوسطة تلك التى تضم من ١١-٢٠ عامل ، كما صنفت الأعمال التى تتطلب عماله كثيفة بأنها صناعات صغيرة مهما بلغ عدد عمالها، والصناعات التى تتطلب رأس مال كثيف بأنها صناعات كبيرة .

أولاً: أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد الكورى :

وضعت الحكومة الكورية مجموعة من الخطط الاقتصادية التى بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى (١٩٦٢-١٩٦٦)، وتستهدف هذه الخطط جميعاً إحداث تغيير جذرى فى هيكل الاقتصاد القومى، وذلك عن طريق تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد القومى ورفع مستوى الدخل القومى ونصيب الفرد منه وخلق قاعدة إنتاجية متنوعة وموجهة للتصدير، وقد اعتمد الاقتصاد الكورى على الصناعات الصغيرة بشكل كبير الأمر الذى ساهم فى تضاعف إجمالى الناتج المحلى ليقتررب من الثلاثين مرة.

وللصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رائداً فى القطاع الصناعى الكورى حيث ساهم فى خلق مزيد من فرص العمل فقد زادت العمالة الصناعية من حوالى ٦٦٧ ألف عامل عام ١٩٦٣/٦٢ إلى حوالى ٩١٢ ألف عامل عام ١٩٦٦/٦٥ بصفة عامة، بينما تزايدت عدد

(*) قامت باعداد هذا المبحث د. سحر البهاني .

(١) هان ديك كيو ، التنمية الصناعية فى مصر مقارنة بكوريا الجنوبية ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ .

المشروعات الصغيرة والتي تضم من ١٠-٤٩ عامل من نحو ٧,٥ ألف منشأة أو مشروع عام ١٩٦٩ إلى حوالى ٨,٤ ألف منشأة عام ١٩٧٤، كما تزايدت أيضاً الصناعات المتوسطة والتي تضم من حوالى ٥٠-٩٩ عامل من حوالى ١,١ ألف منشأة عام ١٩٦٩ إلى حوالى ١,٥ ألف منشأة (٢) عام ١٩٧٤، وقد إعتد الإقتصاد الكورى على الصناعات الصغيرة بشكل كبير الأمر الذى ساهم فى تضاعف إجمالى الناتج المحلى، كما بلغ معدل نمو الصادرات السنوى لكوريا الجنوبية حوالى ٤٠% ، بل أن صادرات بعض الصناعات الصغيرة تجاوزت حوالى ٩٠% من إنتاجها . هذا وتساهم هذه الصناعات بحوالى ٣٢% من إجمالى الناتج المحلى لعام ٢٠٠٦ .

ثانياً: الجهات المسئولة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الإقتصاد الكورى:

قامت الحكومة الكورية بإنشاء العديد من الهيئات التى توفر الدعم اللازم للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى وضع السياسات التى تقوم بتوفير البيئة الملائمة لنموها، ونوجز فيما يلى أهم الهيئات المسئولة عن دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكوريا الجنوبية.

١- هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

تم إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الحكومة الكورية فى وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ولقد ارتكزت هذه السياسات على مجموعة من المحاور نوجز أهمها فيما يلى:

- تحديث وسائل الإنتاج .
- تقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- إنشاء المدن الصناعية للصناعات الصغيرة وإقامة العديد من المجمعات الصناعية بها .
- تنمية الصناعات البيئية والريفية .
- تقديم الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية .
- توجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى التصدير .
- إنشاء مراكز الإرشاد والمدارس الصناعية ومراكز التدريب المهنى.

٢- هيئة تنظيم التجارة korta :

عملت الحكومة الكورية على إنشاء هيئة تنظيم التجارة korta عام ١٩٦٤ لتنمية الصادرات الكورية، وإعداد البحوث التسويقية، وتقوم هذه الهيئات حالياً بالإشراف على

^٢ (للأسف لم تتوافر بيانات حديثة عن عدد المنشآت الصغيرة ولكن يعتقد الباحث أن تحقيق مساهمة لهذه الصناعات بنسبة ٣٢% عام ٢٠٠٦ يقدم دلالة واضحة على استمرار التزايد فى أعدادها منذ المبيعات وحتى السنوات الأخيرة .

٢٠٠ مكتب فى العديد من دول العالم، وتعمل الهيئة على تقديم كافة المعلومات والبيانات التصديرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٣- مكتب لدعم الصادرات بوزارة التجارة :

قامت الحكومة الكورية بإنشاء مكتب حكومى بوزارة التجارة لمتابعة الأداء اليومى لكبار المصدرين والتغلب على المشاكل التى تعترض نشاطهم .

٤- مؤسسة التجار الكوريين :

حيث أقامت الحكومة الكورية مؤسسة للتجار الكوريين تقوم بتحصيل ١% من إجمالى قيمة الواردات لتمويل جهود ترويج الصادرات الكورية فى الأسواق العالمية .

٥- السفارات الكورية :

تم تكليف السفارات الكورية فى جميع أنحاء العالم بمسئولية الترويج لمختلفة السلع الكورية فى جميع الدول .

ثالثاً: السياسات الحكومية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

انتهجت الحكومة الكورية سياسة اقتصادية كلية تهدف إلى دفع عجلات التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد سمحت الحكومة الكورية منذ عام ١٩٦٥ للمستوردين باستيراد السلع الرأسمالية والوسيطه دون قيود مع إعفائها من الرسوم الجمركية، كما تم تخفيض الضرائب المباشرة على الدخول الناشئة عن التصدير بنسبة ٥٠% ، كما عملت الحكومة الكورية على زيادة الاعتماد على استخدام التكنولوجيا الحديثة حتى يمكنها منافسة اليابان حتى فى أسواقها الداخلية فى صناعات معينة مثل صناعة المنسوجات والصينى.

هذا وقد خصصت حكومة كوريا الجنوبية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧ مبلغ ١,٤٦ تريليون وون للمساعدة فى الأبحاث والدراسات الهادفة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتخصصة فى صناعة القطع والأجزاء الصناعية (٢) .

رابعاً: المؤسسات التمويلية الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة

منذ عام ١٩٦١ عملت الحكومة الكورية على تدعيم دور الصناعات الصغيرة من خلال إنشاء بنك متخصص لتمويل هذه الصناعات بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية وقبول الودائع والمشاركة فى رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخدمات الاستشارية فى الأعمال الإدارية والفنية ، كما قدمت الحكومة الكورية الائتمان المتوسط والقصير الأجل

(٢) www.sme.gov.eg

بفائدة مدعمة كحافز للمصدرين عن طريق دعم أسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم أسعار فائدة تفضيلية مقدارها ١٨% بالمقارنة بالمعدل السائد وقدره ٢٦% . وقد اعتمدت الحكومة الكورية سياسة دعم الصناعات الصغيرة من خلال إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء بنك للتمويل، إضافة إلى دعم الصادرات الكورية من خلال السفارات الكورية المنتشرة في مختلف دول العالم .

الصناعات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا: (١)

تعرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا وفقاً لقطاعي الصناعات التحويلية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . بأنها الصناعات التي لا يتجاوز عدد العمالة بها ١٥٠ عامل وفقاً للقطاع الأول بينما تعرف وفقاً لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها الصناعات التي تتضمن عدد من العمالة لا يتجاوز ٥٠ عامل . هذا وتساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي ٢٦,١% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية عام ٢٠٠٦، وحوالي ٢٩,١% من مخرجات الصناعات التحويلية لنفس العام، كما أنها توفر حوالي ٣٢,٥% من إجمالي فرص العمل بماليزيا، وتستحوذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة على حوالي ٩١% من إجمالي منشآت الصناعات التحويلية لنفس العام، كما أنها تساهم بحوالي ٢٠% من إجمالي الصادرات لنفس العام. ويتوقع أن تقدر القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي ١٢٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

وتتركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة، ثم قطاع المواد الغذائية والمشروبات، ثم قطاع المعادن والمنتجات المعدنية، وقطاع المنتجات الخشبية، وقطاع النقل والمعدات الكهربائية، وتعود نشأة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا إلى عام ١٩٧١ عندما انضمت الحكومة بالحد من الفقر وتصحيح إختلالات السياسات الاقتصادية وتوفير فرص العمل مما ترتب عليه تشجيع هذه الصناعات، وفي هذا الإطار عملت الحكومة على بذل مزيد من الجهود في اتجاه توثيق الروابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة خلال خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة، وبالرغم من البداية المبكرة للصناعات الصغيرة في ماليزيا، إلا أن الخطة الاقتصادية السابعة (١٩٩٦-٢٠٠٠) تعد من أول الخطط التي نفذت العديد من البرامج التي تغطي معظم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث منحت هذه الخطة دوراً حيوياً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم جهود التصنيع الوطنية من خلال الروابط

^١) Ali Saleh.Nelsonoly Ndubisi, SME Development in Malaysia : Domestic and Global Challenges, University of Wollongong, Economics Working Paper Series 2006 .

الخارجية عبر قطاع الصناعات التحويلية والذي يمثل القطاع الرئيسى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا.

وتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا العديد من التحديات والتي من أهمها:

- الافتقار إلى إطار شامل من حيث السياسات الاقتصادية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تدنى مستوى البحث العلمى والتطوير .
- عدم كفاية البيانات المعلوماتية عن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- صعوبة الحصول على القروض وغيرها من المساعدات المالية.
- معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل الأراضى القائمة عليها بدون أخذ موافقة عليها بالاستخدام الصناعى .
- عدم توافر العمالة الماهرة والتي تؤثر على نوعية الإنتاج فضلاً عن الكفاءة الإنتاجية.
- المنافسة من منتجين آخرين (الصين، الهند) .
- محدودية القدرة على مواجهة التحديات المتمثلة فى تحرير السوق والعولمة .
- نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية والعملاء .
- عدم القدرة على توفير التكنولوجيا التى تساهم فى إنتاج منتج قادر على المنافسة الداخلية والخارجية .

وقد حاولت الحكومة الماليزية التغلب على هذه التحديات من خلال إتباع بعض الإجراءات حيث اشتملت الخطة الثامنة (٢٠٠١-٢٠٠٥) على بعض الحوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ممثلة فيما يلى:

- ١- حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار .
- ٢- منح للمساعدة .
- ٣- المشاركة فى رأس المال .
- ٤- توفير البنية التحتية والخدمات الداعمة .
- ٥- إعداد العديد من البرامج التى تستهدف دراسة الأسواق وكيفية الوصول إليها .
- ٦- توفير التمويل اللازم من المصادر المختلفة.
- ٧- إعداد الدورات التدريبية لتوفير العمالة الماهرة .
- ٨- تعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

كما عملت الحكومة على تسهيل دخول منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الخارجية من خلال مشاركتها في المعارض التجارية والبعثات التجارية عن طريق تمويل تكاليف المشاركة .

كما انتهجت ماليزيا سياسة التصنيع العنقودي والتي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود متصل بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة .

كما عملت الحكومة على توفير برامج لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء بمستوى إنتاجها والحصول على معايير الجودة في الصحة والسلامة والبيئة والعمل وذلك من خلال منح لهذه الصناعات لتحقيق الشهادات التي تحقق المعايير الدولية مثل سلسلة الأيزو، والحلال جى أم بى، فضلاً عن المساعدات التقنية التي يقدمها معهد البحوث الصناعية بماليزيا ، كما تم اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال والتي ركزت بدورها على تنشيط وتنمية المشروعات الإنتاجية والتصنيعية المتخصصة في بعض القطاعات الإنتاجية خاصة التصديرية .

ونظراً لارتفاع أسعار الأجهزة والمعدات مقارنة بإمكانيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن شركة تطوير التكنولوجيا تقوم بدراسة هذه الاحتياجات وإمكانات توافرها ، وتعد هذه الشركة بمثابة مراكز احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تقوم هذه الشركة بتوفير العديد من الخدمات في مجالات البحث والتطوير والاستشارات الهندسية، ونقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك، وتنمية الموارد البشرية، وخلق شبكات ومؤسسات للمشروعات، ودعم برنامج إدارة الجودة، تقديم خدمات التحليل المالي.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالصين : (°)

حققت الصين في السنوات الأخيرة طفرة اقتصادية ضخمة، حتى أصبحت عملاقاً تجارياً يحتل المركز الخامس على المستوى العالمى، وذلك بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا. فقد بلغ معدل النمو الإقتصادى فى الصين حوالى ٨% عام ٢٠٠٦، الأمر الذى يجعله الأسرع نمواً فى العالم .

ونجحت المنتجات الصينية، التي تتميز بمستوى جودة معقول وسعر منخفض في غزو كثير من الأسواق العالمية التي تشتد بها المنافسة ، خاصة السوق الأمريكى حيث أدت المنافسة

°) United Nations, Modernization and Improvement of efficiency of small scale industries, small Industry Bulletin for Asia and the Pacific. No. 1982 .

مع المنتجات الصينية به إلى إغلاق مجموعة من المصانع الأمريكية أبرزها بقطاع المنسوجات.

وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالصين مكانة متميزة حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المسجلة ٣,٦ مليون مؤسسة بداية عام ٢٠٠٤، تساهم بحوالى ٥٥,٦% من إجمالي الناتج المحلى، وتوفر حوالى ٧٥% من فرص العمل فى المناطق الحضرية.

وقد بدأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الصين بالريف حيث العمالة الرخيصة والتكنولوجيا البسيطة، وقد ساعدت الحكومة الصينية هذه المشروعات من خلال تشجيع الاعمال التجارية الخاصة، وتوفير رؤوس الأموال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع فرض ضريبة دخل محدودة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة. كما تم إنشاء وكالة للشركات الصغيرة والمتوسطة فى الحكومة المركزية لتدعيم هذه المشروعات، فضلاً عن صندوق تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والذى يقدم كافة أعمال الدعم لهذه المنشآت ابتداء من المتابعة، والابتكارات التكنولوجية، والتدريب، والتصدير، وحماية البيئة . وبالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد الصينى إلا أنها مازالت تواجه عقبات وقيود من حيث الحصول على المعلومات والتكنولوجيا والموارد البشرية والأسواق المالية.

وقد ركزت الحكومة الصينية على ثلاثة برامج رئيسية لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تتضمن هذه البرامج مساعدة هذه المشروعات على بدء الأعمال التجارية، ضمان الحصول على الائتمان، الابتكار التكنولوجى ونقل التكنولوجيا فضلاً عن تدريب العمالة) ، وتتركز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالصين بقطاع الفن والحرف، المنسوجات والملابس الجاهزة، الأدوات المنزلية، الأجهزة الكهربائية المنزلية، الأغذية والمشروبات .

كما اعتمدت الحكومة الصينية على إعداد برنامج قومى مركزى يعرف بـ Torch والذى تم بناء عناصره على أساس النهوض بالبحث العلمى وتعظيم نتائجه من خلال تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجى، وتنمية وتطوير التكنولوجيات العالية وتطبيقاتها، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجى للمنتجات الصينية. وتعد أهم نتائج برنامج Torch تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى القطاع الخاص بالصين حيث ساهم هذا البرنامج فى إقامة الحاضنات والمراكز التكنولوجية والقواعد الصناعية فى بعض الشركات الضخمة المملوكة للدولة والتى لم تستطيع التواءم مع المنافسة ولم تكن هناك جدوى من هيكلتها حيث تم إعادة استخدام بنيتها الأساسية من ورش ومصانع ومباني ووحدات إدارية كمشروعات صغيرة تؤجر للأفراد تعمل فى نفس مجالها أو يتم تغيير

نشاطها لنشاط آخر، وقد انتشر هذا الأسلوب فى مختلف المقاطعات الصينية للاستفادة من الشركات العامة القديمة وتحويلها إلى مواقع إنتاج صغيرة متطورة .

إلا أن البرنامج الصينى لحاضنات الأعمال يواجه العديد من المعوقات أهمها :

- يركز البرنامج الصينى لحاضنات الأعمال على التبعية للبرنامج القومى للتنمية Torch مما لا يتيح الفرصة لتنمية العلاقات مع الإدارات المحلية وإدماج هذه المشروعات فى هذه الإدارات، ونقل ملكيتها وتبعيةها إلى المقاطعات المختلفة .
- التركيز الشديد على وحدات Hardware وهى المباني والبنية الأساسية للحاضنات وعدم تنمية الخدمات التى تقدم للشركات .
- ضعف الاهتمام بالمشروعات الموجهة للمرأة والأقليات .

وقد حاول برنامج Torch التغلب على هذه المعوقات من خلال التركيز على الخدمات أكثر من المباني والوحدات الإنتاجية، وتنمية معايير اختيار المشروعات بالحاضنة، التركيز على اختيار عناصر ذات خبرة بإدارة الأعمال بالحاضنات .

الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالهند : (١)

تعد تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالهند من التجارب الرائدة فى هذا المجال حيث تتلاءم هذه التجربة مع معظم اقتصاديات الدول النامية. وقد بدأت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالهند منذ استقلالها عام ١٩٤٨ وأصبح تشجيع الصناعات الصغيرة جزء من فلسفة الهند خلال خططها الاقتصادية الخمسية بداية من الخطة الأولى (١٩٥١-١٩٥٦)، وقد صدر أول تعريف حكومى للصناعات الصغيرة عام ١٩٨٥ بأنها المنشآت التى يعمل بها ٥٠ عامل فأقل فى الوردية الواحدة، ورأس مالها فى حدود ١٨ ألف دولار، وتعرف حالياً بأنها المشروعات التى يبلغ الحد الأعلى من استثماراتها ١٠ مليون دولار فى المصنع والآلات المستخدمة . وتساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بحوالى ٣٥% من إجمالى الناتج المحلى لعام ٢٠٠٥، وبحوالى ٤٨% من إجمالى الصادرات الصناعية، وبحوالى ٤٤% من إجمالى الإنتاج الصناعى لنفس العام . ويشرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الهندية العديد من الهيئات والوحدات التى تعمل خصيصاً من أجل توفير الدعم اللازم لهذه الصناعات، وتعمل هذه الجهات تحت قيادة وتنسيق وزارة الصناعات الصغيرة والريفية الزراعية. ومن أهم هذه الجهات جهاز إدارة الصناعات الصغيرة والريفية، مجلس التنمية الصناعية، المنظمة المركزية للصناعات الصغيرة، مراكز تنمية المنتج .

(١) حسن القمحوى ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية فى الهند .

وتعتمد الصناعات الصغيرة فى تمويلها على البنوك التجارية الهندية، وبنك الهند للتنمية الصناعية وكذلك البنوك التعاونية والإقليمية والجهاز القومى للصناعات الصغيرة، وجهاز تنمية الصناعات الصغيرة، وبنك اندهرا، وبنك الهند القومى ، كما اعتمدت الحكومة الهندية على العديد من السياسات الحكومية والبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: السياسات الحكومية لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة (٧)

نظراً للأهمية الكبيرة التى تحتلها الصناعات الصغيرة والمتوسطة عملت الحكومة الهندية دائماً على خلق البيئة اللازمة لنموها وزيادة نشاطها ومشاركتها فى التنمية الاقتصادية للدولة وذلك من خلال :

١ - الخدمات التى تقدمها الدولة من أجل دعم عمل المشروعات الصغيرة فى جميع المجالات:

- تم تعديل وتسهيل جميع الإجراءات التى تختص بالصناعات الصغيرة فيما يساعدها على العمل بمرونة وسهولة .
- تسهيل الحصول على العضوية فى الاتحادات المختلفة .
- تقديم الخدمات الاستشارية سواء كانت قانونية أو إدارية بالإضافة إلى توفير العديد من البرامج التدريبية المختلفة.
- توفير الموارد اللازمة لعملية الإنتاج فضلاً عن مساعدة الشركات فى استئجار أو شراء المعدات والآلات الحديثة اللازمة لتحسين جودة العمل، وتوفير الدعم الفنى .
- دعم خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة فى المواصلات الحكومية .
- تقديم التسهيلات للشركات فيما يتعلق بالشحن خاصة الشحن الجوى .
- ٢ - فتح أسواق رأس المال أمام الشركات المساهمة لطرح ٢٤% من أسهمها للشركات الصناعية الأخرى.
- ٣ - وضع الإطار التشريعى اللازم من أجل خلق بيئة قانونية وتشريعية صالحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :
- وضعت الحكومة قوانين وتشريعات من أجل ضمان دفع المديونيات لصالح الصناعات الصغيرة .

(٧) فاطمة السيد جلال ، دور المشروعات الصغيرة فى التنمية لدول النامية ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ .

- إنشاء لجنة خاصة لتقديم الاستشارات القانونية اللازمة للعمل ومراجعة القوانين الخاصة بتطوير الصناعة .
- ٤- وضع خطط جديدة للتنمية الشاملة للبنية التحتية: وذلك بهدف دعم الصناعة فى المناطق الريفية والمناطق المحرومة وذلك من خلال إنشاء ١٠٠ مجموعة صناعية تنتشر فى جميع أنحاء البلاد .
- ٥- التأكيد على دعم مفهوم التكنولوجيا الحديثة ومراقبة الجودة والحفاظ على البيئة والطاقة .
- ٦- تسهيل تدفق القروض:
- زيادة حجم القروض المقدمة من البنوك التجارية، ووضع خطط واضحة من أجل تأمين تلك القروض وتسهيلها خاصة للوحدات ذات الأنشطة التصديرية.
- زيادة إعداد البنوك المتخصصة من أجل زيادة التغطية والتسهيل على الشركات الصغيرة فى الحصول على القروض اللازمة لها .
- ٧- التوسع فى مجالات الإنتاج: حيث تشمل الصناعات الغذائية والزراعية، بالإضافة إلى زيادة تعقيدها لتشمل ليس فقط المنتجات الاستهلاكية البسيطة ولكن أيضاً عدد كبير من المنتجات الأخرى مثل الآلات الحاسبة والتليفزيونات وغيرها .
- ٨- دعم ملكية المرأة لأعمال الحرة: تقديم مساعدات وتسهيلات خاصة للشركات التى تملكها وتديرها المرأة، والتى يبلغ فيها ٨٠% من العاملين نساء وتقديم هذه المساعدات فى شكل دعم مالى يبلغ أحياناً ٥٠% من رأس المال .
- ٩- التسهيلات والإعفاءات المالية: عملت الحكومة الهندية على زيادة القطاعات المعفاة من الضرائب لتشمل صناعات مثل القطن والتبريد هذا بالإضافة إلى تقديم إعفاءات على رسوم الإنتاج للشركات المنتجة، كما قامت الحكومة بتخفيض الرسوم المستحقة للمياه والكهرباء لتلك الوحدات الصناعية. كما وضعت نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة الصناعات الصغيرة يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر ٠٠ ففى عام ١٩٧١ أدخلت الحكومة الاتحادية الهندية نظاماً للإعفاءات الضريبية بحيث تصبح نسبة الإعفاء الضريبى للمشروعات الصغيرة التى يصل رأس مالها لأقل من ٠,٧٥ مليون روبية ما مقداره ١٠٠%، ثم تبدأ نسبة الإعفاء الضريبى تقل تدريجياً مع الزيادة التدريجية ففى رأس مال المشروع لتصبح ٧٥% إذا كان رأس المال يتراوح

ما بين ٠,٧٥ ، ١,٥ مليون روبية، و ٥٠% إذا كان رأس المال يتراوح بين ٢,٥ : ٤ مليون روبية.

١٠- تسويق المنتجات من خلال تقديم كافة التسهيلات اللازمة لها من أجل التسويق خارجياً مع تقديم كافة الخدمات للصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل التسويق لمنتجاتها محلياً ، كما تم صياغة برامج تنمية حركة البيع والشراء، حيث يلتقى البائعون من صغار الصناع مع المشترين من أصحاب الصناعات المتوسطة والكبيرة، وكذا أجهزة الدولة بدءاً بوزارة البترول، السكك الحديدية، والدفاع، والوزارات الأخرى ذات الأهمية فى التعامل مع الصناعات الصغيرة لنفتح لهم أبواباً لتصريف منتجاتهم .

- ونظراً للأهمية الكبيرة للصناعات الصغيرة فى الهند قامت الحكومة الهندية بإنشاء وزارة خاصة تعمل على دعم ودفع عمل الصناعات الصغيرة والتنسيق بين الهيئات المختلفة التى تعمل لخدمة هذا القطاع .

ثانياً: برامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الهندية ^(٨)

تتضمن هذه البرامج برامج المساعدات التدريبية، برامج التمويل، برامج المساعدات الفنية والتدابير الحمائية، برامج التسويق، برامج الإرشاد، برامج إدارية، برامج تنمية التعاقد من الباطن، برامج حماية الصناعات الصغيرة، برامج تحديث الصناعات الصغيرة، برامج رفع القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلى موجز عن هذه البرامج:

١- برامج المساعدات التدريبية :

أنشئت الحكومة الهندية عام ١٩٦٢ معهد التدريب للصناعات الصغيرة ويتم تمويله من الحكومة واهتم المعهد بتدريب موظفى المنظمة المركزية للصناعات الصغيرة والإدارات المركزية وحكومات الولايات فى مجال الإدارة الصناعية والتنمية الاقليمية ومديرى الصناعات الصغيرة . ومن أهم البرامج التدريبية فى الهند برنامج المركز الصناعى الاقليمى الذى يهدف لتنمية الصناعات الصغيرة وخلق فرص التشغيل من خلال هذه الصناعات خاصة فى المناطق الريفية، وخطة التشغيل الذاتى والتى تهدف لتدريب الشباب العاطل والتى تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٥ عام .

^٨ (فاطمة السيد جلال ، مرجع سبق ذكره .

٢ - برامج التمويل :

تعتبر مشكلة التمويل من أكبر المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في الهند، لذلك قامت الحكومة بالعمل على توسيع قاعدة تمويل الصناعات الصغيرة، فأنشأت عدداً من المؤسسات التمويلية لتقديم القروض اللازمة لتمويل رأس المال الثابت والعامل للصناعات الصغيرة، وتمويل الصناعات الصغيرة أساساً يتم عن طريق البنوك التجارية في الأساس ، أما الجهاز القومي للصناعات الصغيرة فيقدم خدماته عن طريق توفير المعدات بنظام الشراء التأجيري للمعدات محلية كانت أو مستوردة بنظام تفاضلي .

حيث يقوم البنك القومي والبنوك التجارية بتقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لشراء المواد الخام والبضائع، كما قامت الحكومة الهندية بوضع خطة لضمان القروض من خلال وضع احتياطي بالبنك المركزي لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات الصغيرة، كما قدمت منح تمويلية أخرى للصناعات الصغيرة بغرض شراء الآلات المحلية بنظام الشراء التأجيري ومنح خاصة ببناء المصانع بالمدن الصناعية وتقديم مساعدات متنوعة لهذه المدن الصناعية لخدمة الصناعات الصغيرة مثل مكاتب التلغراف، مخازن للمواد الخام ، كما يساهم بنك الادخار الهندي والذي تم تأسيسه بهدف تمويل الصناعات الصغيرة في إقراض الصناعات الصغيرة .

٣ - برامج المساعدات الفنية:

وتقدم هذه المساعدات من المنظمة المركزية للصناعات الصغيرة تتضمن المساعدات الفنية إعداد التصميمات والرسومات اللازمة للمنتج بناءً على دراسة طلب المستهلك والقدرة التصنيعية للمنتج والخدمات الإرشادية اللازمة في الإنتاج والتخطيط ووضع التصميمات واختيار الآلات والمواد الخام وتقارير الجدوى والتقارير الخاصة بالتكلفة الاسمية للمشروع .

وفيما يتعلق بالإجراءات الحمائية قامت الحكومة الهندية عام ١٩٨٤ بالاتفاق مع الشركات الكبيرة الحكومية على أن تقوم الصناعات الصغيرة بالإشتراك في تصنيع ٣٠% من الأجزاء في المعدات الهندسية الثقيلة، ٤٥% من المعدات الهندسية المتوسطة والخفيفة، ٢٥% من وسائل النقل، ٤٠% من المنتجات الاستهلاكية. ونتيجة لذلك، تتعامل إحدى الشركات الضخمة المنتجة للسيارات مع ٣٠٠٠ مشروع صغير بطريقة التعاقد من الباطن، وأن ٣٨% من مجموع المنتجات الالكترونية في الهند ينتج من خلال صناعات متناهية في الصغر.

وفي يناير ١٩٨٦، أصدرت الحكومة الهندية قراراً يهدف إلى الحد من عدد حالات التوقف عن العمل بما ينتج عنها من تسريح المئات من العمال والتمسك بهدف بلوغ ٥% حداً للنمو

الذى وضعته الخطة الخمسية السابقة. وطبقاً لهذا القرار، تم إنشاء مكتب للتشبيد الصناعى والمالى كى تقصده كل منشأة تتعرض لصعوبات إقتصادية يستلزم حلها عن طريق تقديم برامج للإصلاح الإقتصادى والمالى حتى تتجاوز محتتها، ويجب على هذا المكتب تقصى أوضاع المنشأة خلال فترة وجيزة ويجوز له بناء على ذلك أن يعين مديراً أو أكثر يناط بهم رعاية المصالح المالية وغيرها من الأمور المتصلة بعمل المنشأة، وفى حالة ما يتبين للمكتب أن المنشأة قادرة على الوقوف على قدميها وأن تستعيد نشاطها فإنه يقوم بتحديد التدابير الكفيلة بمعالجة وضعها. وقد تكون هذه التدابير، تغيير إدارة المنشأة أو دمجها أو بيعها أو تأجيرها إلى طرف ثالث. وقد يرى المكتب إتخاذ تدابير عاجلة مثل تقديم الدعم المالى أو التحويل المصرفى العاجل بتدخل من الحكومة المركزية أو السلطات العامة المحلية. ويتابع المكتب الطريقة التى تستثمر فيها الأموال الجديدة، وقد يطلب من المؤسسات المالية المقرضة أن توقف قروضها، وقد يعاقب المديرين الذى يسيئون إستغلال الأموال المقدمة .

ومن بين التدابير الحمايية التشريعية للصناعات الصغيرة، قيام الحكومة الهندية بتطبيق سياسة مزدوجة تهدف إلى الحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبرى بما يسمح للمؤسسات الصغرى التى تنتج نفس السلع من إنتاج وتصريف سلعها، وفرض ضرائب على المؤسسات الكبرى تستخدم لتنمية الصناعات الصغيرة .

٤- البرامج الادارية والتسويقية

وتتضمن هذه البرامج والتى تقوم بها الحكومة الهندية الاشتراك فى المعارض الدولية ، كما تم تخصيص ٧٤٩ منتج قصراً على الصناعات الصغيرة لذا فمن حيث المبدأ لا تستطيع المشاريع الصناعية الكبرى دخول مجال إنتاج هذه السلع ، كما يمكن مساعدة الصناعات الصغيرة فى الإستفادة من حصص المشتريات الحكومية وغيرها من البرامج ، كما تقوم المنظمة المركزية للصناعات الصغيرة بتقديم الخدمات الاستشارية والاقتصادية والتى تتضمن دراسات الجدوى، دراسة القوائم المالية وقوائم التكاليف ، كما توفر الاستشارات العامة والخاصة فى مجال إدارة التمويل والإنتاج والتكاليف .

٥- برامج تنمية التعاقد من الباطن :

تعتبر الهند من أكبر المتعاملين فى نظام التعاقد الفرعى من الباطن، والذى يتم بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، وهذه التعاقدات قد تكون بين المشروعات الصغيرة والكبيرة فى الداخل بهدف الحصول على الأجزاء والمكونات والقطع المساعدة بتكاليف إنتاجية مخفضة ويسمى هذا تعاقد محلى، أو قد يكون بين مشروعات صغيرة بالداخل ومشروعات

كبيرة فى الخارج ويسمى هذا تعاقد دولى. وتخصص الحكومة جزء كبير من الدعم للصناعات التى لديها القدرة على التعاقد الدولى والذى يكون بناء على اتفاق بين منشآت قائمة فى الهند كمصدر ومنشآت فى دولة أخرى كمستورد .

٦- برامج حماية الصناعات الصغيرة :

اتبعت الهند العديد من السياسات لحماية الصناعات الصغيرة منها سياسة التمييز السعري (حيث تعطى أولوية للشراء من إنتاج الصناعات الصغيرة مقابل سعر يزيد ١٥% على السعر الذى تباع به كحافز، تقدم منح مالية ١٥% من قيمة الاستثمار الثابت للصناعات الصغيرة الجديدة، منح خاصة بتوفير مستلزمات الإنتاج من كهرباء وماء وخلافه) والإعفاء الضريبي (منح إعفاءات ضريبية للاستثمار فى المصانع والآلات وتزيد هذه الإعفاءات للصناعات التى تستخدم تكنولوجيا حديثة ثم تطورها محلياً، خصم ٢٠% من الأرباح من إجمالي الدخل الخاضع للضريبة ويستمر ذلك لمدة عشر سنوات بالنسبة للصناعات التى يتم إنشاؤها فى المناطق الريفية، وهذه الميزة للصناعات الصغيرة فقط) حوافز ومزايا فى إطار ضرائب ورسوم إنتاج وتتراوح هذه المزايا من الإعفاء الكامل أو النسبى وتساعد هذه الإعفاءات على خفض التكلفة ودخول منتج الصناعات الصغيرة كمنتج تنافسى فى أسواق الصادرات، التقييد الكمي لمخرجات الصناعات الكبيرة (وذلك عن طريق وضع قائمة بالمنتجات المقصور إنتاجها على الصناعات الصغيرة بدأت بحوالى ١٨٠ نوع عام ١٩٧٧/٧٦ ثم حوالى ٥٠٠ نوع عام ١٩٧٨ ثم ٨٠٠ نوع عام ١٩٧٩ ويطلق على هذه المنتجات المنتجات المحرمة) كما أعطت الحكومة حماية كاملة للصناعات الصغيرة فلا يجوز تأميمها .

٧- برامج تحديث الصناعات الصغيرة :

قامت الحكومة الهندية بإعداد برامج لتحديث الصناعات الصغيرة أهم عناصره إحلال الآلات والمعدات الجديدة محل الآلات والمعدات القائمة، وتحسين المخرجات، تحكم أفضل فى قائمة السلع المحرمة، تحسين مستوى التسويق وتحسين مستوى المنتج بحيث يتم استبعاد المنتج الذى لا يكون بالجودة الكافية التى تتلاءم مع السعر المباع به.

٨- برامج رفع القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة :

قامت الحكومة الهندية بإعداد برامج لرفع القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة من خلال تنظيمهم فى تجمعات صناعية كما يلى:

تواجدت التجمعات الصناعية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الهند منذ عدة عقود، حيث بلغت ٣٥٠ تجمع فى المناطق الحضرية، ٢٠٠٠ تجمع فى المناطق الريفية والحرفية. وبالرغم من أن هذه التجمعات تشكل ٦٠% من صادرات الهند الصناعية، إلا أنه

لا يمكن إتصاف غالبيتها بكفاءة الأداء الإقتصادي، الأمر الذي جعل الحكومة تقرر - نظراً لإدراكها للقدرات الكامنة فيها - تنمية وتطوير هذه التجمعات كإحدى الركائز اللازمة لتطوير مشروعاتها الصغيرة. وبناء عليه فقد تم إختيار أربع تجمعات صناعية فى بعض المناطق لتلقى الدعم وهى: تجمع صناعة المنسوجات ذات الطباعة اليدوية ، وصناعة الجوارب ، وصناعة الجوارب الصوفية ، وصناعة معالجة الأغذية . وفى عام ١٩٩٩ تم إختيار ثلاث تجمعات إضافية ليتم تطويرها وهى، تجمع تصنيع مكونات الماكينات ، وصناعة الجلود ، وصناعة الأدوية . وقد تم معاينة كل تجمع بعناية من حيث إحتياجاته الفعلية والإجراءات المادية اللازمة لتطوير الأداء فيه . ولتوسيع مجال المنفعة ولزيادة تأثير المشروع، تم إعتبار التحدى الرئيسى هو وضع برنامج وطنى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يستتبعه دعم المبادرات التى إتخذتها الولايات المختلفة ، علاوة على تحقيق التعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية الرئيسية التى تدعم تلك المشروعات وهى، بنوك التنمية.

أوضاع الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى

تحتل المشروعات الصغيرة مكانه متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتظهر أهمية دعم المشروعات الصغيرة فى مصر ورفع كفاءتها للاعتبارات التالية :

- تسهم المشروعات الصغيرة فى توفير فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل فى مصر تقدر بحوالى ثلث القوة العاملة .
- تساهم المشروعات الصغيرة بحوالى ٢٥ - ٤٠% من إجمالى الناتج المحلى .
- تعد المشروعات الصغيرة وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة استثمارها.
- تعتبر المشروعات الصغيرة من الآليات الفعالة لإنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة بما يتلاءم مع إحتياجات المواطنين ذوى الدخل المحدودة .
- تلعب المشروعات الصغيرة دوراً فى تخفيض التكلفة للمشروعات الكبيرة من منطلق كونها أنشطة مغذية للأخيرة .
- تمثل المشروعات الصغيرة المصرية حوالى ٩٩% من إجمالى المنشآت غير الزراعية (وتحقق ٨٠% من اجمالى القيمة المضافة لقطاع الاعمال الخاص) حيث يبلغ عدد هذه المنشآت حوالى ٣,٣ مليون منشأة يعمل بها حوالى ٨,٥ مليون فرد يمثلون حوالى ٤٠% من إجمالى القوى العاملة، وأن ثلثى هذه

المشروعات يعمل فى مجال التجارة والخدمات، وأن ثلث هذه المشروعات فقط يعمل فى مجال الصناعات التحويلية^(٩) .

ونظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومى فإن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ العام الخامس من الخطة الخمسية (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧) تتضمن العديد من الأهداف والبرامج لتنمية هذه المشروعات والتي أمكن حصرها فيما يلى:

- تشجيع الاستثمار والتوسع فى الطاقة الإنتاجية للمشروعات الصغيرة .
 - تشجيع التوسع فى التشغيل ورفع مستوى الإنتاجية .
 - مساندة المشروعات التصديرية ذات المزايا النسبية للتصدير .
 - دعم ومساندة المشروعات الصغيرة التى تساعد على توفير السلع والخدمات محلياً.
 - تفعيل مشاركة المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة^(١٠).
- وبالرغم من اهتمام الدولة بالمشروعات الصغيرة وبذل المزيد من الجهد لإزالة العقبات والتحديات إلا أن المشروعات الصغيرة تواجه مجموعة من التحديات والصعوبات التى تحد من كفاءتها وإستمراريتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلى^(١١):

- انخفاض المستوى التكنولوجى المستخدم فى الإنتاج بما يحد من القدرة التنافسية محلياً ودولياً بالرغم من توفير برامج فنية للتطوير الفنى الإنتاجى والتكنولوجى ونظم المعلومات مما يستلزم مراجعة هذه البرامج للتعرف على مدى فعاليتها وأوجه القصور بها .
- ضعف مستوى تدريب العاملين فى نشاط المشروعات الصغيرة فى مجال الإدارة والإنتاج والتسويق بالرغم من توافر العديد من برامج التدريب بالوزارات والجهات الحكومية المختلفة حيث تقوم وزارة التجارة والصناعة بتنمية وتطوير الإدارة من خلال التعليم المستمر بينما يتولى معهد استشارات الإدارة (مصلحة الكفاية الإنتاجية)، كذلك جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى مهمة إنشاء مراكز لتدريب العاملين على الآلات والمعدات بالإضافة لتدريب الشباب على الصناعات الحرفية، كما يقوم الصندوق الإجتماعى للتنمية بعقد العديد من

^(٩) WWW.Sfdegypt.org

^(١٠) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .
^(١١) معهد التخطيط القومى، لقاء الخبراء، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد رقم (٥)، أغسطس ٢٠٠٧ .

الدورات التدريبية فى مجالات التسويق والإدارة والإنتاج وهو ما يعكس عدم فعالية هذه البرامج فى تحقيق أهدافها .

- قصور القدرات التسويقية التى تمكن من استمرار المشروع .
- ارتفاع تكلفة الحصول على عناصر البنية الأساسية وتجهيزاتها من أراضي وكهرباء ومياه، وخاصة فى المناطق النائية والمجتمعات العمرانية الجديدة .
- بالرغم من وجود خريطة استثمارية على مستوى المحافظات تحدد الفرص المتاحة فى ضوء المزايا النسبية والتنافسية التى تتمتع بها المنطقة للتعرف على مجالات الاستثمار للمشروعات الصغيرة إلا أنها لا تساهم فى توجيه الاستثمارات وفقاً لهذه الخريطة .
- ارتفاع تكلفة الأموال ومتطلبات الضمان بما لا يتناسب مع القدرات المالية لهذه المشروعات .

ومن ناحية أخرى يمكن تصنيف المشاكل التى تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلى:

مشاكل تمويلية:

- ضعف البنية المؤسسية التى تقدم الخدمات التمويلية بالرغم من تعدد الجهات المانحة للتمويل فى مصر، بنك التنمية الصناعية، البنك الوطنى للتنمية، بنك مصر، بنك التنمية والإئتمان الزراعى، بنك القاهرة، شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفى، الجمعيات والهيئات الأهلية، تعدد أفرع البنوك بالمناطق الحضرية وغيابها بالمناطق الريفية والنائية.
- عدم تكافؤ الفرص فى الإعفاءات الضريبية التى تمنح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لمنحها لبعض المشروعات دون الأخرى.
- شروط الإقراض الحالى تتطلب أن تقتصر الأعمال الصغيرة قروضاً كبيرة نسبياً، ويتطلب الحصول على قرض شروط وقيود تعرقل الحصول عليه مثل الشهادة العسكرية، شهادة محو الأمية وغيرها.
- ارتفاع سعر الفائدة على القروض من أهم مشاكل التمويل خاصة وأن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة من الشباب وأصحاب الدخول المتوسطة وبالتالي يشكل القرض وفوائده أعباء مالية على المستثمر الصغير .
- تعدد الضمانات التى تتطلبها الجهات المانحة للقرض من أهم عقبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى حصولها على التمويل .

مشاكل تكنولوجيا: تواجه العديد من المشروعات الصغيرة عقبات فى مجال التكنولوجيا والابتكار والتي تعتبر عاملاً رئيسياً فى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

مشاكل خاصة بالمهارات البشرية: حيث يحتاج أصحاب الأعمال والمشروعات إلى تنمية المهارات الإدارية ومهارات العاملين والارتقاء بهم حتى يتمكنوا من النجاح فى الأسواق التى تشهد منافسة متزايدة محلياً ودولياً .

ويلاحظ من إستعراض الإطار المؤسسى غياب التنسيق بين الجهات المتعددة التى تقوم بإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية فى مجالات الإدارة والإنتاج والتسويق . مما قد يؤدى فى كثير من الأحيان إلى تكرار بعض البرامج الأمر الذى يستنزف معه وقت وتمويل يمكن الإستفادة بهما فى برامج أخرى تعود بالنفع على كل من المتدرب والجهة ، هذا بالإضافة إلى تعدد الجهات المانحة لتمويل المشروعات والتي يمكن جمعها فى جهاز واحد يتولى تجميع الأموال من الجهات المانحة وتوزيعها على المشروعات طبقاً لدراسة الجدوى المقدمة ، ويمكن أن يتم هذا تحت إشراف لجنة من تلك الجهات المانحة لتطبيق وتوفير مبدأ الشفافية، وقد نفذت الحكومة المصرية خطة قومية للنهوض بالصناعات الصغيرة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ تركز عناصرها على برامج قومية لتحسين مداخل التمويل ولتطوير الموارد البشرية ولتوفير التكنولوجيا المناسبة ولتحسين مداخل الأسواق ولتخفيف المعوقات الإجرائية وتتلخص برامج هذه الخطة ^(١٦) فيما يلى: -

- البرنامج القومى لتحسين مداخل التمويل ، ويتضمن الآتى :

- ١- قيام الدولة بتخصيص مبلغاً مناسباً من الموارد الذاتية للدولة، يتم إستخدامه أساساً لدعم نشاط الصناعات الصغيرة، وبالشروط الخاصة التى تضعها الدولة (أسوة بتجربة الهند فى تخصيص ١٨ مليار دولار للصناعات الصغيرة) .
- ٢- تحفيز البنوك - عن طريق الصندوق الإجتماعى للتنمية - لإقراض الصناعات الصغيرة، عن طريق دعم فرق سعر الفائدة المقدمة للمستثمرين وقدره ١٤ أو ١٦%، والسعر المقدم للمشروعات الصغيرة وقدره ٧% .
- ٣- إعطاء المزيد من العناية عند إختيار متلقى القروض كى يكون التأثير الإقتصادى لهذه القروض أكبر وأشمل نطاقاً وأوسع فائدة .
- ٤- اشتراط منح القروض على أساس جداول سداد واقعية وفترات سماح معقولة.
- ٥- تشجيع المؤسسات الأهلية العاملة فى دعم الصناعات الصغيرة على التمويل المباشر لهذه الصناعات .

: التقرير النهائى للجنة الانتاج الصناعى والطاقة ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٣ .

- ٦- تحسين أداء (المحافظ المالية) عوضاً عن فرض فوائد التأخير وإجراءات حبس الرهن والمقاضاة أو إشهار إفلاس في حالات التخلف عن السداد لأسباب تتعلق بالظروف العامة .
- ٧- إستحداث آليات دعم وتوفير الإستشارات المالية من أجل تقويم المشروعات المتعثرة (تشخيص حالات التعثر المائى وحلها)، مع تنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الإلتئمان فى الصناعات الصغيرة .
- ٨- تضمين برامج القروض عناصر المساعدات التقنية والإدارية .
- ٩ - تشجيع وتمويل التسهيلات الإئتمانية لعقود التعاقد من الباطن بين المشروعات الكبيرة والصغيرة .

- البرنامج القومى لتطوير الموارد البشرية ، ويهدف إلى :

- ١- إقامة صندوق لتمويل التدريب فى موقع العمل ومثل هذه الصناديق يتم تمويلها بواسطة القطاع الصناعى المختص .
- ٢- خلق مؤسسات للتدريب المتخصص والمهنى والتى يمكن تمويلها إما من مصادر عامة أو خاصة ، مع وضع برامج محددة لتدريب وتأهيل وتنمية قدرات الأيدى العاملة، ورفع مستواها الفنى والمهنى والإدارى والتنظيمى باستمرار .
- ٣- توفير حوافز ضريبية وتحويلات لتشجيع الأبحاث والتنمية للصناعات الصغيرة وبصفة خاصة ، تشجيع الأبحاث المشتركة بين مؤسسات البحث العامة والخاصة .
- ٤- التدريب على إدارة المخاطر المالية وبصفة خاصة المخاطر الناجمة عن التعرض للتقلبات فى أسعار الصرف للنقد الأجنبى .
- ٥- ربط تنظيم التدريب ومناهجه ووسائله مع إحتياجات وإمكانات وفرص التشغيل الراهنة والمستقبلية. ذلك، أنه من قبيل تبديد المال والجهد والطاقة البشرية أن تصمم وتنفذ برامج للتدريب دون مراعاة الطاقة والقدرة الإستيعابية التى تشكلها الصناعات الصغيرة لإمتصاص المتدرب الجديد .

البرنامج القومى لتوفير التكنولوجيا المناسبة ، ويستهدف تحقيق بعض الأهداف الطموحة مثل :

- ١- دراسة المشكلات التكنولوجية فى سياق التجمع الصناعى الذى تعمل فى نطاقه الصناعات الصغيرة ، وذلك للنهوض بالعلاقات المتداخلة بين الصناعات .
- ٢- تشجيع الإستثمار فى التكنولوجيا المتقدمة من خلال خلق شركات للإستثمار فى مجال إنتاج تكنولوجيات تلائم البيئة المصرية ومتطلباتها .

- ٣- غرس ثقافة الأبحاث والتطوير R & D فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ٤- تشكيل مجلس قومى لتطوير التكنولوجيات الخاصة بالصناعات الصغيرة ، وتقنياتها ووضعها فى دليل Directory وتعميمها على مجتمع الصناعات الصغيرة .
- ٥- السعى لإنشاء نموذج لمجمع تكنولوجى (Park) للصناعات الصغيرة، تشرف عليه وتديره أحد معاهد العلوم والتكنولوجيا، وتعميم التجربة بعد التأكد من نجاحها .
- ٦- قيام وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية بتخصيص إدارة تتبعها مكاتب منتشرة فى التجمعات الصناعية الصغيرة ، لنقل التكنولوجيات الحديثة وطرق التصنيع المتطورة ، وكذا تكنولوجيا صيانة المعدات وإصلاحها من خلال عقود ميسرة ومدعومة من الدولة .

البرنامج القومى لتحسين مداخل الأسواق ، ويسعى لتحقيق بعض الاهداف التالية :

- ١- خلق المؤسسات اللازمة لتحسين جودة المنتج من خلال وضع المعايير وتشجيع الحصول على شهادات الجودة مثل الأيزو ٩٠٠٠ ، مع تعويض أصحاب الصناعات الصغيرة مالياً لتغطية التكلفة المالية التى قدموها فى سبيل الحصول على هذه الشهادة.
- ٢- تشجيع برامج وعقود التسويق المتكامل للاستفادة من خبرات شركات التوزيع الكبرى من حيث قدراتها الواسعة فى التسويق الحديث محلياً وعالمياً (متاجر السلسلة العالمية).
- ٣- تشجيع إقامة مشروعات صناعية صغيرة عن طريق الإمتيازات (Franchises) لتحقيق أقصى إستفادة من الخدمات التسويقية للشركة الأم .
- ٤- تسهيل أساليب طرح المناقصات والعطاءات الحكومية بما يمكن أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة من الحصول على نصيب من سوق المشتريات الحكومية ، وذلك تنفيذاً لقرارات الحكومة .
- ٥- توفير المعلومات المتقدمة عن الأسواق داخلياً وخارجياً من حيث العلاقة بالإقتصاد والصناعة عن طريق قواعد البيانات الإلكترونية ، والسعى لتعجيل تبنى التجارة الالكترونية مستقبلاً .
- ٦- تنظيم الجهود الجماعية لدعم التسويق من خلال إقامة مجالس التسويق ذات التمويل الذاتى .

٧- توفير الحوافز لهذه الصناعات لكي تشارك في المعارض التجارية ، بأن تقدم الحكومة الدعم للإشتراك في هذه المعارض والذي قد يصل إلى ١٠٠% من تكلفة المعرض خلال المراحل الأولى .

٨- الأخذ بنظام شبكات الأعمال للصناعات الصغيرة لرفع كفاءة التسويق والتي تركز على أساس التعاون بينها ، والتي تعمل سويا في كل من مجال نشاط المشتريات ، والإنتاج ، وتطوير المنتجات ، والتوزيع ، والمبيعات ، وخدمات ما بعد البيع .

البرنامج القومي لتخفيف المعوقات الإجرائية

ورغم الجهود التي تبذلها الدولة في رفع المعاناة عن هذا القطاع ، إلا أن الحل الحاسم يكمن في تبنى برنامجاً قومياً متكاملًا ومتزامناً للقضاء على كافة المعوقات البيروقراطية أمام صغار الصناع تتشكل ملامحه فيما يلي :

١- ضرورة أن تتولى جهة عليا واحدة أعمال تنسيق جهود رعاية الصناعات الصغيرة أخذاً بمبدأ مركزية التنسيق ولا مركزية التنفيذ ، وقد يستدعي الأمر النظر في إنشاء وزارة مستقلة للمشروعات الصغيرة.

٢- تحسين صورة الأداء الحكومي للجهات المتعاملة مع الصناعات الصغيرة، وتخليصها من البيروقراطية، وأن يتمثل دور الحكومة في المساندة والتيسير والوضوح للإجراءات الخاصة بأعمال المتابعة والرقابة والتفتيش .

٣- التأكيد على ما سبق أن قرره مجلس الوزراء من منح تراخيص فورية لأصحاب الصناعات الصغيرة الجديدة من خلال منفذ واحد يتم تخصيص محافظة لهذا الغرض، ولا يجوز لأي جهة إلغاء أو سحب أو وقف هذا الترخيص، مع استمرار العمل به لحين إنتهاء الجهة الإدارية من الترخيص الدائم لأصحاب تلك الصناعات بعد إستيفاء كامل الأوراق والمستندات .

٤- سرعة الإنتهاء من وضع الخريطة الجغرافية الخاصة بالصناعات الصغيرة وتصنيفها ، وحصر مشاكلها ، وذلك بالتنسيق بين وزارة الدولة للتنمية المحلية ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار والجهات المختصة الأخرى .

٥- تجميع الصناعات الصغيرة في تجمعات خاصة Clusters وذلك للآتي:-

أ - تسهيل حل المعوقات التي تعترضها مثل ، مشكلات التراخيص ، والمعلومات ، والطاقة الكهربائية ، والتدريب ، ... الخ .

ب - تحقيق التلاحم والتماسك الإجتماعي بين أبناء المهنة والصناعة الواحدة.

٦- توفير حاضنات الأعمال Incubators من خلال ، تشجيع رجال الأعمال، والجامعات ومراكز البحث العلمي، والإتحادات ومنظمات الأعمال ، والجهات المانحة

للأموال (سواء عالمية أو محلية)، للاستثمار أو تقديم الأموال ، أو الأفكار اللازمة لإقامة هذه الحاضنات .

يشير الاستعراض السابق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر وبعض دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين، الهند) إلى أن المشروعات الصغيرة المصرية وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة إلا أنها مازالت تواجه العديد من المشاكل والعقبات والتي يمكن التغلب عليها من خلال الاستفادة من تجارب الدول سابقة الذكر .

أولاً: تجربة كوريا الجنوبية :

يمكن الاستفادة من هذه التجربة في إنشاء مكتب حكومي لمتابعة الأداء اليومي للمصدرين حيث يمكن أن تقوم الحكومة المصرية بإنشاء مكتب بوزارة التجارة والصناعة لمتابعة الأداء اليومي أو الأسبوعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة لإزالة كافة المشاكل التي تعترض نشاطهم .

ثانياً: تجربة ماليزيا :

يمكن الاستفادة من هذه التجربة في إنشاء شركة لتطوير التكنولوجيا حيث تقوم هذه الشركة بدراسة الاحتياجات التكنولوجية للصناعات الصغيرة وإمكانيات توافرها، كما يمكن أن تقوم بتوفير العديد من الخدمات في مجالات البحث والتطوير والاستشارات الهندسية ونقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك في هذا المجال فضلاً عن قيامها بتنمية الموارد البشرية ، ودعم برامج إدارة الجودة .

ثالثاً: تجربة الصين :

- كما يمكن الاستفادة من تجربة الصين في توطيد المشروعات الصغيرة بالريف حيث يمكن قيام مشروعات صغيرة بالريف المصري ترتبط بالبيئة المحلية ومنتجاتها التقليدية مما يساهم في إيجاد فرص عمل وبالتالي الحد من البطالة، وتستطيع الجمعيات الأهلية بالمناطق الريفية مساعدة هذه المشروعات من خلال مساعداتها في تسويق منتجاتها، وتقديم استشارات فنية ، كما يمكن أن تقوم هذه الجمعيات بتقديم فروض فائدة لإصحاب مشروعات الصغيرة بشرط تشغيل عدد من العمالة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة. مع متابعة أداء هذه المشروعات لإزالة المشاكل والمعوقات التي تعترضها .

الاستفادة من إعادة استخدام البنية الأساسية للمشروعات الصناعية الكبرى القديمة حسب (والس) حسب سبب التناقص مع متغيرات الاقتصاد المحلي ولا يوجد جدوى من إعادة

هيكلتها) من ورش ومبانى والآلات لاقامة مشروعات صغيرة تؤجر للأفراد وتعمل فى نفس مجالها أو يتم تغيير نشاطها لنشاط آخر .

رابعاً: تجربة الهند :

تعد تجربة الهند من التجارب الرائدة فى مجال المشروعات الصغيرة ويمكن تحديد أهم الدروس المستفادة فيما يلى :

- فى مجال التسهيلات والإعفاءات المالية يمكن وضع نظام للإعفاءات الضريبية بحيث تصبح نسبة الإعفاء الضريبى للمشروعات متناهية الصغر التى يقل رأس مالها عن ٥٠ ألف جنيه ١٠٠% ثم تبدأ نسبة الإعفاء الضريبى تقل تدريجياً مع الزيادة التدريجية فى رأس مال المشروع لتصبح ٧٥% إذا كان رأس مال المشروع يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنيه، مليون جنيه ، ٥٠% إذا كان رأس مال المشروع مليون جنيه فأكثر .

- فى مجال التسويق الالكترونى يوجد حالياً موقع لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة المصرية إلا هذا المجال يحتاج إلى تقوية ودعم البنية التحتية التكنولوجية ووضع خطة شاملة لإعداد الصناعات الصغيرة للتعامل من خلال التجارة الالكترونية ، كما يمكن إعلام الوحدات الصناعية الصغرى بالوسائل والأساليب التكنولوجية المتطورة فى مجال إستخدام الآلات والمعدات الحديثة ، تنظيم عروض حول تطبيق هذه الأساليب والوسائل فى الورش الخاصة بجهاز تنمية المشروعات الصغرى، تعليم وتدريب صغار الصناع على مناهج ووسائل إدارة الأعمال وخاصة وسائل البيع والتسويق ، القيام بدور المراكز الإعلامية، وخاصة فى مجال نشر الدوريات والتقارير والمطبوعات، إعداد البحوث والدراسات عن المسائل ذات الأهمية الخاصة. مثل، أنسب إستخدام للمواد الأولية، والنماذج المتطورة للآلات والمعدات . . . الخ .

- فى مجال التمويل (الآلات والمعدات) يمكن أن يقوم جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بتوفير المعدات والآلات بنظام الشراء التأجيرى سواء كانت المعدات محلية أو مستوردة.

- فى مجال حماية الصناعات الصغيرة يمكن منح إعفاءات ضريبية للاستثمار فى الصناعات التقليدية الخاصة بكل منطقة وتزيد هذه

الإعفاءات للصناعات التي تستخدم تكنولوجيا حديثة ثم تطورها محلياً
بخصم نسبة من الأرباح من إجمالي الدخل الخاضع للضريبة ، ويستمر
ذلك لفترة زمنية معينة عشر سنوات مثلاً وذلك للصناعات الصغيرة فقط
والتي يتم إنشاؤها في المناطق الريفية، كما يمكن تحديد قائمة من
المنتجات يقتصر إنتاجها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويطلق
عليها منتجات الصناعات الصغيرة.

- لتعزيز آلية التعاقد من الباطن يمكن للحكومة بالاتفاق مع الشركات
الكبيرة أن تترك للصناعات الصغيرة مهمة تصنيع نسب يتفق عليها من
الأجزاء في المعدات الهندسية المتوسطة والخفيفة ، وكذلك من المنتجات
الاستهلاكية .

- دراسة إمكانية وضع خطة لضمان القروض من خلال خلق احتياطي
بالبنك المركزي المصري لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات
الصغيرة ، ويمكن للحكومة أن توفر منحا لخدمة هذه الصناعات ممثلة
في توفير مكاتب التليفون والتلغراف ، مخازن للمواد الخام، تسهيلات
نقل مخفضة .

يتضح مما سبق اهتمام الدول المختارة بالصناعات الصغيرة باعتبارها مرتكز اساس
لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامة النمو على الجانب الآخر ساهمت سياسات
سوق العمل النشطة في التخفيض من آثار الأزمات المالية في عام ١٩٩٧ . بالرغم
من ذلك تظل انجازات هذه الدول في المجال العلمي والتكنولوجي حلقة أساسية من
حلقات النهوض بالقدرات التنافسية لهذه الاقتصاديات ، ومن ثم تعزيز فرص
واستدامة نموها .

الفصل الرابع

الابعاد العلمية والتكنولوجية في تجارب كوريا وماليزيا والصين^(١)

^(١) قام باعداد هذا الفصل د. عبد السلام محمد عوض .

الأبعاد العلمية والتكنولوجية فى تجارب كوريا ، ماليزيا والصين

تمهيد:

وهناك العديد من الدول النامية أو التى كانت نامية حتى وقت قريب ومن بينها دول جنوب شرق آسيا قد استطاعت بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى - الى جانب عوامل أخرى - تحقيق تقدم اقتصادى ملحوظ وذلك بفضل الدور الفاعل للحكومات فى مراحل التنمية المختلفة وتبنى سياسات اقتصادية ملائمة ، وبالتالى يمكن الاستفادة من تجاربها فى معراج البحث العلمى والتقدم التكنولوجى . وعليه سوف يتم تناول نماذج لتجارب بعض دول جنوب شرق آسيا (تجربة كوريا الصين وماليزيا) .

١-٥ تجربة كوريا الجنوبية^(١)

حصلت كوريا على استقلالها فى عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الاستعمار اليابانى بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان لا بد للنمو الاقتصادى أن يبدأ بسرعة وكانت الخطوة الأولى هى قيام كوريا باستثمارات كثيفة فى تنمية رأس المال البشرى فى السنوات الأولى ، ولذلك بدأ التعليم الرسمى قوياً على كافة المستويات ، ونتيجة لذلك حدثت زيادة درامية فى معدلات تعليم الشباب ١٥ سنة فأكثر فقد وصل معدل التعليم بين الشباب بحلول عام ١٩٦٠ الى ٧١% وقد وضع ذلك اساساً قوياً للتدريب الجيد للموارد البشرية اللازمة لعمليات التقدم الاقتصادى (سيتم التطرق لمنظومة التعليم فيما بعد) .

١- مرحلة النمو المبني على الصناعة الناضجة

فى المرحلة الأولى للنمو الاقتصادى وضعت الحكومة الكورية استراتيجية للتنمية تقوم على اساس النموذج اليابانى فى التنمية ، متبعة سياسات التوجه الخارجى للصادرات أو النمو الموجهة بالتصدير ، وأعتمدت فى هذه المرحلة على الصناعات ذات المحتوى التكنولوجى المنخفض مثل الغذاء والمنسوجات والأحذية ، وذلك فى فترة الستينات ، وفى فترة السبعينات حدث تحول نحو الصناعات المعدنية وبناء السفن والكيماويات وانتهجت فى هذه الفترة سياسة احلال الواردات . ولكى تصل الصناعات الكورية الى مستوى اقتصاديات الحجم والمنافسة على اساس التكلفة ، فقد

^{١)} ARADHNA, A. " Technology policies and Technological capabilities in Industry: Comparative analysis of India and Korea, council for research international relation, W.P, NO 68, pp3-16.

وضعت الحكومة سياسات تفضيلية بين المشروعات ذات الاداء الجيد والمشروعات ذات الاداء السيء ، وقد اعتمد علي اعطاء معاملة تفضيلية للمشروعات ذات الاداء الجيد من حيث مخصصات الصرف الاجنبى والتراخيص الصناعية وكذلك تسهيلات استيراد التكنولوجيا والقروض التفضيلية وكذلك المعاملة التفضيلية الضريبية. ولأن القدرات التكنولوجية للدولة في هذه المرحلة كانت محدودة ، فإن سياسة التجارة الخارجية في هذه المرحلة عملت علي الضغط علي المشروعات لاكتساب التكنولوجيات الأجنبية ولمقابلة احتياجات الصناعة . وقد شجعت الحكومة نقل التكنولوجيا المتضمنة في الآلات والمعدات الرأسمالية وذلك بوضع حماية مخفضة علي السلع الرأسمالية . وقد اعطيت سياسة إستيراد المعدات الرأسمالية افضلية عن غيرها من اشكال نقل التكنولوجيا وذلك لسببين ، الاول هو أن الصناعات البازغة كانت تتطلب تكنولوجيا نمطية بسيطة سهلة النقل عن طريق المعدات الرأسمالية ، والثاني هو الشعور أن التكنولوجيا المتضمنة في المعدات الرأسمالية سيكون من السهل التدريب عليها وتبنيها من خلال المهندسين في مجال الإنتاج النهائي .

وقد أدت سياسة تشجيع الواردات الرأسمالية الى زيادة كثافة المعدات الرأسمالية الأجنبية في الصناعات المحلية وسهلت عملية اكتساب وتبنى التكنولوجيات الأجنبية في هذه المرحلة . وقد ساعد علي ذلك المنافسة الدولية والاستثمارات الكثيفة التي خصصتها الحكومة للتعليم في السنوات الأولى عقب الحصول علي الاستقلال . وفي الغياب الكامل لمؤسسات رسمية للبحث والتطوير فقد عملت الحكومة الكورية علي اتخاذ مجموعة من المبادرات لتنمية الجهود المحلية للبحث والتطوير ومن خلال خلق المؤسسات العامة ، ففي عام ١٩٦٦ أنشأت الحكومة الكورية - المعهد الكورى للعلم والتكنولوجيا (KIST) ، وقد حاولت جذب العلماء والمهندسين بالخارج وذلك من خلال تقديم مرتبات مغرية وجاذبة لهم ، وكذلك نفذت مجموعة من الدراسات الأساسية للتنمية التكنولوجية الكورية . هذه الدراسات استخدمت في وضع إطار للسياسات القومية في السنوات التالية^(٢).

وفي عام ١٩٦٧ تم انشاء وزارة مستقلة للعلم والتكنولوجيا (MOST) ، وفي عقد السبعينات تم انشاء مجموعة متخصصة من المؤسسات البحثية وبنهاية السبعينات وصل عددها الى ١٦ مؤسسة بحثية للبحث العلمى والتكنولوجى .. وفي عام ١٩٧٣ أنشئت مدينة ديديك العلمية للربط بين المؤسسات البحثية والجامعات والصناعات ، غير ان الطلب علي البحث العلمى ومساهمة مؤسسات البحث والتطوير في هذه المرحلة كان ضعيفاً . وأقتصر دورها في هذه المرحلة علي تقديم الاستشارات والتعريف بالتكنولوجيات المتاحة وتسهيل عملية نقلها واكتسابها عن طريق

(٢) محمد مختار الحلوى ، "منظومة العام والتكنولوجيا في مصر" المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢١٠.

المشروعات الكورية ، وكذلك حل المشكلات البسيطة التي تواجه المشروعات الكورية في نقل واستيعاب التكنولوجيا .

ولتنمية قطاع البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الوطنى فقد عملت الحكومة الكورية على استخدام افضل العناصر كعقول مفكرة لتحديد الاحتياجات الرئيسية للدولة ، وعملت على تشجيع القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير باستخدام كافة الحوافز العالية وتسهيل كل السبل لاكتساب التكنولوجيا الأجنبية ، ولذلك فقد بلغ الانفاق على البحث والتطوير ٣٩,٠% من الناتج القومى الاجمالى ، وكانت مشاركة الحكومة في هذا الانفاق ٧٠% وكان من نتيجة ذلك استمرار التدفقات من السلع الرأسمالية في مجال البحث والتطوير المحلى الذي ساعد فى السطعم وتراكم القدرات التكنولوجية التى ساعدت في تحقيق النمو الكورى المرتفع ، فقد بلغ معدل النمو في الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة من ٦٠-١٩٧٧ حوالى ٩% فى المتوسط وبالنسبة لقطاعات الصناعات التحويلية وقطاع صادرات السلع والخدمات فقد حققت معدلات نمو ١٨% ، ٢٨% على التوالى ، وقد ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية من ١١,٥% من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من (٥٠-١٩٦٠) الى ٢٣% بحلول الفترة (٧٠-١٩٧٧) وزادت مساهمة صادراتها ٣٠ مرة من ٣% الى ٣٠% خلال نفس الفترة^(٣) .

٢- مرحلة الاندماج

ومع عقد الثمانينات كانت القاعدة الصناعية الكورية قد توسعت ، ولكن ارتفاع الأجور ودخول دول أخرى في المنافسة على اساس السعر للصناعة الكورية أفقدها ميزتها التنافسية المبينة على السعر . بالاضافة الى الضغوط الدولية على الحكومة الكورية بعدم استقدام العلماء والمهندسين من الخارج . وفى ظل هذه التطورات فقد عملت السياسة الصناعية على التحول من مرحلة الصناعات الخفيفة منخفضة المحتوى التكنولوجى الى الصناعات كثيفة التكنولوجيا مثل المعدات الرأسمالية والالكترونيات ودخل قطاع انتاج المعدات ضمن إطار سياسة احلال الواردات ، وأصبحت التحولات مركزة على الصناعات عالية التكنولوجيا بدلاً من الصناعات البازغة ذات التكنولوجيا العامة .

^٣ (محمد عبد الشفيق عيسى ، ' المحددات الاقتصادية والتكنولوجية للعلاقات المتبادلة بين كوريا الجنوبية ومنطقة الشرق العربى ' ورقة بحثية غير منشورة ، ١٩٩٤ ص ١٠ .

دور الحكومة في المجال العلمي والتكنولوجي

استتبع التغيرات في السياسة الصناعية تغيرات في السياسة التكنولوجية أيضا ، وحدث تغيير في دور الحكومة فيما يتعلق بتراخيص التكنولوجيا الأجنبية واتخذت إجراءات صارمة فيما يتعلق بتعزيز قطاع البحث والتطوير المحلي ، وحدث تحول من استيراد التكنولوجيا المتضمنة في الآلات الى التكنولوجيا غير المتضمنة وقد عكس ذلك الانتقال الى التكنولوجيات المعقدة . وقد انشأت الحكومة مركز نقل التكنولوجيا لامداد الصناعات بالمعلومات عن التكنولوجيات المتاحة وبدائلها وعارضيتها . وقد خصصت ثلاثة مراكز لتجميع وتوصيل المعلومات التكنولوجية ^(١) .

ونتيجة لقيام المؤسسات العامة للقطاع الخاص بالتعرف على التكنولوجيات الأجنبية والتفاوض عليها ونقلها من خلال مراكز الربط بين الصناعات ومصادر التكنولوجيا فقد ارتفعت مدفوعات التكنولوجيا من ٩٦,٥ مليون دولار خلال الفترة من ٧٢-١٩٧٦ الى ٢١٣٠,٣ مليون دولار خلال الفترة ٨٧-١٩٨٩ بالإضافة الى السياسة الانتقائية المتبعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساعد على نشر التكنولوجيا وامداد الإقتصاد بالسلع الوسيطة والتكنولوجيا المعقدة ، وبجانب تحرير قطاع التراخيص التكنولوجية ، كرست الحكومة جهوداً مكثفة لتعزيز جهود البحث والتطوير المحلية ، وكان الهدف هو تقوية القدرة على الإستيعاب والتعلم وتوليد قدرات تكنولوجية للمشروعات . وفي عام ١٩٨٢ تم البدء في تنفيذ البرنامج القومي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وقد غطى هذا البرنامج سلسلة من مشروعات البحث والتطوير في الأنشطة عالية المخاطرة ، مثل أشباه الموصلات ، الكمبيوتر ، الآلات ، والانواع الرقيقة من الكيماويات ، وقد بدأ البرنامج بمشروعين ، مشروع بدأته الحكومة ومشروع قامت بتمويله ، وقد شاركت الحكومة في تمويل مشروعات قامت بها شركات ، وقد توسع البرنامج ليشمل العديد من المشروعات مثل مشروعات البحوث الأساسية ، مشروع التكنولوجيا عالية المخاطرة ، وقد وضعت المشروعات والأنشطة التي تتميز بها كوريا بمزايا تنافسية أساسية في قلب هذا المشروع (البرنامج) وقد بلغت النفقات الكلية للمشروعات خلال الفترة (٨٢-١٩٩١) ١٢٠٥ مليون دولار ، شاركت الحكومة بـ ٥٩,٤% في هذه المشروعات وشاركت الصناعة بـ ٤٠% ونظراً لمحدودية الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقد ركزت السياسة الصناعية والبرنامج التكنولوجي على الصناعات عالية التكنولوجيا وخلق مزايا تنافسية معها ، وقد ربطت الحكومة تعزيز البحث والتطوير في هذه الصناعات وتنمية الموارد البشرية اللازمة لها .

^(١) ARADHN, op .cit pl 7

واشتملت كافة البرامج علي حوافز ضريبية ، تمويل تفضيلي ، الاعفاء من الخدمة العسكرية الالزامية ، وقد قدمت كل هذه الحوافز لتشجيع البحث والتطوير في الصناعة ، ويمكن بلورة الحوافز التي قدمتها البرامج الحكومية لأنشطة البحث والتطوير في جانبي العرض والطلب في الآتي :

الحوافز المتعلقة بجانب العرض

- إعادة التوجه بالنسبة للبنية الأساسية الادارية

قام رئيس المجلس الاستشاري بالتنسيق بين مختلف الوزارات ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا علي اسس تنظيمية قوية .

- وحدات البحث والتطوير الداخلية

في إطار قانون تنمية التكنولوجيا الصناعية - تمتعت مشروعات القطاع الخاص التي أنشأت مراكز للبحث بامتيازات ضريبية ودعم تمويلي ، اما المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير القادرة علي انشاء مراكز للبحث والتطوير فقد تم تشجيعها لبناء اتحادات للبحث والتطوير ، ونتيجة لذلك فقد تزايد عدد مراكز البحث والتطوير واتحادات البحوث خلال عقد الثمانينات ، ففي عام ١٩٨٩ وصل عدد المؤسسات البحثية ٧٤٩ مؤسسة وعدد الاتحادات البحثية الي خمسين اتحادا .

- الحوافز التمويلية

قدمت الحكومة الكورية حزمة مكثفة من التمويل للمشروعات في أنشطة البحث والتطوير ، فقد مولت الحكومة ٥٠% من تكاليف أنشطة البحث والتطوير في المشروعات الكبيرة و ٨٠% للمشروعات الصغيرة . وفي ظل برنامج تطوير التكنولوجيا الصناعية تم تقديم الدعم لمؤسسات البحث والمشروعات الخاصة ، وتقديم القروض والاستثمارات في مجال التكنولوجيا الجديدة ففي المراحل الأولى لعمليات البحث والتطوير قدمت الحكومة اعانات مباشرة لأنشطة البحث والتطوير في القطاع الخاص ، كما قدمت الحكومة تمويل تفضيلي في مراحل الانتاج والتسويق .

- تعزيز التعليم العالي لزيادة عدد العلماء والمهندسين لتعزيز جودة التعليم العالي

أنشأت الحكومة الكورية المدارس العليا للعلوم والمعهد الكوري للتكنولوجيا (KIT) ومؤسسات التدريب لخريجي الكليات وقد دعمت كل الوزارات البحث الجامعي ، ونتيجة لذلك ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي بـ ٧٠% خلال ست سنوات ما بين عام ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ ، وتم ربط المنح الجامعية بأداء قطاع البحوث فيها ، وكذلك بدأت مؤسسات العلوم والهندسة اعمالها في تدعيم العلماء والمهندسين للدراسة بالخارج .

- التشدد في تطبيق قوانين براءات الاختراع لحماية حقوق الملكية الفكرية

منحت الحكومة الكورية - حماية ليس فقط للتكنولوجيا الاجنبية ولكن ايضا للتكنولوجيا المطورة محليا من خلال عملية التقليد وقد منحها حماية تتراوح ما بين سنة الى اربع سنوات .

- إعادة هيكلة المؤسسات البحثية القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة

قامت الحكومة الكورية بإعادة هيكلة المؤسسات البحثية - الموجودة وجعلت عملياتها أكثر تنظيماً ومنطقية ، كما جعلت مراكز البحوث العلمية ، ومراكز البحوث الهندسية ومراكز البحوث الإقليمية مؤسسة في الجامعات لتدعيم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وقد عملت مراكز البحوث علي لعب دور هام في عملية الابتكار وتبني البحث والتطوير ، وأصبحت مراكز البحوث العامة أكثر ارتباطاً بالصناعة كما أصبحت نواة لاية مراكز بحوث تنشأ في الصناعة نظراً لإختلاف تجربتها في التنمية التكنولوجية وإدارة المشروعات .

بالنسبة لجانب الطلب

- تقديم خطة عمل للتجارة العادلة

أعطت السياسات الصناعية أهمية للعمليات المنافسة داخل الإقتصاد ، وقد جاء ذلك كرد فعل لقوة بعض المشروعات في الإقتصاد والممارسات الاحتكارية .

- تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة

قامت الحكومة الكورية - بتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصوصاً المشروعات الصناعية المبنية على التكنولوجيا ، وقد استفادت العديد من المشروعات التي تشكل عناقيد صناعة من التدعيم الحكومي وذلك لإستمرار هيكل التنافسية لهذه المشروعات (وقد سبق التطرق لهاكلها المؤسسية والتنظيمية في الفصل السابق مباشرة) .

- سياسة التدابير العامة

في ظل الخطط القومية ، التزمت الوكالات العامة بتدبير إحتياجاتها من السلع الرأسمالية والعناصر الأخرى من المنتجين المحليين وقد وضعت الحكومة الكورية المعايير الخاصة بالسعر والجودة ، وقد جعلت المنافسة مبنية علي الجودة ، الامر الذي عزز المنافسة بين المنتجين (العارضين) ، وكان من نتيجة ذلك تشجيع البحث والتطوير بين هؤلاء المنتجين .

ونتيجة للمدخل المتوازن بين جانبي العرض والطلب فقد حدثت طفرة في أنشطة البحث والتطوير خلال هذه المرحلة ، ارتفع اجمالي الإنفاق علي البحث والتطوير من ٢٨٠ بليون ون عام ١٩٨٠ الى ٣٣٣٥ بليون ون في عام ١٩٩٠ ، وهذا معناه ان الإنفاق علي البحث والتطوير قد زاد ١٢

مرة خلال عشر سنوات ، كما ان نسبة الإنفاق علي البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي قد زادت من ٠.٨٩ في عام ١٩٨١ الى ٢.٢% في عام ١٩٩٠ ، وبالإضافة الى ذلك فإن مساهمة الصناعة في البحث والتطوير قد ارتفعت من ٢٧% الى ٦٩.٦% خلال نفس الفترة . وقد زاد الإستثمار في البحث والتطوير في القطاع الخاص بسرعة اكبر من الإستثمار في القطاع الحكومي ونتيجة لذلك فقد انخفض نصيب القطاع الحكومي في المساهمة في البحث والتطوير من ٦٤% عام ١٩٧٦ الى ١٨% عام ١٩٨٨ . وقد ارتفعت الصادرات عالية التكنولوجيا من ٩ مليون دولار عام ١٩٨٨ الى ٣٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ ، وقد أظهرت بيانات براءات الاختراع الامريكية ان براءات الاختراع الكورية الممنوحة قد ارتفعت من ٧٠ خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٢) الى ٥٨٠ خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٠ .

٤- مرحلة الإنطلاق :

برزت كوريا كدولة صناعية بزيادة قدراتها التكنولوجية خلال التسعينات فقد ارتفع الإنفاق علي البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ٢.٨% وهذا المعدل أعلى من عديد من الدول المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة الامريكية ، وقد ارتفع عدد مراكز البحوث المحلية من ٩٦٦ مركزاً في عام ١٩٩٠ الى ٢٢٧٠ مركزاً في عام ١٩٩٥ ، وزاد عدد الباحثين من ٢٧٠٠٠ باحث الى اكثر من ٦٣٠٠٠ باحث . وزادت الاتحادات البحثية التي تم انشاؤها بواسطة الصناعات المتوسطة والصغيرة من ٥٤ اتحاد الى ٦٣ اتحاد خلال نفس الفترة وكذلك ارتفعت البراءات الامريكية الممنوحة للكوريين من ٥٨٠ براءة اختراع في الفترة (٨٣-١٩٨٩) الى ٥٩٧٠ براءة اختراع خلال الفترة ٩٠-١٩٩٦ .

وقد ركزت السياسة الحالية علي توسيع القاعدة العلمية والتعاون الخارجي وقد كان من ملامح هذه السياسة ما يلي :

- تعزيز التعليم العلمي حيث عملت الحكومة علي تعزيز العلوم الأساسية وركزت علي تدريب العلماء المبدعين والقوى العاملة عالية المهارة والكفاءة التكنولوجية .
- تشجيع التعاون الخارجي في العلوم والبحوث الاساسية .
- تحرير الإستثمار الأجنبي المباشر .
- تشجيع الإستثمار المباشر في الخارج لاكتساب التكنولوجيا .
- إنشاء مراكز بحوث في الخارج .
- خلق العناقيد الابتكارية .

وقد أولت الحكومة الكورية إهتماما كبيرا للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى منذ أوائل الستينيات ونتيجة لذلك كانت سياسة العلم و التكنولوجيا تنفذ وفق احتياجات السياسة الاقتصادية ، ويمكن تقسيم إستراتيجية العلم والتكنولوجيا الداعمة لعملية التصنيع فى كوريا إلى ثلاثة مراحل أساسية :

- المرحلة الأولى : والتي استهدفت فيها الصناعة الإحلال محل الواردات والصناعات الخفيفة وكانت إستراتيجية العلم والتكنولوجيا المواكبة لهذه السياسة هى تقوية التعليم الفنى وبناء البنية التحتية التكنولوجية وتشجيع استيراد التكنولوجيا من الخارج . وخلال فترة السنوات الست واربعة والعشرون ١٩٦٧ صدر قانون تطوير العلم والتكنولوجيا (٥) .

- المرحلة الثانية : والتي استهدفت فيها سياسة العلم والتكنولوجيا تقوية التعليم الفنى والهندسى فى الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية لتطويع التكنولوجيا المستوردة وتشجيع البحث العلمى لمقابلة الصناعة وكانت هذه الاستراتيجيات تهدف الى دعم جهود الحكومة فى التوسع فى الصناعات الثقيلة و الصناعات الكيماوية . وتمشيا مع هذا أنشأت الحكومة مراكز بحثية فى مجالات الآلات ، وبناء السفن ، والعلوم البحرية ، الإلكترونيات ، الكهرباء .

- أما المرحلة الثالثة : فقد اتجهت فيها السياسة الصناعية الى تحويل التركيب الصناعى إلى صناعات عالية التكنولوجيا مثل الآلات والإلكترونيات ، وتشجيع التطوير الفنى للقوى البشرية وزيادة الإنتاجية . ولتحقيق ذلك تم تبنى سياسة إعداد العلماء على أعلى مستوى وتشجيع وتقوية مدارس الدراسات العليا والتوسع فى إرسال البعثات للخارج وتشجيع العلماء الكوريين فى الخارج . كما تم تشجيع التعاون بين المعاهد البحثية والجامعات والصناعة لزيادة إنتاجية البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مجالات مختارة ، وفى نفس الوقت تشجيع إجراء البحوث المشتركة ، والشركات المشتركة مع الدول المتقدمة لتقوية القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية وإدخال التكنولوجيا المتقدمة من الخارج .

وتقوم وزارة العلم والتكنولوجيا منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن بتنفيذ برنامج طويل المدى للتكنولوجيات العالية التى تستخدم على نطاق واسع وذلك لدعم وتحسين الميزة التنافسية لجمهورية كوريا فى التجارة العالمية . أما البحث العلمى الأساسى فتدعمه المؤسسة الكورية للعلم والهندسة . أما البحث التطبيقى فتدعمه الحكومة منذ عام ١٩٦٦ عن طريق المعهد الكورى للعلم والتكنولوجيا

(٥) محمد أمين شلقانى ، * فهم التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها * ، مركز الدراسات الآسيوية ، أوراق آسيوية ، العدد ٣٦، ٢٠٠١، ص ٤٧ - ٥٠ .

وهو مركز بحث وتطوير تكنولوجي رئيسي . أما الصناعة الكورية فتقوم بالأبحاث من أجل أهداف تجارية. وتقوم الشركات بتقديم منح كبيرة للجامعات للقيام بالبحوث ، كما بدأت الشركات في إجراء البحوث طويلة الأمد بأنفسها وفي بعض الأحيان بالتعاون مع مستثمرين أجانب . وإدراكاً من الحكومة الكورية بأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لدفع عجلة التطور الصناعي في الدولة ، وزيادة قدرتها التنافسية فقد حددت في الخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٩٦-١٩٩٦) زيادة الإنفاق على البحث والتطوير الى ٣-٤% من الناتج القومي الإجمالي وبما يوازي أو يزيد عن نصيب ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، كما يزيد كثيراً عن متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية . ووضعت كوريا نفسها هدف منافسة الدول الصناعية الرئيسية في مجالات تتراوح بين الكيماويات الدوائية إلى التليفزيون. وقد حددت الأهداف الرئيسية لسياسة العلم والتكنولوجيا في الآتي : -

- تطوير التكنولوجيا اللازمة لتكوين صناعي متقدم .
 - تقليل التأثيرات البيئية الضارة عن طريق استخدام تكنولوجيا محسنة.
 - التوافق مع الأنماط الاقتصادية العالمية المتغيرة الناتجة عن التحالفات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وتجمع النافتا.
 - زيادة الوعي الشعبي بأهمية قيمة العلم والتكنولوجيا .
- وقد تعهدت الحكومة بزيادة ميزانية العلم والتكنولوجيا بمقدار ٢٠% سنوياً وألزمت الشركات الصناعية التابعة لها باستثمار ٣% من أرباحها على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، كما قامت الحكومة بمنح حوافز للقطاع الخاص لتشجيعه على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذلك تطوير القوى البشرية.

٥-٣ التجربة الصينية في البحث العلمي والتكنولوجيا

وفيما يلي نتناول لأهم ملامح سياسة العلم والتكنولوجيا في التجربة الصينية سواءً من حيث مدخلات منظومة البحث العلمي والتكنولوجيا أو من حيث مخرجاتها ، كذلك انعكاس التقدم العلمي والتكنولوجيا في الصين على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة . وسوف يتم التركيز على أربعة مؤشرات رئيسية كمدخلات للعلم والتكنولوجيا وهي : كثافة البحث والتطوير ، وتقاس بالإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك عدد العاملين في البحث والتطوير الى إجمالي السكان ، كذلك نسبة المخصص للإنفاق على البحوث الأساسية من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير وأخيراً مساهمة المشروعات في الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي

الإتفاق على البحث والتطوير ، أما فيما يتعلق بمخرجات البحث العلمي والتكنولوجي سيتم الاعتماد على عدد براءات الاختراع وكذلك الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من الصادرات الصناعية.

(١) كثافة البحث والتطوير

توضح البيانات الواردة في جدول (١) أن الإتفاق على البحث والتطوير قد إرتفع بصورة ملموسة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠ وقد استمرت هذه النسبة في الزيادة حتى عام ٢٠٠٧، فقد ارتفعت نسبة الإتفاق على البحث والتطوير من ٠,٧٤% عام ١٩٩١ إلى ١% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ وإلى ١,٠٩% في عام ٢٠٠١ ، ووصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ١,٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي، كما توضحها بيانات البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم لعام ٢٠٠٧ . وبعد الإتفاق على البحث والتطوير في الصين سابقاً لمستويات مستوى المعيشة بها فمن بين ٨٨ دولة وردت في تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠١ نلاحظ أن الصين هي الدولة الوحيدة الذي تعدى الإتفاق على البحث والتطوير ١% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول منخفضة ومتوسطة الدخل. ففي الوقت الذي تنفق فيه الصين ما بين ١% ، ١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين عام ١٩٩١-٢٠٠٥ وهي نسبة تساوى تقريباً نفس النسبة في البرازيل، نلاحظ أن متوسط دخل الفرد في البرازيل يساوى ٣ أضعاف متوسط دخل الفرد في الصين ، أما بالنسبة لإتفاق الهند على البحث والتطوير خلال عقد التسعينات والنصف الأول من عام ٢٠٠٠ فنلاحظ أنه يدور حول ٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي ، بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتايوان فنلاحظ أن نسبة الإتفاق على البحث والتطوير تراوحت بين ٢ ، ٣% من الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في نسبة الإتفاق على البحث العلمي في الصين والتي تقترب من الإتفاق في الدول متوسطة الحجم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل إيطاليا ، وكندا ، وأستراليا ، إلا أن الإتفاق على البحوث الأساسية في الصين والذي يمثل ٥% من إجمالي الإتفاق على البحث العلمي تمثل ما بين ربع وخمس الإتفاق على البحوث الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية .

ويلعب قطاع الأعمال في الصين دوراً هاماً في تمويل عمليات البحث والتطوير، فقطاع الأعمال الصيني يمول ٥٧,٦% من الإتفاق على البحث والتطوير، وهذه النسبة تماثل لنظيرتها في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا. وفي المقابل نلاحظ أن نسبة تمويل قطاع الأعمال للبحث العلمي في الصين تفوق نظيرتها في المملكة المتحدة ٤٦,٢% وفي فرنسا ٥٢,٥% وفي إيطاليا ٤٤% وفي كندا ٤٠% .

٢) عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير

يوضح الجدول رقم (١) الكثافة النسبية لعدد العلماء والمهندسين لكل ١٠,٠٠٠ من السكان . ويبلغ عدد العلماء والمهندسين ١٠ لكل ١٠,٠٠٠ من السكان في الصين ، في الوقت الذي يبلغ هذا العدد ٢٨ في إيطاليا ، ٤٨ في استراليا و ٥٥ في المملكة المتحدة و ٥٨ في كندا ، لكن لأن الصين تتميز بالزيادة الهائلة في عدد السكان فإن عدد العلماء والمهندسين في الصين يزيد عن كل الدول ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية.

مخرجات منظومة البحث العلمي والتكنولوجي

١- عدد براءات الاختراع

تشير البيانات الى أن عدد براءات الاختراع المعتمدة والمسجلة لدى مكتب براءات الاختراع الامريكى قد بلغت ٥٠ براءات الاختراع في عام ١٩٩١ إرتفعت الى ٢٩٧ براءة اختراع في عام ٢٠٠٣ ، وتعد عدد براءات الاختراعات الصينية ضعيفة إذا ما قورنت بعدد العلماء والمهندسين الصينيين العاملين في مجال البحث العلمي والتكنولوجي . هذا بالإضافة الى ضعف عدد البراءات هذه مقارنة بدول أخرى مثل كوريا الجنوبية التي سجلت ٣٩٤٤ براءة اختراع في عام ٢٠٠٣ ، واليابان التي سجلت ٣٥٥١٧ براءة اختراع في نفس العام^١.

٢- الصادرات عالية التكنولوجيا

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١) أن الصادرات الصينية عالية التكنولوجيا قد شهدت نمواً تدريجياً حتى وصلت الى ٢٣% من الصادرات الصناعية في عام ٢٠٠٣ فقد ارتفعت صادرات الصين عالية التكنولوجيا من ٦% في عام ١٩٩١ الى ١١% في عام ١٩٩٥ والى ١٧% في عام ١٩٩٨ ، ٢٣% في عام ٢٠٠٣ وظلت هذه النسبة ثابتة تقريباً في عام ٢٠٠٥ . وقد ساهمت مشروعات الإستثمار الأجنبي بحوالى ٨٠% من الصادرات عالية التكنولوجيا مثل الالكترونيات والأجهزة الالكترونية في التسعينات . انخفضت الى أقل من ٥٠% بعد عام ٢٠٠٠ ليلعب القطاع الاستثمار المحلي دوراً هاماً في المشروعات عالية التكنولوجيا .

^١) Albert G Z, " Science and Technology in China", national University of Singapore, 2004.

جدول رقم (1)

مؤشرات العلم والتكنولوجيا في الصين

البيان	السنوات	١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٥
الاتفاق على البحث والتطوير	٠,٧٤	٠,٦	١	١,٠٩	١,٤٤	
عدد العلماء والمهندسين لكل ١٠٠٠٠ ساكن	١٠	٩٠	١٠٠	٦٢		
عدد براءات الاختراع الممنوحة	50	62	119	297		
الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من الصادرات	٦	١١	١٧	٢٣	27	

Source: ,” Science and Technology in China”, national University of Singapore,2004

٥-٣ التجربة الماليزية في البحث العلمي والتكنولوجيا :

أدركت الحكومة الماليزية أهمية التحرك نحو الإقتصاد المبني على المعرفة ، وخلال خطتها القومية التاسعة والتي تمتد من عام (٢٠٠٦-٢٠١٠) خصصت الحكومة الماليزية ٢ بليون رينج ماليزي ، وقد استهدفت هذه الخطة زيادة الإتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي من ٠,٦٩% الى ١,٥% من الناتج المحلي الاجمالي .

أولاً : مداخلات منظومة البحث العلمي والتكنولوجيا

١- الإتفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا (البحث والتطوير)

هناك إختلاف كبير في نسبة الاتفاق على البحث والتطوير في دول جنوب شرق آسيا كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، ويوضح الجدول التالي الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في دول مختارة شاملة الدول التي تم إختيارها في الدراسة وهي (الصين - كوريا - ماليزيا) وعموماً يوضح الجدول رقم (2) أن الاتفاق على البحث والتطوير في ماليزيا قد ارتفع من ٠,٢١% عام ١٩٩٦ الى ٠,٦٩% في عام ٢٠٠٢ وقد بلغ متوسط الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا نفس الرقم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) . وتعد نسبة الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي منخفضة اذا ما قورنت بكوريا والصين ، فكوريا تنفق ٣,١٢% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٢ وهي أكثر من ٣ اضعاف ما تنفقه ماليزيا وأكثر من ضعفين ما تنفقه الصين خلال نفس العام . ويمول القطاع الخاص الصناعي حوالي ٦٦% من الاتفاق على البحث والتطوير ، أما التعليم العالي فيمول ١٢%

من الإتفاق على البحث والتطوير وتمول المؤسسات والمعاهد البحثية الحكومية ٢٢% من الإنفاق على البحث والتطوير . وقد بلغ التمويل الذاتى للقطاع الخاص الصناعى للبحث والتطوير ٩٢% في عام ١٩٩٤ ، بالإضافة الى ٨% من مصادر أجنبية وقد كانت مساهمة الحكومة صفر فى تمويل القطاع الخاص الصناعى للبحث والتطوير عام ١٩٩٤ .

جدول رقم (٢)

الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

السنوات الدول	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
الصين	٠,٦٠	٠,٧٠	١	١,٢
اليابان	٢,٧٨	٢,٩٥	٢,٩٩	٣,١٢
كوريا	٢,٤٢	٢,٣٤	٢,٣٩	٢,٥٣
ماليزيا	٠,٢١	٠,٤٠	٠,٤٩	٠,٦٩
سنغافورة	١,٣٨	١,٨٢	١,٩١	٢,١٥
تايلاند	٠,١٢	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٢٤

Source: WB, online

أما فى عام ١٩٩٨ فقد ارتفعت مساهمة الحكومة فى تمويل القطاع الخاص الصناعى للبحث والتطوير الى ٣% وأصبح القطاع الخاص يمول ذاتياً ٨٣% ، ١٤% من مصادر خارجية .

٢- عدد الباحثين فى مجال البحث والتطوير:

يمثل عدد الباحثين العاملين فى مراكز البحث والتطوير أحد المؤشرات الهامة فى مدخلات منظومة البحث والتطوير ، وتشير البيانات أن عدد الباحثين قد ارتفع من ٩٠ باحث فى المليون فى عام ١٩٩٢ الى ٢٩٤ باحث فى عام ٢٠٠٢ ، وهذا العدد يعد ضعيفاً إذا ما قورن بعدد الباحثين لكل مليون فى الصين أو كوريا الجنوبية ، فعدد الباحثين لكل مليون من السكان فى عام ٢٠٠٢ فى الصين هو ٦٣٣ وهو أكثر من ضعف عدد الباحثين لكل مليون فى ماليزيا ، أما عدد الباحثين فى كوريا الجنوبية فقد بلغ ٢٩٧٩ باحث لكل مليون من السكان وهو يساوى ما يزيد عن ١٠ إضعاف عدد الباحثين فى ماليزيا . كما يوضحه الجدول رقم (٣) التالى :

جدول رقم (٣)

عدد الباحثين لكل مليون من السكان (١٩٩٦-٢٠٠٢)

الدولة السنوات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الصين	٤٥٠	٤٧٩	٣٩١	٤٢٤	٥٥٠	٥٨٤	٦٣٣
اليابان	٤٩٠٩	٤٩٦٠	٥١٦٥	٥٢٠٣	٥١٠٤	٥٣٢٠	٥٠٨٥
كوريا	٢١٨٤	٢٢٣٤	١٩٩٩	٢١٥٠	٢٣٠٥	٢٨٨٠	٢٩٧٩
ماليزيا	٩٠	-	١٥٤	-	٢٧٦	-	٢٩٤
سنغافورة	٢٤٨٢	٢٥٥٨	٢٩٠٥	٣١٨٨	٤١٤٠	٤٠٥٣	٤٣٥٢
تاييلند	١٠٢	٧٤	-	١٧٣	-	٢٨٩	-

* المصدر : مؤشرات التنمية في العالم ، البنك الدولي online

ثانيا : مخرجات منظومة البحث العلمي التكنولوجي

هناك مجموعة من المؤشرات لمنظومة البحث العلمي والتكنولوجي من أهمها عدد براءات الاختراع وكذلك الصادرات عالية التكنولوجيا ، بالإضافة الى عدد الابحاث العلمية المنشورة (٧) .

١ - عدد براءات الاختراع الممنوحة :

تعتبر عدد براءات الاختراع الممنوحة عن المقدرة التكنولوجية للدولة وعن مقدرة وكفاءة منظومة البحث العلمي والتكنولوجي ، وفي هذا الإطار سوف يتم استخدام عدد براءات الاختراع الممنوحة لماليزيا في الولايات المتحدة الامريكية وفي داخل الدولة (ماليزيا) ، وتشير البيانات أن عدد براءات الاختراع الممنوحة لماليزيا في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من (٩٠-٢٠٠٠) قد ارتفع من ٣ براءات اختراع في عام ١٩٩٠ الى ٣٠ براءة اختراع في عام ٢٠٠٠ في مقابل ٢٢٥ براءة اختراع لكوريا في عام ١٩٩٠ ، ٣٣١٤ براءة اختراع في عام ٢٠٠٠ ويعد عدد براءات الاختراع الممنوحة للماليزيين في امريكا ضعيفاً اذا ما قورنت بعدد براءات الاختراع لسنغافورة والتي بلغت ١٢ براءة في عام ١٩٦٠ ، ١٤٤ براءة اختراع في عام ٢٠٠٠ ، أما فيما يتعلق بعدد براءات الاختراع الممنوحة داخلياً فقد بلغت ٥١٨ براءة اختراع في عام ١٩٩٠ في الوقت الذي بلغت ٧٩٣٠ براءة في كوريا ، وفي عام ١٩٩٨ ارتفعت عدد براءات الاختراع المسجلة في ماليزيا الى ٥٨٠ براءة الاختراع انخفضت بعدها الى ٣٥٠ براءة اختراع في عام

٧) Mun - chow , " Technology Development in Malaysia and Newly Industrialized economics " , Asian - Pacific Development Journal , vol 11 , N02 , December 2004- . Pp53 - 770

٢٠٠٠ ، فى الوقت الذي بلغت فيه عد براءات الاختراع لنفس العام فى كوريا ١٠٤٧٥ براءة اختراع ، كما يوضح الجدول رقم (٤) التالي :

جدول رقم (٤)

عدد براءات الاختراع المسجلة (٩٠-٢٠٠٠) محلياً
وفى الولايات المتحدة الأمريكية

السنة الدولة	١٩٩٠		١٩٩٢		١٩٩٤		١٩٩٦		١٩٩٨		٢٠٠٠	
	محليا	USA	محليا	USA	محليا	USA	محليا	USA	محليا	USA	محليا	USA
كوريا	٧٩٣٠	٢٢٥	٨٣٠٨	٥٣٨	٨٤٥٧	٩٤٣	١١٨٣٥	١٤٩٣	٩٥٧٩	٣٢٥٩	١٠٤٧٥	٣٣١٤
سنغافورة	٤٠	١٢	٤٤	٣٢	٥٨	٥١	٩١	٨٨	١٣٠	١٢٠	٢٨٥	١٤٤
ماليزيا	٥١٨	٣	١٠٠٢	٥	١٦٢٩	١٠	١٨٠١	١٢	٥٨٦	٢٣	٣٥٠	٣٠

Source : United States Patent and Trade Mark office 2002

١- الصادرات عالية التكنولوجيا

تشير بيانات الجدول رقم (٥) ان الصادرات عالية التكنولوجيا لماليزيا قد ارتفعت من ٤٤% من الصادرات الصناعية في عام ١٩٩٤ الى ٥٩% من الصادرات الصناعية في عام ١٩٩٩ . وقد استمرت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا بالنسبة للصادرات الصناعية في الزيادة حتى وصلت الى ٦٠% في عام ٢٠٠١ ، بعدها اخذت في التراجع بنسب بسيطة ما بين ١ الى ٢% في الاعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على التوالي . ويلعب القطاع الخاص الأجنبي والمحلى دورا هاما فى الارتفاع بنسب الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا الى اجمالى الصادرات الصناعية .

جدول رقم (٥)

الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من الصادرات الصناعية التحويلية فى ماليزيا
خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ (%)

السنوات	ماليزيا
١٩٩٤	٤٤
١٩٩٩	٥٩
٢٠٠٠	٥٥
٢٠٠١	٦٠
٢٠٠٢	٥٩
٢٠٠٣	٥٨

المصدر: البنك الدولى ، مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٥ .

5-2 منظومة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر

فى ضوء أهم المؤشرات التى تحكم على مستوى التقدم العلمى والتكنولوجى فى دولة معينة يمكن أن يتضح موقف مصر كالتالى :-

١- الإتفاق على البحث العلمى وعدد العاملين فى البحث العلمى طبقا لتقديرات البنك الدولى

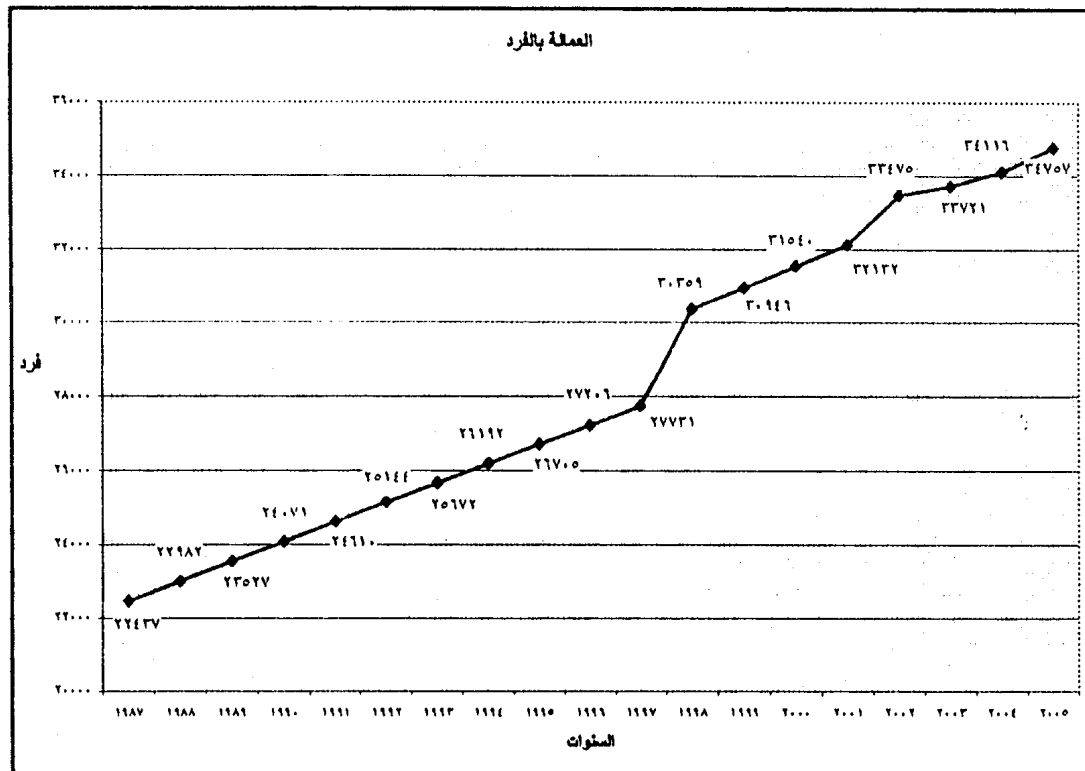
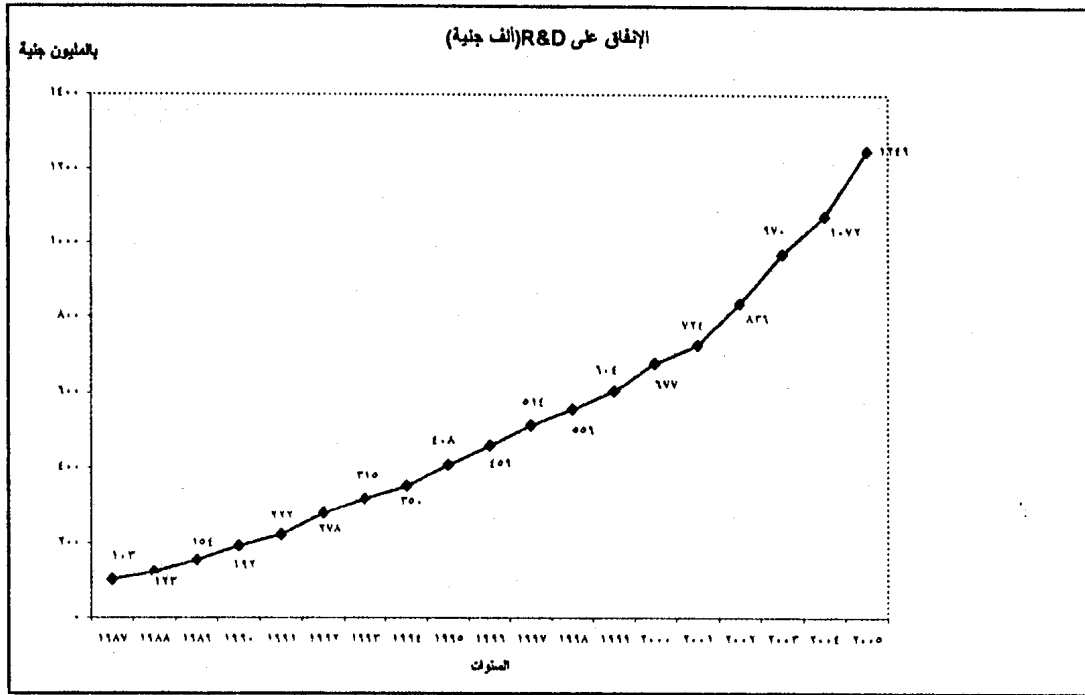
والجدول رقم (٦) يوضح ان العلماء والمهندسين العاملين فى البحث العلمى قد ارتفع من ٢٢٤٣٧ فرد فى عام ١٩٨٧ الى ٢٧٧٣١ عام ١٩٩٧ ثم ارتفع هذا العدد الى ٣٤٧٥٧ فرد فى عام ٢٠٠٥ . اما فيما يتعلق بالاتفاق على البحث العلمى فقد مثل ٠.٢% من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة. وقد بلغ الاتفاق على البحث العلمى ١٠٣ ألف جنيه فى عام ١٩٨٧ ارتفع الى ٥١٤ ألف جنيه فى عام ١٩٩٧ ، وقد وصل فى عام ٢٠٠٥ الى ١٢٤٩ ألف جنيه كما يوضح الرسمان البيانيان الاتفاقي على البحث العلمى وعدد العاملين فى هذا المجال.

جدول رقم (٦)

الإتفاق على البحث العلمى وعدد العاملين فى البحث العلمى خلال سنوات مختارة فى الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٥)

السنوات	السكان بالمليون	العمالة بالفرد	الناتج المحلى (مليون جنيه)	الإتفاق على D&R (ألف جنيه)
١٩٨٧	٤٨,٩	٢٢٤٣٧	٥١٥٦٧	١٠٣
١٩٩٧	٦٠,٤	٢٧٧٣١	٢٥٧٢٠٠	٥١٤
١٩٩٩	٦٢,٨	٣٠٩٤٦	٣٠٢١٠٠	٦٠٤
٢٠٠٠	٦٤,٠	٣١٥٤٠	٣٣٨٧٠٠	٦٧٧
٢٠٠١	٦٥,٢	٣٢١٣٢	٣٦١٨٠٠	٧٢٤
٢٠٠٢	٦٧,٩	٣٣٤٧٥	٤١٨٠٠٠	٨٣٦
٢٠٠٣	٦٨,٤	٣٣٧٢١	٤٨٥٠٠٠	٩٧٠
٢٠٠٤	٦٩,٢	٣٤١١٦	٥٣٦٠٠٠	١٠٧٢
٢٠٠٥	٧٠,٥	٣٤٧٥٧	٦٢٤٥٨٦	١٢٤٩

المصدر: تم حساب عدد العاملين فى البحث العلمى على أساس ٤٥٩ لكل مليون من السكان خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٧) ، ٩٣ لكل مليون من السكان خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٤) طبقا لتقديرات البنك الدولى ، مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠١ ، ٢٠٠٦ . أما الإتفاق على البحث والتطوير فقد تم حسابه على أساس ٠.٢% من الناتج المحلى الاجمالى طبقا لنفس المصدر.



وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في البحث العلمي على القطاعات المختلفة فنلاحظ ان ١٣,٤٣% منهم يعملون في قطاع الانتاج و ٧٣,٢٥% يعملون في قطاع التعليم العالي و ١٣,٣٢% يعملون في قطاع البحث العلمي. في الوقت الذي يعمل فيه ٨٠,٤٨% في الولايات المتحدة الامريكية في قطاع الانتاج

و ١٣,٣% فى قطاع التعليم العالى و ٦,٢٣% فى قطاع البحث العلمى. وفى سنغافورة يعمل ٦٢,٧% من قوتها العاملة فى البحث العلمى فى قطاع الانتاج و ١٨,٣% فى قطاع التعليم العالى و ١٩% فى قطاع البحث العلمى، اما فى المانيا فيعمل ٦١,٨% من قوتها العلمية فى قطاع الانتاج و ٢٣,٢% فى التعليم العالى و ١٥% فى البحث العلمى. والجدول رقم (٧) والرسم البيانى يوضح ذلك .

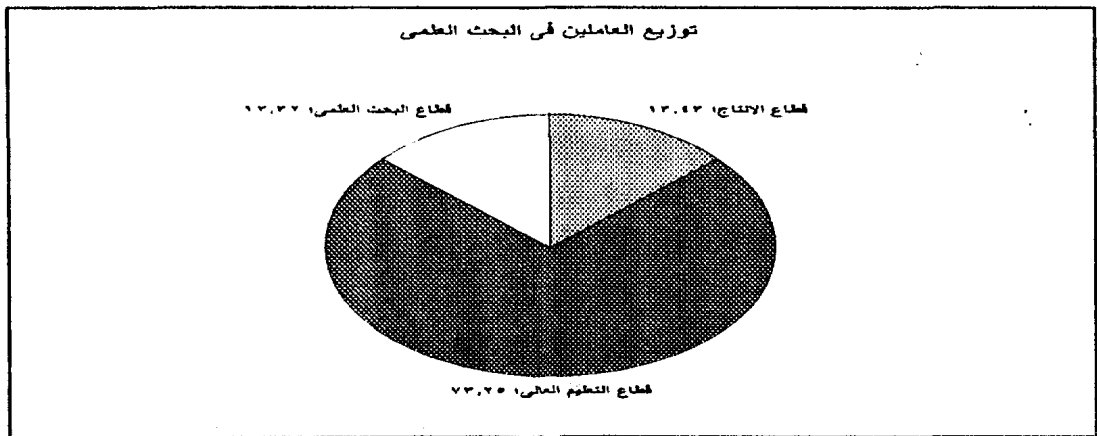
جدول رقم (٧)

توزيع الافراد العلميين بين القطاعات المختلفة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

الدولة	قطاع الانتاج	قطاع التعليم العالى	قطاع البحث العلمى	اجمالى
مصر	١٣,٤٣	٧٣,٢٥	١٣,٣٢	١٠٠
جنوب أفريقيا	٣٤,٩	٣٥,٨	٢٩,٣	١٠٠
المكسيك	٧,٢	٤٠,٨	٥٢	١٠٠
الولايات المتحدة	٨٠,٤٧	١٣,٣	٦,٢٣	١٠٠
روسيا	٦٨,٥	٤,٩	٢٦,٦	١٠٠
الفلبين	١٠,٩	٤٤,٤	٤٤,٧	١٠٠
سنغافورة	٦٢,٧	١٨,٣	١٩	١٠٠
ألمانيا	٦١,٨	٢٣,٢	١٥	١٠٠
السويد	٥٩,٤	٢٩,٧	١٠,٩	١٠٠
انجلترا	٥٨,٨	٢٣,٧	١٧,٥	١٠٠
اليابان	٥٨,٨	٣٠,٤	١٠,٧	١٠٠

المصدر:

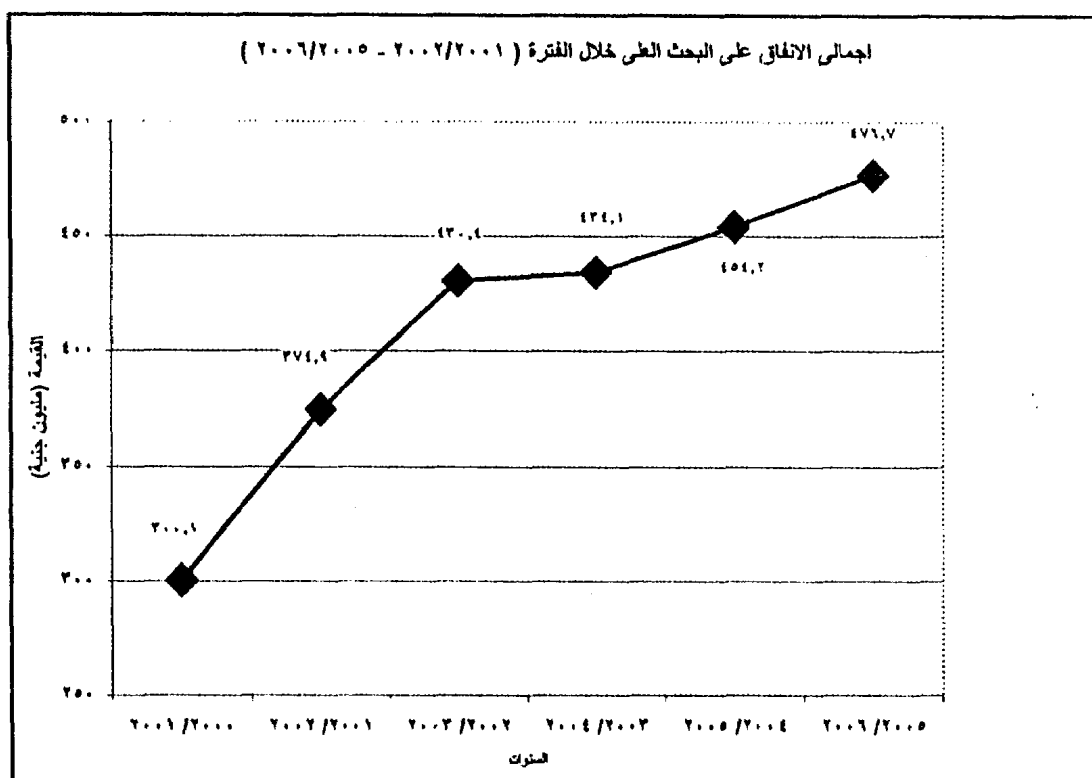
استراتيجية قومية للبحث العلمى والتنمية التكنولوجية ، المجلس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الثانية والثلاثون ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ص ٢٨٥ .



- الاتفاق على البحث العلمى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥) طبقاً لبيانات الجهاز

المركزى للتعبة العامة والاحصاء

يعد الاتفاق على البحث العلمى أحد الدعائم الأساسية اللازمة لتقدم البحث العلمى والتطور التكنولوجى ، وكما أنه يعكس مدى اهتمام الدولة بهذا المجال ، وتشير البيانات الى ارتفاع اجمالى الاتفاق على البحث العلمى من ٣٠٠,١ مليون جنيه فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤٣٤,١ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وأخيراً وصل فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٤٧٦,٧ مليون جنيه كما يتضح من الرسم البيانى .



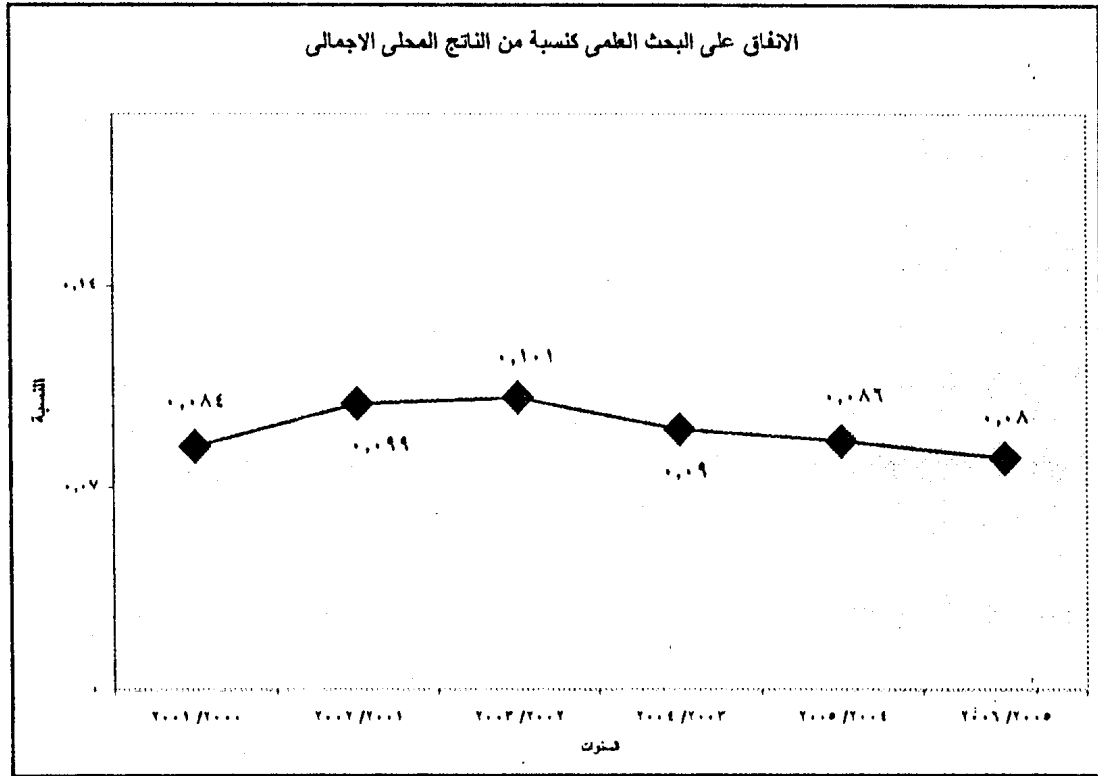
المصدر : الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء

- الاتفاق على البحث العلمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

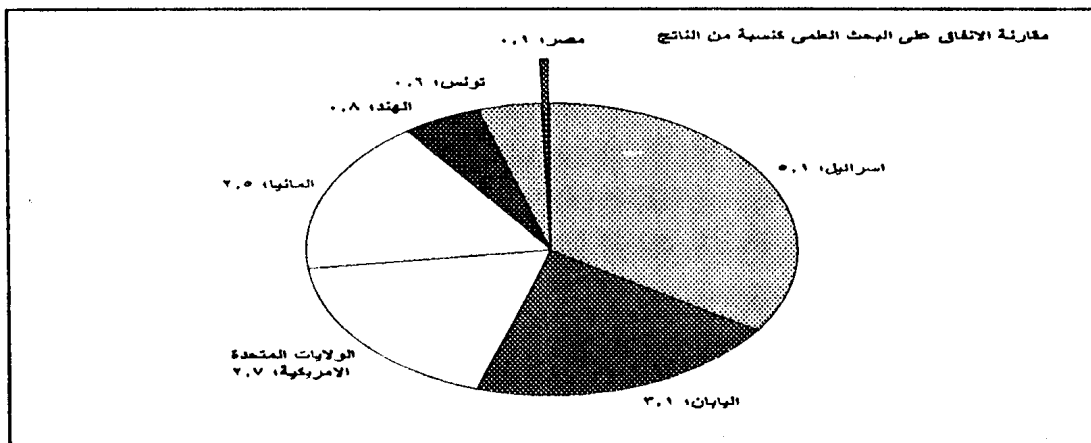
تشير بيانات وزارة الدولة لشئون البحث العلمى ووزارة التنمية الاقتصادية الواردة أن الاتفاق على البحث العلمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥) قد بلغ ٠,٠٩% فى المتوسط . فقد ارتفع الاتفاق على البحث العلمى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ٠,٠٨٤% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٠,١٠١% من الناتج

المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وأخيراً هبط في السنوات التالية ليصل الى ٠,٠٨ % من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (الشكل البياني) .

وعلى أفضل التقديرات لو اعتبرنا أن الاتفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ٠,٠٢ % فهو أقل كثيراً من دول مثل تونس الذي يمثل فيها الناتج المحلي الاجمالي ٠,٦ % من الناتج المحلي الاجمالي ، والهند ٠,٨ % ، وأمريكا ٢,٧ % ، واليابان ٣,١ % ، واسرائيل ٥,١ % من الناتج المحلي الاجمالي ، كما يتضح من الرسم التالي .



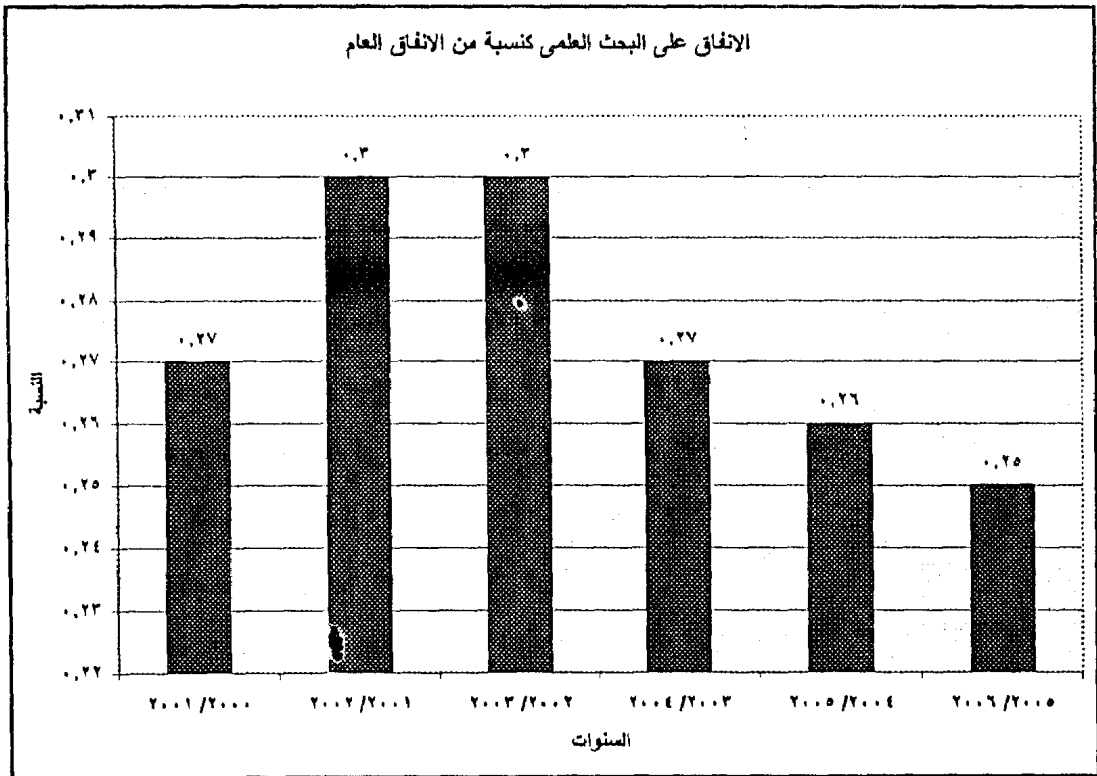
المصدر : وزارة الدولة للبحث العلمي - وزارة التنمية الاقتصادية .



المصدر : مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار ، بيانات البحث العلمي ٢٠٠٥ .

- الانفاق على البحث العلمى كنسبة من الانفاق العام

تشير بيانات وزارة الدولة للبحث العلمى ووزارة المالية أن الانفاق على البحث العلمى كنسبة من الانفاق العام خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥) قد بلغ ٠,٣% من الانفاق العام فى المتوسط خلال الفترة . فقد ارتفع الانفاق على البحث العلمى كنسبة من الانفاق العام من ٠,٢٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٠,٣% خلال عامى ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بزيادة قدرها ٠,٠٣% ، ثم أخذ فى التناقص باضطراد خلال الثلاثة سنوات التالية وهى الأعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنسبة ٠,٠١% سنوياً حيث بلغت النسب على التوالى ٠,٢٧% ، ٠,٢٦% ، ٠,٢٥% على التوالى كما يتضح من الشكل البيانى . وأياً كان المؤشر المستخدم سواء الانفاق على البحث العلمى كقيم مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى أو كنسبة من الانفاق العام فإن ذلك يظهر مدى ضعف وتواضع الانفاق على البحث العلمى فى مصر بأى من المعايير والمقاييس والمؤشرات المستخدمة مقارنة بالدول النامية حديثة التصنيع ، ناهيك عن الدول المتقدمة واسرائيل .



المصدر : وزارة الدولة للبحث العلمى - وزارة المالية .

- تمويل البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر^(٨) :

يوضح هيكل تمويل البحث العلمى فى مصر أن التمويل الحكومى هو المصدر الرئيسى له بالإضافة إلى التمويل الأجنبى من الاتفاقيات الاقتصادية والعلمية ، هذا بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق على البحث العلمى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، وكذلك اختلال هيكل توزيع الإنفاق على البحث العلمى على مجالات التنفيذ والقطاعات المختلفة .

أ- التمويل الحكومى

يمثل التمويل الحكومى المصدر الرئيسى والدائم للبحث العلمى فى مصر حيث ارتفع التمويل الحكومى للبحث العلمى فى مصر من ٥٥٩ر٨ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ١٤٤٠ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ . وقد تراوحت نسبة التمويل الحكومى للبحث العلمى بين ٩٠% عام ١٩٩٩/٩٨ ، ٨٤ر٦% عام ١٩٩٩/٩٨ بمتوسط سنوى ٨٧% من إجمالى الإنفاق على البحث العلمى خلال الفترة ، مما يوضح أهمية الإنفاق الحكومى على البحث العلمى فى مصر حيث يعد الدعامـة الأولى و الرئيسة للتمويل ، ويتصف نظام البحث العلمى فى مصر بزيادة القوى العلمية فى المراكز والمعاهد والمؤسسات البحثية والجامعات وفى نفس الوقت انخفاض الإنفاق على البحث العلمى وتحمل الدولة أعباء تمويل البحث العلمى وعدم مساهمة قطاعى الإنتاج والخدمات والقطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى نتيجة اعتماد مستخدمى التكنولوجيا ورجال الصناعة والأعمال والمنتجين على إستيراد الخبرة والتكنولوجيا من الخارج مما أدى إلى انخفاض الطلب على نتائج البحث العلمى والتكنولوجيا، وقد إنعكس ذلك على التجهيزات العلمية والبنية الأساسية العلمية التى تحتاج إلى الكثير من التطوير ، وانعكس ذلك كله على الوضع الحالى الذى يقلل من كفاءة أداء البحث العلمى ويساهم فى هجرة العقول سواء هجرة مؤقتة أو دائمة وخاصة فى التخصصات النادرة.

ب- التمويل الأجنبى

ارتفعت مساهمة التمويل الأجنبى للبحث العلمى فى مصر من ١٠٥ر١ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ٢٦٢ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ بمتوسط سنوى قدره ١٥٢ر٧٥ مليون جنيه . وقد تراوحت نسبة التمويل الأجنبى للبحث العلمى فى مصر ما بين ١٠% عام ١٩٩٧/٩٦ إلى ١٥% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بمتوسط سنوى ١٣% من إجمالى الإنفاق على البحث العلمى . والجدول رقم (٨) يوضح ذلك . وتتبع مؤسسات العلم والتكنولوجيا فى مصر سواء أكانت مراكز

^(٨) وزارة البحث العلمى ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، اقتصاديات البحث العلمى ، المؤتمر العام ، الدورة الثانية عشر ، ٢٠٠١ .

أو معاهد بحث علمي وتطوير تكنولوجي أو مراكز خدمات علمية وتكنولوجية أو مؤسسات التعليم العالي الوزراء المختصين وينظم عملها تشريعات ولوائح صادرة عن السلطات المختصة و كثيراً منها صدر منذ فترة طويلة ويحتاج إلى مجموعة من التعديلات والتغيرات لتتناسب مع الظروف الراهنة على المستوى الداخلي والخارجي . فمعظم هذه المؤسسات لها تنظيم هرمي جامد وغير مرن وليس لديه القدرة على التأقلم مع المستجدات العالمية والداخلية .

جدول رقم (٨)

هيكل تمويل الإنفاق على البحث العلمي في مصر

خلال الفترة (٩٤/٩٣ - ٢٠٠٤/٢٠٠٣)

السنوات	التمويل الحكومي	النسبة	التمويل الأجنبي	النسبة
٩٤/٩٣	٥٥٩,٨	٨٦,٤٤	١٠٥,١	١٣,٥٦
٩٥/٩٤	٧٥٩,٦	٨٨,١٦	١٠٢,٠	١١,٨٤
٩٦/٩٥	٨٤٠,٨٤	٨٦,٩٣	١٢٦,٤	١٣,١٧
٩٧/٩٦	١٠١٥,٩	٩٠,٠	١١٤,٠	١٠,٠
٩٨/٩٧	١٢٥٥,٧	٨٥,٨٥	٢٠٧,٠	١٤,١٥
٩٩/٩٨	١٤٤٠,٠	٨٤,٦٠	٢٦٢,٠	١٥,٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧٣٩,٩٥	٨٥	٣٠٧,٠٥	١٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٨٣١,٣٥	٨٥	٤٩٩,٦٥	١٥

المصدر : وزارات وجهات تنفيذ البحث العلمي - سنوات مختلفة .

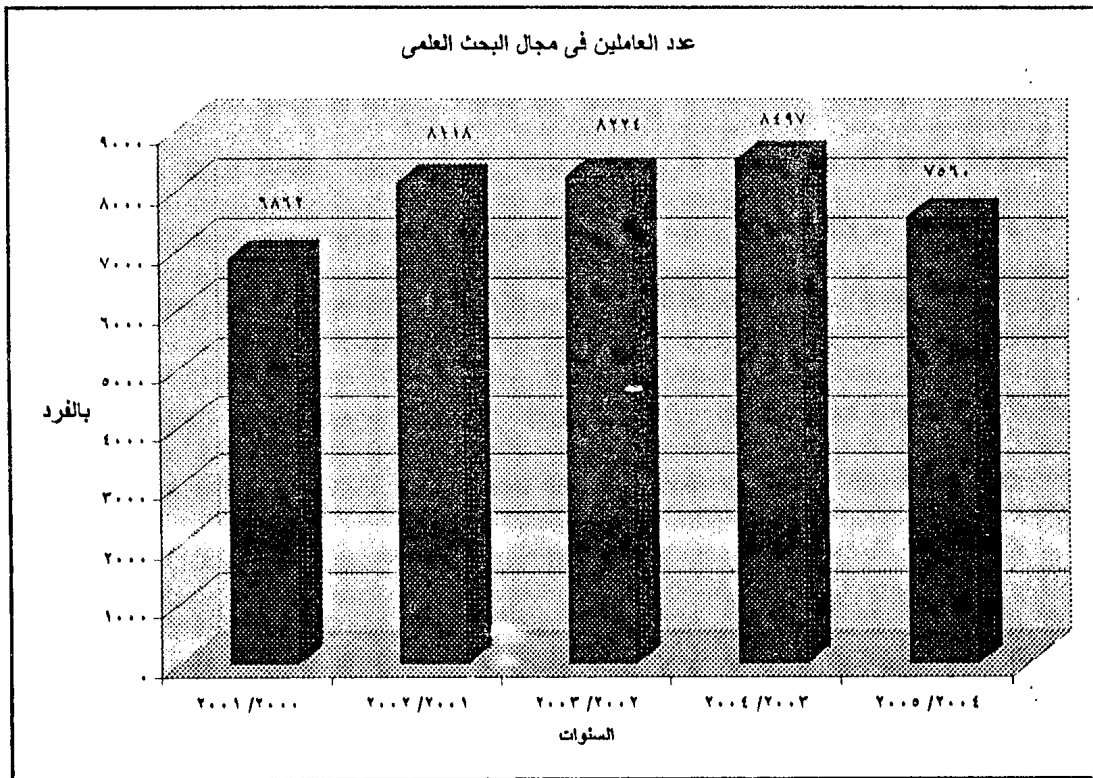
كما لا تطبق العديد من هذه المؤسسات نظم الإدارة الحديثة من تخطيط إستراتيجي وبرمجة أعمال وتقدير ميزانيات محددة لهذه البرامج ، وتسوق نتائجها وتقوم بالتقويم الدوري للأداء وتعمل على التدريب المستمر للقيادات التي تتولى المسئوليات العلمية أو الإدارية بهذه المؤسسات . هذا بالإضافة إلى مشاكل التنظيم والإدارة في الجامعات ومراكز البحوث وهي المشاكل التي نوقشت مراراً وتكراراً في المجالس القومية المتخصصة أو غيرها .

وقد قامت وزارة الدولة لشئون البحث العلمي لأول مرة بعمل دراسة ممولة من البنك الدولي لتقويم أداء جميع مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة للوزارة ورسم خطط تطويرها كما يعمل المجلس الأعلى للجامعات منذ فترة على محاولة إعادة النظر في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي ينظم عمل الجامعات ، ومن المؤكد أن التغيرات الهيكلية التي حدثت ولا زالت تحدث في

الاقتصاد المصرى و التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص وخاصة فى مجال الصناعة سوف تؤدى الى احداث تحولات فى مؤسسات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر (١)

عدد العاملين فى مجال البحث العلمى طبقا لوزارة الدولة للبحث العلمى

تشير بيانات وزارة الدولة للبحث العلمى أن عدد العلماء والمهندسين والفنيين العاملين فى مجال البحث العلمى قد ارتفع من ٦٨٦٢ فرد فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٨٤٩٧ فرد فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، انخفض ليصل الى ٧٥٦٠ فرد فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ كما يتضح من الرسم البيانى:



المصدر : وزارة الدولة للبحث العلمى ، لا يتضمن العاملين باكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

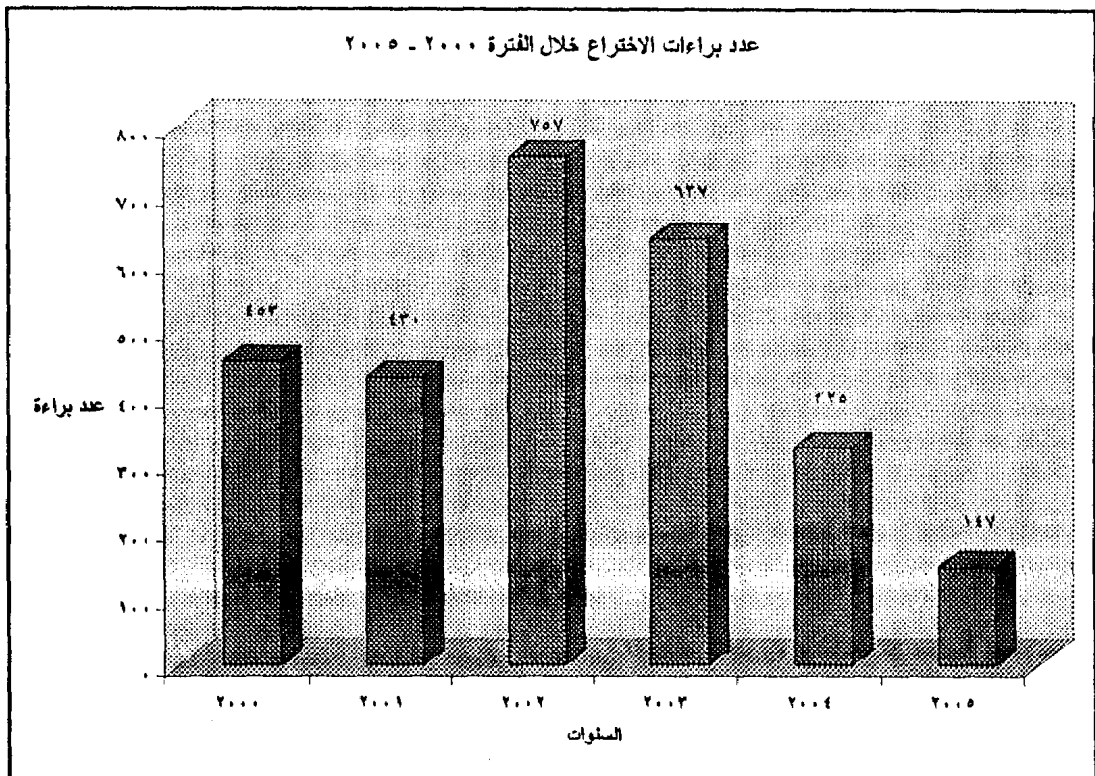
براءات الاختراع كمقياس للقدرة التكنولوجية

تعد براءات الاختراع المسجلة فى دولة ما دليلا على مقدرتها التكنولوجية ، وتشير الاحصاءات ان عدد براءات الاختراع المسجلة لدى مكتب البراءات المصرى قد ارتفع من ٢٤٩ براءة اختراع عام ١٩٧٠ الى ٣٢٧ براءة فى عام ١٩٨٠ ووصل الى ٣٠٧ براءة عام ١٩٩٠ ، وفى عام ٢٠٠٠

(١) محمد مختار الحلوجى ، منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٢١.

وصل عدد براءات الاختراع المسجلة ٤٥٣ براءة اختراع ، وقد وصل هذا العدد الى ٦٥٢ براءة في عام ٢٠٠٤ وذلك للمصريين والاجانب (١).

وقد بلغ متوسط عدد براءات الاختراع المسجلة للمصريين لكل مليون من السكان اقل من براءة اختراع، أما بالنسبة للأجانب فقد بلغت ٨ براءات اختراع لكل مليون من السكان . كما تشير بيانات وزارة الدولة للبحث العلمى ان عدد براءات الاختراع المسجلة قد انخفضت فى العامين ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، كما يتضح من الشكل البيانى :



المصدر : وزارة البحث العلمى .

البحوث المنشورة كمقياس للإنتاج العلمى

تعد البحوث المنشورة والدوريات العلمية احد المؤشرات على القدرة العلمية والتكنولوجية وتوضح البيانات ان عدد المقالات العلمية فى مصر فى عام ١٩٩٩ قد بلغ ١١٩٨ فى حين وصل الى ١١٢٠٧٧ فى اوروبا والى ٦٦٧٥ فى كوريا الجنوبية والجدول رقم (٩) يوضح ذلك.

(١) اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مكتب براءات ، ٢٠٠٥ .

جدول رقم (٩)

مؤشرات العلم والتكنولوجيا في مصر وبعض الدول

الدولة	العلميون والمهندسون في البحث والتطوير لكل مليون ساكن	التقنيون العاملون في البحث والتطوير لكل مليون	الإتفاق علي البحث والتطور % من GDP	المقالات العلمية
	١٩٩٠ - ٢٠٠٠	١٩٩٠ - ٢٠٠١	١٩٩٠ - ٢٠٠٠	١٩٩٩
مصر	٤٩٣	٣٦٦	٠,١٩	١١٩٨
الأردن	١٩٤٨	٧١٧	٠	٢٠٤
الكويت	٢١٢	٥٣	٠,٢	٢٦٠
ليبيا	٣٦١	٤٩٣	٠	١٩
عمان	٤	٠	٠	٧٣
سوريا	٢٩	٢٤	٠,١٨	٥٥
تونس	٣٣٦	٣٢	٠,٤٥	٢٣٧
قطر	٥٩١ (١)			
MENA	٠	٠	٠	٣٦٣٧
أوروبا	٢٣٠٢	١٠٢٨	٢,١٢	١١٢٠٧٧
متوسطة الدخل	٧٧٨	٢٤٥	٠	٦٢٤٠٩
كوريا	٢٣١٩	٥٦٤	٢,٦٨	٦٦٧٥
ماليزيا	١٦٠	٤٥	٠,٤	٤١٦
تركيا	٣٠٦	٤٨	٠,٦٣	٢٧٦١

المصدر : البنك الدولي برنامج الامم المتحدة الاتمائي تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠٠٣ ص ٢٧٤.

صادرات مصر عالية التكنولوجيا :

يوضح الجدول (١٠) صادرات مصر عالية التكنولوجيا كنسبة من الصادرات الصناعية التحويلية مقارنة ببعض دول جنوب شرق آسيا خلال سنوات مختارة في الفترة ١٩٩٤ الى ٢٠٠٣ ، ونظرا لضعف عمليات البحث والتطوير في مصر مقارنة بهذه الدول نلاحظ انخفاض الصادرات عالية التكنولوجيا في مصر . فقد بلغت هذه النسبة ٠,٣% في عام ١٩٩٤ في الوقت الذي وصلت فيه الى ٢,٩٧% في الهند ، ٧,٩٥% في الصين ، ٢٤% في تايلاند ، ٣١,٥% في الفلبين ، ٤٤,٢٤% في ماليزيا ، ٥٤% في سنغافورة في نفس العام . أما في عام ٢٠٠٠ فقد بلغت هذه النسبة ٠,٣%

فى مصر فى حين وصلت الى ٤% فى الهند ، ١٨,٤% فى الصين ، ٣٢% فى تايلاند ، ٥٩% فى الفلبين ، ٥٥% فى ماليزيا ، ٦٠% فى سنغافورة . وفى عام ٢٠٠٣ وصلت هذه النسبة ٠,٥% فى مصر فى حين وصلت الى ٥% فى الهند ، ٢٧% فى الصين ، ٣٠% فى تايلاند ، ٧٤% فى الفلبين ، ٥٨% فى ماليزيا ، ٥٩% فى سنغافورة .

جدول رقم (١٠)

الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من الصادرات الصناعية التحويلية

فى مصر وبعض الدول الآسيوية خلال سنوات مختارة (%)

السنوات	مصر	الهند	الصين	تايلاند	الفلبين	ماليزيا	سنغافورة
١٩٩٤	٠,٣	٣	٨	٢٤	٣٢	٤٤	٥٤
١٩٩٩	٠,٢	٤	١٧	٣٢	٥٩	٥٩	٦٣
٢٠٠٠	٠,٣	٤	١٩	٣٢	٥٩	٥٥	٦٣
٢٠٠١	٠,٨	٤	٢٠	٣٠	٦٠	٦٠	٦٠
٢٠٠٢	٠,٨	٥	٢٣	٢٩	٦٥	٥٩	٦١
٢٠٠٣	٠,٥	٥	٢٧	٣٠	٧٤	٥٨	٥٩

المصدر: البنك الدولى ، مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٥ .

٥-٥ الاستفادة من تجارب دول جنوب شرق آسيا فى تعزيز دور الأبعاد العلمية

والتكنولوجية فى النمو الاقتصادى فى مصر

من العرض السابق لتجارب دول جنوب شرق آسيا فى الأبعاد العلمية والتكنولوجية يمكن رصد العديد من الجوانب المضينة فى هذه التجارب والتي يمكن الاستفادة منها فى تنمية الاقتصاد المصرى ورفع معدلات نموه بمعدلات مرتفعة لفترة طويلة من الزمن ، وعلى ذلك فإن هناك من السياسات والآليات التى إتبعها هذه الدول ويمكن لمصر الإستفادة منها فى تحقيق النمو الاقتصادى طويل الأجل من أهمها :

أولاً : ان تجارب دول جنوب شرق آسيا - من خلال الدول المختارة - قد اعتمدت فى تطوير نظمها العلمية والتكنولوجية على إصلاح نظام التعليم بتجربة كوريا الجنوبية والصين وماليزيا والتوجه نحو التعليم العلمى والتكنولوجى الذى عمل على رفع القدرة التكنولوجية للمجتمع .

ثانياً : جذب العلماء الوطنيين - كما حدث في تجربة كوريا - العاملين في الخارج عن طريق الاغراءات المادية والمعنوية واعلاء شأن مهمة البحث والتطوير وجعلها لا تقل أهمية عن الخدمة العسكرية الالتزامية وذلك بان قامت الحكومة بإعفاء الباحثين في مراكز البحث والتطوير من اداء الخدمة العسكرية .

ثالثاً : إيلاء مراكز البحث والتطوير أهمية كبرى وتحديث واعادة هيكمل القائمة منها مع انشاء مراكز جديدة تساهم في تعميق التقدم العلمى والتكنولوجى بالاضافة الى انشاء اتحادات للبحث والتطوير للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

رابعاً : الدور الهام والمحورى للدولة فى احداث الدفعة الأولى لعملية التطور العلمى والتكنولوجى مع انفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب الدور المحورى مع مرور الوقت .

خامساً : التدرج فى عملية رفع نسبة الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى عبر خطط إستراتيجية واضحة للوصول به الى نفس أو ربما أعلى من النسب فى الدول المتقدمة .

سادساً : وضع أولويات لعمليات البحث والتطوير والانتقال من النمو الذى يعتمد على الموارد الطبيعية الى النمو الذى يعتمد على الصادرات عالية التكنولوجيا .

سابعاً : توفير الحوافز المالية والنقدية المشجعة لعملية البحث والتطوير ، بالإضافة الى خلق طلب على منتجات البحث العلمى وربطة بمراكز الصناعة .

الفصل الخامس

دور الدولة في المجال الاجتماعي(*)

* أقام بأعداد هذا الفصل كلا من : د. محمد عبد الشفيق ، د. مجدة امام .

دور الدولة في المجال الاجتماعي

مقدمة :

يمكن تقسيم أنواع السياسات الاجتماعية للدول المختلفة بصفة عامة ، حسب مضمونها الاساسي، إلى ما يلي :

١ - سياسة الرفاهة الاجتماعية ، وهي بالأحرى سياسة لضمان إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن ، بطريقة معقولة ومتناسبة مع المعايير العصرية . وقد سادت سياسات ونظم الرفاه الاجتماعي في دول غرب وشمال أوروبا خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولمدة ثلاثة عقود تقريباً ، أي حتى منتصف وأواخر السبعينات .. وتم ذلك تحت مظلة " الفكر الكينزي " القائم على تدخل الدولة للمساعدة في علاج إخفاقات الأسواق في تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريب منه .

٢ - توفير الخدمات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة . ويعبر عنها بالمعنى الواسع من خلال (التنمية الاجتماعية)

٣ - التنمية البشرية ، وتعنى برفع مستوى الحياة الى الحد اللائق بالإنسان في المجتمع المعاصر وهو ما يتحقق بتوفير فرص التشغيل وكسب الدخول ، والقدرات التعليمية والصحية .

ومن أهم محاور " التنمية البشرية " مواجهة ما يسمى "الفقر البشري"، بمعنى الحرمان من القدرات اللانقة تعليمياً وصحياً ، ومواجهة الفقر بوجه عام ، وبينما يمكن اعتبار "سياسات الرفاهة" خاصة بالدول المتقدمة والغنية عموماً ، فإن كلا من "الخدمات الاجتماعية" و"التنمية البشرية" لها صفة العمومية، إذ تنطبق على المجتمعات بمختلف درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي - الا أن قضية الفقر والفقر البشري تمثل أولوية بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً .

٤ - الحماية الاجتماعية، وتتعلق برعاية الفئات الاجتماعية الواقعة على الدرجات الدنيا والوسطى من سلم الدخل، في العالم النامي على وجه التحديد .

٥ - شبكات الأمان الاجتماعي، وتعتبر نوعاً خاصاً من أنواع الحماية الاجتماعية، إذ توجه إلى الفئات المهمشة والمعرضة بصفة دائمة للكشف vulnerability وتوجد في الأنواع المختلفة للنظم الاجتماعية.

...وبالنسبة للبلدان الآسيوية موضوع الدراسة، فهي بوجه عام بلاد متوسطة الدخل، إلا أنها - بالتعريف - تقع بين مجموعة البلدان منخفضة الدخل، ومجموعة الدول الغنية أو مرتفعة الدخل، وبذلك فإن السياسات الاجتماعية الأكثر انطباقاً عليها من بين الأنواع الخمس السابقة، هي السياسات الموجهة إلى التنمية الاجتماعية والبشرية من ناحية أولى، وشبكات الأمان، من ناحية ثانية .

ولما كانت هذه الدراسة معنية، في نهاية الأمر، بالمقارنة بين الدول الآسيوية وجمهورية مصر العربية، فمن اللازم أن نشير إلى أن مصر تقع في موقع أدنى من الدول الآسيوية من حيث مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى الدخل؛ وتعتبر من ثم دولة واقعة على الحد الفاصل بين المجموعة منخفضة الدخل والمجموعة متوسطة الدخل، أو ضمن الشريحة المنخفضة من المجموعة المتوسطة . وأقرب السياسات انطباقاً على مصر هي تلك الخاصة بمواجهة الفقر والفقر البشري من ناحية أولى، وبالحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، من ناحية ثانية. ولكن الجانب المتعلق بالتنمية الاجتماعية البشرية، وخاصة ما يتعلق بالمنظومة التعليمية وإلى حد ما الصحية، يمثل جانباً هاماً من الجوانب القابلة للمقارنة بين البلدان الآسيوية ومصر .

وعودة إلى البلدان الآسيوية، نلاحظ أنه تفصلها، أو تفصل معظمها، فجوة التطور والدخل عن الدول الغنية كما تتمثل في غرب وشمال أوروبا. ولذلك فإن نظم الرفاهة الأوروبية - على النمط الكينزى - تصلح للاستلham في آسيا، في المرحلة الزمنية التي تستشرفها الآن، باعتبارها تمثل (مستقبلها الاجتماعي) بمعنى معين . أما أكثر ما يهم (آسيا) وهو التنمية الاجتماعية والبشرية وشبكات الأمان، فيمكن أن تستفيد مما يخصها في التجربة التاريخية لأوروبا الغربية والشمالية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وبالمثل فإن مصر والدول التي تماثلها أو تتقارب معها في مستوى التنمية والدخل، تفصلها فجوة التنمية والدخل عن البلدان الآسيوية، أو (شرق آسيا) باختصار، ولذلك فمشكلاتها الاجتماعية ذات الأولوية، والمتعلقة بمواجهة الفقر والانكشاف الاجتماعي، تختلف عن المشكلات الآسيوية . ولكنها يمكن أن تستفيد الكثير من التجربة الآسيوية، من خلال خبرتها التاريخية في السبعينات والثمانينات والتسعينات في المجال الاجتماعي، في مجال الخدمات والتنمية الاجتماعية والبشرية عموماً، ومن حيث المنظومة التعليمية والصحية بصفة خاصة، (وهي قضية ستناقش تفصيلاً في إطار الفصل القادم) . فمصر سوف تستشرف مرحلة التنمية البشرية والاجتماعية بعد أن تنتهي من حسم قضية الفقر المدقع للدخل، والفقر البشري، ولذلك

تستطيع أن تستفيد الكثير من الخبرة الآسيوية في مجال الخدمات الاجتماعية والتعليمية. كما تستطيع أن تستفيد إلى حد ما، في ميدان خبرة شبكات الأمان للفئات المعرضة للانكشاف، ولو كانت خبرة "سلبية" في جانب منها، خلال المراحل الأولى للتنمية الآسيوية.

ولما كان موضوع شبكات الأمان يستلزم معالجة خاصة، فذلك نولي اهتماما خاصا بدور الدولة في ميدان التنمية الاجتماعية وخاصة من حيث الإنفاق الاجتماعي. وسوف نعطي اهتماما أكبر لموقع التعليم ضمن الإطار العام لدور الدولة الاجتماعي، لاسيما من خلال أداة الإنفاق العام ، في المبحث الأول بينما سيخصص المبحث الثاني للحديث عن السياسات الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي بالتركيز على كوريا الجنوبية وماليزيا والصين خلال مراحلها التنموية المختلفة وبالإشارة الى التطور المؤسسي والبرامج الاجتماعية القائمة والمستحدثة.

المبحث الأول الخدمات الاجتماعية ، نظرة عامة

يلاحظ من واقع الدراسة المقارنة أن دور الدولة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية في شرق آسيا دور محدود نسبيا، حتى بالنسبة لبعض الدول النامية الأخرى ، مما يعكس تضامولا فيما يسمى بالمسئولية العامة *public responsibility* . وفي المقابل، يلاحظ من واقع إحدى الدراسات المقارنة أن: (بلدان شرق آسيا تتميز بالاعتماد الزائد على الأسرة والجماعة المحلية في تقديم الخدمات الاجتماعية وفي توزيع الثروة، وبالدور القوي لمنظمات القطاع الخاص والجماعات الأهلية في هذا المجال. ويتمثل الدور الرئيسي للقطاع العام وجهاز الدولة - في الميدان الاجتماعي - في الإنفاق الاجتماعي على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي، في المقام الأول ، في حين لا تعطى أولوية لشبكات الأمان الاجتماعي الهادفة الى ضمان مستويات دنيا للدخل، حيث تتميز بالمحدودية من حيث النطاق *scale* ، والتغطية *coverage* ، والتكلفة، باستثناء حالة كوريا بعد ١٩٩٧ . ويتوجه معظم موارد الدولة في المجال الاجتماعي في جميع البلدان الآسيوية المعنية إلى موظفي الحكومة-أو جهاز الخدمة المدنية. ورغم الإنجازات المحققة في مجال الصحة العمومية والتعليم العام وخفض الفقر، فإن هناك جوانب قصور واضحة وخاصة من حيث : معدلات التسرب المدرسي ، وظروف العمل ، وأنماط "الاستبعاد الاجتماعي" لجماعات اجتماعية بعينها) (١)

ويمكن أن نخلص من هذا الجدول رقم (١) إلى أن الحصة الإجمالية للإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي، في شرق آسيا، تبلغ في المتوسط ٦,٨٤% - وفي المقابل يلاحظ أن الخدمات الاجتماعية تشكل نسبة عالية نسبيا من الإنفاق الحكومي الكلي (٣٩,٢٤% في المتوسط) .

وتعني الحقيقة السابقة ، بشقيها، أنه برغم ارتفاع حصة الخدمات الاجتماعية من الإنفاق العام إلا أن أدوار الفواعل غير الحكومية ذات وزن نسبي مرتفع في الإمداد بهذه الخدمات والإنفاق عليها ، وهي القطاع الخاص والأسر المعيشية والجماعات المحلية والأهلية.

^١) Ian Gough, welfare Regimes in East Asia and Europe Compared, in : New Social Policy Agendas for Europe and Asia, (Edited by Catherine Marshal and Olivier Botzbach, 2003.

وتأكيداً للحقائق المتضمنة في الفقرة المقتبسة السابقة ، تورد الدراسة المشار إليها الجدول التالي (٢) :

جدول رقم (١)

الدولة	الاتفاق الكلي للحكومة عام ١٩٩٦ (%)	النفقات العامة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			
		التعليم في فترة ١٩٩٠-٩٦ (المتوسط % من الناتج)	الصحة في فترة ١٩٩٠-٩٧ (أحدث المتاح من البيانات %)	التأمين الاجتماعي ١٩٩٠-٩٧ (أحدث المتاح %)	اجمالي التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في ١٩٩٧ (%) من الاتفاق الحكومي (كلي)
كوريا	٢١,٢	٣,٩	١,٩	٥,٢	٥١,٩
ماليزيا	٢٢	٥,٤	١,٤	١,٤	٤٢,٥
تايلند	١٤,٣	٣,٩	١,٣	٠,٧	٣٩,١
الفلبين	١٨,٥	٢,٥	٠,٧	٢,٨	٢٦,٥
اندونيسيا	١٤,٨	١,٣	٠,٧	١,١	٣٦,٢
متوسط عام	١٨,١٦	٣,٤١	١,١٩	٢,٢٤	٣٩,٢٤

وللتدليل على نفس الحقيقة يمكن إيراد البيان التالي جدول رقم (٢) حول مدى "تواجد" ووضوح أدوار كل من الحكومة وقوى السوق والجماعات المحلية والأسر في تشكيل المنظومات الاجتماعية، وفي دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا ، وفق الدراسة المقارنة المذكورة) :

جدول رقم (٢)

البيان	دور الدولة	السوق والقطاع الخاص	الجماعات المحلية	الأسرة
التعليم	الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا	شرق آسيا		
الصحة	الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا	شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	شرق آسيا
Pensions المستحقات الضمانية والتأمينية	الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا		دول جنوب أوروبا في الاتحاد الأوروبي / وشرق آسيا
شبكة الأمان	الاتحاد الأوروبي			دول جنوب أوروبا في الاتحاد الأوروبي / وشرق آسيا

^٢ Ibid, Appendix A, p. 500 .

نظرة مقارنة بين شرق آسيا ودول أوروبا الغربية

كرس البنك الدولي إحدى دراساته الموسعة للمقارنة - في المجال الاجتماعي - بين دول شرق آسيا أعضاء رابطة (آسيان) وهي كوريا وماليزيا وتايلاند والفلبين وأندونيسيا، وبين دول أوروبا الغربية (٢). وتحقق الاستفادة من مثل هذه الدراسة لسببين : أولهما أن دول شرق آسيا المذكورة بالإضافة إلى تاوان وسنغافورة ، وإلى حد ما "هونغ كونج - الصين"، استلهمت عموماً النموذج الأوروبي كصورة لمستقبلها ، وليس لحاضرها على كل حال، أو هكذا يفترض. إذ يعتبر نموذج (دولة الرفاهية) الأوروبي "المثل الأعلى" الذي تنشده ، ولو على المستوى النظري ، الدول الآسيوية حديثة التصنيع والمصنعة حديثاً . والسبب الثاني ، أن هذه الدراسة ، شأن "دراسات الحالة" الأخرى للبنك الدولي، غنية بالبيانات والمعلومات التي تقدم خلفية كافية تسببها للباحثين في الموضوع .

وفي الجزء المخصص للمقارنة بين أنظمة الرفاهية في شرق آسيا وأوروبا (٣) ، يستخلص المؤلف أن أنظمة الرفاهية الأوروبية تتضمن "قطاعاً عاماً" كبيراً ونشطاً ، وإنفاقاً حكومياً مرتفعاً، مع دور صغير للسوق، ومجال ضئيل للأسرة في تقديم الخدمات الاجتماعية - بينما أن أنظمة (الرفاهية) في شرق آسيا، في المقابل، تعتمد على الدور الأساسي للأسرة ، مع قطاع عام صغير جداً ، ودور متزايد نسبياً عبر الزمن للقطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية . ويتميز مفهوم "نظام الرفاهية" بأنه لا يقتصر على العناصر المحددة للسياسات الاجتماعية مثل برامج شبكات الأمان، ولكنه يمتد ليشمل التعليم والصحة أيضاً، ويربط بين أدوار الفاعلين المتعددين من خلال جهاز الدولة، والسوق ، والأسر المعيشية.

وفي مجال النظرة المقارنة بين أوروبا وشرق آسيا في مجال أنظمة الرفاهية، عام ١٩٩٧، نورد الجدول التالي (٤) :

٢) Katherine Marshal and Olivier Butzbach, New Social Agendas for Europe and Asia, Challenges, Experience and Lessons, The World Bank. Washington D.C, 2003 .

٣) Ian Gough, Welfare Regimes in Fast Asia and Europe Compared, in : Ibid, P.27 .

٤) Ibid, Table 1-2, P.32 .

جدول رقم (٣)

دول شرق آسيا (الآسيان)	دول الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة/قبل توسع الاتحاد)	البريطان
٣,١	٢٢,٣	متوسط دخل الفرد (بالألف دولار)
٦,٢	٢١,٣	دخل الفرد (حسب تعادل القوة الشرائية) (بالألف دولار)
%٧	%٣٤,١	الاتفاق الاجتماعي العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
%٣٩	%٨٥	الاتفاق الاجتماعي العام (نسبة من إجمالي الاتفاق الحكومي)
%٣,٤	%٥	حصة التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (%)
%١,٢	%٦,٨	نصيب الصحة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
%٢,٢	٢٢,٣	نصيب التأمين الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي (%)
		التعليم
%٦٦	%٩٠	القيد في التعليم الثانوي (% من الفئة العمرية المناظرة)
%٢٤	%٤٤	القيد في التعليم العالي (% من الفئة العمرية المناظرة)
١٠,٤	١٤,٦	متوسط سنوات الدراسة (التمدرس)
		الصحة
%٣٢	%٦,٦	معدل الوفيات للأطفال في سن أقل من ٥ سنوات (% من الفئة العمرية للأطفال أقل من ٥ سنوات)
%٦٩,٢	٧٧,٤	توقع الحياة (بالسنوات)
%٥٩	%٢٣	الاتفاق الصحي الخاص من إجمالي الاتفاق على الصحة (%)
%٨٠	%١٧	كبار السن العائلين للأطفال (% من الفئة السكانية كبار السن)

وبنظرة إجمالية على مفردات البيان السابق جدول رقم (٣) يتضح ما يلي :

- ١- الفجوة الكبيرة بين مجموعتي المقارنة (أوروبا وشرق آسيا) من حيث نصيب الاتفاق الاجتماعي الحكومي - أو العام - من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يبلغ هذا النصيب في أوروبا نحو خمسة أضعافه في آسيا.
- ٢- بينما يمثل الإنفاق الاجتماعي الحكومي في أوروبا معظم اتفاق الحكومة عامة على جميع الأغراض (٨٥%) فإنه يتدنى إلى أقل من نصف هذه النسبة (٣٩%) في آسيا
- ٣- تتقلص الفجوة بين المجموعتين في مجال التعليم، إذ يبلغ نصيب التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ٥% في أوروبا ، مقابل ٣,٤% في آسيا - وبذلك يبلغ النصيب الآسيوي نحو ثلثي النصيب الأوروبي. ويعنى هذا أن التعليم يلعب دوراً محورياً في المنظومة الاجتماعية الآسيوية.

٤- تتسع الفجوة فى مجال الصحة ، حيث يبلغ نصيب الصحة من الناتج المحلى الاجمالى فى آسيا أقل من ٥/١ من النصيب المناظر فى أوروبا.

٥- أما فى مجال التأمينات وشبكات الأمان الاجتماعى فإن الفجوة تبدو بالغة الاتساع، بصورة يجعلها غير قابلة للمقارنة بين الطرفين، حيث تصل حصة هذا القطاع من الناتج المحلى الاجمالى الى ٢٢,٣% فى أوروبا مقابل نسبة لا تتجاوز ٢,٢% فى آسيا ، أى بما يعادل حوالى عشرة أضعاف .

...وفضلا عن ضآلة الإنفاق النسبى على الأغراض الاجتماعية فى آسيا، بالمقارنة مع أوروبا، - ماعدا حالة التعليم - فإن القدر - الضئيل المذكور - للنفقات الاجتماعية فى شرق آسيا يؤول إلى فواعل غير الدولة، وهى منظمات القطاع الخاص والجماعات المحلية والأسرة، كما سبقت الإشارة.

لمحة مقارنة بين شرق آسيا ومصر فى مجال الإنفاق الاجتماعى

نقدم فيما يلى بياناً خاص بعامى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حول نسب الإنفاق الاجتماعى، موزعاً الى بندين - حسب تصنيف القطاعات المعتمد فى تقرير البنك المركزى المصرى - وهما:

أ - التأمين والتأمينات الاجتماعية

ب- خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية. (١)

بلغت قيمة الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو (٣٨١٠٠٠ مليون جنيه) ، وبلغت فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (٤٠٠٤٢٧ مليون جنيه).

وقد قدرت حصة قطاع (للتأمين والتأمينات الاجتماعية) بنحو ٩٦٦٢,٦ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بنسبة ٢,٥% من الناتج المحلى الإجمالى، وجميعها تقريباً يقع فى إطار الإنفاق العام (٩٤٦٢ مليون جنيه)، ولا يبقى للقطاع الخاص سوى ٢٠٠ مليون جنيه ، بنسبة لا تزيد عن ٢% من اجمالى الإنفاق على التأمين والتأمينات الاجتماعية . أما فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فقد بلغت قيمة (التأمين والتأمينات الاجتماعية) ٩٩٥٢,٥ مليون جنيه (منها

(١) مأخوذ عن : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، القسم الإحصائى ، جدول ٦-١ : الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وفقاً للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ .
.. ويلاحظ، كما ذكر فى المتن، إضافة (الخدمات الشخصية) إلى قطاع التعليم والصحة. ويجب أخذ هذه الملاحظة فى الاعتبار عند المقارنة بين مصر والدول الأخرى التى لا تتضمن الإحصاءات الخاصة بها مثل هذه الإضافة .

٢٠٦,٧ مليون جنيه للقطاع الخاص) - وبذلك تعادل الحصة الاجمالية للتأمين والتأمينات الاجتماعية ٢,٤% من الناتج المحلي الاجمالي في نفس العام .

ومن ذلك نجد أن نصيب التأمينات من الناتج المحلي الاجمالي في مصر (ويتراوح ما بين ٢,٤% و ٢,٥%) لا يقل إن لم يكن يزيد عن النصيب المقابل في شرق آسيا (٢,٢%).

ولما كانت الفترة المأخوذ عنها البيان الخاص بمصر (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥) متأخرة زمنياً عن فترة المقارنة لشرق آسيا وأوروبا (أواخر التسعينات ١٩٩٦-٩٧) فمن المفترض ان تكون الأرقام الخاصة بآسيا قد زادت فيما بعد ربما لتتجاوز الأرقام الخاصة بمصر ، ولو افترضنا ثبات الأرقام الآسيوية ، فمعنى ذلك أن التجربة الآسيوية في مجال التأمينات وشبكات الأمان ، لا تقدم صورة ايجابية أكثر إشراقاً مما عليه الحال في مصر ، بحيث يمكن استلهاها في تطوير البعد الاجتماعي للتجربة الإنمائية المصرية .

أما خدمات التعليم والصحة- التي يضاف إليها "الخدمات الشخصية" في البيان الخاص بمصر فبلغ الإنفاق عليها نحو ١٢٩٤٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بنسبة ٣,٣% من الناتج المحلي الاجمالي ، وبلغ ١٣٣٦١ مليون جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بنسبة ٣,٣% أيضاً.

وبإضافة (التأمين والتأمينات الاجتماعية) إلى (التعليم والصحة) بلغت القيمة الكلية للإنفاق الاجتماعي ٢٢٦٠٧ مليون جنيه بنسبة ٥,٩% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. أما في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فقد بلغت قيمة الإنفاق الاجتماعي ٢٣٣١٣ مليون جنيه بحصة ٥,٨% من الناتج المحلي الاجمالي.

ومقابل نسبة ٥,٨% لمصر في منتصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، كانت النسبة لشرق آسيا - كما رأينا سابقا - ٦,٨% تقريبا، في المتوسط، في أواخر العقد السابق الأخير من القرن العشرين. ويفترض أن هذه النسبة زادت فيما بعد ، مما يرفعها بالمقارنة ، مع النسبة المتعلقة بجمهورية مصر العربية.

ويظل (المجال الاجتماعي) نقطة ضعف في التجربة الإنمائية الآسيوية، فيما يتعلق بشبكة الأمان والرفاهة بالذات، عدا ما يخص (التعليم والصحة).. وهذا ما يتضح من الفقرة التالية بالتدقيق في المقارنة من الناحية الزمنية .

استكمال بيانات المقارنة الزمنية بين مصر وآسيا

استكمالاً للفائدة ارتأى الباحث العودة إلى البيانات الخاصة بمصر للعام المالي ١٩٩٦/١٩٩٧، من نفس المصدر السابق، وهو التقرير السنوي للبنك المركزي، رغم عدم الاتساق الكامل في

فئات البيانات القابلة للمقارنة مع شرق آسيا [إذ لا يوجد بيان منفرد للتعليم أو الصحة، على النحو المشاهد في بيانات ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥، - كما يفصل قطاع التأمين عن التأمينات الاجتماعية (وهذه نقطة إيجابية على كل حال) بينما تخصص فئة تصنيفية لما يطلق عليه (الخدمات الشخصية والاجتماعية)، وهي قابلة للمقارنة، إلى حد كبير، مع فئة (التعليم والصحة والخدمات الشخصية).

ومن القيمة الكلية للنواتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦/٩٧، بتكلفة عوامل الإنتاج، بأسعار نفس العام، والبالغة ٢٣٩٥٠٠ مليون جنيه، قدرت الحصة المجمعة لقطاعي (التأمين والتأمينات الاجتماعية) بمبلغ ٣٤٧ مليون جنيه، بنصيب نسبي يقدر بنحو ١،٤%. ولم تزد حصة التأمينات الاجتماعية عن ١٦٥ مليون جنيه، بنصيب نسبي يبلغ نحو ٠،٧%، مقابل مبلغ لقطاع (التأمين) : ١٨٢ مليون جنيه، بنصيب نسبي مقارب لقطاع (التأمينات الاجتماعية).

أما (الخدمات الشخصية والاجتماعية) فقد بلغت حصتها ١٨٩٠٠ مليون جنيه، بنصيب نسبي ٧،٨%. وبذا يصل النصيب النسبي الإجمالي لكل من (التأمين والتأمينات الاجتماعية) و (الخدمات الشخصية والاجتماعية) - وهو ما يمكن التعبير عنه، إلى حد ما، بمصطلح (الإنفاق الاجتماعي)، إلى ٩،٢% تقريبا.^٧

ومن ذلك، نستنتج أن النصيب النسبي للتأمين والتأمينات الاجتماعية في مصر شهد تزايدا عبر الزمن، من نحو ١،٤% عام ١٩٩٦/٩٧ إلى ٢،٤% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بينما تناقص النصيب النسبي للخدمات الاجتماعية - التعليم والصحة أساسا - من نحو ٧،٨% إلى أقل من النصف، عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أي ٣،٣%. وانخفض النصيب النسبي الإجمالي للإنفاق الاجتماعي من ٩،٢% إلى ٥،٨%.

ومن المفارقات أن نصيب الإنفاق الاجتماعي في مصر عام ١٩٩٧/٩٦ (٩،٢%) كان أكبر من النصيب في آسيا في نفس العام بمرة ونصف تقريبا، إذ لم يزد الأخير عن (٦،٨%). بينما أصبح النصيب في مصر عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ أقل من النصيب الآسيوي في ١٩٩٧.

أما التأمينات الاجتماعية عام ١٩٩٧ فإن نصيبها (٠،٧%) كان أقل بكثير من آسيا (٢،٢%) وسرعان ما شهد زيادة ملموسة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ليصل - مع التأمين - إلى نصيب مقارب لنصيب آسيا عام ١٩٩٧.

^٧ - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٩٨/١٩٩٧، جدول ٨-١، ص ١٠٩.

وضمن تناقص نصيب الإنفاق الاجتماعي المصري، كان الانخفاض الواضح من نصيب الخدمات الاجتماعية-التعليم والصحة بالذات، مما يبرز المفارقة مع الحالة الآسيوية، حيث بلغ نصيب التعليم والصحة في آسيا ٤,٦% في المتوسط، خلال النصف الأول من التسعينات، مقابل نحو ٧% لمصر عام ١٩٩٦/٩٧. ولكن النصيب المصري انحدر إلى ٣,٣% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ومن زاوية أخرى، فإن (نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام للدولة انخفض من ١٤,٩% عام ١٩٩٧ إلى ١٣,٩% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ولم يزد نصيب قطاع التعليم من جملة الاستثمارات المنفذة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عن ٣,٥٩%، وتحملت الحكومة والهيئات العامة بأغلبها)^٨. و كل هذا يعكس الأهمية المتدنية للتعليم والصحة في مصر بالمقارنة مع الخبرة التنموية الآسيوية، التي تأسست على إدراك عال لقيمة القدرة التعليمية والمعرفية للإنسان، والقدرة الصحية أيضا، في سياق التنمية الشاملة السريعة. ويتأكد ذلك، في السياق المقارن، مما تشير إليه بعض المصادر الكورية الحديثة، على النحو التالي:

بلغت الحصة النسبية لقطاع التعليم في كوريا، من الناتج المحلي الإجمالي، ٦,٨% عام ١٩٩٩ (٤,١% للإنفاق العام و ٢,٧% للإنفاق الخاص)، وارتفعت عام ٢٠٠١ إلى ٨,٢% (٤,٨% و ٣,٤% للإنفاق العام والخاص على التوالي) ثم نقصت بصورة طفيفة إلى ٧,٧% عام ٢٠٠٣، على حساب الإنفاق العام، مع ارتفاع واضح للإنفاق الخاص (العائلي أساسا) على التعليم الكوري، كاتجاه واضح لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ (حيث بلغت نسبة الإنفاق العام في السنة الأخيرة ٤,٦% مقابل ٣,١% للإنفاق الخاص). وللمقارنة، فإن الإنفاق التعليمي في دول (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)- عام ٢٠٠٣ - بلغت نسبته للناتج المحلي الإجمالي ٦,٣% - قريبا من النسبة الكورية- ولكن مع اختلاف واضح في نسبة كل من الإنفاق العام والخاص: فقد بلغت حصة الإنفاق العام ٥,٥% مقابل ما لا يزيد عن ٠,٨% للإنفاق الخاص. ولعل هذا يفند الفكرة الشائعة عن تواضع دور الدولة في مجال التعليم في الدول الصناعية .

^٨ (لطف الله إمام صالح ، تحليل هيكل الإنفاق الفعلي على التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم ١٦٣٥، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١٣.

المبحث الثاني

السياسات الاجتماعية

وشبكات الأمان الاجتماعي (*)

يتناول هذا المبحث السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في الصين ، وكوريا ، وماليزيا بهدف التعرف على وضع مصر بين هذه الدول مع استخلاص الدروس المستفادة . وسوف نتناول تلك الدول من خلال استعراض الآتي :

- ١- تطور السياسات الاجتماعية .
- ٢- المؤسسات والبرامج الاجتماعية
- ٣- التطور التشريعي والقانوني المدعم للسياسات الاجتماعية وشبكات الأمان .

أولاً: كوريا

١- تطور السياسات الاجتماعية في كوريا .

تمثل كوريا نموذجاً لما يسمى "بالدولة التنموية" Development state والتي تعرف على أنها تلك الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة ، حتى لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الاجتماعي ، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي ، كذلك يرتبط المشروع النهضوي للدولة التنموية بإجراء تحولات هامة في النظام الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية . وقد انعكس ذلك عبر عدة مراحل :

المرحلة الأولى:

برز مفهوم شركة الرفاهة في كوريا مع نجاح الانقلاب العسكري لبارك شيج هاى عام ١٩٦١ ، لكن لم يرتبط بنجاح مماثل في المجال الاجتماعي ، إذ ارتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من المشاكل الاجتماعية الحادة التي عانى منها المجتمع الكوري، منها التفاوت الاجتماعي الكبير في مستويات الدخل ، وعدم المساواة في الفرص الاقتصادية ، وتزايد عدم المساواة في توزيع الدخل ، وغياب نصوص قانونية تتعلق بالاحتياجات الأساسية للفقراء ، وبذلك غاب التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعملية التنموية في كوريا ، فقد اهتم بارك ومن جاء بعده بتركيز الموارد في عدد قليل من الشركات الكبرى (الشيبول) كأساسات للنمو

(*) قام باعداد هذا المبحث د. مجدة امام .

الاقتصادي القائم على التصدير ، بحيث لم يكن هدف بارك وحلفاؤه الانفاق على سياسات الرفاهة بقدر التركيز على خلق وظائف جديدة من خلال النمو الاقتصادي^(١) .

المرحلة الثانية

بعد فشل المرحلة الأولى في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للعملية التنموية في كوريا ، بدأت المرحلة الثانية عند بدء مرحلة النمو " بدء التحول الديمقراطي في عام ١٩٨٧ ، حيث برز مفهوم شركة الرفاهة Company welfare ، حيث أصبحت الشركات الكبرى هي المسئولة عن توفير الخدمات الاجتماعية وليست الدولة . إذ لعبت الدولة الكورية دوراً غير مباشر في مجال السياسات الاجتماعية ، حيث دعمت الشببول من خلال تقديم القروض البنكية ، كما عملت من ناحية أخرى على منع ظهور الاتحادات العمالية ، وقد ساهمت تلك السياسة (شركة الرفاهة) على حدوث نوع من التوحد بين العمال والشركات التي يعملون بها وهو ما منع ظهور وتشكيل منظمات عمالية طبقية . وكان دور الدولة محدوداً في مجال السياسات الاجتماعية آنذاك .

وقد أضاف دستور ١٩٨٧ بعض الفقرات للمادة ٣٤ الخاصة بالرفاهة لتشمل حماية النساء والأطفال وكبار السن والحماية من الكوارث ، وبالتالي أصبح هناك إطار قانوني للسياسات الاجتماعية ، وصدرت بعض القوانين المتعلقة بالسياسات الاجتماعية مثل القانون القومي للمعاشات ، قانون الحد الأدنى للأجور ، قانون حماية البيئة عام ١٩٩٠ Environment Sexual Equity protection Act ، قانون المساواة بين الجنسين في العمل Employment وشهدت هذه الفترة مجموعة من التحولات الديمقراطية أولها التحول الديمقراطي ، وثانيها فكان التحول الموجه الى اقتصاد السوق ، وزيادة عدد التنظيمات العمالية ومطالبتها بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال تغير السياسات الاجتماعية ، وقد ازدادت حدة هذه المطالب بسبب اتجاه بعض الشركات والمصانع الى تخفيض حجم العمالة مما خلق حالة من غياب الأمان الوظيفي ، وبالتالي ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة تفعيل دور الدولة في السياسات الاجتماعية .^(٢)

(١) خديجة عرفة محمد " العولمة والسياسات الاجتماعية في كوريا " المرجع السابق ، ص ٨٧ ، ٩٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩١

المرحلة الثالثة

بدأت المرحلة الثالثة فى عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠١ وأطلق على تلك الفترة المرحلة الرمادية. فى عام عام ١٩٩٥ طرحت حكومة كيم يونج سام مبادرة للسياسة الاجتماعية تحت اسم " الرفاهية الإنتاجية " Productive welfare " إذ تمثل مضمونها فى تحميل الدولة مسئولية حماية الأفراد تحت خط الفقر ، كما وعدت المبادرة بتوفير فرص عمل وتقديم التدريب للفقراء ، كما دعت المنظمات التطوعية الأخرى غير الهادفة للربح الى المشاركة فى برامج الرفاهية وذلك بغية معالجة النقص المادى الذى يواجهه برامج الدولة .

وفى عام ١٩٩٧ تم تكوين لجنة سياسات الأمن الاجتماعى Committee for social security poling بهدف وضع الخطة الخمسية لتنمية الرفاهية ١٩٩٧ - Five year welfare Development plan إذ قدمت الخطة مسارا شاملا للإصلاح فى قضايا التأمين الاجتماعى ، وبرامج المساعدة العامة والرعاية الصحية والإسكان والتعليم والعمالة ، وقد كانت تلك المرحلة مجرد مرحلة إنتقالية أو كما يصفها البعض مرحلة " مادية حيث لا يمكن الحديث عن دور واضح للدولة الكورية فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، بالرغم مما تحقق من إنجازات فى هذا الصدد مقارنة بالمرحلة السابقة . وفى الوقت ذاته إضطلعت الشركات الكبرى بدور محدود فى مجال السياسات ولم يحدث تحسن ملحوظ فى السياسات الاجتماعية ، حيث طبقت السياسات على فئات بعينها وفقا لشروط محددة.

٢ - المؤسسات والبرامج الاجتماعية فى كوريا تمثلت فيما يلى :

أ - برنامج حماية المعيشة :

فى عام ١٩٦١ صدر قانون حماية المعيشة الأساسية ، والذى مثل الأساس القانونى لبرنامج حماية المعيشة Livelihood protection program ويهدف الى توفير المساعدة للفقراء ، وقد قسم هذا القانون الفقراء فى كوريا الى فئتين ، الفئة الأولى هم غير القادرين على العمل (أكثر من ٦٥ عاماً أو أقل من ١٨ عاماً أو المعاقين ذهنيا وجسديا والمرأة الحامل) أما الفئة الثانية فهم الذين يعملون لكنهم يعانون من فقر شديد ، كما حدد القانون شروطا عدة منها ألا يزيد دخل هذا الفرد وثروته عن حد معين تحدده الدولة سنويا .

وقد وضعت الدولة بعض القيود ومعايير محددة لمستوى دخل متدنئ حتى تضمن أن من ينطبق عليهم القانون هم أقل عدد ممكن ، لأن توفير الخدمات الاجتماعية خلال تلك الفترة كان مرتبطا بالأهداف الاقتصادية ، فقد انصب التركيز بالأساس على محاولة خلق فرص عمل .

ب - مشاريع المساعدة الذاتية : Self support Assistance projects (وقد سبق الإشارة إليها فى متن الفصل الرابع) .

بدءً من عام ١٩٦٤ قامت فكرة تلك المشاريع على تقديم المساعدة للفقراء ليس من خلال الدعم المادى ، ولكن من خلال خلق فرص عمل مؤقتة ، ومن أمثلة ذلك مشاريع تشييد وتحسين الطرق ، تنظيف الأتھار الصغيرة ، تشييد الكبارى والمجارى المائية وما إلى ذلك .

ج - برنامج التأمين الصحى : Medical Insurance Program

لأول مرة فى عام ١٩٧٧ بدأ تقديم برنامج التأمين الصحى ، بهدف مساعدة الفقراء الذين لا يشملهم قانون حماية المعيشة ، ففى ظل هذا البرنامج فإن كل الخدمات الطبية تقدم مجاناً لغير القادرين على العمل ، بينما القادرون على العمل يدفعون ٥٠% من نفقات المستشفى .

د - البرنامج الطبى لتقديم الرعاية الدوائية : فى نفس العام ١٩٧٧ بدأت الحكومة هذا البرنامج بهدف تقديم الرعاية الدوائية فى المستشفيات للفقراء ، وفى يناير ١٩٧٩ تم مد نظام التأمين الصحى لموظفى الخدمة المدنية ، ومدرسى المدارس الخاصة .

هـ - برنامج المعاشات الوطنى : National Pension Program

فى عام ١٩٩٥ مدت الدولة تغطية برنامج المعاش الوطنى يشمل الفلاحين والصيادين .

و - لجنة سياسة الرفاهة للمعاقين : Committee for the Disabled wel far policy . أنشئت هذه اللجنة عام ١٩٩٦ لرعاية هذه الفئة .

ز - لجنة إصلاح الرعاية الطبية : National pension program

فى عام ١٩٩٥ مدت الدولة تغطية برنامج المعاش الوطنى ليشمل الفلاحين والصيادين

- لجنة إصلاح الرعاية الطبية : Committee for Medical Reform

وهاتان اللجنتان تحت قيادة رئيس الوزراء

- لجنة الأمن الاجتماعى : Committee for social security policy

تم تكوين لجنة سياسات الأمن الاجتماعى عام ١٩٩٧ بهدف وضع الخطة الخمسية

لتنمية الرفاهة ١٩٩٧ - ٢٠٠١ Five year welfare development plan

إذ حددت الخطة مساراً شاملاً للإصلاح فى قضايا التأمين الاجتماعى وبرامج المساعدة العامة والرعاية الصحية والإسكان والتعليم والعمالة .

وبوجه عام شهد النصف الأول وأوائل النصف الثاني من عقد التسعينات مجموعة من التحولات والتي واكب جزء كبير منها التحول الديمقراطي التي شهدها كوريا في أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين والتي كان لها تداعياتها في مجال السياسات الاجتماعية .

أبرز ملامح إصلاح نظام السياسات الاجتماعية في عهد كيم دي جونج القيام بتنفيذ مجموعة كبيرة من البرامج الاجتماعية التي سبق الإشارة إليها وأن صاغتها حكومة لكيم يونج سام ولم تنفذ ، كما مثلت الأزمة المالية عامل ضغط على كيم داي جونج لإتباع سياسة اجتماعية أكثر فاعلية يضاف إلى ذلك توافر الإرادة السياسية كما ذكرنا سلفا حيث كان من أبناء الطبقة الوسطى الذي ساعدته على الفوز في الانتخابات ، وبذلك شهدت تلك الفترة البروز الواضح لدولة الرفاهة Welfare state التي حلت محل نظام شركة الرفاهة والذي أثبت عدم فاعليته كإطار ملائم للأمن الاجتماعي في كوريا .

ملامح نظام السياسات الاجتماعية والبرامج

البرامج	السياسات
تفعيل البرامج القائمة : أما بتنفيذ البرامج المنوقفة (وتطوير وتفعيل البرامج القائمة مثل : ١ - برامج التأمين على العاملين حيث تحولت الى برنامج شامل يغطي كل الفئات ، حيث كان قاصرا على فئات بعينها ومدة الى الشركات والمصانع بحد أدنى خمسة عمال في مارس ١٩٩٨ ومدة ليشمل كل العمال الحكوميين المؤقتين والعاملين لبعض الوقت في سبتمبر ٢٠٠٠ .	تشديد نظام رفاهية إنتاجي System Productive welfare من خلال إتباع سياسة سوق عمل فعالة بناء على ذلك تم عام ١٩٩٨ سياسة الربط بين تعويضات البطالة ودوافع العمل بهدف جعل برامج التنمية الاجتماعية تمويل من خلال المساعدة الذاتية والتركيز على مبدأ الرفاهة مقابل العمل welfare to work وتم إنشاء جهاز إداري وظيفته الرئيسية تنسيق كل سياسات الرفاهة في إطار واحد ونتائج تلك السياسة: انخفاض مستويات البطالة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ، ويلاحظ ان البرنامج كان يوفر المساعدة للمعاقين جسديا وذهنيا فقط .

٢ - التطور التشريعي والقانوني المدعم للسياسات الاجتماعية وشبكات الأمان :

ان تطوّر السياسات الاجتماعية استلزم تشريع قوانين وتشكيل لجان ، وسوف نعرض أهم هذه القوانين فيما يلي :

التطور التشريعي والقانوني للأمن الاجتماعي في كوريا

القوانين	دور البرلمان
١- صدور القانون الأساسي لتنمية المرأة عام ١٩٩٥ Basic Act on women Development ٢- قانون توفير الإمكانات الملائمة للمعاقين ١٩٩٧ Act on installation of convenience facilities for the Disabled ٣- قانون منع العنف الداخلي وحماية الضحايا ١٩٩٨ Domestic violence prevention & protection of victim Act ٤- قانون صحة الطفل والأم . ٥- قانون أنشطة الرفاهة الاجتماعية ٦- قانون الأمن المعيشي وإزالة التمييز الجنسي . ٧- قانون الأمن المعيشي القومي ١٩٩٨ Notional Basic livelihood security Act يهدف التعامل مع النتائج الاجتماعية للأزمة المالية وإصلاح شبكات الضمان الاجتماعي التي أثبتت الأزمة قصورها ، وقد جاء هذا القانون ليحل محل قانون المساعدة القومي الذي صدر عام ١٩٦١ ومراجعتة في ١٩٨٣ ، ثم مراجعته مرة أخرى في ١٩٩٨ لوضع حد أدنى من الأمن المعيشي كحق عام وليس لمنحه من الدولة ، كما مكن هذا القانون الحكومة من توفير مساعدات نقدية للفقراء ولغير القادرين حيث كانت غير نقدية كما زاد عدد الفقراء الذي يحق لهم الحصول على مساعدة نقدية من الدولة زاد من مليون إلى مليون ونصف	دور البرلمان في مجال السياسات الاجتماعية : ١- زيادة عدد الطلبات المقدمة حول مشروعات قوانين متعلقة بالأمن الاجتماعي نوفمبر عام ١٩٩٦ منها : - تحويل نظام الأمن الاجتماعي من المفهوم التقليدي المرتبط بالثقافة الكونفوشيوسية والقائم على إعتبار توفير الخدمات الاجتماعية وسياسات الرفاهية منحة من الدولة الى نظام الأمن الاجتماعي بحسبانه حقاً طبيعياً للأفراد تلتزم الدولة بتقديمه لهم - توسيع نظام التأمين الصحي . - إزالة الفجوات الاجتماعية شديدة الاتساع التي يعانيها المجتمع الكوري . - مراجعة عدد كبير من القوانين سواء بالإحلال أو التجديد ، منها قانون التأمين الطبي ، قانون منع البغاء ، قانون المساعدة الوطنية ، قانون الرفاهة لكبار السن ، قانون خدمات الرفاهة الاجتماعية والطفل والمعاقين - تحديد حد أدنى من تكاليف المعيشة ، مسح سنوي

أهداف التجربة الماليزية في المجال الاجتماعي (٢) :

وقد هدفت التجربة التنموية الماليزية في المجال الاجتماعي العمل على رفع مستوى المعيشة في إطار السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، واستندت التنمية الاجتماعية الى أربعة أسس جوهرية هي :

- ١- أن تكون التنمية الاجتماعية هدفا مستمرا للدولة .
- ٢- النمو المتوازن لضمان الإستقرار السياسي والاجتماعي .

(٢) ماجدة علي صالح " البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية " مركز الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ص ٢٦٩

- ٣ - النمو المتماشى مع إعتبارات العدالة من أجل ضمان توزيع عادل للثروة الوطنية.
- ٤ - الاعتماد على مجموعة من القيم الأخلاقية التى من شأنها العمل لإعلاء القيم الإيجابية التى تهدف لإقامة مجتمع متوازن ومتقدم .
- وقد عمدت الدولة الماليزية وفى إطار سعيها لإرساء هذه الأسس الى إنتقاء نموذج تنموى ويقوم على الركائز التالية :
- ١ - الإطار الإسلامى كمصدر مهم لعدد من عناصر ومكونات التنمية ، إذ سعت ماليزيا لانتقاء نموذج يراعى النسيج الحضارى للدولة ويعمل على إحداث تنمية تتوافق والأسس العامة للتنمية الإسلامية التى تنادى بال عمران ، وتسعى لتعظيم قيمة الكرامة الإنسانية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .
- ٢ - الفكر الكونفوشيسى : حيث تم الاستناد الى الأفكار الإيجابية الخاصة بالقيم الأخلاقية والالتزام الأسرى ، والولاء والانتماء للجماعة ، والعلاقة القوية بين الأسرة والدولة بإعتبارهما قطبى المجتمع .
- ٣ - الخصوصية الذاتية : إذ اتجهت ماليزيا لبناء نموذج تنموى يستند لمعطيات البنية الداخلية .
- ٤ - إعلاء شأن الوحدة الوطنية للدولة : مراعاة الخريطة الاجتماعية التى تتكون من عناصر عدة وهى : المالاي وهم حوالى ٤٩% من السكان ، والصينيون ٣٢% والهنود ٩% ويشكل المسلمون من المالاي والهنود حوالى ٥٣% من السكان هذا التنوع يرافقه عدم تطابق بين نطاق السيطرة الاقتصادية ونطاق السيطرة السياسية . وتأسيسا على ما سبق اتجهت الدولة لحشد جهودها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية تارة بالتعاون مع المؤسسات العاملة فى هذا المجال ، وتارة أخرى بالتعاون مع القطاع الخاص ، وتارة ثالثة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية هذا مع إضطلاع وزارة خدمات الرفاهية العامة بدور أساسى من خلال خدماتها المتنوعة فى مجال الاهتمام بالأسرة والطفولة وإعادة التسيكين فضلا عن عدد آخر من الخدمات الإصلاحية والترفيهية .(٤)

أبعاد سياسة الدولة الماليزية فى مجال تحقيق التنمية الاجتماعية :

- فى مجال القضاء على الفقر :

توجه الدولة الماليزية وخاصة منذ التسعينات المزيد من جهودها من أجل القضاء على الفقر المدقع والنسبى ، وتوضح مؤشرات الفقر اتجاهه الى الانخفاض بصورة كبيرة منذ بداية

^٤ (المرجع السابق، ص ٢٧٠ ، ٢٧٠)

التسعينيات ، حيث انخفض عدد من يعيشون تحت خط الفقر من ٤٩,٣% الى ١٧% ، واتضح كذلك أن أكثر الماليزيين فقراء هم الأفراد الأكبر سنا ، ومن يقيمون في مناطق لا تستفيد من البرامج العامة للتنمية . وأشارت الإحصاءات الى أن معدلات الاختلالات الداخلية قد قلت تدريجيا بفضل ارتفاع مستوى الدخل في الريف وتوفير عديد من فرص العمل خاصة أمام المرأة التي بدأت تنتقل من دائرة الأنشطة التقليدية الى دائرة الأنشطة الحديثة .

٢- المؤسسات والبرامج الاجتماعية :

١- مؤسسات الرفاهية الاجتماعية في ماليزيا

تعتبر وزارة خدمات الرفاهية هي الجهاز الرسمي والمحوري لتحقيق الرفاهية المؤسسات الرفاهية الاجتماعية في ماليزيا. وتقوم بأداء مهامها من خلال عدد القنوات والتي تتمثل في المنظمات الماليزية الاجتماعية ، وجدير بالذكر أن الخدمات التي تقوم بها الوزارة ومؤسساتها يمكن أن يتم تقسيمها الى أربع أنواع وهي :

١- خدمات التنمية الاجتماعية

٢- خدمات رعاية الأسرة والطفل ،

٣- خدمات إعادة التأهيل

٤- خدمات الإصلاح والتأهيل .

ويمكن القول بأن أهم منظمات الرفاهية الاجتماعية في ماليزيا تتمثل في المجلس الماليزي القومي للرفاهية والتنمية الاجتماعية ، والمجلس القومي لمنظمات المرأة ، والمجلس الماليزي لرفاهية الطفولة .

وتتمثل أهداف المجلس الماليزي القومي للرفاهية والتنمية الاجتماعية فيما يلي :

- العمل كهيئة مركزية لجميع مؤسسات الرفاهية والتنمية الاجتماعية في ماليزيا بالإضافة الى ذلك يعمل المجلس القومي كممثل لتلك المنظمات جميعها على المستويين المحلي والدولي .
- دعم وتكامل الجهود الحكومية في مجال الرفاهية والتنمية الاجتماعية بالإضافة الى نقل وجهات النظر الرسمية في مجال القضايا الاجتماعية المطروحة على الساحة وترجمتها الى إرادة وسياسات قومية ثم تفعيل هذه السياسات .
- التعاون مع المنظمات الأعضاء داخل المجلس بغرض رفع مستوى وزيادة أنشطة الرفاهية والتنمية الاجتماعية .

- تنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية وإجراء البحوث التي تتناول الرفاهية والتنمية الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية بشكل عام .
- إيجاد وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات بشكل دائم ما بين المؤسسات وهيئات الرفاهية والتنمية الاجتماعية .
- العمل الجاد من أجل توفير مصادر وموارد مالية من خلال التبرعات حتى يتمكن المجلس من تنفيذ برامجه وأنشطته بالإضافة الى تشجيع ودعم المنظمات الأعضاء بالمجلس لزيادة البحث عن مصادر مالية وتمويل قانونى لأنشطتهم^(٥)
- إعداد وتنفيذ البرامج والأنشطة الملائمة وذات الصلة بأهداف المجلس القومى ، ومن ثم فقد مثل مكتب المرأة داخل الحكومة من جهة والمجلس القومى لمنظمات المرأة من جهة أخرى ، ضلعان أساسيان فى وضع برامج طويلة الأجل وقصيرة الأجل تهدف الى دفع حالة المرأة وتمكينها .

ب - البرامج :

- (١) برنامج معا بالأسرة الى الألفية الجديدة : بالوحدة بالتضامن بالتوافق ، تبنت الدولة برنامجا خاصا للأسرة فى عام ١٩٩٩ تمثل هدفه الأساسى فى زيادة وعى المجتمع بأهمية الأسرة كقوة أساسية فى مواجهة تحديات الألفية الجديدة .
- أصدرت لائحة الطفل عام ٢٠٠٠ وإقامة مراكز للأطفال : قد شمل نطاق سريانها كل الأطفال تحت سن ١٨ سنة ولا ترجع أهميتها تأمين مصلحة الطفل فقط ، بل أيضا اعترافها بدور مسئولية الأسرة كمصدر للحماية والدعم للطفل خلال فترة نموه .
- بالنظر الى تصاعد حالات إستغلال الأطفال ، وللقضاء على ظاهرة هروبهم ولمساعدة آبائهم فى حمايتهم أقيمت مراكز للأطفال ، كما أقيمت مراكز لذوى الاحتياجات الخاصة وأقيمت لهم مدارس^(٦) ، كما تم توفير فصول لهم فى المدارس العادية لمساعدتهم على الاختلاط والتعامل مع نظرائهم من الأطفال العاديين .
- (٢) الخطة القومية للكبار : (مراكز للكبار)
- وضعت الدولة عام ١٩٩٩ الخطة القومية للكبار من اجل تأمين مشاركتهم فى تنمية المجتمع ، وقد تعاون فيها القطاع العام مع القطاع الخاص فى تنفيذها وأنشئت مراكز مهمتها تقديم

^٥ (أطلس الماليزي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤)

^٦ (ماجدة صالح ، البعد الاجتماعي فى النموذج الماليزي للتنمية ، مرجع سابق .

الرعاية للمسنين على مدار اليوم فى حالة تغيب أفراد الأسرة ، ووفرت خطوطا مجانية لتمكين هؤلاء من الحصول على خدمات المعلومات والمشورة .

(٣) برامج مناسبة للتدريب التكنولوجى : هى برامج مناسبة لذوى الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع القطاع العام والخاص ببرامج تتوافق وتتناسب مع ظروفهم ، وقد حصلوا على فرص عمل بالقطاع العام .

(٤) برنامج المنازل المتكاملة :

خصصت الدولة ١٠% من الوحدات السكنية المجهزة لكى تتلاءم مع احتياجات ذوى الاحتياجات الخاصة ، كما تمت مراعاتهم فى مجال المواصلات العامة لكى يستعملوها بطريقة تتلاءم مع ظروفهم .

ثالثا : الصين

ان التجربة التنموية فى الصين من التجارب التى تستحق النظر اليها والاستفادة منها " حيث رسخت أيدلوجية المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية وأقامت دولة تنظم شئون الحياة وتعيد توزيع الثروة، وقد صك دنج شيانج فى ١٩٧٩ مفهوم المجتمع المثالى من التراث الصينى القديم وأعطى له بعدا واقعيا ، فهذا المجتمع هو الذى يقدم الرفاهية لكل المواطنين وقد ترجم دنج ذلك الى هدف وهو زيادة متوسط دخل الفرد الصينى وبالفعل حدث ذلك وأصبحت السياسة الصينية تركز على جنى الآثار الاجتماعية للتحويل الاجتماعى والتقليل من عدم المساواة" (٧) وأننا سوف نتناول هذه التجربة من خلال استعراض وضع :

المؤسسات والبرامج الاجتماعية ثم التطور التشريعى والقانونى الداعم للسياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى .

ومن الأهمية التأكيد منذ البداية على ان التجربة الصينية شهدت اصلاح السياسات الاجتماعية عبر المراحل التنموية التى مرت بها الصين سوف نعرض أهم ملامحها فيما يلى :

المرحلة الأولى : تناولت المرحلة الأولى من الإصلاح الاهتمام بإصلاح الريف الصينى وحشد الطاقات من ١٩٧٩ - ١٩٨٤ .

(٧) مدحت ايوب " الصعود الاقتصادى الصينى ومستخلصاته الفكرية " فى مؤتمر علم الاقتصاد والتنمية العربية ٢٨-٣٠ مايو ٢٠٠٥ ، محمد رضا العدل (محرر) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة ٢٠٠٦ . ص ٤٧٠ ، ٤٧١ .

المرحلة الثانية : تناولت المرحلة الثانية الاهتمام بإصلاح المدن والمناطق الحضرية وإصلاح أساليب الاقتصاد الجزئي من ١٩٨٤ - ١٩٩١ .

المرحلة الثالثة : تناول المرحلة الثالثة الاهتمام بالإصلاح الشامل والتوجه صوب اقتصاد السوق الاشتراكي من عام ١٩٩١ - ٢٠٠٠ .

قامت السياسة الاجتماعية في الصين على تشجيع نمو المشروعات الصاعدة في الريف والمناطق الحضرية الفقيرة مما أدى الى توفير فرص عمل للريفيين وخفض من حدة الفقر حيث تمكنت في الفترة من عام ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٠ من نقل أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة خارج خط الفقر المطلق .

ولكن ما يهم هو التركيز على الفترة ما بعد ٢٠٠٤ حيث وضعت الصين سياسة خاصة بالضمان الاجتماعي في سبتمبر ٢٠٠٤ بعنوان " Social security & its policy " وقد اهتمت بالآتي :

١ - التأمين للكبار	٢ - التأمين ضد البطالة
٣ - التأمين الطبي	٤ - التأمين ضد إصابات العمل
٥ - الرفاهة الاجتماعية	٦ - الرعاية الخاصة والتسكين
٧ - الإغاثة الاجتماعية	٨ - تأمين الإسكان
٩ - الضمان الاجتماعي في المناطق الريفية .	

المؤسسات والبرامج الاجتماعية

-التأمين الطبي Medical Insurance

في عام ١٩٩٨ ، على أساس التجارب السابقة ، أصدرت الحكومة الصينية قرار بشأن انشاء نظام التأمين الطبي الأساسي للعاملين في المناطق الحضرية ، و" تعزيز وطني لاصلاح نظام التأمين الطبي الأساسي للعاملين في المناطق الحضرية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣ ، شارك نحو ١٠٩,٠٢ مليون شخص في جميع أنحاء الصين في برنامج التأمين الطبي الأساسي ، بما ٧٩,٧٥ مليون الموظفين والمتقاعدين ٢٩,٢٧ مليون دولار.^(٨)

^٨)www.xinxuanet .com

- انشاء نظام التأمين الطبى الاساسى للعاملين في المناطق الحضرية :
Establishing a Basic Medical Insurance System for
Urban Employees

اعتمدت الصين نظام التأمين الطبى الاساسى للعاملين في المناطق الحضرية محليا :
ان البرنامج الاساسى للتأمين الطبى يغطي جميع ارباب العمل والعمال في المناطق الحضرية ،
بما في ذلك العاملين والمتقاعدين من جميع الوكالات الحكومية ، والمؤسسات العامة ،
والمؤسسات ، والمنظمات الجماهيرية والقطاع الخاص . والأشخاص الذين يعملون بشكل مرن
يمكنهم أيضا الاشتراك في برنامج التأمين الطبى الاساسى . تمول صناديق التأمين الطبى
الاساسى أساسا من الأقساط التي يدفعها ارباب العمل والعمال على حد سواء : القسط الذي
يدفعه رب العمل هو نحو ستة في المائة من اجمالي فاتورة الأجور ، في حين ان مايدفعه
الموظف هو اثنين في المائة من الأجر . ويعفى المتقاعدين من دفع الاقساط . ونجد أن ٣٠ %
من الأقساط التي يدفعها ارباب العمل تذهب الى الحسابات الشخصية ، وتبقى ٧٠ في المائة من
أقساط التأمين التي يدفعها ارباب العمل يذهب الى صناديق البرامج الاجتماعية (social
pool program funds)

تحسين نظام التأمين الصحى متعدد المستويات :
Improving the Multi-Level Medical Security System
في حين أنشأت الدولة النظام الاساسى للتأمين الطبى لتلبية الاحتياجات و المطالب المتنوعة
للشرائح المختلفة من الأفراد الذين يغطيهم التأمين ، فقد أنشأت الدولة و طورت نظام متعدد
المستويات للتأمين الصحى وذلك لتخفيف العبء الواقع على الفرد المؤمن عليه صحيا . فى
المناطق المحلية ، تم وضع نظام الاعانات للنفقات الطبية الكبيرة وقد أنشئت وفقا للظروف
الفعلية لتسوية النفقات الطبية التي تتجاوز الحد الاقصى لمدفوعات النظام الطبى الاساسى ،
والأموال اللازمة للإعانات يتم الحصول عليها أساسا من الأفراد أو المؤسسات . فنجد الدولة
تشجع المؤسسات على إقامة نظام تأمين صحى مكمل لموظفيها ، وذلك أساسا لتسوية النفقات
الطبية التي لا يغطيها المستخدمين لمشروع التأمين الطبى الاساسى . ومن جانب المؤسسة فان
أقساط التأمين الطبى التكميلي تصل الى حوالى أربعة في المائة من اجمالي فاتوره الأجور
والتي تدون كجزء من تكلفة الانتاج . وتم إنشاء نظام الخدمة المدنية للتأمين الطبى وذلك
لموظفي الخدمة المدنية والعاملين في المؤسسات العامة التي تتمتع بحرية الخدمات الطبية .

تقوم الدولة تدريجيا بإنشاء نظام المساعدات الاجتماعية والتي تمول أساسا من الحكومة وذلك لإمداد خدمات التأمين الصحية الأساسية للأفراد ذوي الإعاقات و الاحتياجات الخاصة .^(١)

- التأمين ضد إصابات العمل Insurance for Work-related Injuries

قد بذلت الحكومة الصينية جهودا كبيرة لإنشاء نظام للتأمين ضد إصابات العمل التي يتمثل في الوقاية من الإصابات الناجمة عن والمتصلة بالعمل والتعويض والاسترداد. بعد يناير ٢٠٠٤ ، عندما دخلت "أنظمة التأمين على إصابات العمل" حيز النفاذ ، فإن التغطية لهذا النوع من التأمين قد توسعت بسرعة. وبحلول نهاية يونيو ٢٠٠٤ ، ما يربو على ٩٩,٩٦ مليون موظف قد تمتع هذا النوع من التأمين.

إنشاء نظام صندوق تأميني للعاملين من الفقراء ضد إصابات العمل :

Establishing a Social Poor System for Insurance Funds for Work-related Injuries

تنص الدولة على أن لجميع المؤسسات و جميع الأعمال التجارية الفردية العاملة في الصناعة والتجارة ولديها موظفين يجب أن تشارك في التأمين ضد الإصابات المرتبطة بالعمل ، ودفع أقساط التأمين لجميع موظفيها ، الدائمة و المؤقتة بحيث لا يدفع الفرد الموظف هذه الأقساط . والحكومة تحدد أسعار الأقساط وفقا لدرجة مخاطر إصابات العمل في مختلف القطاعات ، وتحدد أقساط مختلفة داخل القطاع الواحد وفقا لمدفوعات التأمين ، ومعدلات وقوع هذه الإصابات .

- تحديد مستحقات الضمان الاجتماعي

Defining the Social Security Benefits

إن نظام تأمين الإصابات المتصلة بالعمل يعتمد على مبدأ "no-fault compensation" . ويشمل بشكل أساسي بنود النفقات الطبية لإصابات العمل ؛ الإصابة بالإعاقة والإعانة ، وبدل التمريض وفقا لدرجة فقدان القدرة على العمل ؛ إعانة الجنازة ، والمعاش التقاعدي للإبقاء على أفراد الأسرة وبمبلغ تعويضي في حالة الموت .

^(١) ibid . pp5:10

نظام تقييم قدرة الموظف على ممارسة العمل

Exercising a Labor Ability Assessment System

كانت الدولة قد وضعت بشكل موحد ، وأصدرت معيار وطني لتقييم درجة الإصابة ذات الصلة بالعمل ودرجة الإعاقة الناجمة عن مرض مهني ، وتقييم قدرة العامل يشمل تصنيف للدرجة المادية ودرجة العجز .

- تعزيز التأمين ضد إصابات العمل والتأهيل المهني :

Strengthening Work-related Injury Prevention and Occupational Rehabilitation

تسعى الحكومة الصينية الى تشجيع الوقاية من إصابات العمل والأمراض المهنية من خلال تحسين تكنولوجيا الهندسة ، والدعاية والتعليم ، ووضع أنظمة السلامة ، وتطبيق معايير السلامة والنظافة ، وتشجيع استخدام وحدات لتحسين سلامة الإنتاج .

تأمين الأمومة Maternity Insurance

ويغطي نظام تأمين الأمومة أساسا المؤسسات الحضرية وموظفيها ، في بعض الأماكن الموظفات من الوكالات الحكومية والمؤسسات العامة وغيرها . وتدفع الأقساط من قبل أرباب العمل المشاركين في تأمين الأمومة ، وينبغي ألا يزيد على ١% من إجمالي فاتورة الأجور. ولا يسدد الموظفون الفرادى الأقساط ربما أرباب العمل مسئولون عن توفير استحقاقات تأمين الأمومة .

الرفاه الاجتماعي Social Welfare

تقوم الحكومة الصينية بنشاط من اجل تشجيع التنمية والرعاية الاجتماعية ، وجمع الأموال من خلال قنوات مختلفة لتوفير فوائد الرعاية الاجتماعية للمسنين ، والأيتام والمعوقين .

- الرعاية الاجتماعية للأطفال

ووفقا للقوانين والانظمة ذات الصلة ، مثل "قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية القصر" و " قانون جمهورية الصين الشعبية للتعليم ، توفر الدولة الرعاية الشاملة للأطفال ، بما في ذلك التعليم والتطعيم ، ويأخذ عناية خاصة لضمان سبل العيش ، والانتعاش والتعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، مثل الأطفال المعوقين ، والأيتام والأطفال المهجورين المعوقين. ان هناك ما يقرب من ١٠٠٠٠ مؤسسة للخدمات المجتمعية في جميع أنحاء الصين للأيتام والمعوقين ، مثل مراكز تأهيل وتدريب فئات الأطفال المتخلفين عقليا .

- الرعاية الاجتماعية للمعوقين Social Welfare for Disabled People
أصدرت الصين "قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية الأشخاص المعوقين" الذي أصدرته الدولة ليوفر الضمانات القانونية للمعوقين حيث التأهيل ، والتعليم ، والعمالة ، والحياة الثقافية والرفاه الاجتماعي . فنجد الحكومة تساعد الأفراد للحصول على فرص العمل عن طريق مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، وتوفير فرص العمل بنسبة معينة ، ودعم التوظيف الذاتي للمعوقين . وتوفير رعاية خاصة للمعاقين من خلال المعونة (١٠) .

الرعاية الخاصة والتسكين Special Care and Placement

توفر الحكومة الصينية نظام الرعاية الخاصة والتسكين للجنود وأسراهم . وفي الوقت الحاضر ، بلغ عددهم أكثر من ٤٠ مليون شخص . من أجل حماية حقوق ومصالح الشعب ، كما تقدم الدولة التعويض لأسر الشهداء والجنود الذين ماتوا أثناء أداء الواجب أو نتيجة لمرض ، والجرحى والمعوقين وتوفير سبل المعيشة لهم وكذلك المحاربين القدامى المسرحين . وتوزع الإعانات على أسر المجندين . وبالنسبة للحالات الخاصة ، بما في ذلك الجنود المعاقين ، يتمتعون بمعاملة تفضيلية من حيث الرعاية الطبية والإسكان والنقل والتعليم والعمالة .

الإغاثة الاجتماعية Social Relief

انطلاقاً من الوضع الوطني للتنمية ، فإن الحكومة الصينية قد بذلت أقصى الجهود لتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة للفقراء في الحضر والريف ، وذلك من خلال تقديم الإغاثة لضحايا الكوارث الطبيعية والمتشردين والمتسولين في المناطق الحضرية ، بجانب تعزيز وتشجيع جميع أنواع المساعدة في الأنشطة الاجتماعية المتبادلة .

ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة لسكان الحضر

Guarantee of the Minimum Standard of Living for Urban Residents

في عام ١٩٩٩ ، أصدرت الحكومة الصينية "لوائح لضمان الحد الأدنى من المستوى المعيشي لسكان الحضر ،" الذي ينص على أن سكان الحضر من غير الزراعيين الحاصلين على تصاريح الإقامة الدائمة للأسرة والتي يبلغ دخل الفرد أقل من سكان المناطق الحضرية المحلية يمكنهم تلقي المساعدة من الحكومة المحلية للوصول الكفاف ؛ وهؤلاء الذين بدون مصدر للدخل ،

(١٠) w w w.safety.com.cn

وليس لديهم القدرة على العمل ، يمكنهم تلقي الحد الأدنى لإعانة المعيشة وفقا للحد الأدنى من مستوى المعيشة للسكان الحضر المقيمين. وقد تم اقرار الحد الأدنى لمستوى المعيشة في المقام الأول على أساس 'متوسط الدخل ومستوى الاستهلاك الفردي لسكان الحضر ، ومستوى الأسعار في العام السابق ، و الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، والتكلفة المحلية اللازمة للمحافظة على سبل العيش الأساسية ، وغيرها من المعايير المتصلة بالضمان الاجتماعي ، والمواد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والسكن ، والاتفاق على الاطفال تحت سن التعليم الالزامي.

الاغاثة للمتشردين و المتسولين في الحضر

Relief for Urban Vagrants and Beggars

في أغسطس ٢٠٠٣ ، أصدرت الدولة "تدابير الإغاثة من أجل المتشردين والمتسولين الذين يعيشون في المدن." على أساس مبدأ "تتلقى معونة من أحد بمحض إرادته ، وإعطاء مساعدة دون مقابل ،" توفير الإغاثة للمتشردين والمتسولين الذين أكدت المصادر أنهم ليس لديهم مصدر للمعيشة في المدن وأنه ينبغي توفير الإغاثة وفقا للظروف والاحتياجات الخاصة للمتلقى ، حتى يمكنه الحصول على الإغاثة من حيث الغذاء ، والسكن ، والرعاية الطبية ، والاتصالات ، والنقل .

المساعدة الاجتماعية المتبادلة Social Mutual Help

حيث تدعم الدولة وتشجع أفراد المجتمع على المشاركة التطوعية المنظمة في الجهود المبذولة لمساعدة الفقراء والمحتاجين ، وتشجيع و تطوير نظام اجتماعي للتبرع ، وإنشاء و تطوير المؤسسات الاجتماعية ، وشبكة من المكاتب لتلقي الهبات والتبرعات .

تأمين الاسكان Housing Security

تقوم الحكومة الصينية بنشاط كبير من أجل تشجيع التنمية الحضرية والإسكان ولهذا اتاحت نظامين للإسكان : نظام للإسكان بأسعار معقولة ونظام إيجارات المساكن المنخفضة .

نظام للإسكان بأسعار معقولة

Generally Affordable and Functional Housing System
في عام ١٩٩٨ ، قررت الحكومة الصينية توضيح السياسات التفضيلية ، وتحديد معايير البناء ، وسعر البيع للمستخدمين ، والأمن التجاري و نوع السكن. وعليه يمكن أن تقوم الأسر بشراء أو بتأجير هذا النوع من المساكن طالما توافرت شروط ذلك .

نظام الإيجارات المنخفضة The Low-Rent Housing System

ومنذ عام ١٩٩٨ ، فإن الحكومة الصينية قد بذلت جهود نشطة لتطوير و تحسين نظام للإسكان منخفض الإيجار والتحسين المستمر لسياسات الإسكان والإعفاء المؤقت من ضريبة الأملاك والأعمال المطبقة على المساكن المملوكة للقطاع العام والمساكن منخفضة الإيجار. وقد وضعت الدولة إطار موحد للسياسات ، وقامت الحكومات المحلية باعداد الدليل الخاص بها للإيجار المنخفض للنظم الحضرية والإسكان للأسر ذات الدخل الأدنى .

نظام لتأمين كبار السن في المناطق الريفية :

Experimenting to Establish an Old-Age Insurance System in Rural Areas

بدأت الصين في محاولة من أصل قديم في سن نظام التأمين في بعض المناطق الريفية وفقا للمستوى الفعلي من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. في صوء المبدأ القائل بان "الأقساط التي تدفع بصورة رئيسية من قبل الأفراد أنفسهم ، يكملها تجميع الإعانات وتدعمها سياسات الحكومة ،" قديما تم إنشاء نظام التأمين مع تراكم الأموال التي تأخذ شكل حسابات شخصية وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣ ، تم عمل تأمينات الشيخوخة و قد نفذت بدرجات متفاوتة في المناطق الريفية في ١٨٧٠ من المقاطعات (المدن والمقاطعات).

♦ إنشاء نظام الخدمة الطبية الريفي التعاوني الجديد

Establishing a New Rural Cooperative Medical Service System

تم انشاء هذا النظام من أجل ضمان حصول المزارعين على الاحتياجات الطبية الاساسية ، ولتخفيف الأعباء الطبية لمعالجة مشكلة الفقر الناجم عن المرض ، في عام ٢٠٠٢ بدأت الحكومة الصينية باقامة نظام الخدمة الطبية الريفي التعاوني الجديد والذي يستند أساسا على

نظام دعم اجتماعي مخطط ضد الأمراض الخطيرة. و يمكن للمزارعين المشاركة بحرية في هذا النظام الطبي التعاوني الذي تقوده وتدعمه الحكومة المحلية والمركزية .

تطبيق الاغاثة الاجتماعية بالريف Practicing Rural Social Relief

في ١٩٥٠ " بدأ النظام في الصين لخمس ضمانات" . وفي ١٩٩٤ ، أصدر مجلس الدولة "الانظمة المتعلقة بتوفير ضمانات خمسة "في المناطق الريفية". فهي تنص على ان كبار السن والمعوقين والقصر الذين تتوافر فيهم الشروط التالية في المناطق الريفية يمكن ان يتمتعوا "بالخمس ضمانات" من المأكل والملبس والسكن ، والرعاية الطبية ومصاريف الدفن (التعليم الانزامي للقصر) : او الوصي القانوني لهم ، أو الأوصياء القانونيين المعاقين ؛ لمن ليس لديهم القدرة على العمل ؛ و الذين ليس لهم مصدر دخل. ولرعايه المسنين . "خمس ضمانات" للفئات التي لا تستطيع الاعتناء بنفسها . وقد بنيت دور المسنين ، وقد أصبحت تدريجيا شكلا رئيسيا من أشكال توفير " الخمسة ضمانات " للمسنين.

- التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي في الصين :

أ - أصدر الصين قانونا بشأن حماية الأشخاص المعوقين وقد أصدرته الدولة ليوفر الضمانات القانونية للمعوقين من حيث التأهيل والتعليم ، والعمالة والحياة الثقافية والرفاه الاجتماعي وتوفير فرص عمل لهم أو من خلال المعونة فضلا عن انشاء مؤسسات إيواء .

ب - في عام ١٩٩٩ أصدرت الحكومة الصينية لوائح لضمان الحد الأدنى من المستوى المعيشي لسكان الحضر .

ج - في عام ١٩٩٨ قررت الحكومة الصينية سياسات تفضيلية تحدد فيها معايير البناء وسعر البيع للمستخدمين حتى يتمكن المواطنون من بناء مساكنهم .

د - في عام ١٩٩٨ بدلت الحكومة الصينية جهود لتحسين نظام الإسكان منخفض التكاليف من خلال الإعفاء المؤقت من ضريبة الأملاك والأعمال المطبقة على المساكن للقطاع العام والمساكن منخفضة التكاليف .

هـ - أنشئت الصين شبكة من المكاتب وأماكن للتخزين مع تطوير بعض المؤسسات الاجتماعية لتلقى التبرعات وتوجيهها للفقراء وسمى هذا النظام الاجتماعي للتبرعات بالمساعدة المتبادلة.

و- فى عام ٢٠٠٢ بدأت الحكومة الصينية بإقامة نظام الخدمة الطبية الريفى التعاونى الجديد ، وهو نظام دعم اجتماعى مخطط ضد الأمراض الخطيرة وبحلول يونيه ٢٠٠٤ قد غطى ٩٥,٠٤ مليون من المقيمين بالريف.^(١١)

وابعاً: مصر

سوف نتناول السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان منذ إنشاء وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية حيث تبلورت أهدافها ومبادئ عملها على ضوء المسئولية الاجتماعية ، فأخذت على عاتقها رعاية جميع فئات وطبقات المجتمع المصرى وتوجيه التغير الاجتماعى لتحقيق أهدافه القومية المنشودة واهتمت بالإنسان ووضعت له من البرامج والأنشطة ما يعمل على استمرار طاقاته وقدراته ، فاهتمت به طفلاً حتى الكهولة ، وآمنت فى تحقيق دورها هذا بأهمية مشاركة القطاع الأهلى فعملت على تشجيعه ومنحه المرونة اللازمة للقيام بدوره فى تحقيق غايات المجتمع.^(١٢)

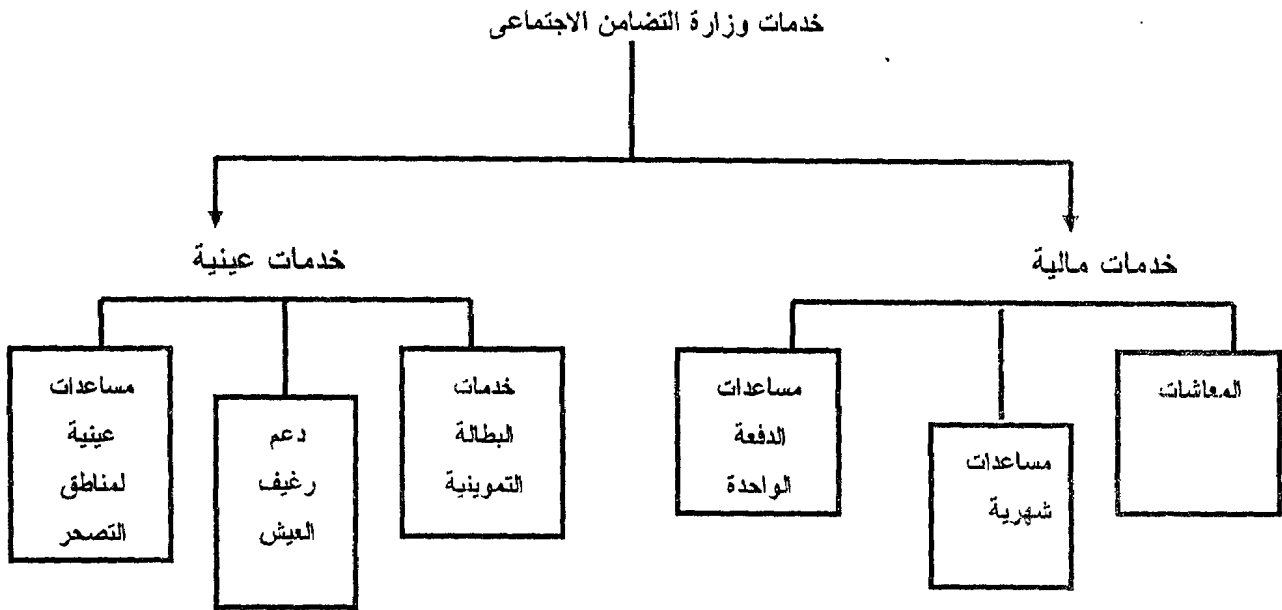
- المؤسسات والبرامج الاجتماعية:

إن المؤسسة المنوط بها تقديم الدعم وشبكات الأمان الاجتماعى فى مصر هي وزارة التضامن الاجتماعى . وقامت الوزارة بعمل تطوير للخدمات الموجودة سواء من ناحية تطوير المؤسسات الموجودة او استحداث خدمات وبرامج جديدة ، وسوف نعرضها كما يلى :

أولاً: خدمات الحماية الاجتماعية التى تشمل خدمات مالية وعينية .

^(١١) www.safty.com.cn

^(١٢) (وزارة التأمينات الاجتماعية / مسيرة تنمية " ، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، العجوزة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١)



خدمات الحماية الاجتماعية (الخدمات المالية)

(١) المعاشات وتشتمل على ، معاش الضمان الاجتماعي ومعاش قانون الطفل ، ومعاش

أسر الشهداء المدنيين نتيجة أعمال عسكرية .

(٢) أما المساعدات :

أ - مساعدات شهرية وتتمثل في :

مساعدات الضمان الاجتماعي ومساعدات أسر المجندين والمنحة الدراسية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي والمنحة الدراسية لطلبة الجامعات المكفوفين ومساعدات لأهالي شلاتين وحلايب ومساعدات المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي ومساعدات بنك ناصر الاجتماعي (قطاع التكافل) .

ب - مساعدات دفعة واحدة وتتنوع في شكل :

مساعدات الضمان الاجتماعي ومساعدات العاملين السابقين (قانون الضمان الاجتماعي) ومساعدات أسر المجندين ومساعدات أسر الشهداء المدنيين نتيجة أعمال عسكرية ومساعدات المؤسسة العامة للتكافل الاجتماعي ومساعدات بنك ناصر الاجتماعي (الزكاة) ومساعدات الدفاع

الاجتماعى بالوزارة ومساعدات لمضاري قناطر نجع حمادى من الصيادين ومساعدات لأهالى النوبة (١٣) .

الخدمات العينية : تتضمن خدمات البطاقة التموينية وكذلك مساعدات عينية لمناطق التصحر والجفاف .

خدمات الرعاية الاجتماعية : دور الحضانه النهارية والحضانات النهارية للأطفال ذوى الإعاقة ومراكز رعاية وتنمية الطفل العامل ومراكز رعاية طفل الريف ومشروع الأسر البديلة .
مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتتمثل فى العديد من المؤسسات نذكر بعضها مثل :

- المؤسسات والحضانات الإيوائية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية

- مؤسسات الرعاية الاجتماعية (للأحكام المقيدة للحرية)

- مؤسسات رعاية الأطفال المعرضين للانحراف

- مؤسسات رعاية المتسولين (من الرجال والنساء ذوى الإعاقة)

- مؤسسات الفتيات القاصرات (أحكام الآداب)

- مؤسسات حماية المرأة

الأندية ومثل : أندية الأطفال (من سن ٦ سنوات حتى ١٨ سنة) ، الأندية النسائية ، أندية

المسنين (من سن ٥٥ فأكثر) ، وكذلك أندية الدفاع الاجتماعى (للوفاة من الادمان) (١٤)

خدمات التنمية الاجتماعية وتشتمل على الآتى :

(١) المشروعات المدرة للدخل وتنوع اشكال وإغراضها والفئات التى تخدمها مثل :
مشروعات الأسر المنتجة (قروض) . ومشروعات الضمان الاجتماعى (منحة) ومشروعات المرأة الريفية (قروض) ، ومشروعات متناهية الصغر (بنك ناصر) ، ومشروع تملك وسائل الإنتاج (بنك ناصر) ، ومشروع القرض الحسن (بنك ناصر) .

(٢) تنمية القدرات والتأهيل والتدريب وتتمثل فى مراكز التكوين المهنى :

ومراكز التكوين المهنى ومراكز تدريب وإعداد الأسر المنتجة ومراكز تأهيل وتدريب المعاقين والمصانع المحمية .

(١٣) وزارة التضامن الاجتماعى ، المرجع السابق

(١٤) المرجع السابق

(٣) خدمات أخرى مثل : مكاتب الأطفال وحدائق الأطفال ، ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية .

* الخدمات المستحدثة : وقد تم إستحداث خدمات جديدة تقدمها الوزارة هي :

خدمة المسكن الملائم حيث : تقدم الوزارة مسكن ملائم للأسر شديدة الفقر ، التي تعيش في سكن مشترك أو مسكن مساحته صغيرة جدا وبها عدد كبير من أفراد الأسرة . وهذه الخدمة تمت بالتنسيق مع وزير الإسكان ، وكذلك بناء على قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية .

* المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية : تهدف الى تعظيم المردود الاجتماعي للتنمية الاقتصادية على المواطن وتنسيق جهود الدولة في التنمية الاجتماعية وتحسين الخدمات مع تفعيل مشاركة المجتمع الأهلي والقطاع الخاص في هذه الجهود ووضع معايير لقياس معدلات ما يتم إنجازه للإرتقاء بمستوى معيشة الأسرة والإعلام المستمر عن مستويات التقدم وتحدد في المهام المذكورة في نص قرار تشكيل المجموعة على النحو التالي :

- وضع برنامج واضح لتحديد المناطق الأكثر فقرا تحديدا جغرافيا دقيقا سواء كانت قرى أو مناطق عشوائية بالمدن .
- وضع خطة متكاملة للنهوض بهذه المناطق ورفع مستواها اجتماعيا واقتصاديا وببنيها وتحسين أحوال السكان المقيمين بها ومساعدتهم على تنفيذ وتشغيل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر تحولهم من حالة العوز والاعتماد على الغير الى حالة الاكتفاء والاعتماد على النفس .
- تحديد المشروعات المطلوب تنفيذها لتحقيق هدف النهوض بهذه المناطق في جميع المجالات (مياه شرب - صرف صحي - مدارس - وحدات صحية - طرق - إنارة - ساحات وملاعب - مناطق وحضانات للمشروعات الخ) مع ترتيب أولويات تنفيذ هذه المشروعات (١٥)
- وضع خطة زمنية لتنفيذ هذه المشروعات حسب أولوياتها وفي ضوء التمويل المتاحة ، على أن يتم تضمينها في برامج ومشروعات الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- تحقيق التكافل والتنسيق بين الوزارات والجهات القطاعية المختصة بإقامة البنية الأساسية أو بتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة .

^{١٥} وزارة التضامن الاجتماعي ، مكتب وزير التضامن الاجتماعي ، ٢٠٠٨

- تشجيع منظمات الأعمال والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني عموماً
- ٥ على المشاركة فى تنفيذ هذه الخطة سواء بشكل مباشر (تبنى أحد المشروعات بالكامل) أو بشكل غير مباشر (تقديم التمويل أو الخدمات الإستشارية) .
- إستعراض التقارير التى تقدمها الجهات المعنية بشأن موقف تنفيذ خطة النهوض بالمناطق الأكثر فقراً للوقوف على حجم ما يتم إنجازه ومدى توافقه مع الأهداف ، وإزالة ما يكون هناك من عقبات .

المشروعات المستقبلية: (١٦)

أولاً : مشروعات الضمان الاجتماعى والخدمات الاجتماعية مثل : مشروع مضاعفة أعداد المستفيدين من الضمان الاجتماعى وكذلك مشروع مضاعفة قيمة المنحة الدراسية للتعليم .

ثانياً : تقديم خدمة جيدة وتبسيط الإجراءات متمثلاً فى مشروعات مثل : مشروع تطوير الوحدات الاجتماعية (منافذ الخدمة) ومشروع الكروت الذكية ومشروع إستهداف الأسر الأولى بالرعاية ومشروع مركز الاتصال بخدمات شكاوى المواطنين (Call center) هذا فضلاً عن مشروعات مثل : مشروع تطوير دعم رغيف الخبز ومشروع شركة توزيع الخبز على المواطنين وكذلك دعم المجتمع المدنى من خلال إنشاء : المؤسسة المصرية للتنمية المستدامة والمؤسسة القومية لتيسير الحج والعمرة .

٣ - التشريعات والقوانين المدعمة للسياسات الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعى :

يستند الضمان الاجتماعى فى مصر الى أحكام الدستور ومواده (٧) ، (١٠) ، (١٧) والتى تنطوى على قيام المجتمع على التضامن الاجتماعى ، وحماية الأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب وكذلك كفالة الدولة لتقديم خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وذلك وفقاً للقانون " .

وتتضح من أحكام الدستور السابقة : حرص المشروع على تأكيد التضامن والتكافل الاجتماعى وتكافؤ الفرص ، وتقديم الخدمات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى والمعاشات والمساعدات وفقاً

^{١٦} وزارة التضامن الاجتماعى ، "مكتب الوزير لتطوير الخدمات الاجتماعية " ، العجوزة ، القاهرة ، ٢٠٠٨

للقانون والمقصود بذلك القانون الخاص بالضمان الاجتماعى وغيره من القوانين الاجتماعية^(١٧).

" ونقوم فلسفة الضمان الاجتماعى المستمدة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٠ على النظر للأسرة من منظورين مجتمعين معاً ومتكاملين هما : تقديم العون لها بتقرير المعاش الذى يمكنها من مواجهة أعباء الحياة ، وفى نفس الوقت البحث عن العنصر أو العناصر داخل الأسرة التى يمكن تحويلها الى طريق الإنتاج ، بحيث تصل الى نقطة الكسب الذى يمكنها من إعالة الأسرة وإخراجها من دائرة الحاجة الى المعاش أو المساعدة ، وذلك بالتدريب واكتساب المهارات ثم تقديم رأس المال والقروض لإقامة مشروعات إنتاجية .. أى تحويل الأسرة من متلقية للإعانات الى أسرة منتجة " ^(١٨) وفى المرحلة الحالية قد تم اتخاذ بعض القرارات و الاجراءات لفصل بعض المهام عن وزارة التضامن الاجتماعى وأهمها الآتى :

تم فصل الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية عن وزارة الشؤون الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعى حالياً) . "بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٢٢ الصادر فى ديسمبر ٢٠٠٥ أصبح وزير المالية هو الوزير المختص بتنفيذ تشريعات التأمين الاجتماعى ويرأس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى ويحل محل وزير التأمينات أينما ذكر فى كافة القوانين والتشريعات الأخرى ، ويتضمن الإطار المؤسسى المقترح لنظام المعاشات الجديد ، تشكيل لجنة عليا للمعاشات ، وتطوير الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية الى الهيئة القومية لإدارة المعاشات ، وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات ، ويكون مجلس إدارة إستثمار المعاشات ، وإنشاء قطاع الرقابة والإشراف على المعاشات التكميلية . وتضم اللجنة العليا للمعاشات فى مجلس إدارتها الوزراء المعنيين وهم وزراء المالية والإستثمار والتضامن الاجتماعى والعمل وذلك بالإضافة الى رئيس الهيئة العامة لسوق المال والرقابة على التأمين ^(١٩) .

^(١٧) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ،

الدورة العاشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، يوليو ١٩٩٠ . ص ٨٣ : ٨٤

^(١٨) " وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية ، الضمان الاجتماعى والإغاثة " ، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١ .

^(١٩) " أمينة حلمى ، " نظام المعاشات الجديد فى مصر " ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٢٤٥ ، فبراير ٢٠٠٨ ، الأهرام ، القاهرة .

وغير معروف حتى الآن الهدف من المتغيرات المؤسسية الحادثة ولأى مدى ساهمت فى تعزيز كفاءة السياسة الاجتماعية وآثرها على توسيع نطاق الفئات التى تشملها شبكة الأمان الاجتماعى .

الدروس المستفادة من تجارب الدول الآسيوية

تشير قراءة تجارب الدول الآسيوية المختارة الى أن ما تحقق من انجازات على مستوى السياسة الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى لا يقدم صورة مشرقة تماما بالمقارنة بما تحقق على المستوى الاقتصادى برغم ذلك فإن الاستخلاص الاجمالى قد يشير الى أن التنمية الاجتماعية كمفهوم وممارسة تحتاج الى إعادة نظر ليس كهدف فقط وإنما كنسق متكامل (٢٠) إذ يتعين أن يكون الهدف من اصلاح السياسة الاجتماعية أن تكون معالجتها فى إطار سياسة التنمية ككل دون الاكتفاء بدورها فى الحد من الفقر .

أولاً: تجربة كوريا

لوحظ بالنسبة لهذه التجربة وجود ، تفاوت كبير بين الاهتمام بالسياسات الاقتصادية والسياسة الاجتماعية ، حيث كان كل التركيز ينصب على الاهتمام بالسياسة الاقتصادية . أما السياسة الاجتماعية فلم تحظ إلا باهتمام قليل ، وبما أنها دولة سلطوية قوية فقد نجحت فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والنمو المنشود على حساب السياسة الاجتماعية مما أسفر عن تفاوتات اجتماعية فى الدخول وزيادة عدد الفقراء وزيادة البطالة ولكن سرعان ما أدركت ذلك بعد الأزمة المالية التى تعرضت لها البلاد عام ١٩٩٧ وزادت المشكلة تفاقمًا ، وقد نجحت بعد هذا فى تحقيق سياسة اجتماعية فاعلة ، ويرجع ذلك الى إدراك أهمية السياسات الاجتماعية ودورها فى تدعيم السياسة الاقتصادية فضلاً عن توافر إرادة سياسية مدركة ذلك وفاعلة ايضا .

٢- ضغوط داخلية ممثلة فى مطالبات تنظيمات العمال بحقوقها وضغوط خارجية ممثلة فى العولمة وتحدياتها وما أسفرته عنه الأزمة المالية .

٣- توحيد جهود الدولة مع الجهود التطوعية فى إطار واحد ، فالكل يعمل من خلال جبهة واحدة لدعم السياسات الاجتماعية ببرامجها المختلفة .

٤- تقوم الدولة بتحديد حد أدنى من تكاليف مستوى المعيشة من خلال مسح سنوي .

(٢٠) Morales-Gomez, Daniel (ed) Transitional social policies the new Development challenges of Globalization. Eathscen publication ltd. London, 1999.

ثانياً : تجربة ماليزيا

قد تعاملت الدولة فى ماليزيا مع التنمية كهدف ثانوى خادماً للهدف الرئيسى والمحورى المفروض من قبل الماليزيين والمتمثل فى إعادة الهيكلة الاجتماعية بهدف تقوية الوضع السياسى والاقتصادى للماليزيين . وان أحد العوامل التى ساهمت فى نجاح التنمية فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان هو أن الدولة فيها كانت قوية وقادرة على مواجهة الطلب الخارجى من ناحية ، وتشكيل الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى ، وعلى الرغم من أن ماليزيا تمتلك بعض ملامح الدولة القوية كما يتضح من قدرتها على إعادة تشكيل المجتمع ، إلا أن الطبيعة متعددة الأعراق على نحو فريد كنتاج للظروف التاريخية ، تجعلها تختلف عن كوريا (٢١) .

ثالثاً : تجربة الصين

قامت السياسة الاجتماعية فى الصين على تشجيع نمو المشروعات الصناعية فى الريف والمناطق الحضرية الفقيرة ، مما أدى الى توفير فرص عمل للريفيين مما خفف من حدة الفقر حيث تمكنت فى الفترة من عام ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٠ من نقل أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة خارج الفقر المطلق، وانخفض عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية من ٥٠% الى ٥% وهى تسير فى تحسن دائم فى التنمية البشرية حيث كان قيمة دليل التنمية فى عام ١٩٧٥ هى ٠,٥٢١ وصل الى ٧٢١ فى عام ٢٠٠١، وارتفع الى ٧٦٨ وفى عام ٢٠٠٤ (٢٢) . ومن العوامل الاجتماعية التى ساعدت على نجاح الصين (وشرق آسيا) القيم السائدة وهى قيم الثقافة الكونفوشية والتى من أهمها القيم الجماعية والنضام الاجتماعى social solidarity التى عبرت عن نفسها من خلال ممارسة عميقة الجذور ووفيرة الاستخدام فى المجتمع الصينى وتعرف باسم " guaxi " (٢٣) . وقد أشارت دراسة أخرى (٢٤) إلى قيم النخبة الصينية التى كانت عاملاً رئيسياً ومباشراً فى تحديد البدايات الأولى لعملية النمو الاقتصادى فى الصين ، ثم لعب التحول نحو اقتصاد السوق دوراً رئيسياً فى دفع عملية التنمية الاقتصادية ، بل وكذلك فى تعزيز نخبة نحو تعديل قيمها لاتخاذ مزيد من إجراءات الانفتاح والتحرير السياسيين

(٢١) جابر سعيد عوض ، " دور الدولة الماليزية فى التنمية .

(٢٢) لمزيد من التفاصيل عن مؤشرات التنمية البشرية يمكن الرجوع للموقع التالى :

World Banke.org

(٢٣) حنان قنديل " القيم فى آسيا " ، مجلة السياسة الدولية ، ص ١٧

(٢٤) حنان قنديل " القيم والتنمية فى الصين " فى هدى ميتيكس (محرر) القيم الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية،

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧. ص ٢٦٥

تعتقد الدراسة أنه في ظل اقتصاد السوق لم تعد الدولة في الدول النامية بقدرة على التدخل المباشر في شئون الشركات سواء محلية أو عالمية وبالتالي يظل عليها مسؤولية حماية الفئات الضعيفة (سواء عمال - فقراء - معاقين) والأكثر انكشافا والمثال على ذلك أثبتته التجربة التاريخية لكوريا من أن الاعتماد على المفهوم شركة الرفاهة قد أوضح عدم فعاليته حيث أن حسابات الأرباح والخسائر تتجاوز في أهميتها مسئوليتها الاجتماعية نحو حماية طبقات العمال الفقيرة والمهمشة ،

ونستخلص من كل ما سبق أننا بحاجة الى سياسات اجتماعية جديدة وفعالة ، يكون هدفها الاساسى التنمية للجميع (عدالة توزيع الثروة) وهنا يكون على الدولة (الدولة الحارسة) الدور الأكبر في حماية العمال والفئات الضعيفة من خلال فرض الضرائب على هذه الشركات على أن يخصص جزء من هذه الضرائب للانفاق على بند المسؤولية الاجتماعية للفئات الضعيفة بالمجتمع ، وهنا تتضافر جهود الدولة المتاحة في ضوء ميزانية تستطيع من خلالها توسيع نطاق وتغطية شبكات الأمان اجتماعي بمستوى فاعل ، بالإضافة الى جهود المجتمع المدني ، وعليه يمكن في هذه الظروف تطبيق نظام شامل للأمان الاجتماعي .

الفصل السادس

**التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم
في تجارب كوريا ، ماليزيا والصين (١)**

(١) قام بإعداد هذا الفصل د . لطف الله امام صالح .

التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم

فى تجارب كوريا ، ماليزيا والصين

مقدمة :

أدركت دول آسيا مثلها مثل اليابان ما سبقتهما منه أوروبا وأمريكا الشمالية مفهوم ما يخصص لمنظومة التعليم بكافة مراحلها من موارد بشرية ومالية وعينية من تغير فى كنهه المفهوم ذاته من حيث الانتقال من تدقيقه باعتبار ما ينفق على منظومة التعليم يمثل إنفاق إستهلاكى ، إلى اعتبار أن ما يخصص لمنظومة التعليم من موارد إنما يمثل إستثمار لتكوين رؤوس أموال ذهنية Intellectual Capital قادرة على الإبداع والإبتكار والتجديد من خلال أدائها بمنظومة البحث والتطوير .

وهو الأمر الذى ما زالت مصر تتلمس مساره فى إرهافات إستراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج ومشروعات التنمية بعامة ولمنظومة التعليم بخاصة حيث بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى إجمالى الإنفاق العام للدولة ١٣,٩% وفى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغت نسبة ما نفذ بقطاع التعليم من استثمارات ٣,٥٩% من إجمالى استثمارات الدولة فى العام المذكور وقد نفذ القطاع الخاص ١٣,٨٨% من إجمالى الاستثمارات فى قطاع التعليم ، أى أن قيمة استثمارات الحكومة والهيئات الاقتصادية فى قطاع التعليم فى العام المذكور تمثل أكثر من ٦ مرات قدر استثمار القطاع الخاص . بل أن عملية تخصيص الموارد لقطاع التعليم بمصر تحتاج إلى مرجعية معيارية يتم الاحتكام إليها وهو ما يتجلى فى تجاوز الإنفاق الفعلى العام على الإنفاق المقدر بموازنة منظومة التعليم بمعدل سنوى قدره ٧,٥% لمرحلة التعليم قبل الجامعى وبمعدل ٣٨,٥% لمرحلة التعليم الجامعى ، كما أن الزيادة السنوية فيما يخصص من وارد لمنظومة التعليم المصرية إنما تمثل زيادة اسمية أكثر منها زيادة حقيقية إذ أن متوسط الزيادة السنوية فى الإنفاق الفعلى على منظومة التعليم تقدر بحوالى ١٠% بما لا يجارى ما يحدث من زيادة فى الأسعار مما ينجم عنه إصابة القوة والقدرة الشرائية للموارد المخصصة لمنظومة التعليم بالوهن إذ عبر تقرير معهد التخطيط القومى الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان الإقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع أن معدل التضخم مقاساً بالتغير فى أسعار المستهلكين فى الحضر إرتفع من ٢,٢% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ١١,١% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، كما إتسم الإنفاق الفعلى العام على منظومة التعليم بالتحيز للطالب الجامعى وليس للتلميذ المدرسة ، علاوة على ما يصيب عملية تخصيص الموارد لمناطق المنظومة التعليمية من عدم إتساق بل وعدم تكافؤ ما يخصص من موارد لمنظومة التعليم بكل محافظة من

المحافظات مع الأحمال الوظيفية التعليمية بكل محافظة وقد طالت ظاهرة عدم الإتساق وعدم التكافؤ بين نسبة ما يخصص من موارد لكل جامعة وبين الأحمال الوظيفية النسبية بها ومن ثم فقد كان الخلل فى تمويل منظومة التعليم المصرية أحد الأسباب الرئيسية فى إصاابة أداء آلياتها بالخلل الوظيفى مما أثر على جودة مخرجات المنظومة من رأس مال ذهنى وبالتالى كان تأثيره بالسالب على منظومة البحث والتطوير المصرية وقصورها وعدم أهليتها التنموية لإنتاج براءات بالقدر ، وبالنوع الذى يمكن تفعيله تطبيقياً أو إستغلاله تجارياً لدعم الميزان الفكرى المصرى وما يمكن أن يتلوه من دعم للموازن التجارية وموازن المدفوعات وهو الأمر الذى سنتطرق إليه عبر استعراضنا لثلاث منظومات تعليمية لثلاث دول : الصين ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا من خلال عرض تحليلى تشريحي مقارن لإبراز ملامح التطور والتطوير فى مدخلات وعمليات ونواتج منظومة التعليم بكل منها وذلك من خلال عملية تدقيق وفحص وتمحيص يحدده عمليات إستقراء وإستنباط لمنحنى وفحوى ما نشر من بيانات كمية خام بنشرات البنك الدولى عن منظومة التعليم بكل دولة من تلك الدول الثلاثة . وفى هذا الاطار يتناول المبحث الأول : الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية لهذه الدول ، والمبحث الثانى : مستوى الإتساق بين الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية ، أما المبحث الثالث : فيختص بـ "معدلات الالتحاق بمراحل المنظومة التعليمية ، أما المبحث الرابع والأخير فيتعلق بـ " تقييم كفاءة أداء المنظومة التعليمية " .

المبحث الأول

الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية لدول

الصين - كوريا الجنوبية - ماليزيا

(المدخلات)

(أولاً) المدخلات المالية (الاتفاق الحكومي العام على التعليم)

١ - إجمالي الاتفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومي

احتلت ماليزيا المرتبة الأولى يليها كوريا الجنوبية وتأتى الصين فى المرتبة الثالثة من حيث نسبة ما يخصص من إجمالي الناتج القومي للاتفاق على التعليم . ففى عام ٢٠٠٥ بلغ الإتفاق على التعليم بماليزيا ما نسبته ٨% من إجمالي الناتج القومي مقارنة بـ ٤,٦% فى كوريا الجنوبية أى أن هذه النسبة فى ذلك العام بماليزيا قرابة ضعفها فى كوريا الجنوبية . وقد ساد نفس الاتجاه فى البلدان الثلاثة خلال فترتى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ، حيث بلغت هذه النسبة فى ماليزيا حوالى ثلاثة أضعاف مثلتها فى الصين . والمتتبع لتطور هذه النسبة بالصين يجد أنها كانت شبه ثابتة حيث تراوحت ما بين ٢,٥% فى عام ١٩٨٠ (بعد أن كانت ١,٧% فى عام ١٩٧٥) الى ٢,٣% فى عام ١٩٩٦ مما يمكن أن يستنتج منه ثبات سياسة الصين فيما يتعلق بما توجهه من موارد فى التعليم من إجمالي الناتج القومي (جدول رقم (١)).

وإذا كان ما توجهه ماليزيا للتعليم من موارد متمثلة فيما تخصصه من ناتجها القومي لمنظومة التعليم بها قد تميز أيضا بالثبات النسبى مع بعض الزيادة الطفيفة حيث ثباتا نسبيا فى فترة السبعينيات والثمانينات إلا أنه قد شهد بعض التخفيض الطفيف من ٦,٦% فى عام ١٩٨٥ الى ٤,٧% فى عام ١٩٩٥ ثم ٥,٢% فى عام ١٩٩٦ إلا أنه شهد تزايدا ملحوظا . فى عام ٢٠٠٥ حيث بلغت نسبة ما وجهته ماليزيا لمنظومة تعليمها فى هذا العام من إجمالي ناتجها القومي ما مقداره ٨% وهو ما يمثل ضعف ما خصصته جمهورية كوريا لمنظومة تعليمها فى نفس العام .

المدخلات :

جدول رقم (١)

إجمالي الانفاق العام على التعليم كنسبة من كل من إجمالي الناتج القومي

وكنسبة من الانفاق العام الحكومي

Total and current Public Expenditure on Education:
Percentage of GNP and Government Expenditure

البلد	السنة	إجمالي الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي	إجمالي الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الحكومي	الانفاق الجارى على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الحكومي	الانفاق الجارى على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الحكومي	الانفاق الجارى على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الحكومي
الصين	١٩٧٥	١,٧	٦,٣	١,٦	-	٩٢,٩
	١٩٨٠	٢,٥	٩,٣	٢,٣	-	٩٠,٧
	١٩٨٥	٢,٥	١٢,٢	٢,٢	-	٨٧,٩
	١٩٩٠	٢,٣	١٢,٨	٢,٢	-	٩٣,٢
	١٩٩٥	٢,٣	١٢,٢ (١٩٩٢)	٢	١٣,٥ (١٩٩٢)	٨٨,٢
	١٩٩٦	٢,٣	١٢,٢ (١٩٩٣)	٢	-	٨٧,٥
	١٩٧٥	٦	١٩,٣	٥,١	٢٣,٦	٨٤,٩
ماليزيا	١٩٨٠	٦	١٤,٧	٥,٠	١٨,٤	٨٣
	١٩٨٥	٦,٦	١٦,٣	٥,٦	-	٨٥,٤
	١٩٩٠	٥,٥	١٨,٣	٤,٢	١٩,٣	٧٧,٣
	١٩٩٥	٤,٧	-	٣,٨	١٥,٩ (١٩٩٤)	٨١,٢
	١٩٩٦	٥,٢	١٥,٤	٤,٣	-	٨١,٢
	٢٠٠٥	٨	٢٨			
	٢٠٠٥	٤,٦	١٥			
كوريا الجنوبية	٢٠٠٥	٤,٦	١٥			

Sources :

- World Bank, 2007, World Development Indicators, P.74-91 .
- UNSCO, 1999, Statistical Yearbook, BERNAN, P.11-41 11-546 , 111-1 111-34 .

٢- إجمالي الاتفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الاتفاق الحكومي

إتسمت نسبة ما يخص من إجمالي الاتفاق الحكومي للاتفاق على التعليم بنفس ظاهرة التمايز أى الاختلاف بين الدول الثلاثة محل الدراسة الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا . إذ احتلت ماليزيا المرتبة الأولى فى ترتيب الدول الثلاثة من حيث نسبة إجمالي إنفاقها على التعليم الى إجمالي الاتفاق الحكومي العام بها حيث بلغت هذه النسبة بماليزيا ٢٨% فى عام ٢٠٠٥ بما يمثل قرابة ضعف هذه النسبة بجمهورية كوريا الجنوبية التى كانت ١٥% فى العام المذكور . وكان تمايز ماليزيا فى هذا الشأن فى العام آنف الذكر امتدادا للاتجاه العام لهذه النسبة خلال السبعينيات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ، وقد تراوحت هذه النسبة بماليزيا ما بين ثلاثة أضعاف مثلتها بالصين كما هو الحال فى عام ١٩٧٥ الى مرة ونصف قدر مثلتها بالصين فى عام ١٩٨٠ الى مرة وربع فى عام ١٩٨٥ الى قرابة مرة ونصف فى عام ١٩٩٠ لتصبح مرة وربع فى عام ١٩٩٦ ويرجع ذلك الى تنامى هذه النسبة بالصين من ٦,٣% فى عام ١٩٧٥ الى قرابة ضعفها فى عام ١٩٩٣ التى كانت ١٢,٢% بينما تراجعت هذه النسبة بماليزيا من ١٩,٣% فى عام ١٩٧٥ الى ١٥,٤% فى عام ١٩٩٦ ومع ذلك فإن نسبة إجمالي الاتفاق على التعليم الى إجمالي الاتفاق الحكومي بماليزيا قد شهد طفرة كبير اقتربت من الضعف فى عام ٢٠٠٥ حيث أصبحت ٢٨% بعدما كانت ١٥,٤% فى عام ١٩٩٦ .

٣ - الاتفاق الحكومي العام الجارى على التعليم

يتمثل الاتفاق الجارى على التعليم فى بندين أساسيين :

البند الأول : يجمع المكافآت أو الأتعاب أو الأجور

البند الثانى : يتعلق بالاتفاق الجارى على المادة التعليمية

ويشمل بند المكافآت والأتعاب والأجور الاتفاق على العاملين بالتدريس والاتفاق على العاملين من غير القائمين بعمليات التدريس وجملة هذا البند يمثل إجمالي مكافآت العاملين بالتعليم من القائمين بالتدريس وغير القائمين بالتدريس .

٤ - الاتفاق الحكومي العام الجارى على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومى

وقد إتسم الاتفاق الجارى على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومى فى كل من الصين وماليزيا بشبه الثبات وإن كانت قد تعرضت النسبة لانخفاض بسيط فى كلا البلدين .

جدول رقم (٢)
الإتفاق العام الجارى على التعليم
Current Public Expenditure
on Education

البلد	السنة	المكافآت أو الأتعاب أو الأجور Emoluments			الإتفاق الجارى على المادة التعليمية Teaching Materials
		مكافآت العاملين بالتدريس	مكافآت غير العاملين بالتدريس	إجمالى مكافآت العاملين بالتعليم	
الصين	١٩٨٠	-	-	٥٦,١	٤,٧
	١٩٨٥	-	-	٥٥,٣	٥,٨
	١٩٩١	-	-	٦٩,٧	-
جمهورية كوريا	١٩٧٠	٧٩,٧	٤,١	٨٣,٨	-
	١٩٨٥	٦٩,٤	٧,٨	٧٧,٢	٢,٥
	١٩٩١	٥٨,٩	٩,٥	٦٨,٤	١
	١٩٩٣	٥٩	٨,٧	٦٧,٧	٠,٨
ماليزيا	١٩٨٠	٥٧,٥	١٦,٤	٧٣,٨	٥,٨
	١٩٨٥	٦٥	٣,١	٦٨,٢	٣
	١٩٩١	-	-	٧٧,٥	١,٢
	١٩٩٦	-	-	٧٢,٧	صفر

Sources :

- World Bank, 2007, World Development Indicators, P.74-91 .
- UNSCO, 1999, Statistical Yearbook, BERNAN, P.11-41 11-546 , 111-1 111-34 .

من ٢,٣% فى عام ١٩٨٠ الى ٢% فى عام ١٩٩٦ وذلك بالنسبة للصين ، فى حين إنخفضت هذه النسبة من ٥% فى عام ١٩٨٠ الى ٤,٣% فى عام ١٩٩٦ بالنسبة لماليزيا وإن كانت نسبة الإتفاق الجارى على التعليم الى إجمالى الناتج القومى بماليزيا تمثل أكثر من ضعف تلك النسبة بالصين وذلك على مدار السنوات من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩٦ وذلك إنما يعكس الاهتمام المتزايد بماليزيا مقارنة بالصين بالإتفاق الجارى لتشغيل المنظومة التعليمية بها بإعتبار أن هذا النوع من الإتفاق إنما يمثل حقنا تمويليا لضمان تشغيل آليات المنظومة التعليمية بكفاءة بما يلبيه هذا النوع من الإتفاق من تلبية لمتطلبات عشرين أساسيين من عناصر إنتاج المنظومة التعليمية المتمثلة فى إضفاء قيم معرفية لإتماء الأساق لرؤوس الأموال الذهنية للموارد البشرية التى تتعرض لعمليات الإضفاء هذه من التلاميذ والذى يستلزمه توفير مستلزمين أساسيين من عوامل الإنتاج لمثل هذه المنظومة ألا

وهو العمل الذى يقوم به أعضاء هيئات التدريس علاوة على توفير المستلزمات السلعية المتمثلة فى المواد التعليمية وأدوات التعليم من وسائط تعليمية وغيرها .

٥ - نسبة مكافآت العاملين بالتعليم إلى إجمالى الإنفاق الجارى على التعليم

ومن ثم فإنه باعتبار نسبة الإنفاق الجارى على التعليم إلى إجمالى الناتج القومى فإن تشريح بنود الإنفاق الجارى على التعليم يبرز أن نسبة إجمالى مكافآت العاملين بالتعليم إلى إجمالى الإنفاق الجارى على التعليم يحظى بالنسبة العالية بالبلدان الثلاثة الصين وجمهورية كوريا وماليزيا ، إلا أن هذه النسبة وإن كانت قد شهدت ارتفاعا بالصين من ٥٦,١% فى عام ١٩٨٠ لتصبح ٦٩,٧% فى عام ١٩٩١ فإنها قد شهدت إنخفاضا فى جمهورية كوريا من ٨٣,٨% فى عام ١٩٧٠ إلى ٧٧,٢% فى عام ١٩٨٥ إلى ٦٨,٤% فى عام ١٩٩١ إلى ٦٧,٧% فى عام ١٩٩٣ بينما تذبذب مستوى هذه النسبة فى ماليزيا وإن كان تقارب مستواها فى عام ١٩٩٦ (٧٢,٧%) مع مستواها فى عام ١٩٨٠ (٧٣,٨%) .

٦ - نسبة مكافآت العاملين بالتدريس إلى إجمالى مكافآت وأجور العاملين بالتعليم

ومن الملاحظ كأمر طبيعى إلتهام مكافآت القائمين بالتدريس فى كل من جمهورية كوريا الجنوبية وفى ماليزيا بالنصيب الأكبر من بند المكافآت والأتعاب والأجور Emoluments وإن كانت نسب مكافآت غير العاملين بالتدريس قد حظيت بنصيب مستقر شبه ثابت بجمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٣ بينما تعرضت للنقصان بماليزيا حتى أصبحت عام ١٩٨٥ خمس مستواها فى عام ١٩٨٠ وهو أمر يتعلق أكثر ما يتعلق بأمر إدخال التقنيات الالكترونية الحديثة وإستخدامها فى العملية التعليمية وما يترتب على ذلك من إعادة توزيع لأدوار العمالة فى العملية التعليمية وإن كان انخفاض نسبة الاتفاق الجارى على المادة التعليمية فى كل من جمهورية كوريا الجنوبية وماليزيا يمكن تفسيرها بالحاجة خلال الثمانينات الى رقمنة النظم التعليمية ومواردها وإنشاء بنيتها الالكترونية التحتية مما عظم من الإنفاق الجارى عليها خلال تلك السنوات ثم إقتصار الأمر بعد ذلك على مقتضيات صيانتها وتحديثها وتطويرها .

٧ - تحليل الإنفاق العام الجارى حسب المراحل التعليمية

يوجد بالبلدان الثلاثة اربعة مراحل تعليمية / ماقبل الابتدائى Preliminary ثم المرحلة الابتدائية Primary ثم المرحلة الثانوية Secondary ثم المرحلة الثالثة Tertiary (وهى مرحلة التعليم العالى) ثم أنماط أخرى من التعليم Other Education Types . وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٦ نجد بالنسبة للصين ارتفاعا متدرجا فى نسبة الإنفاق العام الجارى على مرحلتى ماقبل الابتدائى والإبتدائى على حساب إنخفاض

متدرج فى نسبة الإتفاق العام الجارى على المرحلتين الثانوية والمرحلة الثالثة إذ ارتفعت نسبة الإتفاق العام الجارى على مرحلتى ما قبل الإبتدائى والإبتدائى من ٢٧,٦% من جملة الإتفاق العام الجارى على التعليم فى سنة ١٩٨٠ الى ٣٧,٤% فى سنة ١٩٩٦، بينما انخفضت هذه النسبة فى مرحلة التعليم الثانوى من ٣٤,٣% فى سنة ١٩٨٠ الى ٣٢,٢% فى عام ١٩٩٦ ، فى حين أن نسبة الإتفاق العام الجارى على المرحلة التعليمية الثالثة قد انخفضت من ٢٠% فى عام ١٩٨٠ الى ١٥,٦% فى عام ١٩٩٦ ، مما يعكس أنه كان إهتماما بالصين خلال تلك الفترة بدعم الموارد المخصصة للإتفاق العام الجارى لمرحلتى ما قبل الإبتدائى والإبتدائى مع ملاحظة أن الإتفاق العام الجارى للثلاث مراحل ما قبل الإبتدائى والإبتدائى والثانوى قد التهم فى عام ١٩٨٠ مانسبته ٦١,٩% من إجمالى الإتفاق العام الجارى على التعليم مقارنة بما نسبته ٦٩,٦% من إجمالى الإتفاق العام الجارى على التعليم فى عام ١٩٩٦ (جدول رقم ١ بالملحق) .

ونفس الأمر يسرى على ماليزيا إذ ترتفع (بقدر محدود) نسبة الاتفاق العام الجارى على مرحلتى ما قبل الإبتدائى من ٣٥% فى عام ١٩٨٠ إلى ٣٧,٣% فى عام ١٩٩٦ بينما تنذبذب نسب الاتفاق فى مرحلة التعليم الثانوى من ٣٤% عام ١٩٨٠ الى ٣٥,٥% عام ١٩٩٦ . من الناحية الأخرى ترتفع نسبة الاتفاق على التعليم فى المرحلة الثالثة من ١٢% إلى ٢٠% خلال العامين على التوالى .

على الجانب الآخر فيما يتعلق بكوريا يتعرض نسب الاتفاق على التعليم ما قبل الإبتدائى والإبتدائى الى الانخفاض بالرغم من ارتفاعها (من ٤٧% الى ٤٥% على الترتيب) وتستقر نسبة الاتفاق على التعليم الثانوى (عند ٣٦,٦%) بينما يهبط نصيب المرحلة الثالثة من الاتفاق العام من ١٠,٩% عام ١٩٨٠ إلى ٨% عام ١٩٩٥ .

وهكذا فإنه من الثابت إن ما خصص لمراحل التعليم ما قبل الإبتدائى والإبتدائى والثانوى من الاتفاق العام الجارى فى الدول الثلاثة يتجاوز عدة مرات مثيله مما خصص للمرحلة الثالثة من التعليم . وجدير بالتنويه هنا أن ما خصص من إنفاق عام جارى لأنماط التعليم الأخرى غير المراحل الأربعة سالفة الذكر بجمهورية الصين تكاد أن تقارب ما خصص بها من إنفاق عام جارى لمرحلة التعليم الجامعى حيث تدرجت نسبة ما خصص من إنفاق عام جارى لأنماط التعليمية الأخرى بخلاف المراحل الأربعة سالفة الذكر بالصين من ١٨,١% فى عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٨% فى عام ١٩٩٦ . وهذه النسب تتجاوز كثيرا مثيلتها فى كوريا وماليزيا . مما يعكس إهتماما بالصين لأنماط التعليم الأخرى غير المراحل التعليمية المتعارف عليها ومنها التعليم الجامعى بطبيعة الحال .

(ثانياً) : تطور الموارد البشرية المتعرضة للعمليات التعليمية (المتدربون)

١ - مرحلة التعليم قبل الابتدائي

خلال السنوات العشرة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٥ تضاعف عدد الأطفال الملتحقون بمرحلة التعليم قبل الابتدائي بالصين إذ أصبح حجمهم في عام ١٩٩٥ يمثل أكثر من ١,٨ مرة قدر حجمهم في عام ١٩٨٥ بينما في كوريا الجنوبية فإن عدد الأطفال الملتحقون بتلك المرحلة يمثلون في عام ١٩٩٥ حوالي ١,٧ مرة قدر حجمهم في عام ١٩٨٥ ، إلا أنه في ماليزيا فإن حجم الأطفال الملتحقون بهذه المرحلة في عام ١٩٩٥ يمثل حوالي ١,٦ مرة قدر حجمهم في عام ١٩٨٥ (جدول رقم ٢ بالملحق) . ومن ثم فإن مستويات تطور الموارد البشرية من الأطفال المتعرضة للعمليات التعليمية والتربوية بتلك المرحلة يكاد يكون متكافئاً في البلدان الثلاثة مما يعكس إهتماماً عاماً بتلك البلاد بأهمية تلك المرحلة التعليمية ودورها في تكوين البنية الإدراكية التحتية لدى الأطفال الملتحقون بها .

٢ - مرحلة التعليم الابتدائي

يمثل حجم التلاميذ المتعرضون للعمليات التعليمية بتلك المرحلة في عام ١٩٩٥ بالصين حوالي ٠,٩٩ مرة قدر حجمهم في عام ١٩٨٥ بينما في كوريا الجنوبية فإن حجمهم في عام ١٩٩٥ يمثل حوالي ٠,٨١ مرة قدر حجمهم في عام ١٩٨٥ وفي ماليزيا فإن حجم الملتحقين بتلك المرحلة في عام ١٩٩٥ يمثل ١,٢٧ مرة قدر حجمهم في عام ١٩٨٥ .

٣ - مرحلة التعليم الثانوي

يمثل حجم التلاميذ المتعرضون للعمليات التعليمية بتلك المرحلة في الصين في عام ١٩٩٥ حوالي ١,٢ مرة قدر حجمهم في عام ١٩٨٥ ، أما في كوريا الجنوبية فإن حجم هؤلاء التلاميذ في عام ١٩٩٥ فيمثل ٠,٩٥ مرة قدر حجمهم في عام ١٩٨٥ بينما في ماليزيا فإن حجم هؤلاء التلاميذ في عام ١٩٩٥ فيمثل ١,٣ مرة قدر حجمهم عام ١٩٨٥ .

٤ - مرحلة التعليم العالي

وصل حجم المتعرضين من الطلاب للعمليات التعليمية بمرحلة التعليم العالي بالصين في عام ١٩٩٥ حوالي ١,٦٦ مرة قدر مستواها في عام ١٩٨٥ بينما أن مستوى هؤلاء بكوريا الجنوبية في عام ١٩٩٥ حوالي ١,٥٣ مرة قدر مستواها في عام ١٩٨٥ أما في ماليزيا فإن مستوى هؤلاء في عام ١٩٩٥ يمثل حوالي ٢,٢٦ مرة قدر مستواها في عام ١٩٨٥ أي أن مستوى تطور هذا المؤشر (°) في ماليزيا خلال السنوات العشر من عام ١٩٨٥ الى عام

(°) تم مقارنة مستوى التطورات بالدول الثلاثة وذلك بقسمة نتيجة التطور من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٥ في دولة ما على نتيجة التطور لنفس المؤشر في دولة أخرى خلال نفس السنوات العشر لإستقراء مدى الإهتمام بتطوير وتنمية مؤشر ما حتى يمكن إستخلاص ما يعكسه هذا من إهتمام نسبي لميابة دولة ما في مجال تنمية المرحلة التعليمية .

١٩٩٥ فيمثل حوالى ١,٣ مرة قدر تطوره بالصين ويمثل حوالى ١,٤٨ مرة قدر تطوره بكوريا الجنوبية ، وهو الأمر الذى يعكس إهتمام ماليزيا أكثر بالتوسع فى التعليم العالى من الصين وكوريا الجنوبية .

(ثالثاً) تطور الموارد البشرية المؤدية للعمليات التعليمية (المدرسون) :

١ - مرحلة التعليم قبل الابتدائى

وصل حجم المدرسون بالتعليم قبل الابتدائى بالصين فى عام ١٩٩٥ حوالى ١,٥٩ مرة قدر حجمه فى عام ١٩٨٥ بينما بلغ حوالى ٢,٢٧ مرة فى جمهورية كوريا الجنوبية فى عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥ وبلغ ٢,٢٤ مرة فى ماليزيا فى عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥ .

٢ - مرحلة التعليم الابتدائى

بلغ حجم المدرسون بتلك المرحلة التعليمية بالصين فى عام ١٩٩٥ قرابة مرة واحدة قدر مستوى هذا الحجم فى عام ١٩٨٥ بينما بلغ ٠,٩٧ مرة فى كوريا الجنوبية وبلغ أكثر من ١,٥ مرة فى ماليزيا مما يعكس تكاثر أكبر فى حجم المدرسون فى عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥ بمرحلة التعليم الابتدائية فى ماليزيا يليها الصين ثم كوريا الجنوبية وذلك قد يكون مرجعه إلى تكبير كوريا الجنوبية زمنياً فى تنمية ودعم تلك المرحلة التعليمية عن كل من الصين وماليزيا اللتان أخذتا تنمية المنظومة التعليمية فى وقت لاحق عنه فى كوريا الجنوبية .

٣ - مرحلة التعليم الثانوى

بلغ حجم المدرسون بمرحلة التعليم الثانوى بالصين فى عام ١٩٩٥ حوالى ١,٣٥ مرة قدر حجمهم فى عام ١٩٨٥ بلغ نفس المستوى (١,٣٥ مرة) فى كوريا الجنوبية بينما بلغ ١,٥٦ مرة فى ماليزيا مما يعكس تطوراً أكبر فى ماليزيا عن كل من الصين وكوريا الجنوبية من حيث الإهتمام بدعم مرحلة التعليم الثانوى بالمدرسين خلال تلك الفترة

٤ - مرحلة التعليم العالى

خلال حقبة السنوات العشر من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٥ تكاثر حجم المدرسون بمرحلة التعليم العالى بالصين حيث أصبح مستواهم فى عام ١٩٩٥ حوالى ١,٢٥ قدر مستواهم فى عام ١٩٨٥ وبلغ ذلك المؤشر فى كوريا الجنوبية ثلاثة مرات بينما بلغ هذا المؤشر فى ماليزيا أكثر من ١,٨ مرة . الأمر الذى يتضح معه إهتمام كوريا الجنوبية بدعم مرحلة التعليم العالى بمزيد من الموارد البشرية العاملة فى مجال التدريس بقدر يفوق إهتمام كل من الصين وماليزيا فى هذا الشأن وذلك إنما مرجعة إلى سبق كوريا الجنوبية وتبكيها

زمنياً عن كل من الصين وماليزيا في تنمية مرحلتى التعليم قبل الابتدائى وقبل الجامعى ثم إنطلاقها أيضاً في تنمية الموارد البشرية العاملة بمرحلة التعليم العالى بعد إنتهائها من تنمية مراحل التعليم السابقة عليها .

(رابعاً) تطور المتنام من المدارس : (١)

١ - مرحلة التعليم قبل الابتدائى

يمثل عدد المدارس بمرحلة التعليم قبل الابتدائى بالصين فى عام ١٩٩٥ حوالى ١,٠٤ مرة قدر عددهم فى عام ١٩٨٥ بينما فى كوريا الجنوبية فإن عدد تلك المدارس فى عام ١٩٩٥ يمثل ١,٤٤ مرة قدر عددهم فى ١٩٨٥ فى حين أنه فى ماليزيا فإن عدد المدارس فى عام ١٩٩٥ يمثل حوالى ١,٧ مرة قدر عددهم فى عام ١٩٨٥ ، الأمر الذى قد يعنى إهتمام ماليزيا بالتوسع فى مدارس مرحلة ما قبل التعليم الإبتدائى خلال تلك السنوات وقد يكون من نافلة القول أن ذلك مرجعه إلى سبق كوريا الجنوبية والصين لماليزيا فى تكثير عدد مدارس تلك المرحلة الأمر الذى يعنى توارى الإهتمام بتكثير عدد المدارس فى مرحلة ما فى حقبة زمنية ما نتيجة ما حدث بها من تكثير فى زمن سالف ليحل محله الإهتمام بتكثير عدد المدارس لمرحلة أخرى فى حقبة أخرى .

مرحلة التعليم الإبتدائى :

وما يصدق على مرحلة التعليم قبل الابتدائى يسرى على مرحلة التعليم الإبتدائى لنفس الأسباب سالفه الذكر حيث يلاحظ تراجع عدد المدارس بمرحلة التعليم الإبتدائى بالصين فى عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥ إذ أن مستوى العدد فى عام ١٩٩٥ يمثل ٠,٨ قدر مستواه فى عام ١٩٨٥ ، أما فى كوريا الجنوبية فإن عدد مدارس تلك المرحلة فى عام ١٩٩٥ يمثل ٠,٩ قدر مستواه فى عام ١٩٨٥ فى حين أن عدد مدارس تلك المرحلة بماليزيا فى عام ١٩٩٥ يمثل ١,٠٥ مرة قدر مستواه فى عام ١٩٨٥ .

^١ (لم يتوفر لدينا بيانات عن تطور أعداد المدارس بمرحلة التعليم الثانوى بأى من البلدان الثلاثة .

المبحث الثاني

مستوى الإنفاق بين الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية

(أولاً) نصيب التلميذ من الإنفاق العام على التعليم :

يوضح الجدول رقم (٣) متوسط نصيب التلميذ بكل مرحلة تعليمية من الإنفاق العام على التعليم بالعملة المحلية لكل بلد من البلدان الثلاثة : الصين - جمهورية كوريا الجنوبية - ماليزيا .

جدول رقم (٣)

تطور نصيب التلميذ بكل مرحلة تعليمية

من الإنفاق العام على التعليم

الدول	المرحلة الابتدائية		المرحلة الثانوية		المرحلة الثالثة (الجامعية)	
	١٩٩١	٢٠٠٥	١٩٩٨	٢٠٠٥	١٩٩٨	٢٠٠٥
الصين	-	-	١١,٥	-	٩٠,١	-
جمهورية كوريا	١١,٨	١٨,٦	١٤,٩	٢٥,١	٧	٩,٣
ماليزيا	١٠,١	١٨,٦	-	٢٦,٣	-	٩٣,٣

Sources :

- World Bank, 2007, World Development Indicators, P.74-91 .
- UNSCO, 1999, Statistical Yearbook, BERNAN, P.11-41 11-546 , 111-1 111-34 .

ومن واقع تحليل الأرقام الخاصة بنصيب التلميذ من الإنفاق العام في كوريا الجنوبية في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ١٩٩٨ يتضح أن أولوية الإنفاق قد أعطيت لتلميذ المرحلة التعليمية الثانية (الثانوية) وتلاها التلميذ بالمرحلة الابتدائية ليأتى نصيب الطالب بالتعليم العالي في المرتبة الأخيرة من حيث الإنفاق العام .

إلا أن الأمر يختلف في ماليزيا حيث تبين بيانات عام ٢٠٠٥ أن نصيب الطالب بالتعليم العالي من الإنفاق العام تأتي في المرتبة الأولى يليها نصيب التلميذ بمرحلة التعليم الثانوي في المرتبة الثانية حيث يمثل الأول أكثر من ٣,٥ مرة قدر الثانية بل ويمثل الأول أى نصيب الطالب بالتعليم العالي من الإنفاق العام في نفس العام ٢٠٠٥ حوالى خمس مرات قدر نصيب التلميذ من المرحلة الابتدائية من الإنفاق العام .

ومن ثم نجد تماثل فى الأهمية النسبية الأكبر المعطاه فى كل من الصين وماليزيا لنصيب التلميذ بالتعليم العالى (الجامعى) بينما يختلف الأمر فى كوريا الجنوبية التى أعطت أهمية نسبية أكبر لتلميذ المرحلة الثانوية من حيث نصيبه فى الإنفاق العام الأمر الذى ربما يعكس معه أن الأهمية النسبية للإنفاق على تلميذ مرحلة تعليمية ما تستند فى الأساس إلى المرحلة التنموية بعامة التى تمر بها الدولة وما تستلزمه من احتياجات من موارد بشرية ومدى النمو والتنمية والتقدم الذى تم إحرازه فى مرحلة تعليمية ما وما يستتبع ذلك من ضرورة تغيير أولويات الإنفاق على مرحلة تعليمية دون أخرى .

(ثانياً) عدد التلاميذ لكل مدرس وعدد التلاميذ بكل مدرسة (جدول رقم ٤)

١ - مرحلة ما قبل مرحلة التعليم الابتدائى

يلاحظ أنه بالنسبة للصين إزدیاد عدد التلاميذ لكل مدرس حيث أصبح مستوى عدد التلاميذ لكل مدرس فى عام ١٩٩٥ يمثل حوالى ١,١٥ مرة قدر المستوى فى عام ١٩٨٥ ويبلغ ذلك فى كوريا الجنوبية ٠,٧٤ وفى ماليزيا فإن ذلك يمثل ٠,٧٠ مرة قدر مستوى كل منهما فى عام ١٩٨٥ نتيجة الإنخفاض المطرد فى عدد التلاميذ لكل مدرس فى كل من كوريا الجنوبية وفى ماليزيا .

أما بالنسبة لعدد التلاميذ بكل مدرسة فيلاحظ ارتفاعها بالصين فى عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥ إذ يمثل مستوى هذه النسبة بالصين فى عام ١٩٩٥ ما مقداره ١,٧٥ مرة قدر مستواه فى عام ١٩٨٥ فى حين أن مستوى هذه النسبة بـ كوريا الجنوبية تبلغ فى عام ١٩٩٥ ما مقداره ١,١٧٥ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٥ .

وفى ماليزيا فقد تناقص عدد التلاميذ لكل مدرسة حيث أصبح مستوى هذه النسبة فى عام ١٩٩٥ ما مقداره ٠,٩٢ مرة قدر مستوى النسبة فى عام ١٩٨٥ .

الأمر الذى يوضح معه أنه بالنسبة للصين فقد إزدادت كل من نسبة عدد التلاميذ لكل مدرس ونسبة عدد التلاميذ بكل مدرسة فى حين أنه فى كوريا الجنوبية فقد انخفضت نسبة عدد التلاميذ لكل مدرس ولكن إزداد عدد التلاميذ لكل مدرسة مما يعنى أن تنمية أعداد المدرسين بالنسبة للطلبة كان أعلى من تنمية أعداد المدارس بالنسبة للتلاميذ ، فى حين أنه فى ماليزيا فقد إتسقت عمليات تنمية أعداد المدرسين مع تنمية أعداد المدارس وذلك فى مواجهة تزايد أعداد التلاميذ .

٢- مرحلة التعليم الابتدائي

بالنسبة للصين فقد كان عدد التلاميذ لكل مدرس شبه ثابت في عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥ بينما أن عدد التلاميذ بكل مدرسة فقد شهد تزايداً حيث أصبح مستوى هذا العدد في عام ١٩٩٥ ما مقداره ١,٢٢ قدر مستواه في عام ١٩٨٥ .

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فقد أصبح عدد التلاميذ لكل مدرس في عام ٢٠٠٥ يمثل ١,٠٥ مرة قدر مستوى هذا العدد في عام ١٩٨٥، بينما تقارب هذا العدد في عام ٢٠٠٥ مع العدد في عام ١٩٨٥ في حين إنخفض عدد التلاميذ بكل مدرسة إذ أصبح مستوى هذا العدد في عام ١٩٩٥ ما مقداره ٠,٩ قدر مستواه في عام ١٩٨٥ .

وفي ماليزيا فقد إنخفض عدد التلاميذ لكل مدرس بإضطراب حيث أصبح مستواه في عام ٢٠٠٥ يمثل ٠,٧٥ مرة قدر مستواه في عام ١٩٨٥ في حين أن مستوى عدد التلاميذ بكل مدرسة في ماليزيا إزداد بإضطراب إذ أصبح مستواه في عام ١٩٩٥ حوالى ١,٢ مرة قدر مستواه في عام ١٩٨٥ . الأمر الذى يمكن أن يستنتج معه أن تنمية أعداد المدرسين بماليزيا كان أسرع من تزايد عدد المدارس بها في حين كان تنمية أعداد المدارس بكوريا الجنوبية أعلى من تنمية أعداد المدرسين فيها في حين أنه بالصين كان تنمية أعداد المدرسين أعلى من تنمية أعداد المدارس .

٣- مرحلة التعليم الثانوى

شهدت هذه المرحلة تناقصاً مضطرباً في الدول الثلاثة في عدد التلاميذ لكل مدرس مما يعنى الاتجاه المتنامى نحو تقرير العملية التعليمية في هذه المرحلة مقارنة بالمراحل السابقة . الأمر الذى يتضح معه أن تنمية أعداد المدرسين مقارنة بتزايد أعداد التلاميذ كانت أقل في كوريا الجنوبية يليها ماليزيا لتأتى الصين ثالثهم في الترتيب في هذا الشأن وهو ما لا ينفى التنمية المتسارعة لأعداد المدرسين مقارنة بأعداد التلاميذ في كل دولة من الدول الثلاثة وأن تفاوت الأمر على النحو السالف بيانه .

٤- مرحلة التعليم العالى

تشير مؤشرات الجدول رقم (٤) الى تحسن مؤشرات عدد الدارسين لكل مدرس في الصين وماليزيا مقارنة بكوريا الجنوبية والذى يصل عدد الطلب الى حوالى ٢٢ لكل مدرس مقابل ١٤ في ماليزيا ، ١١ في الصين .

جول رقم (٤)

العلاقة بين مداخلات العملية التعليمية (التلاميذ / المدرسون / المدارس

البلد	السنة	التعليم العالي					
		عدد الطلبة لكل مدرس	عدد المدرسون	عدد الطلبة	عدد التلاميذ لكل مدرسة	مرحلة التعليم الثانوي	مرحلة التعليم الابتدائي
الصين	١٩٨٥	٨,٦	٤٠٩٩٧١	٣٥١٥٤٨٥	-	١٧	١٦١
	١٩٩٠	-	-	٣٨٢٢٣٧١	-	١٤,٤	١٥٩,٨
	١٩٩٥	١١,٤	٥١٠٥٧٠	٥٨٢٦٦٣٦	-	١٥,٦	١٩٧
	٢٠٠٥	-	-	-	-	-	٢١
	١٩٨٥	٤٢,٤	٣٤٣٠٠	١٤٥٥٧٥٩	-	٣٥	٧٣٧
كوريا الجنوبية	١٩٩٠	٢٣,٢	٧٢٩٥٤	١٦٩١٤٢٩	-	٢٥,٢	٧٦٨,٥
	١٩٩٥	٢١,٥	١٠٣٧٠,٣	٢٢٢٥٠٩٢	-	٢٤,٧	٦٦٦
	٢٠٠٥	-	-	-	-	-	٢٩
	١٩٨٥	١١,٤	٨٢١٣	٩٣٢٤٩	-	٢٢,١	٢٢٩
	١٩٩٠	١١,٩	١٠١٦٩	١٢١٤١٢	-	١٩,٣	٣٥٥
ماليزيا	١٩٩٥	١٤,١	١٤٩٦٠	٢١٠٧٢٤	-	١٩	٣٩٩
	٢٠٠٥	-	-	-	-	-	١٨

المصدر : مطبوعات البنك الدولي ، لعدة سنوات .

المبحث الثالث

معدلات الالتحاق بمراحل المنظومة التعليمية

(أولاً) مستويات الالتحاق بمراحل المنظومة التعليمية :

١- ما قبل المرحلة الابتدائية (للأطفال فى الفئة العمرية ٣ - ٦ سنوات) : جدول رقم (٥) هناك تماثل بين البلدان الثلاثة : الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا من حيث الزيادة المضطردة فى معدلات إلتحاق الأطفال بالفئة العمرية من ٣ - ٦ سنوات بمرحلة التعليم الأولى قبل الإبتدائى حيث نجد بالصين أن معدل الإلتحاق قد إرتفع من ٢٠% فى عام ١٩٨٥ إلى ٢٩% فى عام ١٩٩٥ ثم إلى ٣٦% فى عام ٢٠٠٥ إلا أن معدل الإلتحاق لهذه الفئة العمرية بالمرحلة الأولية ما قبل المرحلة الإبتدائية بجمهورية كوريا الجنوبية كان ٤٢% فى عام ١٩٨٥ فأصبح ٨٠% فى عام ١٩٩٥ ثم وصل إلى ٩١% فى عام ٢٠٠٥ . إلا أن الأمر بالنسبة لماليزيا يمثل طفرة أكبر وأكبر من الصين وكوريا الجنوبية حيث كان معدل إلتحاق الأطفال فى الفئة العمرية ٣ - ٦ سنوات بالمرحلة الأولية (قبل المرحلة الإبتدائية) فى عام ١٩٨٥ يساوى ٣٧% فأصبح فى عام ٢٠٠٥ ما مقداره ١٠٨% أى أن كافة الأطفال فى هذه المرحلة العمرية بماليزيا قد ألحقوا بمرحلة التعليم المبكرة .

والسمة البارزة إذن لتطور هذا المعدل بسرعة ملحوظة بالبلدان الثلاثة (أخذاً فى الاعتبار حجم السكان النسبى بالصين مقارنة بكوريا الجنوبية وماليزيا) يعكس إهتمام السياسة التعليمية بأهمية مرحلة التعليم الأولية قبل مرحلة التعليم الإبتدائية كمرحلة تعليم فى الطفولة المبكرة باعتبار أن إندماج الأطفال فى هذه الفئة العمرية فى المنظومة التعليمية يساعد أولاً فى تكوين البنية الذهنية التحتية للأطفال فى هذه الفئة العمرية حيث أن ما يكتسبه الأطفال فى هذه الفئة العمرية من خبرات مكتسبة تربوياً وباستخدام كافة الوسائل التعليمية الملائمة لتلك المرحلة العمرية ليساعد على تربيط شبكة الخلايا العصبية بالمخ التى تكون منفصلة عن بعضها البعض حين ولادتهم ، ولا شك أن تكوين البنية الذهنية فى هذه السن المبكرة للأطفال له كبير الأثر وكثير من العوائد الإيجابية فى الإرتقاء بالمستوى الإدراكى وبمستوى وعى الأطفال مما يكون له عظيم الأثر على معظم العوائد التربوية والتعليمية من الإستثمار فى المراحل التعليمية التالية الإبتدائية والثانوية والجامعية .

جدول رقم (٥)

معدلات الإلتحاق حسب مستوى التعليم

Gross Enrolment Ratio by level
Of Education

البلد	السنة	ما قبل الأولى (الإبتدائي) (٣-٦ سنوات)	الإبتدائي (٧-١٢ سنة)	الثانوي Secondary (١٣-١٨ سنة)	المستوى الثالث Tertiary (١٩-٢٣ سنة)	الإبتدائي والثانوي (٧-١٨ سنة)	الإبتدائي والثالث والثالث (٧-٢٣ سنة)	نسبة غير المتحققين بأي مرحلة تعليمية (٧-٢٣ سنة)
الصين	١٩٨٥	٢٠	١٢٣	٤٠	٣	٧٨	٥٢	٤٨
	١٩٩٠	٢٣	١٢٥	٤٩	٣	٨٥	٥٣	٤٧
	١٩٩٥	٢٩	١١٨	٦٦	٥	٩٤	٦٤	٣٦
	٢٠٠٥	٣٦	١١٨	٧٣	١٩	-	-	-
	١٩٨٥	٤٢	٩٧	٩٢	٣٤	٩٤	٧٧	٢٣
جمهورية كوريا الجنوبية	١٩٩٠	٥٥	١٠٥	٩٠	٣٩	٩٧	٧٩	٢١
	١٩٩٥	٨٠	٩٨	٩٨	٤٨	٩٨	٨٢	١٨
	٢٠٠٥	٩١	١٠٥	٩٣	٩٠	-	-	-
	١٩٨٥	٣٧	١٠١	٥٣	٦	٧٥	٥٨	٤٢
	١٩٩٠	٣٥	٩٤	٥٦	٧	٧٥	٥٩	٤١
ماليزيا	١٩٩٥	٤٩	١٠٣	٥٩	١٢	٨٠	٦٤	٣٦
	٢٠٠٥	١٠٨	٩٣	٧٦	٣٢	-	-	-

المصدر : مطبوعات البنك الدولي ، لعدة سنوات .

٢- المرحلة الابتدائية (للأطفال فى الفئة العمرية من ٧ - ١٢ سنة)
توضح معدلات الالتحاق الأطفال الذين فى الفئة العمرية من ٧ - ١٢ سنة بالمرحلة
الابتدائية بالبلدان الثلاثة الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا أن معدلات الالتحاق تتجاوز المائة
فى المائة بالبلدان الثلاثة مما يتبنى معه إهتمام السياسات التعليمية بالدول الثلاثة بالحقاق
كافة الأطفال الذين فى هذه الفئة العمرية بمرحلة التعليم الإبتدائى .

٣- مرحلة التعليم الثانوى للصبية فى الفئة العمرية (١٣ - ١٨ عاماً)
بالنسبة للصين فإن معدل الالتحاق بالتعليم الثانوى لهذه الفئة العمرية قد ارتفع من ٤٠%
عام ١٩٨٥ إلى ٧٣% فى عام ٢٠٠٥ ، بينما فى ماليزيا نجد أن هذا المعدل قد سجل فى
عام ٢٠٠٥ (٧٦%) . فى حين أن هذا المعدل فى جمهورية كوريا الجنوبية قد تجاوز
٩٠% فى أعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ ، إلا أنه بالمقارنة بين البلاد الثلاثة نجد أن
هذا المعدل لجمهورية كوريا الجنوبية يكاد يقترب من ضعف مثيله فى الصين وفى ماليزيا
وإن تقاربت قيمة هذا المعدل فى كل من الصين وماليزيا .

٤- مرحلة التعليم العالى للشباب فى الفئة العمرية (١٩ - ٢٣ عاماً)
بالنسبة للصين فإن معدل إلحاق الشباب الذين فى الفئة العمرية ١٩ - ٢٣ عاماً بالتعليم
العالى قد أصبح فى عام ٢٠٠٥ أكثر من ست مرات قدر مستواه سواء فى عام ١٩٨٥ ، إذ
كان معدل الالتحاق المذكور بالتعليم العالى للشباب الذين فى الفئة العمرية المذكورة بالصين
٣% فى عام ١٩٨٥ ليصبح ١٩% فى عام ٢٠٠٥ ، أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فإن
٣٤% من الشباب الذين فى الفئة العمرية من ١٩ - ٢٣ عاماً قد التحقوا بالتعليم العالى فى
عام ١٩٨٥ ثم سجلت هذه النسبة فى عام ٢٠٠٥ (٩٠%) بحيث أصبحت قرابة المرات
الثلاثة بالنسبة لمستواها فى عام ١٩٨٥ .

وفيما يتعلق بهذا المعدل فى ماليزيا فقد كان ٦% فى عام ١٩٨٥ ليقفز إلى ٣٢% فى عام
٢٠٠٥ ، أى أن نسبة الشباب الذين فى فئة العمر من ١٩ - ٢٣ عاماً بماليزيا الملتحقون
بالتعليم العالى قد أصبحت فى عام ٢٠٠٥ أكثر من ست مرات قدر مستواها فى عام ١٩٨٥
وبمقارنة نسبة إلحاق الشباب الذين بالفئة العمرية من ١٨ - ٢٣ عاماً بالتعليم العالى
بالدول الثلاثة الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا نجد أن هذه النسبة بكوريا الجنوبية فى عام
٢٠٠٥ تمثل حوالى ثلاث مرات قدرها فى ماليزيا وقرابة ٤,٥ مرة قدرها بالصين وذلك
نظراً لتبكير كوريا الجنوبية فى تنمية منظومة تعليمها بكافة مراحلها بإعتبار أن تلك
المنظومة مثلت السند والأساس فى إنطلاق كوريا الجنوبية نحو التنمية الاقتصادية
والاجتماعية وذلك يتضح جلياً من الإستقراء الأفقى لنسب الالتحاق بمختلف المراحل

التعليمية بكوريا الجنوبية مقارنة بدولتي الصين وماليزيا إذ حافظت كوريا الجنوبية على نسب إلتحاق عالية لكل فئة عمرية بالمرحلة التعليمية المناظرة لها إذ في عام ٢٠٠٥ كانت نسب الإلتحاق بمراحل التعليم ما قبل الإبتدائي والإبتدائي والثانوى والعالى ٩١% ، ١٠٥% ، ٩٣% ، ٩٠% على التوالي بينما أن هذه النسب بالصين فى العام المذكور كانت ٣٦% ، ١١٨% ، ٧٣% ، ١٩% على التوالي وبماليزيا كانت هذه النسب فى العام المذكور ١٠٨% ، ٩٣% ، ٧٦% ، ٣٢% ، وبالتالي فمن الملاحظ تقارب هذه النسب بمختلف المراحل العلمية بمستوى عال فى هذا العام بالنسبة لكوريا الجنوبية بينما إنتقلنا من مرحلة تعليمية لمرحلة تعليمية أعلى إنخفضت هذه النسب ففى كل من الصين وماليزيا ولا سيما بالنسبة لمرحلتى التعليم الثانوى والتعليم العالى الأمر الذى يتضح معه أنه حتى عام ٢٠٠٥ كان إهتمام الصين وماليزيا منصبا على نسب إلتحاق عالية بمرحلتى التعليم قبل الإبتدائي والابتدائي فى حين إنخفضت هذه النسبة عن نسبة الإلتحاق بالتعليم ما قبل الإبتدائي والابتدائي بمقدار الثلث بمرحلة التعليم الثانوى بالبلدين عن نسبة الإلتحاق بالتعليم ما قبل الإبتدائي والإبتدائي وبمقدار الثلثين بمرحلة التعليم العالى . كما يلاحظ أنه فى حين تساوت نسبة إلتحاق الصبية اللذين فى الفئة العمرية ١٣ - ١٨ عاماً بالتعليم الثانوى (٩٣%) مع نسبة إلتحاق الشباب اللذين فى الفئة العمرية ١٩ - ٢٣ عاماً بالتعليم العالى (٩٠%) ، نجد أن هذه النسبة مختلفة فى كل من الصين وماليزيا إذ أن نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوى فى عام ٢٠٠٥ للفئة العمرية (١٣ - ١٨) تمثل ١٩/٧٣ مرة بالصين وأنها ٣٢/٧٦ مرة بماليزيا .

(ثانياً) مستويات عدم الإلتحاق بالمراحل التعليمية :

١- الأطفال غير الملتحقين بالمرحلة الابتدائية لكل ١٠٠٠ طفل فى سن المرحلة الابتدائية :
توضح الأرقام المنشورة عن كوريا الجنوبية فى عام ٢٠٠٥ فى هذا الصدد ضآلة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمرحلة الابتدائية لكل ١٠٠٠ طفل فى سن الإلتحاق بهذه المرحلة إذ كانت للذكور ٤ أطفال من كل ألف طفل غير ملتحق بينما بالنسبة للإناث فهناك ١٠ أطفال لكل ألف طفلة غير ملتحقة بالتعليم الإبتدائي فى حين فى ماليزيا فإن هذا الرقم بالنسبة للذكور ١١٢ طفل لكل ألف طفل لم يلتحقوا بالمرحلة الإبتدائية بينما وصل هذا العدد بالنسبة للإناث إلى ١١٠ طفلة لكل ألف طفلة أى أنه بالنسبة لماليزيا فإن حوالى عشر الأطفال الذين فى سن المرحلة الابتدائية بماليزيا لم يلتحقوا بهذه المرحلة التعليمية .

٢- نسبة من هم فى الفئة العمرية ٧ - ٢٣ عاماً غير ملتحقين بأى مرحلة تعليمية :
كاتجاه عام فى الدول الثلاثة الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا فإن هناك تناقصاً مضطرباً وملموساً وإنخفاضاً ملحوظاً فى هذه النسبة إذ إنخفضت هذه النسبة فى الصين من ٤٨%

فى عام ١٩٨٥ إلى ٣٦% فى عام ١٩٩٥ (إنخفاض بمقدار ٤٨/١٢ =) أى حدث
إنخفاض بمقدار ٢٥% فى هذه النسبة بالصين خلال عشر سنوات . بينما فى كوريا الجنوبية
فإن هذه النسبة قد إنخفضت بمقدار ٢٣/٥ إذ كانت ٢٣% فى عام ١٩٨٥ فأصبحت ١٨%
فى عام ١٩٩٥ وبالنسبة لماليزيا فقد إنخفضت هذه النسبة بمقدار السبع خلال الفترة من
١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٥ إذا كانت هذه النسبة ٤٢% عام ١٩٨٥ فأصبحت ٣٦% فى عام
١٩٩٥ .

المبحث الرابع

تقييم كفاءة أداء المنظومة التعليمية بالدول الثلاث

(أولاً) انهيار معدلات الأمية بين السكان في الفئة العمرية 10 عاماً فأكثر بالدول

الثلاث :

انهارت معدلات الأمية بين السكان اللذين في الفئة العمرية ١٥ عاماً فأكثر بكل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا (جدول رقم ٦) .

ففي دولة الصين انهارت نسبة الأمية بها لتلك الفئة العمرية من ٣٣,٩ % عام ١٩٨٠ إلى ١٥ % في عام ٢٠٠٠ لتصبح في عام ٢٠٠٠ أقل من نصف مستواها عام ١٩٨٠ .

وفي دولة ماليزيا انهارت نسبة الأمية بها لتلك الفئة العمرية من ٣٠,٣ % عام ١٩٨٠ إلى ١٢,٥ % في عام ٢٠٠٠ لتصبح في هذا العام الأخير ٤١ % من مستواها في عام ١٩٨٠ ، أما في كوريا الجنوبية فقد كان انهيار معدلات الأمية بين السكان في تلك الفئة العمرية مبكراً جداً مقارنة بدولتي الصين وماليزيا إذ كانت معدلات الأمية في عام ١٩٨٠ تساوى ٧,٢ % من السكان في تلك الفئة العمرية فأصبحت ٢,٢ % في عام ٢٠٠٠ أى أن مستوى الأمية لهذه الفئة السكانية في عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٠,٦ % قدر مستواها عام ١٩٨٠ . وإذا كان مستوى هذه النسبة بكوريا الجنوبية في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٨٠ أقل من كل من الصين وماليزيا فإن ذلك يعود إلى الضعف الشديد في نسبة الأمية لهذه الفئة العمرية بكوريا الجنوبية منذ ما قبل الثمانينات مقارنة بدولتي الصين وماليزيا . ولا يرجع ذلك إلا إلى تدنى مستوى الأمية في كوريا الجنوبية في الأساس منذ ما قبل الثمانينات وسبق جمهورية كوريا الجنوبية لكل من الصين وماليزيا في مضمار تنمية منظومتها التعليمية ولا سيما في مرحلتى ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية مما أدى إلى التفكير في الإنهيار الشديد في نسبة الأمية بكوريا الجنوبية عنها في كل من الصين وماليزيا .

(ثانياً) انهيار معدلات الأمية بين السكان في الفئة العمرية 10 – ٢٤ عاماً في كل من

الصين وماليزيا إلى أدنى المستويات وإنعدامها بكوريا الجنوبية (جدول رقم ٦) :

توضح البيانات إنعدام الأمية بالكامل بين السكان في هذه الفئة العمرية بكوريا الجنوبية منذ عام الثمانينات وتدنّى مستوياتها إلى ٢ % بالصين في عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ٩,٦ % فى عام ١٩٨٠ وتدنّى أيضاً وبشدة بماليزيا إلى ٢,٥ % فى عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ١١,٦ % فى عام ١٩٨٠ . الأمر الذى يمكن أن يستخلص معه أن ما تم تبنيه من سياسات تعليمية ولا سيما فى المرحلة الابتدائية بكلتا الدولتين تتسم بالتشابه إلى أبعد حد .

جدول رقم (٦)

Illiteracy Rates (%) معدلات الأمية (%)

معدلات الأمية بين السكان في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤ عاماً			معدلات الأمية بين السكان في الفئة العمرية ١٥ عاماً فأكثر			
ماليزيا	كوريا الجنوبية	الصين	ماليزيا	كوريا الجنوبية	الصين	
١١,٦	-	٩,٦	٣٠,٣	٧,٢	٣٣,٩	١٩٨٠
٧,٣	-	٦,٦	٢٣,٥	٥,٥	٢٧,٥	١٩٨٥
٥,٣	-	٤,٨	١٩,١	٤,١	٢٢,١	١٩٩٠
٣,٦	-	٣,٢	١٥,٥	٣,١	١٨,٥	١٩٩٥
٢,٥	-	٢	١٢,٥	٢,٢	١٥	٢٠٠٠

Sources :

- World Bank, 2007, World Development Indicators, P.74-91 .
- UNSCO, 1999, Statistical Yearbook, BERNAN, P.11-41 11-546 , 111-1 111-34 .

(ثالثاً) إرتفاع معدلات وصول الجيل الملتحق بالمرحلة الابتدائية إلى نهاية المرحلةالابتدائية مع إنعدام الرسوب بتلك المرحلة بالدول الثلاث في عام ٢٠٠٥ :

Percentage of cohort Reaching the Final Grade: (جدول رقم ٧) .

ان إنهاء معدلات الأمية بالدول الثلاث على النحو السالف ذكره ليرجع في الأساس إلى الكفاءة العالية لأداء المنظومة التعليمية بها ولا سيما في المرحلة الابتدائية الأمر الذي تعكسه النسب العالية في الدول الثلاثة لوصول الجيل الملتحق بالمرحلة الابتدائية إلى نهاية المرحلة الابتدائية إذ أصبحت هذه النسبة ٩٤% بالصين في عام ١٩٩٥ بعد أن كانت ٨٦% عام ١٩٩٠ وفي كوريا الجنوبية وصلت هذه النسبة إلى ٩٩% عام ١٩٨٥ ثم إلى ٩٨% عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (٧)
إتمام التعليم ونتائجه

Education Completion and out comes

معدل عدم الأمية بين البالغين كنسبة مئوية من السكان في سن ١٥ عاماً	معدل عدم الأمية بين الشباب كنسبة مئوية من الفئة العمرية ١٥-٢٤	معدل إتمام المرحلة الابتدائية كنسبة مئوية من الفئة العمرية	البلد									
			ذكور		إناث		المجموع		إناث		ذكور	
			٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢٠٠٥	١٩٩١	٢٠٠٥	١٩٩١	٢٠٠٥	
٨٧	٩٥	٩٣	٩٩	٩٧	٩٩	١٠٣	٩٨	-	-	-	-	الصين
-	-	-	-	-	-	٩٨	١٠٤	٩٨	١٠٤	٩٨	١٠٤	كوريا الجنوبية
٨٥	٩٢	٩٤	٩٧	٩٥	٩٧	٩١	٩٤	٩١	٩١	٩١	٩١	ماليزيا

المصدر : مطبوعات البنك الدولي ، لعدة سنوات .

وفى ماليزيا كانت هذه النسبة ٩٦% فى عام ١٩٨٥ ثم أصبحت ٩٧% فى عام ١٩٩٣ ، وبالتالي فقد كانت هذه النسب مرتفعة فى الثمانينات والتسعينات بكل من كوريا الجنوبية وماليزيا حيث لحقت بهم الصين فى فترة التسعينات وهو الأمر الذى يعكسه من ناحية إرتفاع مستوى معامل كفاءة أداء المنظومة التعليمية بالمرحلة الابتدائية **Coefficient of Efficiency** فى دولة كوريا الجنوبية الذى وصل إلى الواحد الصحيح تليها ماليزيا التى وصل معامل كفاءتها إلى ٠,٩٨ ثم تأتى الصين بعدهم من حيث مستوى عامل الكفاءة الذى أصبح ٠,٩٤ فى عام ١٩٩٦ بعد أن كان ٠,٨٧ فى عام ١٩٩٠ وهو الأمر الذى يعكسه من ناحية أخرى أنه فى عام ٢٠٠٥ كانت نسبة الدارسين فى المرحلة الابتدائية إلى إجمالى المتحقين بها منعدمة تماماً فى الدول الثلاث ودون تمييز بين الذكور والإناث فى كل بلد من البلدان الثلاثة إذ وصلت هذه النسبة إلى الصفر وذلك بعد أن كانت هذه النسبة بالصين ٦% فى عام ١٩٩٠ و ٢% فى عام ١٩٩٦ فوصلت إلى الصفر فى عام ٢٠٠٥ مثلها فى تلك السنة مثل الحال فى تلك السنة بدولتى كوريا وماليزيا (جدول رقم ٨) .

(رابعاً) إرتفاع معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية :

Transition Rates From the primary Education Phase to the secondary Education Phase. (جدول رقم ٨)

إرتفع معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية بدولة الصين من ٧٠% فى عام ١٩٩٠ إلى ٨٨% فى عام ١٩٩٦ وهو ما قد يوضح ومع نقص البيانات إلى إمكانية توقع زيادة متسارعة ومضطردة فى هذا المعدل بالصين فى الأعوام التالية لعام ١٩٩٦ (جدول رقم ٧) . أما فى دولة كوريا الجنوبية فقد وصل هذا المعدل فى كوريا الجنوبية إلى ١٠٠% فى عام ١٩٩٥ بعد أن كان ٩٩% فى عام ١٩٨٥ .

وبمقارنة مستوى تطور معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية بالدول الثلاث يتضح الإرتفاع الكبير له بالدول الثلاثة بعامة نتيجة التطور المتسارع فيه خلال السنوات المتاح عنها البيانات محل التحليل وذلك دون تمايز كبير فى سرعة التطور فى هذا المعدل بالبلدان الثلاثة وإن تميزت كوريا الجنوبية فى التبكير بالوصول بهذا المعدل إلى المائة فى المائة منذ أوائل التسعينات من القرن الماضى مع فروق ضئيلة للغاية بين مستوى هذا المعدل بكوريا الجنوبية وماليزيا على وجه الخصوص .

(خامساً) إرتفاع تطور العمر المتوقع للتعليم بالسنوات :School Live Expectation

لم يتح هذا البيان إلا عن كوريا الجنوبية فقط والذى يوضح أن العمر المتوقع للتدريس أى عدد سنوات التعلم قد تطور من ١٣ عاماً فى عام ١٩٨٥ إلى ١٣,٣ عاماً فى عام ١٩٩٠ ثم ١٤,٦ سنة فى عام ١٩٩٦ .

(سادساً) توزيع الطلاب النسبي بين مجالات الدراسة بالتعليم العالي تخرجاً :

يعكس توزيع الطلاب طبقاً لمجالات الدراسة بالتعليم العالي في كل من الصين وكوريا مدى إهتمام السياسة التعليمية بمجالات التعليم العالي ذات الصلة بأولويات التنمية في كل منهما ، التى تلبي إحتياجات ومتطلبات التنمية بما فى ذلك أسواق العمل وطبيعة التغير فيها طبقاً لما يحدث فى طبيعة الأعمال التى تمارس فى مجالات التصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع الداعمة للإرتقاء بمستوى التنافسية بين منظمات الأعمال .

والإستخلاص سالف الذكر يتضح من تحليل نسب توزيع الطلاب سواء على مجالات التمدرس أو مجالات التخرج بعد انتمدرس بمرحلة التعليم العالي ، إذ نجد بالصين كما هو الحال بكوريا الجنوبية أن نسبة التمدرس وأيضاً التخرج فى مجالات العلوم الطبيعية نسب عالية سواء فى الصين (٥٣,٢%) أو فى كوريا الجنوبية (٣٤,١%) . إلا أن سبق كوريا الجنوبية للصين من حيث تطوير المنظومة التعليمية بكل منهما أعطى إهتماماً أكبر للدراسة والتخرج من تخصص التربية والتعليم Education حيث بلغت نسبة التمدرس بالصين فى عام ١٩٩٥/٩٤ فى مجال التربية والتعليم تمثل ١٦,٤% من مجموع الدارسين بينما بلغت نسبة التخرج فى هذا المجال فى الصين أيضاً ٢٨,٣% فى عام ١٩٩٤ وهى نسب تمثل أكثر من ثلاثة مرات قدر مستواها بكوريا الجنوبية من حيث التمدرس وتقرب من أربعة مرات قدر مستواها بكوريا الجنوبية من حيث التخرج . أما التمدرس فى مجال العلوم الاجتماعية بالصين فيمثل أقل من ثلث مستوى التمدرس فى مجال العلوم الاجتماعية بكوريا الجنوبية فى حين تزداد نسبة التخرج فى هذا المجال فى عام ١٩٩٧ بكوريا الجنوبية (٢٨,١%) من الصين فى عام ١٩٩٤ (٢٢,١%) ، جدول رقم (٩) . أما التمدرس والتخرج فى مجالات العلوم الإنسانية فإنه يبلغ فى كوريا الجنوبية حوالى ٢,٧ مرة قدر مستواها بالصين من حيث التمدرس ويبلغ حوالى ٢,٣ بكوريا الجنوبية قدر مستواها بالنسبة للصين من حيث التخرج . وبالنسبة للتمدرس فى مجال العلوم الطبية فقد بلغت نسبة الدارسين بالصين فى هذا المجال فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ حوالى ٨,٩% من إجمالى الدارسين بينما بلغت هذه النسبة ٥,١% بكوريا الجنوبية فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ، بينما أن نسبة خريجي التمدرس بهذا المجال من إجمالى عدد الخريجين فقد كانت متقاربة بكل من البلدين ٦,٤% بالصين فى عام ١٩٩٤ و ٦,١% فى كوريا الجنوبية فى عام ١٩٩٧ .

جدول رقم (٨)

بعض المؤشرات المختارة الخاصة بالتعليم الابتدائي
Primary Education Selected Indicators

عمر المدرس المتوقع بالسنوات School Life Expectancy	معدل الانتقال من الابتدائي إلى الثانوي Transition Rate from Prim to sec	معامل الكفاءة Coefficient Efficiently	نسبة وصول cohort إلى نهاية المرحلة Percentage of cohort reaching (Final Grade)	نسبة الرسوب Percentage repeaters	السنوات	البلد
-	%٧٠	٠,٨٧	٨٦	٦	١٩٩٠	الصين
-	%٨٨	٠,٩٤	٩٤ (عام ١٩٩٥)	٢	١٩٩٦	
١٣	٩٩	١	٩٩	-	١٩٨٥	
١٣,٣	-	١	٩٩	-	١٩٩٠	كوريا الجنوبية
١٤,٦	١٠٠ (عام ١٩٩٥)	١	٩٨ (١٩٩٥)	-	١٩٩٦	
-	-	٠,٩٨	٩٦	-	١٩٨٥	
-	-	٠,٩٨	٩٦	-	١٩٩٠	ماليزيا
-	-	٠,٩٨	٩٧		١٩٩٣	

المصدر : مطبوعات البنك الدولي ، لعدة سنوات .

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي للخريجين من المرحلة التعليمية الثالثة
(التعليم العالي) طبقاً لمجال الدراسة

Tertiary Education : Distribution of Graduates
By Broad Field of Study

البلد	جملة المتخرجين بالمرحلة الثالثة	تخصص تربية Education	علوم إنسانية Humanities	علوم اجتماعية Social Sciens	علوم طبيعية Natural Sciencies	علوم طبية	أخرى
الصين (١٩٩٤)	١٠٤٠١٣٥	٢٨,٣	٧,٦	٢٢,١	٣٥	٦,٤	٠,٦
كوريا الجنوبية (١٩٩٧)	٣٨٠٥٧١	٧,٧	١٨,٣	٢٨,١	٣٨,٣	٦,١	١,٥

Sources :

- World Bank, 2007, World Development Indicators, P.74-91 .
- UNSCO, 1999, Statistical Yearbook, BERNAN, P.11-41 11-546 , 111-1 111-34 .

وما يعضد السياق السابق ماورد بخصوص بعض مؤشرات نوعية التعليم الأساسي في كتاب شاهيد يوسف (من منشورات البنك الدولي ومطبعة جامعة اوكسفورد، ٢٠٠٣): Innovative East Asia - في الفصل المعنون (التعليم من أجل التنمية) - نجد شواهد رقمية وفيرة على الثمرات الدانية لكفاءة الإنفاق التعليمي الآسيوي و "حسن الإدارة" للعملية التعليمية، نقطف بعضاً منها :

١- فيما يتعلق بترتيب دول العالم (في عينة من ٣٨ دولة) من حيث "توعية التعليم الثانوي"، نجد -بالنسبة لمادة الرياضيات- أن سنغافورة احتلت المركز الأول. بل وما لنا لا نقول إن المراكز الخمسة الأولى، تربعت عليها بلدان آسيوية، هي على التوالي: سنغافورة، كوريا (الجنوبية)، تايوان، هونغ كونج، اليابان. أما الولايات المتحدة فاحتلت المركز رقم ١٩ . وأخذت دول ثلاثة من أعضاء رابطة (الآسيان) - تكمل البناء الخمسي للرابطة إلى جوار كوريا وسنغافورة - مراتب متنوعة: تايلند (رقم ٢٧) وإندونيسيا (٣٤) والفلبين (٣٦). أما في مادة العلوم، فقد أخذت تايوان المركز الأول، تليها سنغافورة في المركز رقم (٢)، بينما أخذت اليابان المركز الرابع، تليها كوريا (رقم ٥)، بينما احتلت الولايات المتحدة المركز رقم (١٨).

٢- فيما يتعلق بما أطلق عليه تقرير البنك الدولي، المشار إليه، " قضية الحوافز- المادية والمعنوية"- حوافز المعلم، بصفة خاصة، يلاحظ ما يلي: أ- يتمتع المعلمون في عدد من دول شرق آسيا بهامش معقول، بالمعايير العالمية، من حيث حرية الاختيار الذاتي للمقررات والمناهج التعليمية، في مادتي الرياضيات والعلوم. ويتسع هذا الهامش نسبيا في تايوان وماليزيا وإندونيسيا، بينما ينخفض الهامش- للمفارقة...!- في كل من كوريا وسنغافورة وهونج كونج. ب- فيما يتعلق بأجور المعلمين، حسب طريقة "تعادل القوة الشرائية" - عند بداية العمل في سلك التدريس- بلغ الأجر: ٢٧،٦ ألف دولار في الولايات المتحدة، مقابل نحو ٢١ ألفا في هونج كونج، و ٢٦ ألفا في كوريا، و ١٥ ألفا في تايوان، و ١١،٧ ألفا في ماليزيا، و ١٠،٤ آلاف في الفلبين، مقابل ١٣٥٧ دولارا فقط في إندونيسيا، و ٢٨٣٥ دولارا في الصين. وتشير هذه الأرقام إلى ارتفاع الدخل النقدي والحقيقية للمعلمين في أغلب دول شرق آسيا السائرة على طريق النمو السريع، بينما لا يخفى بؤس الحال للمعلم في أغلب، إن لم يكن كل الدول العربية، خاصة إذا أضفنا انعدام هامش "الاختيار الذاتي" للمعلم ضمن العملية التعليمية.

وربما تفيد هذه اللحظة في بيان الفارق بين شرق آسيا ومصر في مدى الجدية لسلوك طريق القدرة الابتكارية.

الخاتمة :

إنه عن نافلة القول ترديد أن ما أحرزته المنظومة التعليمية بالبلدان الثلاثة : الصين ، كوريا الجنوبية وماليزيا وإن تفاوتت الأزمنة البينية بينها في إحراز ما أنجزته منظومة التعليم بكل منها إنما مرده فقط الى ما يخصص من نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي لمنظومة التعليم أو ارتفاع نسبة ما يخصص من الموازنة العامة للدولة للإتفاق العام على التعليم ، أو في إتساق جناحي القطاع الحكومي والقطاع الخاص لمنظومة التعليم في كل منها ، كما أنه من نافلة القول أن يرد ما أحرزته منظومة التعليم بكل دولة من تلك الدول الثلاث من مخرجات تعليمية شاهدة بنفسها على نفسها .

ولكن الأمر أعمق من ذلك من حيث أنه يسير بأغواره إلى عمق إدارة تغير الإرادة ذاتها فكل دولة من تلك الدول قد صاغت لنفسها رؤية تنموية مستقبلية مصحوبة بمنهجية علمية لتطبيقها وإرادة كالأوتاد مصممة على إنجازها وهنا بيت القصيد فالقضية ليست أموال تخصص ولا لافتات تعلق بمقولات ولكن رؤية تنموية مستقبلية تتلخص في قليل من الكلمات أه لو أدركتها ووعتها وسرت إلى قناعتها تلك الدول التي دلت في السابق بالآخذة في النمو

فأصبحت التخلف بعينه وتدلل حالياً بدول الإقتصادات الواعدة الصاعدة وهى إلى الحضيض تهوى ولكن الأمر ببساطة شديدة عمق شدة إدراكها أن جزءاً مهماً من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى يخصص لمنظومة التعليم فتكون لها مخرجات تتمثل فى رؤوس أموال ذهنية تتصف بمعايير جودة الجودة ذاتها نتاجاً ومنتجاتاً لأداء كفى وكافى وفعال ومنتج ومثمر لآلية تشغيل تعليمية تتصف هى الأخرى بمعايير جودة الجودة لتنتج رؤوس أموال ذهنية تتصف بمعايير جودة الجودة لتلحق بمنظومة بحث وتطوير تتصف بمعايير جودة الجودة لا وأد فيها لكوادر وهى أحياء (كما يتم بالدول الآخذة فى النمو آنفاً وهى الدول الواعدة الصاعدة حالياً) لتقدم رؤوس الأموال الذهنية بأداء دورها الابتكارى والإبداعي لتنتج براءات إختراع وإبتكار تطبق تجارياً وتستغل إقتصادياً بعوائد تنمى من إجمالى الناتج المحلى بتلك الدول وتقفز بمعدلات النمو إلى أعلى ولا تبالى بمفاهيم فقر الفكر الإقتصادى وفكر الفقر الإقتصادى لإقتصادات الريع التى ترتكن إليها فى سببات إقتصادى وتردى إجتماعى فى الدول الآخذة فى النمو سابقاً والواعدة الصاعدة حالياً أى أن الرؤية المستقبلية التى تنجز بمنهجية علمية وبارادة مصممة تمثلت فى المشروع القومى لكل دولة من الدول الثلاثة ألا وهو المنظومة التعليمية بكل منها تطويراً وتحديثاً وتشغيلاً وما يستتبعها من تداعيات إنماء ونمو وتنمية إقتصادية وإجتماعية على النحو سالف ذكره وهذا هو الدرس المستفاد من تجربة كل دولة من الدول الثلاثة الصين ، كوريا الجنوبية ، ، ماليزيا التى جمعت وحشدت كل منها مواردها للمنظومة التعليمية بها فأتت ما أتته من ثمار .

الملحق

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للإتفاق العام الجارى على التعليم حسب المراحل التعليمية

Current Public Expenditure on Education

البلد	السنة	ما قبل الإبتدائى والإبتدائى	الثانوى Secondary	المرحلة الثالثة Tertiary	الأنماط التعليمية الأخرى Other Types	إنفاق عام جارى غير موزع على مرحلة تعليمية بعينها
الصين	١٩٨٠	٢٧,٦	٣٤,٣	٢٠	١٨,١	-
	١٩٨٥	٢٩,٥	٣٣,٢	٢١,٨	١٥,٥	-
	١٩٩٢	٣٤,٥	٣٤,٧	١٩,١	١١,٧	-
	١٩٩٦	٣٧,٤	٣٢,٢	١٥,٦	١٤,٨	-
كوريا الجنوبية	١٩٨٠	٤٩,٩	٣٣,٢	٨,٧	٠,١	٨,٢
	١٩٨٥	٤٧	٣٦,٧	١٠,٩	٠,٦	٤,٥
	١٩٩٠	٤٤,٤	٣٤,١	٧,٤	١,٢	١٢,٨
	١٩٩٥	٤٥,٣	٣٦,٦	٨	-	١٠
ماليزيا	١٩٨٠	٣٥	٣٤	١٢,٤	٢	١٦,٥
	١٩٨٥	٣٧,٨	٣٥,٥	٢٠,٢	-	٧
	١٩٩٠	٣٤,٣	٣٤,٤	١٩,٩	٠,٢	١١,١
	١٩٩٦	٣٧,٣	٣٥,٥	٢٠,٢	-	٧

Sources :

- World Bank, 2007, World Development Indicators, P.74-91 .
- UNSCO, 1999, Statistical Yearbook, BERNAN, P.11-41 11-546 , 111-1 111-34 .

جدول رقم (٢) بالملحق

مدخلات العملية التعليمية (التلاميذ - المدرسون - المدارس)

البلد	السنة	مرحلة التعليم قبل الابتدائي				مرحلة التعليم الابتدائي				مرحلة التعليم الثانوي			
		عدد التلاميذ المتحققون	عدد المدرسون	عدد المدارس	عدد التلاميذ المتحققين	عدد المدرسين	عدد المدارس	عدد التلاميذ المتحققين	عدد المدرسين	عدد المدارس	عدد التلاميذ المتحققين	عدد المدرسين	
الصين	١٩٨٥	١٤٧٩٦٩٠	٥٤٩٩٠٠	١٧٢٢٦٢	١٣٣٧٠١٨٠٠	٥٣٧٦٨٠٠	٨٣٢٣٠٩	٥١٦٦٣٨٠٠	٣٠٣٩١٠٠	-	-		
	١٩٩٠	١١٧٢١٣٠٠	٧٤٩٦٠٠	١٧٢٣٢٢	١٢٢٤١٣٨٠٠	٥٥٨١٨١٠	٧٦٦٠٧٠٢	٥٢٣٨٥٦٠٠	٣٦٣١٥٠٠	-	-		
	١٩٩٥	٢٧١١٢٣٢٨	٨٧٥٠٦٣	١٨٠٤٣٨	١٣١٩٥١٤٧٧	٥٦٦٤٠٥٧	٦٦٨٦٨٥	٦٣٨٠٠٤١٧	٤٠٩٩٢٧٢	-	-		
جمهورية كوريا الجنوبية	١٩٨٥	٣١٤٦٩٢	٩٢٨١	٦٢٤٢	٤٨٥٦٧٥٢	١٢٦٧٨٥	٦٥١٩	٤٩٣٤٩٧٥	١٤٠٩٤٢	-	-		
	١٩٩٠	٤١٤٥٣٢	٨٣٥٤	٨٣٥٤	٤٨٦٨٥٢٠	١٣٦٨٠٠	٦٣٣٥	٤٥٥٩٥٥٧	١٨٠٧٢٤	-	-		
	١٩٩٥	٥٣٠٢٤٥	٢١٠٩٨	٨٩٦٠	٣٩١٥٨٤٨	١٢٣٠٧٤	٥٨٨١	٤٧٠٦٥٤١	١٩٠٦٦٧	-	-		
ماليزيا	١٩٨٥	٢٩٣٨٠١	٩٠٥٦	٥٧٥٧	٢١٩٩٠٩٦	٩١٤٢٤	٦٦٨٥	١٢٩٤٩٩٠	٥٨٦٣٠	-	-		
	١٩٩٠	٣٢٨٨١٣	١٠٧٧٣	٦٥٠٢	٢٤٥٥٥٢٥	١٢٠٥٠٥	٦٩٢٢	١٤٥٦٤٩٧	٧٥٣٢٨	-	-		
	١٩٩٥	٤٥٩٠١٥	٢٠٣٥٢	٩٧٤٣	٢٧٩٩٧٤٤	١٤٠٤٣٠	٧٠٢١	١٧٣٦٤١٤	٩١٥٩٤	-	-		

المصدر : مطبوعات البنك الدولي ، مختلف السنوات .

الفصل السابع

التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف في مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا (*)

(*) قامت بإعداد هذا الفصل أ.د. سلوى مرسى

المبحث الأول

مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها

أولاً: التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي:

أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة هي علاقة طردية في الغالب وخاصة في الدول المتقدمة . فكلما زاد النمو الاقتصادي في الدولة كلما أدى ذلك إلى زيادة قدرتها على رفع الكفاءة البيئية للإنتاج و الاستهلاك لتحقيق نمو أفضل ومتوافق بينيا لصالح جميع أفراد المجتمع . وكذلك فإن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على زيادة استثمارات في الصناعات النظيفة (الصديقة للبيئة) وتطبيق المعايير البيئية الدولية للحفاظ على بيئة نظيفة خالية من التلوث وللحفاظ على كل من الإنسان والنبات والحيوان .

ورغم أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة هي علاقة طردية في أغلب الأحيان كما ذكرنا وخاصة في الدول المتقدمة إلا أننا نجد عكس ذلك في العديد من الدول النامية وذلك لان زيادة النمو في بعض الدول النامية قد يؤدي إلى تحول إنتاجها لصالح بعض قطاعات الصناعات التحويلية التي لا تطبق العديد من المعايير البيئية الدولية المطلوبة ومن ثم تؤدي إلى زيادة تلوث البيئة وهذا ما حدث في العديد من دول جنوب شرق آسيا في بداية انطلاق نموها الاقتصادي كما سيتضح لنا فيما بعد.

ثانياً : الأداء البيئي والتنمية المستدامة في مصر

والجدير بالذكر أن الهدف الاستراتيجي للسياسة البيئية في مصر هو إدماج الأبعاد البيئية المتعلقة بحماية الإنسان وإدارة الموارد الطبيعية في كافة السياسات والخطط والبرامج والمشروعات القومية. وذلك من خلال صون الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي والتراث القومي في إطار التنمية المستدامة هذا بالإضافة إلى تخفيض مستويات التلوث والمخاطر الصحية الحالية إلى ادنى حد ممكن وذلك لتحسين نوعية الحياة .

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية تتعلق بالاستدامة البيئية ويهدف بالتحديد إلى الاستفادة من الموارد وتحقيق تحسن كبير في معيشة قاطني العشوائيات وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة الأفراد الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وعلى خدمات الصرف الصحي^(١).

ويحتاج صانعو القرار إلى العديد من المعلومات والبيانات لتحديد الإجراءات اللازم اتخاذها لتحقيق تقدم نحو التنمية المستدامة ، وهذه المعلومات تشمل الوضع الراهن للأجور والاتجاهات ونقاط الضغط واثر التداخلات. وتتيح المؤشرات لمتخذي القرار وواضعي

(١) مصر .. تقرير التنمية البشرية " اختبار مستقبلنا نحو عقد اجتماعي جديد - ٢٠٠٥ - الفصل الثامن

السياسات تحديد الطريق الصحيح وتساعدهم على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة. لذلك سوف نقوم بدراسة مؤشرات الاستدامة البيئية لكل من مصر وبعض الدول الآسيوية وذلك لمعرفة قدرة هذه الدول على حماية البيئة خلال السنوات القادمة.

ثالثا : مؤشر الاستدامة البيئية

تضمن تقرير مؤشر الإستدامة البيئية الذي صدر في عام ٢٠٠٥ دراسة حالة ١٤٦ دولة على مستوى العالم، ويحدد مؤشر الإستدامة البيئية ESI^(١). طبقا لهذا التقرير قدرة الدول المختلفة على حماية البيئة خلال العقود القادمة وذلك من خلال ٥ مكونات رئيسية تتضمن ٢١ مؤشر تحتوى على ٧٦ متغير (انظر جدول رقم ٢).

ويساعد مؤشر الاستدامة البيئية على وضع السياسة البيئية السليمة ، كما أنه يساعد أيضا على مراقبة الأداء البيئي وتسهيل التحليل المقارن له.

وسوف نتناول فى هذا الفصل دراسة مؤشر الإستدامة البيئية لمصر مقارنة بعدد من الدول الآسيوية وهى الصين والفلبين والهند واليابان وإندونيسيا وباكستان وتايلاند وسيريلانكا وكمبوديا وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ولاوس وماليزيا ومينامار.

ويوضح لنا الجدول رقم (١) وضع مصر بالنسبة لمؤشر الإستدامة البيئية وترتيبها على مستوى العالم وعلى مستوى دول الدراسة. (حيث تم الابقاء على مؤشرات اليابان كحالة مرجعية تمثل المراتب المتقدمة فى مكونات الاستدامة البيئية) .

(١) Environmental Sustainability Index..

جدول رقم (١)
وضع مصر طبقا لمؤشر الإستدامة البيئية

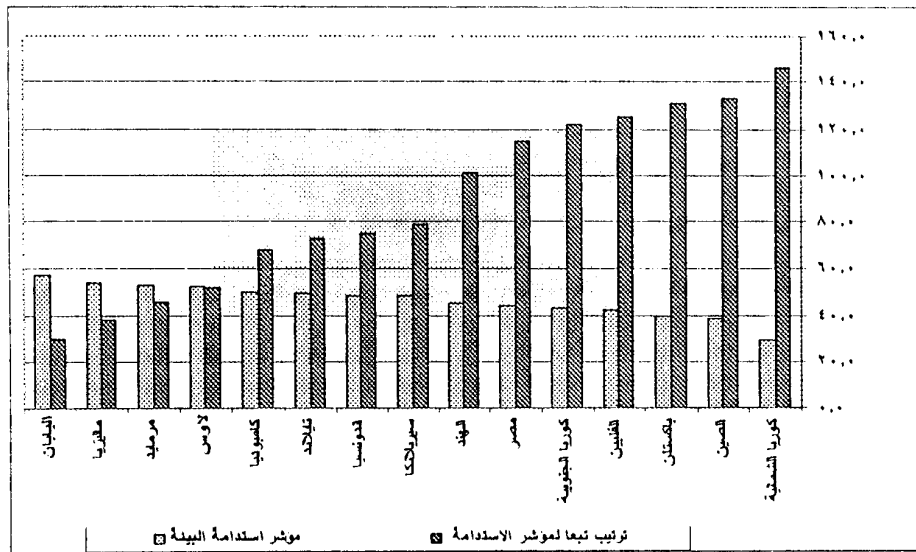
اسم الدولة	قيم مؤشر الاستدامة البيئية	ترتيب الدول طبقا لمؤشر الاستدامة على مستوى دول العالم	ترتيب الدول طبقا لمؤشر الاستدامة على مستوى دول الدراسة
الصين	٣٨,٦	١٣٣	١٤
الفلبين	٤٢,٣	١٢٥	١٢
الهند	٤٥,٢	١٠١	٩
اليابان	٥٧,٣	٣٠	١
اندونيسيا	٤٨,٨	٧٥	٧
باكستان	٣٩,٩	١٣١	١٣
تايلاند	٤٩,٨	٧٣	٦
سيريلانكا	٤٨,٥	٧٩	٨
كمبوديا	٥٠,١	٦٨	٥
كوريا الجنوبية	٤٣,٠	١٢٢	١١
كوريا الشمالية	٢٩,٢	١٤٦	١٥
لاوس	٥٢,٤	٥٢	٤
ماليزيا	٥٤,٠	٣٨	٢
مصر	٤٤,١	١١٥	١٠
ميانمار	٥٢,٨	٤٦	٣

* تم حساب هذا الجدول بمعرفة الباحث من المصدر التالي:

(2005) Environmental Sustainability Index.

يتضح من الجدول رقم (١) أن مصر تحتل الترتيب رقم (١١٥) على مستوى العالم والترتيب رقم (١٠) على مستوى دول الدراسة حيث بلغت قيمة مؤشر الإستدامة البيئية فيها (٤٤). ويوضح لنا الشكل رقم (١) ترتيب مصر ودول الدراسة طبقا لمؤشر الإستدامة البيئية.

شكل رقم (١)
ترتيب دول الدراسة طبقا لمؤشر الإستدامة



والجدير بالذكر أنه كلما زادت قيمة مؤشر الاستدامة البيئية كلما دل ذلك على إهتمام أفضل بالبيئة. وقد أشار هذا التقرير أن الدول الخمس الأولى على مستوى العالم طبقاً لهذا المؤشر هي فنلندا والنرويج والأوروغواي والسويد وأيسلندا وهي جميعاً تحافظ على مواردها الطبيعية بشكل كبير، هذا بالإضافة إلى قلة كثافة سكانها وقدرتها على مواجهة تحديات التنمية. كذلك يرصد مؤشر الاستدامة البيئية قدرة الدول على الحفاظ على مواردها البيئية لمدة زمنية طويلة، كما يوضح هذا المؤشر قدرة تلك الدول على تفادي التدهور البيئي.

رابعاً: المكونات الأساسية لمؤشر الاستدامة البيئية

يتكون مؤشر الاستدامة البيئية من خمس مكونات أساسية للاستدامة وهي النظم البيئية والضغوط البيئية والمخاطر التي تهدد البشر والطاقة المجتمعية والمؤسسية والتعاون الدولي لتقليل المشاكل البيئية وكل مكون من هذه المكونات يحتوى على عدد من المؤشرات ويبلغ اجمالى هذه المؤشرات واحد وعشرين مؤشراً ويحتوى كل مؤشر على عدد من المتغيرات ويبلغ اجمالى هذه المتغيرات ستة وسبعين متغير وذلك لتحليل الجوانب المختلفة لكل مكون فى سبيل الوصول إلى قياس شامل للاستدامة والجدول رقم (٢) يوضح لنا ذلك.

ورغم التحفظات التى يمكن أن ترد على طريقة تكوين هذا المؤشر الاجمالى عدم وضوح طريقة تركيبه من حيث طبيعة المتغيرات المستخدمة نوعية أو كمية ومشاكل البيانات المستخدمة هل هى بيانات سلاسل زمنية أم اعتمدت على نتائج مسح بالعينة ، ومستوى التغطية للمجالات والأنشطة والأوزان الترجيحية إلا أنه يمكن الاعتماد على قيمه ونتائجه فى تحديد الأوضاع النسبية لاهتمامات الدول المختلفة بموضوع الاستدامة البيئية والعناصر الوثيقة الصلة بها .

جدول رقم (٢): مكونات مؤشر الإستدامة البيئية

٥ مكونات	٢١ مؤشر	٧٦ متغـير
النظم البيئية	نوعية الهواء	- تركيز الجزيئات - نوعية الهواء الداخلي
	التنوع البيولوجي	- البرمائيات المهددة - مؤشر التنوع البيولوجي القومي
	الأرض	- المناطق المتقدمة
	نوعية المياه	- المواد الصلبة العالقة - تركيز الفسفور
خفض الضغوط البيئية	كمية المياه	- توفر المياه الحوفية
	خلفض تلوث الهواء	- انبعاثات ال VOC - المركبات المستخدمة
	تقليل الضغوط على النظم البيئية	- ارتفاع الحمضية
	خفض النمو السكاني	- معدل الخصوبة الإجمالي
تقليل المخاطر التي تهدد البشر	تخفيض المخلفات و ضغوط الاستهلاك	- توليد المخلفات الخطرة
	تقليل الضغط على مصادر المياه	- استهلاك المبيدات - مناطق تعاني من الضغط على مصادر المياه
	إدارة الموارد الطبيعية	- الملوحة الناتجة عن الري - مستلزمات الإنتاج الزراعي
	الصحة البيئية	- وفيات الاطفال الناتجة عن امراض التنفس
الطاقة المجتمعية و المؤسسية	الاحتياجات البشرية الأساسية	- موارد مياه الشرب الآمنة
	تقليل مخاطر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالبيئة	- مؤشر التعرض للخطر البيئي
	الحوكمة البيئية	- الحريات السياسية و المدنية - فجوة بيانات التنمية المستدامة - الارتباط البيئي العالمي - ابداع المعرفة البيئية - المؤسسات الديمقراطية
	الكفاءة البيئية	- انتاج الطاقة المتجددة
التعاون الدولي لتقليل المشاكل البيئية	استجابة القطاع الخاص	- الشركات الحاصلة على شهادة الايزو ١٤٠٠١ - الابتكارات البيئية للقطاع الخاص - المشاركة في مسئولية برنامج الرعاية
	العلم و التكنولوجيا	- القدرة على الابتكار - مؤشر الوصول الرقمي - التعليم الاساسي للناث
	المشاركة في جهود التعاون الدولي	- الاشتراك في الاتفاقات الدولية البيئية
	انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري	- انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري / نصيب الفرد من الدخل القومي
التعاون الدولي لتقليل المشاكل البيئية	خفض ضغوط البيئة العابرة للحدود	- الواردات من البضائع الملوثة
		- تسرب ثاني اوكسيد الكبريت العابر للحدود

خامسا: دراسة المكونات الأساسية لمؤشر الاستدامة البيئية

يتكون مؤشر الاستدامة البيئية من خمس مكونات أساسية كما سبق وأن ذكرنا وهى النظم البيئية والضغط البيئية والمخاطر التى تهدد البشر والطاقة المجتمعية والمؤسسية والتعاون الدولى لتقليل المشاكل البيئية. والجدول رقم (٣) يوضح لنا وضع مصر والدول الآسيوية طبقا للمكونات الرئيسية لمؤشر الاستدامة البيئية.

جدول رقم (٣)
وضع مصر والدول الآسيوية طبقا للمكونات الرئيسية لمؤشر الاستدامة البيئية

الدولة	النظام البيئى		الضغوط البيئية		المخاطر التى تهدد البشر		الطاقة المجتمعية والمؤسسية		التعاون الدولى لتقليل المشاكل البيئية	
	ترتيب	قيمة*	ترتيب	قيمة*	ترتيب	قيمة*	ترتيب	قيمة*	ترتيب	قيمة*
الصين	٣١	١٠	٤٢	١١	٥٥	٥	٣٩	١١	٢٩	١٤
الفلبين	٢٩	١٣	٤٦	٨	٢٠	١٣	٥٦	٣	٦٧	٤
الهند	٢٣	١٥	٥٠	٦	٤٦	٩	٥١	٧	٦٦	٦
اليابان	٣٢	٩	٣٧	١٤	٦٤	٢	٨٩	١	٧٨	٢
اندونيسيا	٣٣	٨	٥٩	٢	٥٦	٤	٤١	١٠	٥٩	١١
باكستان	٢٨	١٤	٤٥	٩	٣٩	١١	٣٢	١٤	٦٣	٨
تايلاند	٣٧	٦	٤٩	٧	٥٢	٦	٥٥	٤	٦٤	٧
سيريلانكا	٣٠	١٢	٥١	٥	٥١	٧	٥١	٦	٦٨	٣
كمبوديا	٥٣	٣	٥٨	٤	١٨	١٤	٣٨	١٢	٧٩	١
كوريا الجنوبية	٣١	١١	٢٢	١٥	٥٦	٣	٧٥	٢	٥٤	١٣
كوريا الشمالية	٣٧	٧	٤٢	١٢	١٧	١٥	٢٥	١٥	١٦	١٥
لاوس	٥٦	١	٥٨	٣	٢٦	١٢	٤٧	٨	٦٧	٥
ماليزيا	٥٥	٢	٤٣	١٠	٦٨	١	٥٥	٥	٥٩	١٠
مصر	٤٤	٥	٤١	١٣	٤٠	١٠	٤٤	٩	٥٥	١٢
مينا مار	٥١	٤	٦٣	١	٤٩	٨	٣٦	١٣	٦٠	٩

* تم حساب هذا الجدول بمعرفة الباحث من المصدر التالى:
(2005) Environmental Sustainability Index.

يتضح لنا من الجدول رقم (٣) الآتى:

- ١ - بالنسبة لمكون النظام البيئى: نجد أن مصر تحتل الترتيب الخامس على مستوى دول الدراسة فى حين أن لاوس احتلت المركز الأول وماليزيا المركز الثانى وكمبوديا المركز الثالث والصين المركز العاشر وكوريا الجنوبية المركز الحادى

عشر فى حين احتلت الهند المركز الأخير أما على مستوى العالم فقد احتلت مصر المركز (٩١) فى حين احتلت الصين المركز (١٣٤) واليابان المركز (١٣٠).
ومما سبق نستطيع القول أن مصر تحتل مركزا متقدما بالنسبة للمكون الأول لمؤشر الإستدامة البيئية (النظام البيئى) مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى أما على مستوى العالم مصر تحتل مركزا متأخرا نسبيا (المركز ٩١) من اجمالى ١٤٦ دولة وان كان هذا المركز أفضل من كل من الصين التى تحتل المركز (١٣٤) واليابان التى تحتل المركز (١٣٠) وكوريا التى تحتل المركز (١٣٧) (٣).

٢- بالنسبة للمكون الأساسى الثانى وهو الضغوط البيئية: نجد أن مصر تحتل المركز رقم (١٣) من اجمالى ١٥ دولة فى حين أن ميانمار تحتل المركز الأول واندونيسيا تحتل المركز الثانى وسيريلانكا المركز الخامس والهند تحتل المركز السادس فى حين تحتل ماليزيا المركز العاشر والصين المركز (١١) وكوريا الجنوبية المركز الأخير رقم (١٥).

أما على مستوى العالم فتحلت مصر المركز رقم (١٢٢) فى حين تحتل الصين المركز (١١٨) واليابان المركز (١٢٨) وكوريا الجنوبية المركز (١٤٦) وماليزيا المركز (١١٤) (٤). وبذلك نرى أن مؤشر الإستدامة البيئية بالنسبة للضغوط البيئية بالنسبة لمصر يعتبر سيئ بالمقارنة بالدول الآسيوية حيث أنها تحتل المركز (١٣) من ١٥ دولة وكذلك على مستوى العالم حيث أنها تحتل المركز (١٢٢) من اجمالى ١٤٦ دولة.

٣- بالنسبة للمخاطر التى تهدد البشر: يوضح لنا الجدول رقم (٣) أن ماليزيا تحتل المركز الأول يليها اليابان ثم كوريا الجنوبية ثم اندونيسيا فالصين أما مصر فتحلت المركز العاشر وهو مركز متأخر نسبيا.

أما على مستوى العالم فقد احتلت مصر المركز رقم (٩٥) فى حين كانت اليابان أفضل منها بكثير حيث احتلت المركز رقم (٤٨) وكذلك كانت الصين أفضل منها حيث احتلت المركز (٧٧) وكوريا الجنوبية المركز (٦٧) وماليزيا المركز (٤٦) (٥).

٤- بالنسبة للمكون الرابع الطاقة المجتمعية والمؤسسية: يوضح لنا الجدول رقم (٣) أن مصر تحتل المركز رقم (٩) فى حين تحتل اليابان المركز رقم (١) وكوريا

(٣) Environmental Sustainability Index.

(٤) المرجع السابق ذكره.

(٥) المرجع السابق ذكره.

الجنوبية المركز رقم (٢) والفلبين المركز رقم (٣) وماليزيا المركز رقم (٥) والصين المركز رقم (١١) وكوريا الشمالية على المركز الأخير رقم (١٥).
أما على مستوى العالم فقد كان ترتيب مصر رقم (٧٠) في حين احتلت اليابان المركز رقم (٥) والصين المركز رقم (٨٨) وكوريا الجنوبية المركز رقم (١٨) وماليزيا المركز رقم (٤٤)^(١).

٥ - بالنسبة للمكون الخامس والأخير: التعاون الدولي لتقليل المشاكل البيئية : يوضح

لنا الجدول السابق رقم (٣) أن كمبوديا تحتل المركز الأول يليها اليابان ثم سيريلانكا والفلبين. كذلك يتضح لنا أن الهند تحتل المركز رقم (٦) في حين تحتل مصر المركز رقم (١٢) وكوريا الجنوبية المركز (١٣) والصين المركز رقم (١٤) أما المركز الأخير رقم (١٥) فقد كان من نصيب كوريا الشمالية.
أما على مستوى العالم فقد كان ترتيب مصر المركز رقم (٧٣) في حين احتلت اليابان المركز رقم (١٠) والصين المركز رقم (١١٩) وماليزيا المركز (٥٦) وكوريا الجنوبية المركز (٧٨)^(٧).

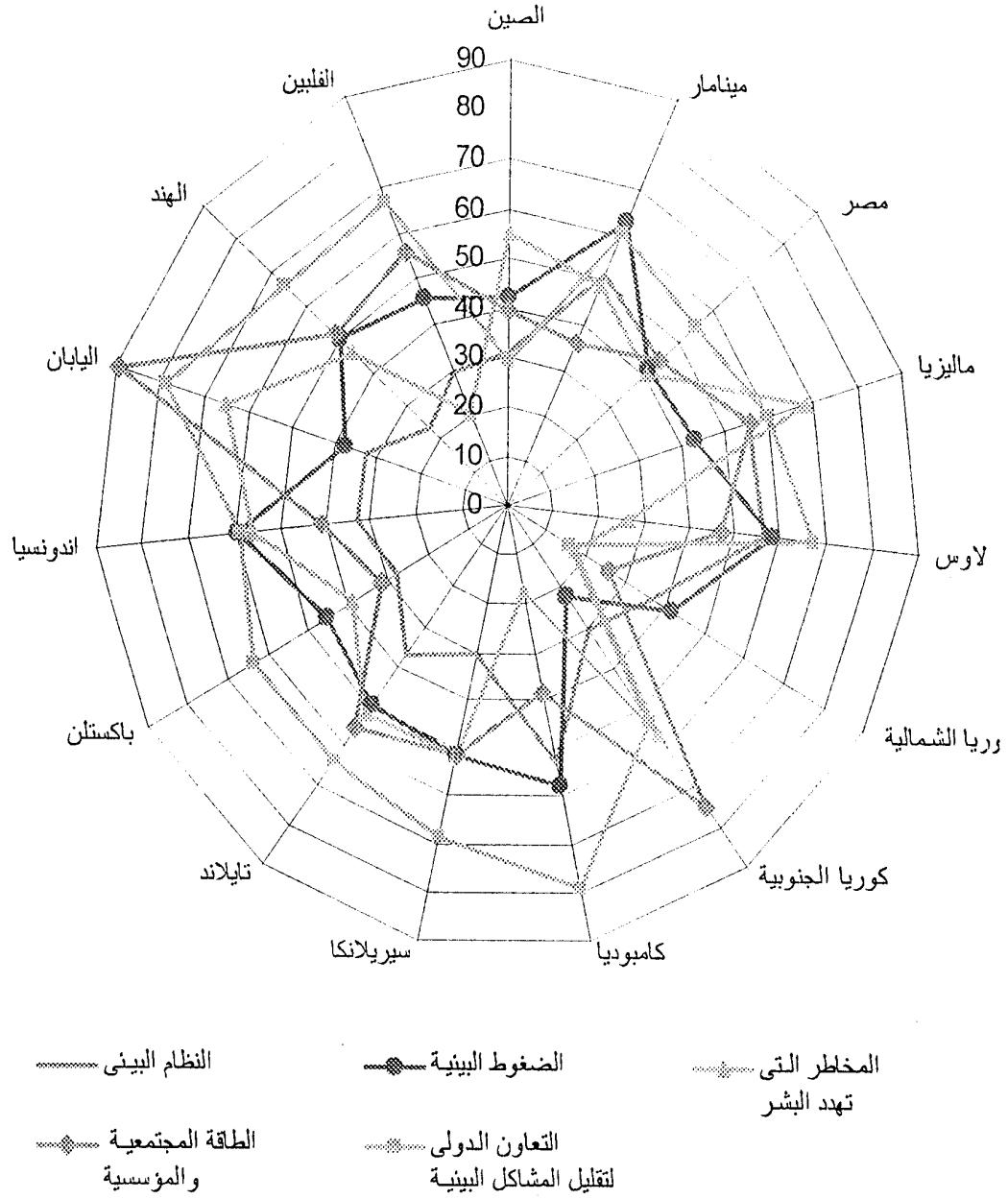
وبذلك نرى أن مؤشر الإستدامة البيئية بالنسبة لهذا المكون (التعاون الدولي لتقليل المشاكل البيئية) يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لليابان في حين يأتي في مرتبة متأخرة لكل من مصر والصين وكوريا الجنوبية ونسبيا ماليزيا .

^(١) المرجع السابق ذكره.

^(٧) المرجع السابق ذكره.

ويوضح لنا الشكل رقم (٢) المكونات الرئيسية لمؤشر الإستدامة البيئية

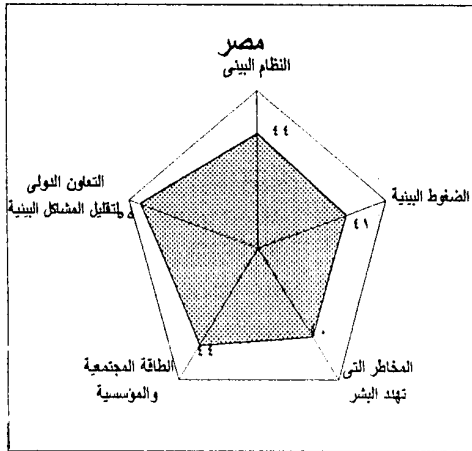
شكل رقم (٢)
المكونات الرئيسية لمؤشر الإستدامة البيئية



سادسا: لمحات عن الأداء البيئي لدول الدراسة

١- مصر

شكل (٣) مكونات مؤشر الاستدامة البيئية لمصر

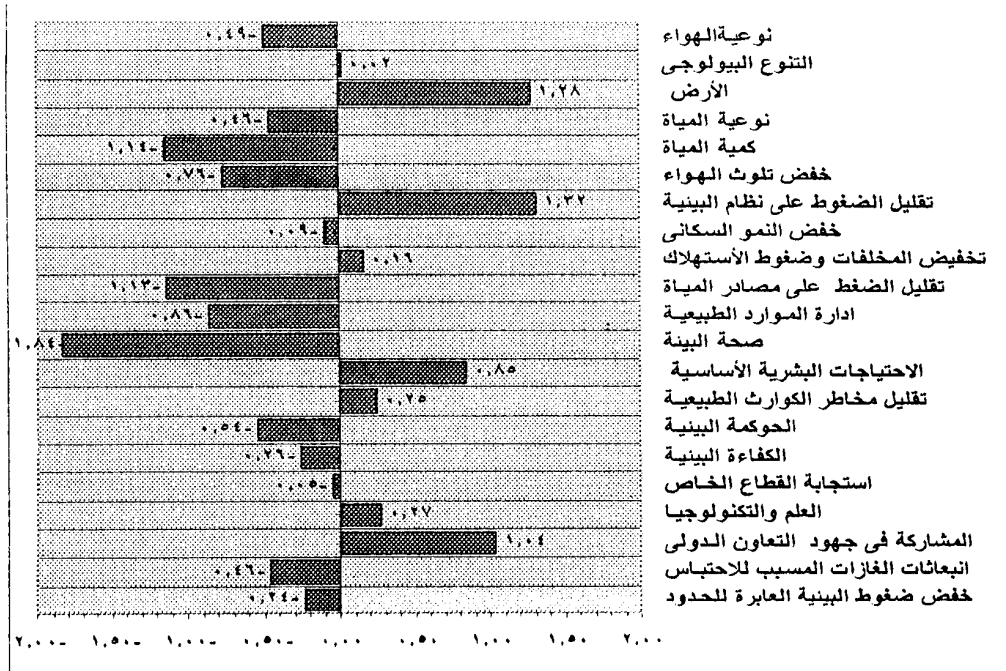


احتلت مصر الترتيب ١١٥ علي مستوي دول العالم طبقا لمؤشر الاستدامة البيئية حيث وصلت قيمة مؤشر التنمية المستدامة فيها (٤٤,٠) .

ومن خلال دراسة مكونات مؤشر الاستدامة البيئية ، نجد ان مستوي أداء مصر في الحفاظ علي النظم البيئية كان منخفضا إما بالنسبة لمستوي الأداء لخفض الضغوط البيئية والمخاطر وتحقيق التعاون الدولي ورفع الطاقة

المؤسسية والمجتمعة فقد كان متوسطا. وفيما يخص مؤشرات مكونات مؤشر الاستدامة البيئية فان أداء مصر كان جيدا في مجالات الحفاظ علي الأرض وتقليل الضغوط علي النظام البيئي و المشاركة في جهود التعاون الدولي ومن ناحية أخرى فان أداء مصر في القطاعات الاخرى كان سينا للغاية وهي صحة البيئة وتقليل ضغوط المياه وإدارة الموارد الطبيعية و الهواء وكمية المياه كما يتضح لنا من الشكل رقم (٤).

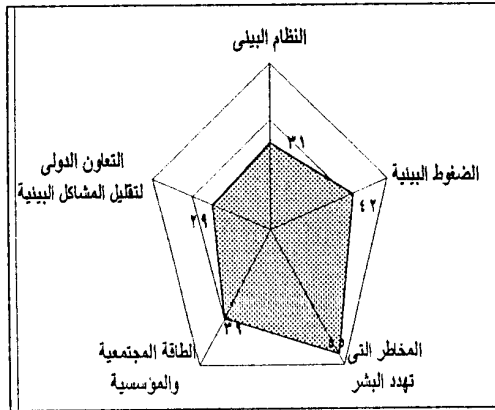
شكل (٤) رسم بياني يوضح المجالات المختلفة لمكونات مؤشر الاستدامة البيئية لمصر



يوضح لنا الشكل رقم (٤) المجالات المختلفة لمكونات مؤشر الإستدامة البيئية في مصر. ومنه يتضح جودة أداء مصر في مجالات الحفاظ على الأرض (١٢٨) وتقليل الضغوط على نظام البيئة (١٣٢) وتخفيض المخلفات وضغوط الاستهلاك (٠١٦) والاحتياجات البشرية الأساسية (٠٨٥) وتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية (٠٢٥) والعلم والتكنولوجيا (٠٢٧) والمشاركة في جهود التعاون الدولي (١٠٤)^(٨).

كذلك يوضح لنا هذا الشكل الأداء السيئ لمصر في العديد من المجالات الأخرى ولتحسين الأداء البيئي لمصر ولرفع قيمة مؤشر الإستدامة البيئية فيها لابد من الإهتمام بهذه المجالات التي سجلت قيم متدنية مثل نوعية الهواء (٠٤٩) ونوعية المياه (٠٧٦) والنمو السكاني (٠٠٩) والضغط على مصادر المياه (٠٨٦) وصحة البيئة (١٨٤) والحوكمة البيئية (٠٥٤) والكفاءة البيئية (٠٢٦) وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (٠٤٦) وخفض ضغوط البيئة العابرة للحدود (٠٢٤).

شكل ٥ : مكونات مؤشر الاستدامة البيئية للصين



٢ - الصين

احتلت الصين الترتيب ٨٣ على مستوى دول العالم حيث سجلت قيمة مؤشر التنمية المستدامة فيها (٣٨,٦٩)^(٩).

ومن خلال دراسة مكونات مؤشر الاستدامة البيئية، نجد ان مستوى اداء الصين في الحفاظ على النظم البيئية كان منخفضاً اما بالنسبة

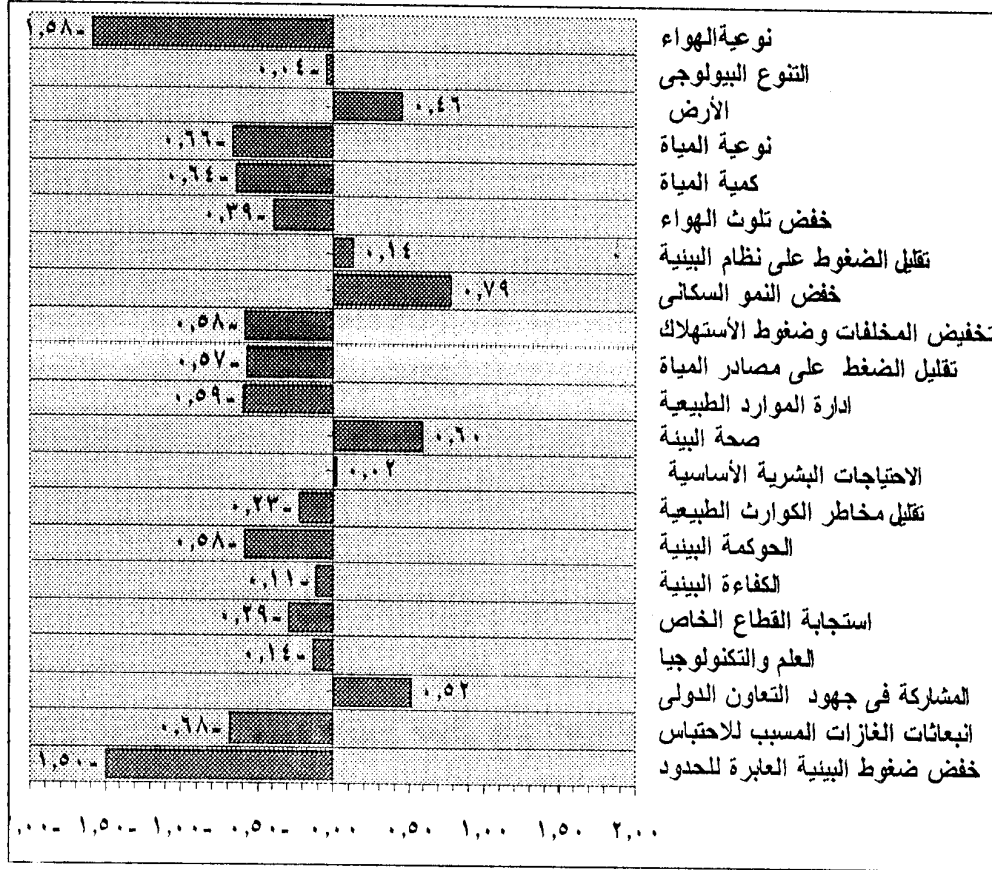
لمستوي الاداء لخفض الضغوط البيئية والمخاطر وتحقيق التعاون الدولي ورفع الطاقة المؤسسية والمجتمعة فقد كان متوسطاً

وفيما يخص مؤشرات مكونات مؤشر الاستدامة البيئية فاننا نجد ان أداء الصين كان مقبولا فقط في مجالات خفض النمو السكاني وصحة البيئة والأرض وتقليل الضغوط على النظام البيئي والمشاركة في مجهودات التعاون الدولي ومنخفضاً جداً في توفير الاحتياجات البشرية الأساسية إما في باقي المجالات فقد كان سيئاً ومنخفضاً عن المعدل الدولي وكما يوضحه لنا شكل رقم (٦).

^(٨)Esty, Daniel C (2005) Environmental Sustainability Index

^(٩) المرجع السابق

شكل ٦ : رسم بياني يوضح المجالات المختلفة لمكونات مؤشر الاستدامة البيئية للصين



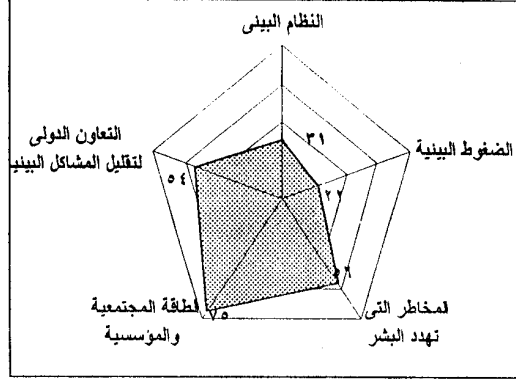
يوضح لنا الشكل رقم (٦) المجالات المختلفة لمكونات مؤشر الإستدامة البيئية في الصين. ومنه يتضح لنا أن أداء الصين كان مقبولا في عدد قليل من المجالات مثل الأرض (٠.٤٦) وخفض النمو السكاني (٠.٧٩) وتقليل الضغوط على نظام البيئة (٠.١٤) وصحة البيئة (٠.٦٠) والمشاركة في جهود التعاون الدولي (٠.٥٢). أما بقية المجالات فقد كان أداء الصين فيها سيئاً ومنخفضاً عن المعدل الدولي وهي مجالات نوعية الهواء (٠.٥٨) ونوعية المياه (٠.٦٦) وكمية المياه (٠.٦٤) وخفض تلوث الهواء (٠.٣٩) وتخفيض المخلفات وضغوط الاستهلاك (٠.٥٨) وتقليل الضغط على مصادر المياه (٠.٥٧) وإدارة الموارد الطبيعية (٠.٥٩) والحوكمة البيئية (٠.٥٨) وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (٠.٦٨) وخفض ضغوط البيئة العابرة للحدود (٠.٥٠) وغيرها من المجالات الأخرى الموضحة بالشكل رقم (٦).

ولتحسين الأداء البيئي لدولة الصين لابد من الأخذ في الاعتبار كل المجالات السابقة ووضع السياسات اللازمة لتحسين وضعها وذلك للحفاظ على البيئة وتحقيق المزيد من التقدم والرفاهية للسكان.

٤ كوريا الجنوبية

احتلت كوريا الجنوبية الترتيب ٢٢ علي مستوى دول العالم حيث وصلت قيمة مؤشر الاستدامة البيئية فيها (٤٣)(١٠).

شكل (٧) مكونات مؤشر الاستدامة البيئية كوريا الجنوبية

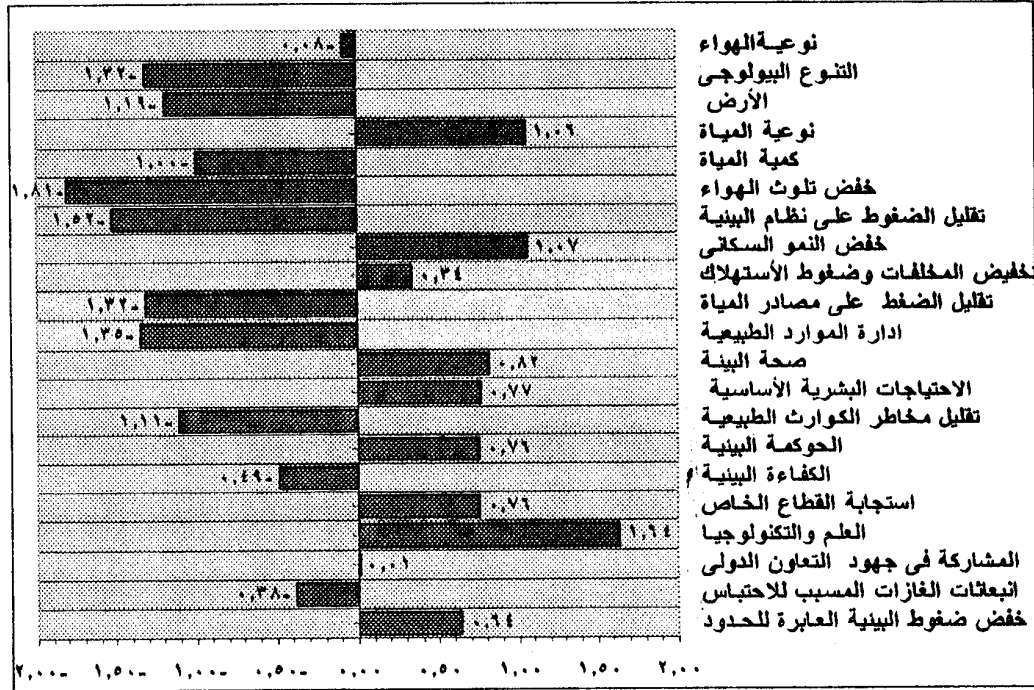


ومن خلال دراسة مكونات مؤشر الاستدامة البيئية، نجد ان مستوى أداء كوريا الجنوبية في الحفاظ علي النظم البيئية وخفض الضغوط البيئية والمخاطر كان منخفضا أما بالنسبة لمستوي الأداء وتحقيق التعاون الدولي ورفع الطاقة المؤسسية والمجتمعة فقد كان مرتفعا.

وفيما يخص مؤشرات مكونات مؤشر الاستدامة البيئية فان أداء كوريا الجنوبية كان متناقضا حيث تراوح ما بين سيئ جدا ومقبول حيث كان مقبولا في المجالات الآتية فقط وهي نوعية المياه وخفض النمو السكاني وتقليل المخلفات وضغوط الاستهلاك وتوفير صحة البيئة وتوفير الاحتياجات البشرية الأساسية والحوكمة البيئية والعلم والتكنولوجيا وخفض الضغوط البيئية العابرة للحدود فقط اما بالنسبة لباقي المؤشرات فقد كان ادائها سيئا للغاية . وكما يوضح لنا شكل رقم(٨).

يوضح لنا الشكل رقم (٨) المجالات المختلفة لمكونات مؤشر الإستدامة البيئية في كوريا الجنوبية. ومنه يتضح لنا ارتفاع أداء كوريا الجنوبية في الحفاظ على البيئة في بعض المجالات وانخفاض هذا الأداء في بعض المجالات الأخرى.

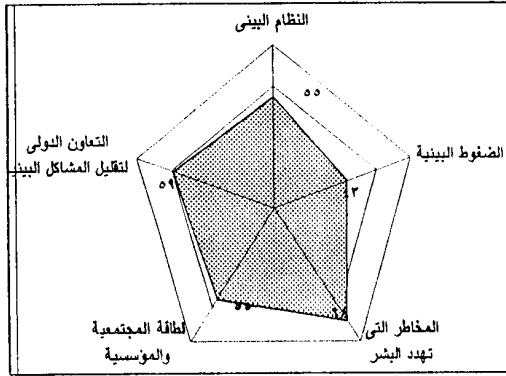
شكل ٨ رسم بياني يوضح المجالات المختلفة لمكونات مؤشر الاستدامة البيئية كوريا الجنوبية



وطبقا لهذا الشكل فإن المجالات التي حققت فيها كوريا الجنوبية ارتفاعا كانت نوعية الأرض (١٦٠) وخفض النمو السكاني (١٧٠) وصحة البيئة (٨٢) والاحتياجات البشرية الأساسية (٧٧) والحكومة البيئية (٧٦) والعلم والتكنولوجيات (٦٤) وخفض الضغوط البيئية العابرة للحدود (٦٤). أما المجالات التي حققت فيها كوريا الجنوبية أداءا جيدا فكانت التنوع البيولوجي (٣٢) والأرض (١٩) وكمية المياه (٠) وخفض تلوث الهواء (٨١) وتقليل الضغوط على نظام البيئة (٥٢) وتخفيض المخلفات وضغوط الاستهلاك (٣٢) وإدارة الموارد الطبيعية (٣٥) والاحتياجات البشرية الأساسية (١١) والكفاءة البيئية (٤٩) وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (٣٨).

ومن الشكل السابق رقم (٨) يتضح لنا أن المجالات التي حققت فيها كوريا الجنوبية أداءا جيدا تتجاوز تلك المجالات التي حققت فيها أداءا جيدا ، هذا بالإضافة أن المجالات ذات الأداء السيئ كانت معدلاتها مرتفعة لذلك فإن كوريا الجنوبية في حاجة ماسة للبحث عن الوسائل المختلفة التي تمكنها من تحسين الأداء البيئي وذلك للحفاظ على النظم البيئية وخفض الضغوط البيئية وتحقيق التوازن البيئي وزيادة مؤشر الإستدامة البيئية فيها.

شكل ٩ : مكونات مؤشر الاستدامة البيئية ماليزيا



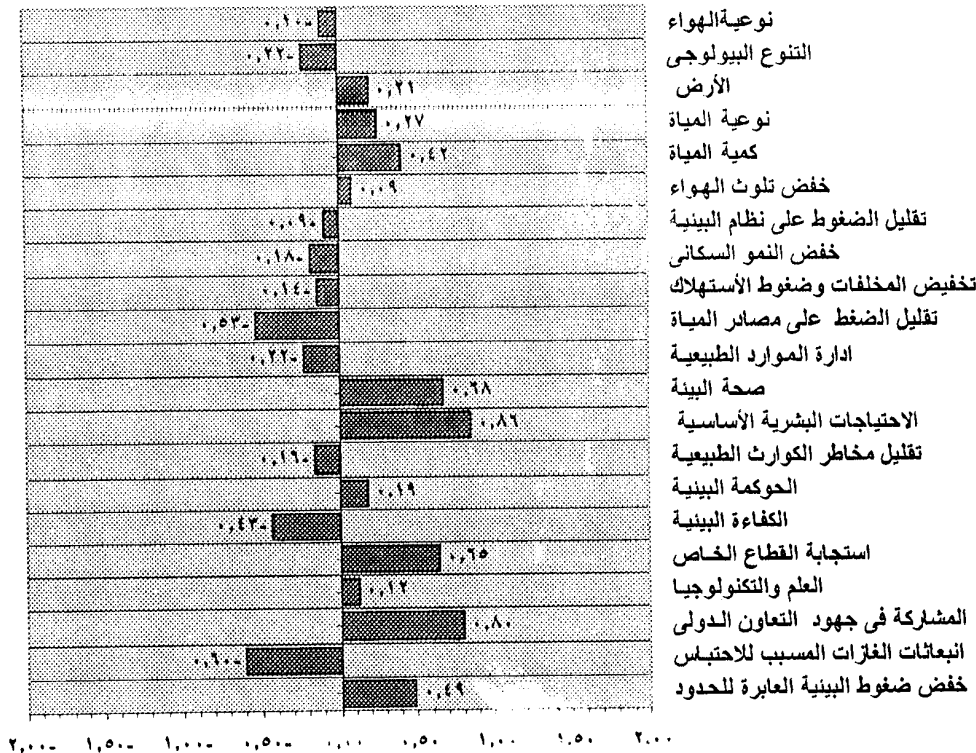
احتلت ماليزيا الترتيب ٥٤ علي مستوى دول العالم حيث وصلت قيمة مؤشر التنمية المستدامة فيها (٣٨)(١١).

ومن خلال دراسة مكونات مؤشر الاستدامة البيئية، فان مستوى أداء ماليزيا في الحفاظ علي النظم البيئية كان منخفض أما بالنسبة لمستوي الأداء لخفض الضغوط البيئية

والمخاطر وتحقيق التعاون الدولي ورفع الطاقة المؤسسية والمجتمعة فقد كان متوسط.

وفيما يخص مؤشرات مكونات مؤشر الاستدامة البيئية فان أداء ماليزيا مقبولا في المجالات الآتية: الأرض ونوعية المياه وكمية المياه وخفض تلوث الهواء وتوفير صحة البيئة وتوفير الاحتياجات البشرية الأساسية والحوكمة البيئية واستجابة القطاع الخاص والعلم والتكنولوجيا والمشاركة في جهود التعاون الدولي في حين كان سينا في بقية المؤشرات الاخرى. وكما يوضحه لنا شكل رقم (١٠).

شكل ١٠ : رسم بياني يوضح المجالات المختلفة لمكونات مؤشر الاستدامة البيئية ماليزيا



يوضح لنا الشكل رقم (١٠) المجالات المختلفة لمكونات مؤشر الاستدامة البيئية في ماليزيا. ومنه يتضح لنا أن الأداء البيئي في ماليزيا كان متوسطا في بعض المجالات ومنخفضا في البعض الآخر.

وإذا نظرنا إلى المجالات التي حققت فيها ماليزيا أداءا متوسطا فسوف نجد الأرض (٠.٢١)، نوعية المياه (٠.٢٧) كمية المياه (٠.٤٢)، صحة البيئة (٠.٦٨)، الاحتياجات البشرية الأساسية (٠.٨٦)، استجابة القطاع الخاص (٠.٦٥)، المشاركة في جهود التعاون الدولي (٠.٨٠) وخفض ضغوط البيئة العابرة للحدود (٠.٤٩).

أما المجالات التي حققت فيها ماليزيا أداءا سيئا فقد كانت نوعية الهواء (-٠.١٠) والتنوع البيولوجي (-٠.٢٢) وخفض النمو السكاني (-٠.١٨) وتقليل الضغوط على مصادر المياه (-٠.٥٣) والكفاءة البيئية (-٠.٤٣) وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس (-٠.٦٠). ولتحسين الأداء البيئي في ماليزيا يجب أن تؤخذ هذه المجالات ذات الأداء السيئ في الاعتبار مع ضرورة وضع السياسات البيئية الملائمة لتحسين هذا الأداء السيئ ولتحسين الوضع البيئي في ماليزيا مما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع.

والجدولين رقم (٤) ورقم (٥) يوضحان لنا ترتيب مصر طبقا لمكونات ومؤشرات الاستدامة البيئية على مستوى دول الدراسة وعلى مستوى العالم.

جدول رقم (٤) ترتيب مصر طبقا لمكونات مؤشر الاستدامة البيئية بالنسبة لدول الدراسة وبالنسبة لدول العالم

مكون مؤشر استدامة البيئة	الترتيب طبقا لدول الدراسة	الترتيب طبقا لدول العالم
المياه النظيفة	٥	٩١
تغطية مساحة	١٣	١٢٢
استخدام الطاقة المتجددة	١٠	٩٥
إنتاجية الطاقة المتجددة	٩	٧٠
المؤشر البيئي العام	١٢	٧٣

جدول رقم (٥)
ترتيب مصر طبقا لمؤشرات مكونات مؤشر الاستدامة البيئية بالنسبة لدول الدراسة وبالنسبة لدول العالم

المكون	المؤشر	الترتيب طبقا لدول الدراسة	الترتيب طبقا لدول العالم
النظام البيئي	نوعية الهواء	٩	١١٥
	التنوع البيولوجي	١	٧٠
	الأرض	١	١١
	نوعية المياه	١٠	١١٣
	كمية المياه	١٥	١٤٠
الضغط البيئي	خفض تلوث الهواء	١٢	١٢١
	تقليل الضغط على نظام البيئة	١	٥
	خفض النمو السكاني	١٠	٨٩
	تخفيض المخلفات وضغوط الاستهلاك	٩	٥٨
	تقليل الضغط على مصادر المياه	١٤	١٣٧
المخاطر التي تهدد البشر	إدارة الموارد الطبيعية	١٣	١٣٩
	صحة البيئة	١٥	١٤٤
	الاحتياجات البشرية الأساسية	٣	٣٤
	تقليل مخاطر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالبيئة	١	٨٠
	الحوكمة البيئية	١٠	١١٢
الطاقة المجتمعية والمؤسسية	الكفاءة البيئية	١٢	٩٩
	استجابة القطاع الخاص	٨	٥٥
	العلم والتكنولوجيا	٣	٤٥
	المشاركة في جهود التعاون الدولي	٢	١٠
	انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري	١٣	١٠٤
التعاون الدولي لتقليل المشاكل البيئية	خفض ضغوط البيئة العابرة للحدود	١٤	٩٦

أما الجدولين رقم ٧ ورقم ٨ فيوضحان لنا ترتيب مصر ودول الدراسة طبقا لمكونات ومؤشرات الإستدامة البيئية على مستوى دول الدراسة وعلى مستوى العالم.

جدول (٢١)
ترتيب مصر ودول الدراسة طبقا لمكونات مؤشر الاستدامة البيئية
على مستوى دول الدراسة وعلى مستوى العالم

مكون مؤشر استدامة البيئة	على مستوى دول الدراسة					على مستوى دول العالم				
	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية	ماليزيا	مصر	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية	ماليزيا	مصر
تقديم القوي	١٠	٩	١١	٢	٥	١٣٤	١٣٠	١٣٧	٤٨	٩١
المسؤولية الاجتماعية	١١	١٤	١٥	١٠	١٣	١١٨	١٢٨	١٤٦	١١٤	١٢٢
المحيط التي تديره	٥	٢	٣	١	١٠	٧٧	٤٨	٦٧	٤٦	٩٥
البيئة الطبيعية	١١	١	٢	٥	٩	٨٨	٥	١٨	٤٤	٧٠
المسؤولية المجتمعية	١٤	٢	١٣	١٠	١٢	١١٩	١٠	٧٨	٥٦	٧٣

أخيرا يمكن القول أنه نظرا لتعدد مؤشرات مكونات الاستدامة البيئية فإن الأداء البيئي لمصر كان جيدا فى بعض الأحيان ومتوسطا فى البعض الآخر وسينا فى أحيان أخرى وذلك مقارنة بدول الدراسة الأساسية (اليابان والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا) وهو ما يتطلب الاهتمام بدراسة المجالات التى سجلت فيها مصر قيم متدنية مثل نوعية الهواء ونوعية المياه والنمو السكانى والكفاءة البيئية وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى وغيرها من المجالات الأخرى وذلك لتحسين أدائها البيئى ورفع قيمة مؤشر الاستدامة البيئية فيها.

لذلك لابد من دراسة كافة الخطط والبرامج البيئية التى أنتجتها هذه الدول فى سبيل النهوض بالأداء البيئى فيها مثل وضع استراتيجيات وطنية للبيئة كذلك التى وضعتها الصين تتضمن رفع كفاءة استخدام الموارد وتطوير الإنتاج الأنظف وتدوير المخلفات وخفض تكاليف معالجة التلوث وتطوير مصادر الطاقة الجديدة وتغيير أسلوب الإنتاج التقليدى إلى أسلوب الصناعة الأيكولوجية وخلق بيئة أيكولوجية ليتعايش فيها الإنسان بانسجام مع الطبيعة.

كذلك لابد من الاقتداء بما تم فى بعض البلاد مثل الصين وذلك من حيث تعزيز الرقابة الإدارية للبيئة وتشجيع المواطنين على المشاركة فى حمايتها والاهتمام المتوازن بالوقاية من التلوث وحماية البيئة الإحيائية وزيادة الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة وتفعيل قوانين البيئة وزيادة الوعى البيئى لجميع المواطنين ثم حثهم على المشاركة فى الحفاظ على البيئة وحمايتها وإدراج موضوع حماية البيئة ضمن المواد الدراسية فى الصفوف الأولى بالمدارس وبناء المدارس والأحياء الصديقة للبيئة. كذلك لابد من الاهتمام بإنشاء المزيد من المعاهد البحثية التى تعنى بحماية البيئة والاهتمام بالبرامج البحثية التى تقوم بها هذه المعاهد مثلما يحدث فى كوريا. كذلك لابد من إنشاء صندوق مواجهة التلوث البيئى لدعم وتمويل بعض المشروعات المتعلقة بعمليات معالجة المخلفات فى مختلف أنحاء الجمهورية.

المبحث الثانى

آلية التنمية النظيفة الإنتاج الأنظف فى مصر

أولاً: مفهوم الإنتاج الأنظف

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف كالتالى:

" الإنتاج الأنظف هو التطبيق المستمر لاستراتيجية متكاملة لوقاية البيئة ، على العمليات والمنتجات والخدمات بغرض زيادة الكفاءة والحد من المخاطر التى يتعرض لها الإنسان والبيئة". وهذا يعنى أن الإنتاج الأنظف لا ينطبق فقط على العمليات الإنتاجية وأنها ينطبق أيضا على الخدمات المختلفة وذلك بغرض زيادة كفاءتها والحد من المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها الإنسان والبيئة ، وزيادة كفاءة المنتجات والخدمات نتيجة استخدام "الإنتاج الأنظف" ترجع إلى الاستغلال الكفء للمواد الخام المستخدمة وترشيدها مثل ترشيد الطاقة والمياه وغيرها من المواد الأخرى، ومن ثم خفض المخلفات والملوثات التى قد تسببها هذه المواد. ويتطلب مفهوم الإنتاج الأنظف تطبيق المعايير البيئية السليمة وزيادة الوعى البيئى وتطبيق الأساليب الإدارية المناسبة وكذلك تطبيق الأساليب التكنولوجية المتطورة التى تستخدم المواد والأدوات الصديقة للبيئة.

ثانياً: استراتيجية الإنتاج الأنظف فى مصر^(١٢)

أن مفهوم الإنتاج الأنظف ليس بجديد على مصر، فقد تم تطبيق أشكال مختلفة منه فى العديد من المجالات، إلا أنه رغم ذلك لم يكن فى مصر حتى عهد قريب سياسة أو استراتيجية قومية خاصة بالإنتاج الأنظف وحين أدركت الحكومة المصرية ذلك كلفت جهاز شئون البيئة بالتعاون مع العديد من الجهات الأخرى وضع خطة استراتيجية خاصة بالإنتاج الأنظف، وقد أسفر هذا التعاون عن وضع وثيقة للإنتاج الأنظف فى عام ٢٠٠٤:

١ - نطاق الاستراتيجية والجهات المستهدفة:

توضح هذه الوثيقة فوائد الإنتاج الأنظف والمعوقات التى تواجه التوسع فى تطبيق هذا فى الصناعة المصرية كما سيتضح لنا فيما بعد.

وإذا نظرنا إلى نطاق هذه الاستراتيجية فسوف نجد أنها تركز على عملية الإنتاج الصناعى حيث يمثل قطاع الصناعة حوالى ٢٠% من الناتج المحلى الكلى ويستوعب حوالى ١٥% من قوة العمالة فى مصر. وهو فى نفس الوقت مصدر رئيسى للآثار البيئية ومستهلكا كبيرا للموارد. لذلك فإن خفض الملوثات الناتجة عن الصناعة سوف يكون له تأثيرا قويا على

^(١٢) استراتيجية وخطة عمل الإنتاج الأنظف فى مصر - جهاز شئون البيئة.

الاقتصاد الوطنى والحد من التدهور البيئى. وتركز الوثيقة بصفة أساسية على العمليات الإنتاجية والعمليات الداخلية الأخرى التى تتم داخل المنشأة لإعادة تدوير واستخدام المخلفات. وهذه الاستراتيجية لا تركز فقط على المنشآت الصناعية الكبرى حيث أن كثير من بنود العمل المقترحة يمكن تطبيقها بصورة مماثلة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل حوالى ٩٩% من المنشآت الصناعية فى مصر.

٢ - الهدف من تطبيق استراتيجية الإنتاج الأنظف

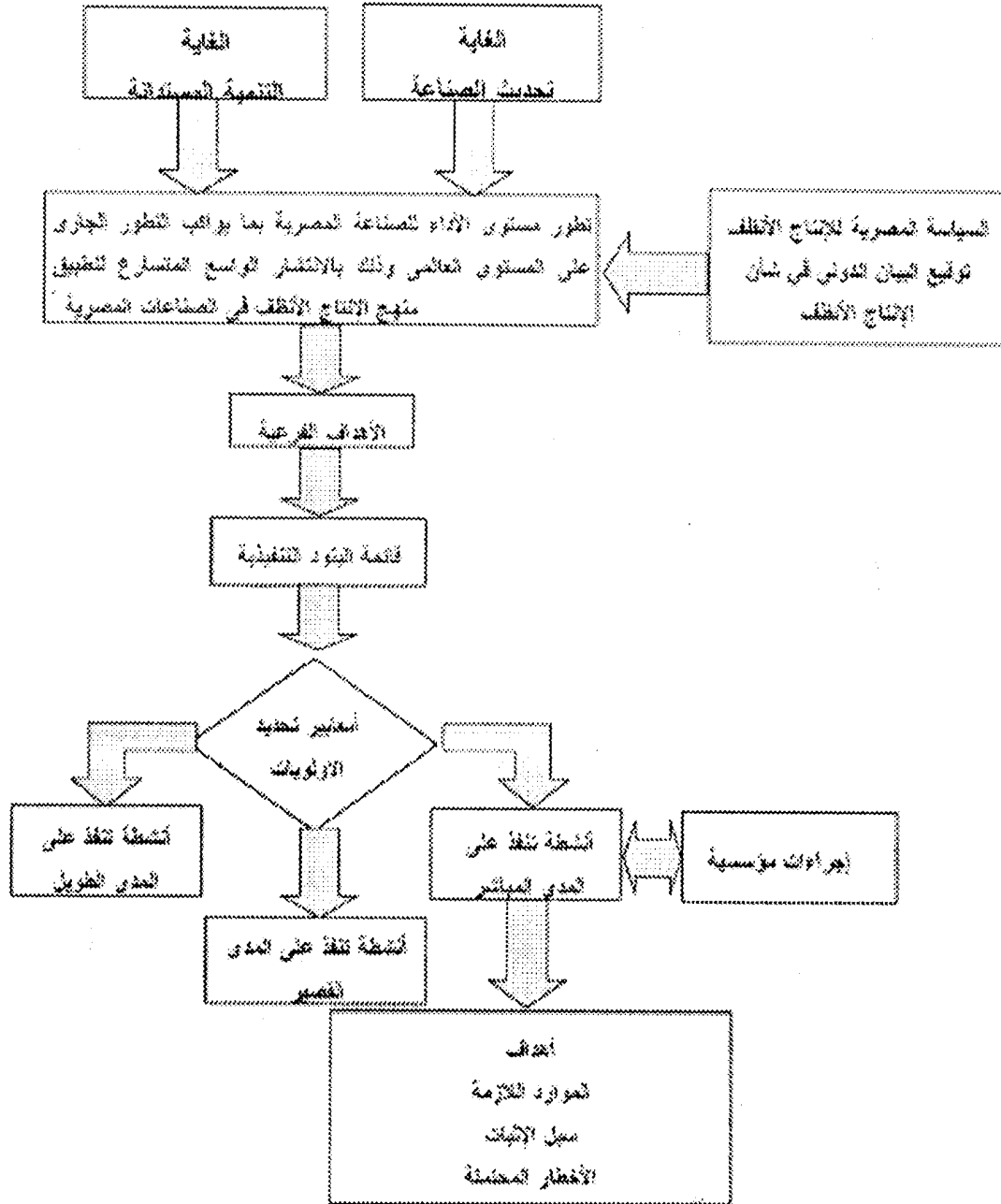
يساهم الإنتاج الأنظف مساهمة أساسية فى تحديث الأصول الصناعية ويساهم بشكل كبير فى تحسين الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج . كذلك فإن إدماج مفاهيم الإنتاج الأنظف فى عملية التصنيع ينتج عنه منتجات تفى بأحد شروط نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية وتساهم فى زيادة الصادرات. ومن ناحية أخرى فإن فتح الأسواق العالمية للمنتجات المصرية سوف يشجع الصناعات المختلفة على تطبيق الإنتاج الأنظف فى الصناعة.

٣ - الإعلان الدولى للإنتاج الأنظف والإطار العام للاستراتيجية المصرية

رغم أهمية تطبيق استراتيجية الإنتاج الأنظف كما سبق وأن ذكرنا، إلا أنه لم يتم حتى الآن وضع سياسة مصرية تختص بالإنتاج الأنظف، إلا أنه يمكن تحقيق ذلك بعد التوقيع على الإعلان الدولى للإنتاج الأنظف . والجدير بالذكر أن هذا الإعلان هو بيان اختياري للإلتزام بتطبيق ممارسات الإنتاج الأنظف ومن ثم فإنه لا يوجد التزام بتوقيعه كما أن الإلتزام المترتب عليه هو إلتزام أدبى. ويوضح لنا الشكل رقم (٢) رسم تخطيطى للنهج المتبع فى وثيقة الإنتاج الأنظف.

شكل رقم (١١)

رسم تخطيطي للنهج المتبع في وثيقة الإنتاج الأنظف



ثالثاً: معوقات التوسع فى تطبيق الإنتاج الأنظف فى الصناعة المصرية

يوجد العديد من المعوقات التى تؤثر على إنتشار منهج تطبيق الإنتاج الأنظف نذكر منها:

- ١ - عدم توافر المعلومات والخبرات اللازمة لتنفيذ منهج الإنتاج الأنظف.
- ٢ - نقص الموارد والخبرات اللازمة لتنفيذ أفضل الممارسات البيئية.
- ٣ - نقص الوعى بمزايا الإنتاج الأنظف لدى العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ٤ - عدم وجود سياسة واضحة تساعد على وضع أهداف محددة وسياسات تنفيذية فعالة .
- ٥ - نقص الموارد المالية والفنية فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يعوق التنفيذ .
- ٦ - عدم توافر البيانات الخاصة بالمخلفات التى يمكن إعادة استخدامها (تدويرها) أى نوعيتها وكمياتها، مما يعوق فتح أسواق لتصريف هذه المخلفات بعد تدويرها وهو ما يتطلب إجراء المزيد من الدراسات حول هذه المخلفات حتى يمكن الاستفادة منها بعد إعادة استخدامها للمحافظة على البيئة.
- ٧ - عدم الإهتمام بتطبيق المحاسبة البيئية فى كثير من المنشآت والصناعات ومن ثم عدم تضمين العديد من المخاطر والإلتزامات البيئية فى تكاليف هذه المنشآت مما يؤدى إلى عدم استطاعة هذه المنشآت حساب الربحية الحقيقية لتطبيق أسس الإنتاج الأنظف فيها وهذا بالطبع سيؤدى إلى بطئ فى تطبيق منهجية الإنتاج الأنظف فى العديد من الصناعات.

رابعاً : مشروعات وأنشطة الإنتاج الأنظف فى مصر

لقد تم تنفيذ منهجية الإنتاج الأنظف فى العديد من الصناعات المصرية خلال السنوات الماضية، وقد تم تمويل هذه المشروعات منذ منتصف الثمانينات بهدف دعم الصناعات المصرية (إعادة الهيكلة، خفض الأثر البيئى ، تطبيق القوانين البيئية). وتتضمن هذه المشروعات صناعات تم إدارتها إما بواسطة مشروع التحكم فى التلوث الصناعى أو برنامج دعم التقييم والادارة البيئية (سيم) أو المعونة الدنمركية (دانيدا) أو برنامج المعونة الأمريكية. وقد ساعد هذا الدعم الفنى والنقدى المحلى والدولى فى تنفيذ آلية الإنتاج الأنظف فى العديد من الصناعات المصرية من حيث نقل التكنولوجيا الحديثة ، والدعم التقنى وبناء القدرات وكذلك إعادة تشكيل السياسات للمساعدة على تحسين وتطوير الادارة البيئية بهدف تحسين الظروف البيئية بوجه عام. وقد ركز مشروع التحكم فى "التلوث الصناعى" على أكبر المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة ، حيث كان الهدف الأساسى هو مساعدة هذه المنشآت الصناعية للتوافق مع القوانين البيئية وتحسين أدائها البيئى . فى حين ركز برنامج دعم التقييم والادارة البيئية (سيم) على ثلاث قطاعات رئيسية وهى صناعة الغزل والنسيج

والصناعات الغذائية وصناعة الزيوت والصابون . وطبقا لهذا البرنامج فقد حددت المراجعة البيئية الصناعية لحوالى ٣٢ منشأة صناعية ما يزيد عن ٣٠٠ إجراء منخفض التكاليف أو بدون تكاليف على الإطلاق تحد من التلوث الناتج من هذه الصناعات . ومن ثم فقد تم تطوير اجراءات مشابهة منخفضة التكاليف لتصبح مشاريع إرشادية تمثل كل قطاع ، حيث كان الهدف من هذا المشروع توضيح الفوائد الايجابية المادية والبيئية التى تعود على المنشأة عند تنفيذ اقتراحات الحد من التلوث واتباع منهجية الانتاج الأنظف ^(١٣) .

خامسا : التعاون الدولي لتطبيق آلية التنمية النظيفة في مصر

إدراكا منها بأهمية التعاون الدولي في الحد من التلوث وتطبيق آلية التنمية النظيفة بهدف الوصول للتنمية المستدامة . قامت مصر بالتوقيع علي العديد من الاتفاقيات الدولية مثل " اتفاقية بازل واتفاقية كيوتو " وبروتوكول مونتريال وغيرها من الاتفاقيات الأخرى الخاصة بالبيئة . وبالإضافة إلى ذلك قامت مصر بعقد العديد من الاتفاقيات الدولية مع مختلف الدول الأوروبية وأمريكا وكندا لتقديم الدعم الفني والمادي لمصر لتمويل العديد من البرامج الخاصة بالبيئة وتحسين الإدارة البيئية والتعريف بالتنمية المستدامة وتدريب الكوادر الفنية المختلفة ورفع كفاءة العاملين في الإدارات المختلفة ونذكر منها:

- ١ - عقد الاتفاقيات الدولية مع العديد من الدول الأوروبية مثل ايطاليا والدا نمارك وألمانيا وسويسرا وكندا لتمويل برامج و مشروعات خاصة بالبيئة وآليات التنمية النظيفة.
- ٢ - استمرار تنفيذ برامج الدعم القطاعي للبيئة مع الدانمارك في مجالات لامركزية الإدارة البيئية والإنتاج الأنظف والأعلام البيئي ودعم صندوق حماية البيئة.
- ٣ - توقيع وثيقة مشروع تحسين الإدارة البيئية الإقليمية مع هيئة التعاون الدولي باليابان بهدف تدعيم قدرات جهاز شئون البيئة وفروعه لتحديد المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- ٤ - الاشتراك في الاجتماعات والمؤتمرات البيئية الدولية وقد تم اختيار مصر مقرر لمجلس وزراء البيئة الأفارقة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨ .
- ٥ - توقيع اتفاق بين مصر وكل من البنك الدولي وبنك اليابان للتعاون الدولي لتمويل مشروع التحكم في التلوث الصناعي.
- ٦ - الحصول علي دعم مالي من برنامج مشروعات المساعدة القصيرة والمتوسطة التابع للاتحاد الأوروبي يتم استثماره في كل من مشروع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

^{١٣} (استراتيجية الانتاج الانظف ، وزارة الدولة للشئون البيئية .

لشواطئ بحيرة مريوط (٨٠٠ ألف يورو) ومشروع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في منطقة بورسعيد (١٩ مليون يورو).

- ٧- الحصول على دعم مالي من برنامج مشروعات الاتحاد الأوروبي لتمويل إصدار الوثيقة النهائية للإطار العام للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في مصر وإقامة ورش عمل للتعريف بمفاهيم التنمية المستدامة في الوزارات والهيئات المختلفة.
- ٨- الاستفادة من المشروع الكندي لتمويل ٥٠ مصنع للطوب الطقلي. فضلا عن عقد العديد من مؤتمرات في مجالات التنمية الوطنية والإنتاج الأنظف وإدارة المياه والصرف الصحي وخلافه.

وعلى الرغم من إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية والحصول على دعم فني ومادى لتمويل الكثير من البرامج الخاصة بالبيئة وتحسين الإدارة البيئية إلا أن تقييم آثار هذه البرامج على واقع الإنتاج الأنظف يحتاج إلى دراسة تفصيلية على الأنشطة المستهدفة تعزز بمسوح ميدانية (وهي تقع خارج نطاق الدراسة الحالية) ، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات الأداء البيئي لمصر تظهر بجلاء أن الآثار حتى الآن محدودة.

المبحث الثالث

التلوث البيئي وآليات التنمية النظيفة

في بعض دول جنوب شرق آسيا

سنتناول في هذا المبحث أسباب التلوث البيئي وآليات التنمية النظيفة في بعض دول جنوب شرق آسيا و سوف يتم دراسة دولتين من دول جنوب شرق آسيا وهما الصين و كوريا.

أولا : أسباب التلوث البيئي في دول جنوب شرق آسيا

حققت العديد من دول جنوب شرق آسيا نموا اقتصاديا مرتفعا خلال السنوات القليلة الماضية تمثلت في زيادة معدلات الإنتاجية وتراكم رأس المال المادي والبشري وتحسن مستويات الدخل . وقد شمل هذا النمو كل من اليابان والصين وكوريا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وتايوان وهونج كونج وبعض الدول الأخرى . وقد ادى هذا النمو المتزايد الي زيادة التلوث البيئي في هذه الدول بما يفوق معدلات النمو الاقتصادي . ففي حين كانت معدلات النمو الاقتصادي تتراوح ما بين ١٠% كانت معدلات التلوث تتراوح ما بين ٢٠% و ٣٠% خاصة في قطاعات الصناعة و النقل والطاقة.

ويرجع أسباب التلوث البيئي في دول جنوب شرق آسيا إلي العديد من الأسباب نذكر منها :

١ - الاستخدام الكثيف للطاقة مما أدى إلي التلوث الجوى نتيجة لزيادة كمية الجسيمات الدقيقة والغازات السامة العالقة بالجو مثل ثاني أكسيد الكربون ، وأكسيد النتروجين و الأمطار الحمضية . ويرجع الاستخدام الكثيف للطاقة إلي التوسع الصناعي . وقد كان نمو استخدام الطاقة اكبر بكثير من نمو الناتج المحلى الاجمالى . ففي كوريا مثلا وصل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلي ٩% في حين بلغ نمو استخدام الطاقة حوالى ٢٧% سنويا . وفي ماليزيا بلغ نمو الناتج المحلى حوالى ٨% في حين بلغ نمو استخدام الطاقة حوالى ١٨% .

٢ - ازدياد حركة النقل وعدد المركبات خلال السنوات القليلة الماضية ادى إلى زيادة مصادر التلوث الجوى وخاصة في المناطق الحضرية .

٣ - التوسع الصناعي وزيادة عدد المنشآت والأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة مثل صناعات الحديد والصلب والمناجم والتعدين والاسمنت والبتروكيماويات وغيرها من الصناعات الأخرى الملوثة للبيئة .

٤ - انتشار العديد من الصناعات الملوثة للبيئة في العديد من الدول الآسيوية أدى إلي تلوث العديد من المصادر المائية (الأنهار و البحار) مما أدى إلي تلوث الأحياء البحرية .

ثانيا : التلوث البيئي في الصين

ترجع أسباب مشاكل الموارد الطبيعية والبيئية في الصين لسرعة النمو الاقتصادي وزيادة السكان. وتواجه الصين منذ فترة وضعا بيئيا حرجا يتمثل في تفاقم مشكلة انجراف التربة وتوسع مساحة الأراضي المتصحرة وانخفاض مساحة الغابات وتعرض الغطاء النباتي لأضرار خطيرة و تفاقم تلوث الماء والهواء. بالإضافة إلي انتشار الإصابة بالأمراض الصدرية التي كانت سببا لوفاة العديد من الأفراد.

لقد أصبحت قضية حماية البيئة في الصين علي درجة من الخطورة وتمثل تهديدا علي المستوى المحلي والمستوى الدولي. فعلي المستوى الداخلي أصبح تلوث المياه والهواء واستنزاف الموارد الطبيعية بصورة حادة لخدمة النمو الصناعي يمثل مشاكل اساسية يجب علي الحكومة الصينية ايجاد حلول سريعة لها. اما علي المستوى الدولي فإن استمرار زيادة معدلات التلوث في الصين سوف يؤدي إلي ارتفاع معدلات الاحتباس الحراري وما يسببه ذلك من آثار سلبية علي العالم أجمع.

١ - تلوث الهواء في الصين :

ونظرا لأهمية معالجة تلوث الهواء فقد أنشئت الصين منظومة لرقابة نوعية الهواء ومعالجة التلوث. مما أدى إلي تحسن نوعية الهواء في المدن الصينية باستمرار وقد حققت أعمال معالجة تلوث الهواء في مدينة بكين نتائج ملحوظة حيث وصل عدد الأيام التي بلغت فيها نوعية الهواء الدرجة الثانية أو ما فوقها أكثر ٢٠١ يوما وبلغ معدل صرف عوادم السيارات في معظم المدن الصينية المعيار الاوروبي (رقم ١)^(١٤). حيث يرجع قدر كبير من تلوث الهواء في الصين إلي استخدام الصين للفحم كمصدر أساسي للطاقة.

٢ - تلوث المياه :

أدى النمو المتزايد وزيادة الانتاج الصناعي في الصين إلي تلوث عدد كبير من شبكات الأنهار في الصين. وقد أدى التلوث إلي تدهور حوالي ٨٦% من مجاري الأنهار المارة بالمدن مما اثر بالسلب علي صحة المواطنين وعلي انقراض العديد من الأسماك. وقد أدركت الصين خطورة ذلك فقامت بتحديد عدة مناطق لتركيز معالجة تلوث المياه فيها. وطبقت خطة لمعالجة تلوث المياه والسيطرة علي الملوثات المصروفة. وفي نهاية عام ٢٠٠٢ خصصت الصين حوالي ٤٠ مليار يوان صيني لاستخدامها في حماية البيئة في المضائق الثلاثة لنهر اليانغستي. وفي عام ٢٠٠١ ازيل ٣٧ مصدرا ملوثا من منطقة خزان مياه المناطق الثلاثة ومن ثم انخفض حجم صرف المياه الثقيلة الملوثة. وفي عام ٢٠٠٢ بدأ تنفيذ مشروع

^{١٤} (تقرير البنك الدولي ٢٠٠٧.

معالجة الملوثات في حوض بحيرة تاي هو عن طريق نقل مياه نهر اليانغتسي النظيفة إلى هذه البحيرة مما أدى إلى تحسين البيئة المائية في حوض البحيرة حيث انخفضت محتويات المياه من الملوثات الرئيسية بنسب كبيرة. هذا بالإضافة إلى تحسين مياه الشرب النقية في العديد من المدن الصينية (15).

وبالإضافة إلى ما سبق قامت الصين باتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة تلوث العديد من الأنهار والبحيرات فيها مثل رفع المعايير البيئية للموافقة على المشاريع المختلفة وتعميم الانتاج الانظف والعمل بنشاط على بناء وتدوير منشآت معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي في المدن وتعزيز حماية المناطق المغذية لموارد المياه في منابع الأنهار وضمان استخدام المياه بنينا بالإضافة إلى حماية الغطاء النباتي في مناطق منابع الأنهار وعلى جانبي الأنهار.

ثالثاً : الاستراتيجية الخضراء وحماية البيئة في الصين.

نظراً لتفاقم المشاكل البيئية في الصين بسبب التنمية الاقتصادية السريعة وما يتبعها من زيادة استهلاك الطاقة فقد اشارت الخطة الوطنية للتنمية والتي وضعت عقب الدخول في القرن الواحد والعشرين إلى ضرورة حماية البيئة وضرورة تنفيذ " الاستراتيجية الخضراء " وقد اشارت هذه الخطة الوطنية أن الاستراتيجية الخضراء هي خيار حتمي للصين لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة. ومضمون هذه الاستراتيجية هو تطوير الاقتصاد المدور، ورفع كفاءة استخدام الموارد وتطوير الإنتاج النظيف ، وخفض تكاليف معالجة التلوث الناجم عن عمليات الإنتاج وتطوير الاستهلاك الأخضر وتقليل تدمير البيئة الناتج عن عمليات الاستهلاك ، وتطوير مصادر الطاقة الجديدة وتغيير أسلوب الانتاج التقليدي إلى أسلوب الصناعة الايكولوجية وخلق بيئة ايكولوجية يتعايش فيها الإنسان بإنسجام مع الطبيعة.

رابعاً: دور الدولة في حماية البيئة في الصين.

منذ عام ١٩٩٧ عقدت الحكومة الصينية العديد من الندوات الخاصة بحماية البيئة. وتمثل حماية البيئة قضية هامة للقادة الصينيين وذلك لأنها تتعلق باستقرار المجتمع وسلامة بيئة الدولة، وأن جوهر حماية البيئة هو حماية قدرة الإنتاج. ويؤكد القادة الصينيون على أنه من أجل نجاح آلية التخطيط الشامل بين البيئة والتنمية يتعين على مسؤولي مختلف المناطق متابعة قضية البيئة وتعزيز الرقابة والإدارة الموحدة للبيئة، وتشجيع المواطنين على المشاركة في حمايتها والإهتمام المتوازن بالوقاية من التلوث وحماية البيئة الإحيائية وكذلك الاهتمام بالوقاية من التلوث وعلاجه في المدن والأنهار والمناطق البحرية التي تعاني من التلوث الشديد. ولقد كان لمصلحة الدولة الصينية العامة لحماية البيئة دوراً هاماً في القضاء

٥ (تقرير البنك الدولي لمنطقة شرق آسيا والباسفيك.

على التلوث البيئي، ففي السنوات القليلة الماضية تم إغلاق أكثر من ٨٤ ألف مؤسسة صغيرة ملوثة للبيئة. في حين التزمت أكثر من ٩٠% من المؤسسات التي كانت تسبب تلوثا للبيئة وعددها ٢٣٨ ألف مؤسسة بالمعايير البيئية المطلوبة.

وهذا بالإضافة إلى انخفاض التلوث بشكل كبير في العديد من المشروعات التي حددتها الدولة في المناطق الأشد تلوثا نتيجة لاتباع الأسس والمعايير البيئية المختلفة المحددة من قبل الدولة. فقد انخفضت بشكل ملحوظ درجات التلوث في العديد من الأنهار والبحيرات في الصين، كذلك شهدت المناطق التي تعاني من الأمطار الحمضية استقرارا ملحوظا من حيث تكرار نزولها، كما حققت معالجة تلوث الجو في مدينة بكين نتائج ملحوظة وكذلك تم تفعيل أعمال الوقاية من تلوث البحر بشكل ملحوظ.

ولتعزيز الاهتمام بحماية البيئة أصدرت الصين ستة قوانين لحماية البيئة وأكثر من ٣٠ لائحة لحماية البيئة وأكثر من ٩٠ نظام لحماية البيئة و ٤٣٠ معيارا وطنيا لحماية البيئة هذا بالإضافة إلى ١٠٢٠ لائحة محلية لحماية البيئة^(١٦). أما إذا نظرنا إلى الاستثمارات الصينية المخصصة لحماية البيئة سنجد أنها تمثل حوالى ٩٣ر٠% من الناتج المحلى الاجمالى.

ولم يقتصر اهتمام الحكومة الصينية على حماية البيئة ومعالجة التلوث البيئي فقط بل أنها اهتمت أيضا بزيادة الوعي البيئي لجميع المواطنين وحثهم على المشاركة في الحفاظ على البيئة وحمايتها. وقد اهتمت وزارة التربية والتعليم في الصين بإدراج موضوع حماية البيئة ضمن المواد الدراسية في الصفوف الأولى الإلزامية بالمدارس. ومن ناحية أخرى فإن عمليات بناء المدارس والأحياء الصديقة للبيئة (الخضراء) تتطور بشكل سريع في الصين كذلك تقوم الدولة بإصدار إصدارات يومية للنشرة الجوية والتنبؤات حول جودة الهواء في ٤٧ مدينة رئيسية وكذلك نشرات أسبوعية عن جودة المياه في الأنهار الرئيسية وعلى شواطئ الاستحمام. كما أنها تصدر بيانا سنويا عن جودة البيئة في أنحاء البلاد.

خامسا: الإنتاج الأنظف في الصين

لقد تغير النمط التقليدي لحماية البيئة في الصين . فقد تحول من نمط الإدارة والمعالجة بعد وقوع التلوث إلى نمط الرقابة والسيطرة على كافة العمليات ومن ثم منع هذا التلوث أو الحد منه. وقد حظى هذا التحول بضمين "قانون تعزيز الإنتاج النظيف" الذي بدأ تطبيقه منذ يناير ٢٠٠٣ وقانون "تقييم التأثيرات البيئية" الذي بدأ تطبيقه في سبتمبر ٢٠٠٣. وينص قانون "تعزيز الإنتاج النظيف" على ضرورة السيطرة على جميع عمليات الإنتاج بما فيها تصميم

(١٦) تقرير البنك الدولي لمنطقة شرق آسيا والباسيفيك - المرجع السابق ذكره.

الإنتاج، واختيار الطاقة والمواد الخام الأولية والعمليات الفنية والتقنيات وصيانة المعدات، واسترجاع المخلفات والاستفادة منها، بهدف تقليل التلوث الناتج عن ذلك، وحفز إعادة تدوير استخدام الموارد.

وينص قانون " التأثيرات البيئية" على أن الدوائر المعنية لمجلس الدولة والحكومات المحلية والدوائر المعنية على مستوى المدينة ذات الأحياء يجب عليها أن تقوم بتقييم التأثيرات البيئية عند وضع الخطط بشأن الإنتفاع بالأراضي وبناء وتعمير الأقاليم وأحواض الأنهار والبحيرات والمياه البحرية، وأن تقدم تقريراً عن التأثيرات البيئية في الخطط المذكورة.

وقد وضعت الصين معايير محددة لتقييم الإنتاج النظيف لعدد من الصناعات هي الأسمت والتخمير ورماد الصودا والماكينات وحامض الكبريتيك والجلود. وتحتوى هذه المعايير على عشرات المؤشرات مثل الانبعاثات في الهواء والملوثات المائية والصلبة وفعاليات الطاقة واستخدام الموارد.

وقد التزمت الصين بتحسين فعاليات الطاقة وقد كان هدفها خفض استهلاك الطاقة لوحدة الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٢٠% مع خفض ١٠% للملوثات الرئيسية خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠. والجدير بالذكر أن استهلاك الطاقة لوحدة الناتج المحلى الاجمالى فى الصين انخفضت بنسبة ٢٣ر١% فى عام ٢٠٠٦ وهو أقل بكثير من الهدف المحدد ٤% (١٧).

وأخيراً يمكن القول أن آلية التنمية النظيفة التى ترتبط مع استراتيجية التنمية المستدامة فى الصين قد أصبحت سائدة فى جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها فى ذلك التنمية الزراعية المستدامة، والإنتاج النظيف وصناعة حماية البيئة، والطاقة النظيفة، وتنمية المواصلات، وحماية الموارد الطبيعية واستغلالها والسيطرة على التلوث البيئى، والتغير المناخى العالمى وحماية التنوع الحيوى.

سادساً: مشاركة الصين فى المعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة

وقعت الصين على أكثر من ٣٠ معاهدة واتفاقية دولية خاصة بالبيئة وحماية الموارد. وإلى جانب هذه الاتفاقيات وغيرها من الاتفاقيات الأخرى بادرت الصين بدعم كثير من الوثائق الدولية الهامة الخاصة بالبيئة وحماية الموارد. وأدرجت جوهر هذه الوثائق ضمن القوانين والسياسات الصينية. وتشمل هذه الوثائق "إعلان الأمم المتحدة للبيئة البشرية" الذى صدر بستوكهولم عام ١٩٧٢ والبيان العالمى لحماية الموارد الطبيعية فى عام ١٩٧٢ وبيان

^{١٧}) WWW. Xi inhuanet.com

نيروبي الذي صدر بنيروبي في عام ١٩٧٢ وبيان ريودي جانيرو الخاص بالبيئة والتنمية الذي صدر بريودي جانيرو عام ١٩٩٢.

سابعاً : التلوث البيئي وآليات التنمية النظيفة في كوريا

١ - أسباب التلوث البيئي في كوريا:

خلال عقد التسعينات ارتفعت نسبة تلوث مياه الشرب نتيجة للتأثير السلبي الصناعي بإلقاء مخلفاته في الأنهار. كما زادت أنشطة قطع الغابات ، كذلك زاد تلوث الهواء في المناطق الحضرية نتيجة زيادة انبعاث عادم السيارات وقد إحتلت كوريا في أواخر القرن الماضي المركز العاشر في قائمة الدول الأكثر انبعاثاً للكربون السام وهو ما دفع الحكومة إلى إحلال الغاز الطبيعي بدلا من البنزين كوقود للسيارات وذلك للحد من التلوث. وعلى المستوى الاقليمي تعتبر كوريا أكثر الدول التي تواجه مشكلات ناتجة عن تدمير البيئة علي مستوى دول شرق آسيا ، كذلك تؤثر أنشطة التصحر والتصنيع في الصين علي البيئة في كوريا وهو ما حدا بها إلى التعاون مع كل من الصين واليابان ومنغوليا وروسيا من أجل تنسيق جهودها للتغلب علي المشكلات البيئية التي تتعدى آثارها حدود الدولة الواحدة (١٨).

٢ - المؤسسات الحكومية ودورها في حماية البيئة:

وقد أصبحت الآن وزارة العلم و التكنولوجيا هي الجهة المسئولة عن برامج البحث والتطوير الوطنية في المجال البيئي بشكل أساس بالاشتراك مع وزارة البيئة. وتختص وزارة العلم و التكنولوجيا بتطوير الأساليب التكنولوجية لحماية البيئة، في حين تختص وزارة البيئة بعمليات التخطيط والتشريع والتنفيذ والمتابعة لهذه التكنولوجيا. ومن أهم البرامج البحثية التي قامت بتنفيذها هذه المعاهد نجد مشاكل الدخان السام في المناطق الحضرية، تطوير نماذج التعامل مع المطر الحمضي، دراسة أخطار المواد الكيماوية والمواد السامة علي المياه ، البحث عن انسب الوسائل لمعالجة التربة الملوثة وغيرها من الأبحاث الأخرى. كذلك قامت الحكومة بطرح ما يسمى " بالمشروعات القومية المتقدمة " والتي يتعاون في تنفيذها عدد من الوزارات والمعاهد البحثية والتي تتناول مواضيع مختلفة مثل تلوث الهواء، وتلوث الماء، والعناية بالمحيطات وغيرها من المواضيع الأخرى.

٣ - استراتيجيات مواجهة التلوث البيئي

تدرك الحكومة الكورية أن التلوث البيئي ما هو إلا نتيجة للتنمية الاقتصادية ومن ثم كان إصرارها علي ضرورة إيجاد حلول عملية لمواجهة هذا التلوث و التمسك بجودة النظم البيئية التي لابد أن تتوافق مع تحقيق التنمية الاقتصادية المستقبلية . ولذلك عكفت الحكومة

(١٨) كمال الموفى : الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - ٢٠٠٦ .

على تطبيق عدة برامج بيئية يتطلب تنفيذها تعاون الحكومة مع المجتمع المدني. لذا وضعت الحكومة الكورية فى نهاية القرن الماضى سبعة خطط هدفت جميعها إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وكأمثلة على هذه الخطط:^(١٩)

أ- خطة الوعى البيئى:

فى عام ١٩٨٧ وضعت الحكومة الكورية "ميثاق حماية الطبيعة". ومنذ عقد التسعينات بدأت كوريا الاهتمام بالتعليم البيئى حيث وضعت حملات لهذا التعليم فى المدارس وكذلك وضعت حملات لمشاركة المواطن الكورى فى حماية البيئة وكذلك حملات لدور المرأة فى حماية البيئة.

ب- خطة المياه النقية:

نتيجة لتفاقم مشاكل المياه نتيجة للنشاط الصناعى المكثف فى كوريا، قامت الحكومة بإصدار قوانين متعددة لحماية صحة الأفراد من خلال توفير مياه شرب صالحة لهم وتتضمن هذه القوانين تنمية الأساليب التكنولوجية لمعالجة وتنقية المياه ووضع معايير وقواعد تفصيلية لشروط ومواصفات المياه النقية، وطرق معالجة التلوث لضمان وصول المياه إلى مستوى النقاء المطلوب.

ج - خطة الهواء النقي:

اتخذت الحكومة الكورية عدة إجراءات لضمان نقاء وسلامة الهواء منها وضع شروط ومقاييس لنقاء الهواء، ومعايير للوقود قليل الكبريت. كذلك أنشأت الحكومة شبكة معلومات لرصد نقاء الهواء. هذا بالإضافة إلى تنمية تكنولوجيا ضبط والتحكم فى نقاء الهواء وذلك لتوفير وقود أقل تلويثاً للبيئة سواء للمركبات أو لأغراض التدفئة فى المنازل. وبالإضافة إلى الخطط السابقة أقامت الحكومة الكورية مشروع السماء الزرقاء الذى يغطى الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٤. ويهدف هذا المشروع إلى ضمان جودة ونقاء الهواء بحيث يصبح على نفس مستوى نقاء و جودة الهواء فى الدول المتقدمة. وهو ما يتطلب انخفاض نسبة تلوث الهواء بنسب تتراوح بين ٤٠ و ٧٠ % عما كان عليه فى عام ٢٠٠٠.

٤- أهم التشريعات البيئية الكورية:

بدأت كوريا سن التشريعات البيئية المختلفة فى الستينات من القرن الماضى. وفى عام ١٩٨٠ تم إدخال الحقوق البيئية فى الدستور الكورى كواحدة من حقوق الإنسان الأساسية.

(١٩) كمال المنوفى: الاتجاهات المعاصرة فى السياسات العامة الكورية المرجع السابق ذكره.

وفي عام ١٩٨١ تم دعم القانون الشامل للبيئة من خلال انشاء صندوق مواجهة التلوث البيئي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون تم تعديله عام ١٩٨٦ لتحديد مقاييس نقاء الهواء والماء وأهم الملوثات. ومع بداية عقد التسعينات قامت الحكومة الكورية بإصدار المزيد من القوانين البيئية ففي عام ١٩٩١ صدر قانون إدارة المواد الكيميائية الخطرة واستبدل القانون الشامل للحفاظ على البيئة بستة قوانين جديدة تختص بالعقوبات على الجرائم البيئية ونظم مراقبة نقاء الهواء وآليات وإجراءات منع تلوثه، ووضع معايير استخدام الوقود بنسب كبريت منخفضة وتحريم استعمال الوقود السائل، والفحص الدوري على السيارات⁽²⁰⁾.

٥ - التعاون الإقليمي والدولي لحماية البيئة:

على المستوى الإقليمي قامت كوريا بالتعاون مع العديد من الدول المحيطة بها لمواجهة العديد من الأخطار البيئية مثل تلوث الهواء والأمطار الحمضية وارتفاع درجة الحرارة من خلال نقل برامجها البيئية من المستوى القومى إلى المستوى الإقليمي. كذلك تقدمت كوريا بمبادرة في برنامج الأمم للبيئة عام ١٩٩٢ تهدف إلى زيادة مشاركة الأفراد في عملية معالجة المخلفات لمالها دور كبير في التلوث البيئي. وقد استهدفت هذه المبادرة رفع مشاركة الأفراد في هذه العملية من ٣٨% عام ١٩٩٢ إلى ٧٦% عام ٢٠٠٢ .

ولتطبيق هذه المبادرة أطلقت الحكومة الكورية في عام ١٩٩٢ " برنامج الدعم المحلي " بهدف تمويل بعض المشروعات المتعلقة بعمليات معالجة المخلفات في مختلف أنحاء ومناطق المدن الكورية وتشمل هذه المشروعات صيانة الطرق وتنمية المناطق الريفية ومواجهة تلوث المياه ومشاركة الشباب وحماية البيئة على المستوى الإقليمي⁽²¹⁾ وقد تحملت الحكومة الكورية ٣٠% فقط من إجمالي نفقات معالجة هذه المخلفات في حين أنها كانت تتحمل ٩٠% منها قبل تنفيذ هذه المبادرة.

وفيما يخص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فسوف نجد أن كوريا قد وقعت العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة والتي تعدت (٤٤) اتفاقية. كذلك تقوم الحكومة بعد توقيعها على هذه الاتفاقيات الخاصة بشئون البيئة بإجراء المزيد من الأبحاث البيئية المتعلقة بهذه الاتفاقيات وذلك بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بالإضافة إلى إصدار القوانين الملزمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

ومن ضمن هذه الاتفاقيات نجد اتفاقية معاهدة فيينا لحماية الأوزون والتي وقعتها كوريا في عام ١٩٩٢ وبروتوكول مونتريال للحد من تآكل طبقة الأوزون والذي تم توقيعه عام ١٩٩٢

٢٠) A Hand book of Korea. The Korean Overseas Information Service- 1998.

٢١) ماجدة صالح : المرأة و المجتمع المدني في كوريا - مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ٢٠٠٤

وفى نفس العام تم توقيع معاهدة لندن المعدلة لبروتوكول مونتريال ومعاهدة كوبنهاجن المعدلة لبروتوكول مونتريال والتي تم توقيعها فى عام ١٩٩٤ ومعاهدة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية التى تم توقيعها فى عام ١٩٩٣ ومعاهدة منع التلوث البحرى الناتج عن إلقاء النفايات فى المياه. والتي تم توقيعها فى عام ١٩٩٠ ومعاهدة التنوع الحيوى التى تم توقيعها فى عام ١٩٩٤ والاتفاقية الدولية الغابات الاستوائية وأخشابها والتي تم توقيعها فى عام ١٩٨٥ والمعاهدة الدولية للبيئة المانية الطبيعية الموقعة فى عام ١٩٩٧ وبروتوكول الحفاظ على البيئة المكمل لمعاهدة انتراتيكا والموقعة فى عام ١٩٩٦ ومعاهدة الأمم المتحدة لمواجهة التصحر الموقعة فى عام ١٩٩٨ وبروتوكول كيوتو المنظمة لاتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية والموقع فى عام ١٩٩٨. هذا بالإضافة للعديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى^(٢٢).

^(٢٢) United Nations Environment Program, Republic of Korea Country Profile.
WWW. Roap.unep.org/easia, 2004

الفصل الثامن

**دور الدولة والتحويلات الديمقراطية
بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين**

دور الدولة والتحويلات الديمقراطية بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين

مقدمة :

إن الانجاز الاقتصادى "الشرق آسيوى" منذ منتصف السبعينات حتى منتصف التسعينات وهو ما وصفه البنك الدولى فى كتاب شهير بالمعجزة . قد ارتبط ببعدين رئيسيين الأول هو الدور الفعال للدولة وطريقة التعامل مع المتغيرات الدولية ، نصف الى ذلك ما أثير عن أن التطور الاقتصادى قد ارتبط بحدوث تحولات ديمقراطية لبعض دول جنوب شرق آسيا "كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين والهند " وهو ما يطرح بدوره العلاقة بين الديمقراطية والتنمية . ودرجة التلازم والسببية بينهما .

ولذلك يمثل المبحث الأول "اطلالة أولية على دور الدولة فى التجارب الآسيوية : تحليل عام فى " الإطار التاريخى " ، أيضا يتناول المبحث الثانى : " التطور الديمقراطى فى بعض دول جنوب شرق آسيا " .

المبحث الأول

دور الدولة في التجارب الآسيوية:

تحليل عام ، في الإطار التاريخي ()

تمهيد :

يمكن القول إن الدول النامية حديثة التصنيع في شرق آسيا NICS حققت انجازها الإنمائي الرئيسي ، والقائم على الصناعات الموجهة نحو التصدير، استناداً إلى سياسة عامة، للصناعة والتجارة، معتمدة بصفة أساسية على تدخل الدولة، بدرجات متفاوتة، في الحياة الاقتصادية، وعلى تسهيلات تجارية موسعة من قبل الولايات المتحدة بالذات.

وقد طبقت (دول شرق آسيا) ممثلة بصفة خاصة في كوريا الجنوبية وتايوان (مع وعى الوضع الخاص للصين) نوعاً من "الاقتصاد الموجه" عن طريق فرض الانضباط على قوى السوق والقطاع الخاص، باتجاه بناء قطاع صناعي تصديري قوي، مع ميل إلى التعميق الصناعي والتكنولوجي عبر الزمن، و تطبيق سياسة (احتجاز السوق المحلية) بصفة انتقائية، في قطاعات معينة للإحلال محل الواردات .

وكان نشاط الشركات الكبرى ذات الطابع العائلي في كوريا الجنوبية والمسماة بالشايبول Chaebol تحت إشراف ومراقبة الحكومة ، مثلاً نموذجياً لما نقصده.

وبصفة عامة يمكن القول أيضاً، إن الانجاز الاقتصادي "الشرق آسيوي" منذ منتصف السبعينات حتى منتصف التسعينات، وهو ما وصفه البنك الدولي في كتاب شهير بالمعجزة، ارتبط ببعدين: الدور الملحوظ للدولة ضمن النموذج الإنمائي، والذي استلهم إلى حد كبير معالم المثال الياباني فيما يسمى Japanization وتم التعبير النظرى عن ذلك فيما يسمى مفهوم (الدولة التنموية) وأما البعد الثانى فيتمثل فى العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفق المنظور الذى طوره عدد من دارسي أمريكا اللاتينية باسم (التبعية) وإن (الدولة التنموية) والعلاقة الخاصة، أو (التبعية)، لم تكونا متعارضين تعارضاً تاماً، بمثل ما أنها لم تكونا متطابقتين تطابقاً تاماً وفى إطار هذه الوضعية ذات الوجهين، تحقق الانجاز الآسيوي، أو (المعجزة الآسيوية).

* (قام باعداد المبحث الاول د. محمد عبد الشفيق عيسى ... مستشار بمر كز العلاقات الاقتصادية الدولية

أهم دروس الإنجاز:

فى ضوء ما سبق مباشرة، يمكن تفسير (الإنجاز - المعجزة) بعاملين هما: الدور الفعال للدولة. وطريقة التعامل مع المتغيرات الدولية.

وبينما قدم صانعو سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قراءة خاصة لتجربة النمو الشرق آسيوى اعتمادا على رفع (قوى السوق) إلى مرتبة القوة الدافعة الوحيدة تقريبا للنمو الاقتصادى - فإن قراءة أخرى أكثر دقة للتجربة تفود إلى نتيجة مختلفة؛ وهى أن تدخل الدولة، وبتعبير أدق: الدور الفعال للدولة، وطريقة التعامل مع المتغيرات العالمية، شكلت القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادى فى شرق آسيا. وبتناولهما فى "أولا" و "ثانيا" (١).

أولاً: الدور الفعال للدولة

ونركز على تحليل دور الدولة، من خلال نقاط متسلسلة، بالتطبيق على كوريا الجنوبية وتايوان بصفة خاصة:

١ - تدخل الدولة، أو "توجيه الاقتصاد":

وكما أشرنا، ليس تدخل الدولة فى حد ذاته ما يفسر الإنجاز الآسيوى فى ميدان التصنيع والتنمية، ولكنه، بالدقة، التدخل "الفعال"، الذى - كما يقول "ريس جنكينز" فى إحدى دراساته المهمة^(٢) - سمح بتبنى سياسة صناعية محددة تتميز بأربعة سمات رئيسية هى: المرونة، والانتقائية، والتناسق، والتركيز على دفع عملية التطوير والارتقاء بدلاً من مجرد الضبط أو التوجيه. وتتمثل المرونة فى الرغبة، والمقدرة على تغيير السياسات إذا ثبت عدم جدواها، كما هو الحال بالنسبة لبعض مشروعات الصناعة الثقيلة فى كوريا فى أوائل الثمانينات.

وأما "الانتقائية" فتتمثل فى توجيه الحوافز الحكومية بطريقة "تميزية" بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، حسب المعايير التى تضعها الدولة. وأهم هذه الحوافز ما يتعلق من جهة أولى بالحماية التجارية، الجمركية وغير الجمركية، للإنتاج المحلى من السلع المماثلة للواردات، ومن جهة ثانية بتوفير الائتمان المئاح من القروض الأجنبية، وبأسعار فائدة منخفضة نسبياً، للقطاعات والأنشطة المرغوبة دون غيرها.

وأما التناسق، فقد تحقق من خلال "توافق عام" حول أهداف السياسة الصناعية، بما يحقق التجانس بين السياسات المتبعة، ويوفر الانسجام بين كافة الأطراف الفاعلة فى الميدان

^(١) أنظر - محمد عبد الشفيق عيسى (د)، عولمة الاقتصاد فى شرق آسيا، فى - آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٥-٢٩.

^(٢) Rhys Jenkins, the political Economy of industrialization: A comparison of Latin American and East Asian newly industrializing countries, in development and change, SAGE, London and New Delhi, vol 22 (1991), PP 197 - 233.

الاقتصادي والصناعي . ومن أهم المقومات التي وفرت هذا التناسق إقامة كيان مركزي أنيطت به مهمة التخطيط للتنمية والتصنيع في كل من كوريا وتايوان. ثم يأتي تركيز الدولة على تعزيز التطور قبل ممارسة "الضبط" .. استناداً بصفة خاصة إلى السيطرة على الجهاز المصرفي. ونلاحظ هنا، بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، أن الدولة تملك غالبية رأس المال في جميع البنوك الرئيسية حتى مطلع الثمانينات، واستطاعت عن هذا الطريق أن تسيطر على أكثر من ثلثي الموارد القابلة للاستثمار؛ وبالنسبة إلى تايوان فإن الدولة كانت تملك معظم البنوك الرئيسية، واستطاعت من ثم أن تسيطر على النظام المالي ككل^(٣).

٢ - المتطلب الأولي الرئيسى لحدوث التدخل الفعال:

يتمثل هذا المتطلب في "قوة الدولة" بازاء الجماعات الاجتماعية المختلفة، وبتعبير آخر: الاستقلالية النسبية للدولة. وينصرف مفهوم "الاستقلالية النسبية للدولة" - حسب ريس جنكينز - إلى "قدرة الدولة" على اتباع سياسات تصب في مصلحة القطاع الخاص ككل، حتى وإن كانت تتعارض مع مصالح شرائح بعينها من هذا القطاع. وهذه القدرة تتصف بالنسبية بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تتصرف بما يناقض المصالح طويلة الأجل للمجموعة الاجتماعية المسيطرة في مجملها^(٤).

٣ - متطلبات مترتبة على ما سبق:

وأهمها: إعادة بناء جهاز الدولة، ليتوافق مع المهمة التنموية في ميدان التصنيع بصفة خاصة. وتقوم "إعادة البناء" على الأسس الآتية:

- أ - بناء جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياسة الحكومة.
- ب - توفير حد أدنى معين من التجانس والتناسق بين أجهزة الدولة المختلفة، ابتداء من إنشاء جهاز مركزي ضابط على غرار (مجلس التخطيط الاقتصادي) Economic Planning Board (EPB) في كوريا الجنوبية، ومجلس التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية CIECD في تايوان.
- ج - توفير حد أدنى من استقلالية جهاز الدولة في مواجهة المجتمع السياسي، بدءاً من نزع "التسييس" عن الجهاز الحكومي، ويترتب على ذلك: عدم ربط الجهاز الحكومي

^(٣) Ibid, P.206.

^(٤) Ibid, P.202.

باعتبارات التشكيلة الحزبية أو السياسية القائمة، سواء فى تكوينه العضوى أو فى توجهات النشاط.

د - توفير الأدوات اللازمة لقيام الدولة بدورها. وتمثل ذلك، كما أشرنا، فى السيطرة على النظام المصرفى كمدخل حاكم لتمويل التنمية والتصنيع، وخاصة من قناة الاقتراض الأجنبى.

وفى جمهورية كوريا على وجه التحديد فقد تحكمت الدولة تماماً فى عملية استئقبال القروض الأجنبية (.... وهذه إما أنها قروض مقدمة للحكومة الكورية نفسها، وإما أنها مقدمة للقطاع الخاص ولكنها مضمونة السداد من جانب الحكومة الكورية - وفى الحالتين تقبض الدولة الكورية على القروض الأجنبية، منذ لحظة وصولها إلى "المصب" داخل البلد، ثم تقبض عليها مرة أخرى حال إعادة تدفقها للمستثمرين الكبار الخواص من "المنبع" المحلى وبعبارة أخرى فإن الدولة الكورية وحدها تصبح هى الضامن لمقدرة الشركات الخاصة للوصول إلى القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية)^(٥).

٤ - "الالتزام السياسى" بقضية التنمية:

على حد تعبير "جكينز" فإن الاستقلالية النسبية العالية للدولة، والتشكيل الداخلى المناسب لجهاز الدولة، وتدخل الدولة الفعال فى الحياة الاقتصادية - إن هذه جميعاً تمثل ما يمكن أن نعتبره "الشرط الضرورى" للنمو الصناعى السريع، ولكنه ليس شرطاً كافياً، إذ يضاف إليه: التزام قوى من جانب الدولة بالإتماء الاقتصادى^(٦) باعتباره "رسالة مقدسة" يتعين الوفاء بها. وهذا ما حدث فى كل من كوريا وتايوان إلى حد بعيد. فقد كان هذا الالتزام بمثابة "تعهد تعاقدى ضمنى"، داخل صيغة معينة للتحالف أو "الشراكة" بين الدولة والقطاع الخاص: State - Capital Alliance. وفى هذه الصيغة، كانت الدولة هى الأقوى، بقدرتها على أن تقرر التوجهات الرئيسية التى ينبغى أن يسير عليها القطاع الخاص وعلى أن تحمل هذا القطاع على تنفيذها، بكل ما تملك من أدوات، ابتداءً من احتكار مرفق التمويل وانتهاءً بالإرغام العينى المجسد والذى يصل إلى حد سجن المخالفين.

^(٥) محمد عبد الشفيق عيسى (د): دور الموارد الأجنبية فى التجربة الائتمانية الكورية، بحث مقدم للمؤتمر السنوى الأول للدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ونشر فى كتاب المؤتمر: النموذج الكورى للتنمية، ١٩٩٦، ص ٥٢٦ - ٥٧٣، ص ٥٤٣.

^(٦) Rhys Jenkins, Op.Cit, P.214.

إن النتيجة الرئيسية المستخلصة من ذلك أن التنمية، بل ومجرد "النمو"، لا يمكن تحقيقه من خلال صيغة تقليدية للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، و تتحول الدولة، من خلالها، إلى مجرد ميسر "Facilitator" تتولى استكشاف رغبات رأس المال الخاص المحلى والأجنبى، وتبادر بتبليتها بدءاً من تيسير إجراءات "الدخول" إلى سوق الاستثمار، وانتهاء بسخاء الإعفاءات الضريبية، سواء على أساس "زمنى" أو على أساس "توعى"، وهو ما رأيناه فى الحالة المصرية عبر تجربتها التاريخية مع الاستثمار الأجنبى: (الإعفاء الضريبى لمدد معينة فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨، والإعفاء من ضرائب معينة - هى الضرائب غير المباشرة - فى مشروع المناطق الاقتصادية الخاصة مؤخراً).

٥ - "الدولة التنموية":

خلاصة النقاط السابقة أن الدولة فى النموذج الشرق آسيوى، وفق المثال الكورى - التايوانى، هى دولة ملتزمة بقضية التنمية، باعتبار أن الإنجاز الاقتصادى يمثل قاعدة "الشرعية السياسية" للنظام السياسى القائم ويتحدد مركز الوظيفة التنموية للدولة فيما يمكن أن يطلق عليه "السيطرة على شروط التراكم - تراكم رأس المال". ويندرج ضمن ذلك ، ما يلى:

٢٠ تحويل الفائض الاقتصادى من الزراعة إلى الصناعة، أو من الريف إلى المدينة. وتحقيق هذا من خلال سياسة "التسليم الإجبارى لمحاصيل الحبوب" بأسعار منخفضة من المزارعين الذين تملكوا الأرض بمقتضى الإصلاح الزراعى فى كل من كوريا وتايوان، وهو الإصلاح الذى فرض نفسه على جدول أعمال التغيير الاقتصادى - الاجتماعى بعد هزيمة اليابانيين فى الحرب العالمية الثانية وانتهاء احتلالهم للبلدين بما كان يمثلته هذا الاحتلال من ثقل اقتصادى.

٢١ ممارسة السيطرة على عنصر العمل، وخاصة من خلال تحديد مستويات الأجور والعناصر غير الأجرية من تكلفة العمل، وتقييد حق التنظيم النقابى، ومنع الاضرابات العمالية. وأدت هذه السيطرة إلى ارتفاع نصيب عوائد "التملك" مقابل "عوائد العمل".

٢٢ التأثير على مستويات الربحية "التفاضلية" بين الأنشطة الاقتصادية، لصالح التصنيع والتصدير، عبر الزمن، من خلال سياسة ذات طابع "انتقائى" فى مجالين: الحماية التجارية للإنتاج المحلى، وتخصيص الائتمان "الرخيص".

ثانياً: طريقة التعامل مع المتغيرات الدولية في كوريا وتايوان

تختلف الآراء بشأن هذه الطريقة، وبشأن محصنتها، وأهمها رأيان متقابلان: أولهما أن الإنجاز المحقق في البلدين الآسيويين المذكورين، يمثل نوعاً من (التنمية التابعة) في إطار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي الجديد، وأنه لم يحقق التماسك والتكامل لهيكل الإنتاج المحلي بما يرسخ الاعتماد النسبي على الذات، ولم يرق بالتطور التكنولوجي والصناعي إلى المستوى الكفيل بالفكاك من إसार الوضعية "الهامشية" في النظام الاقتصادي العالمي ويستند هذا الرأي إلى موقع بلدان الشرق الأقصى الآسيوية في الوضع العالمي، في مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مع التسليم بـ "الذكاء" الذي اتسم به سلوك النظام الحاكم في كل من كوريا وتايوان، لتحقيق أقصى استفادة محلية ممكنة من العلاقة "الخاصة" مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يعظم الدور الإنمائي للعامل المحلي ممثلاً في جهاز الدولة وقيادتها السياسية وأجهزتها البيروقراطية.

أما الرأي الثاني فيؤكد أن كلا من كوريا وتايوان نجحتا في خلق هيكل اقتصادي مترابط إلى حد كبير، ويحمل عدداً لا بأس به من خصائص "الاقتصاد ذاتي التمرکز" وأنها قطعاً شوطاً على طريق اللحاق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة من أجل تحقيق "التنمية المستقلة" لا التنمية التابعة^(٧).

والحق أنه ما من شك في أن النموذج الكوري - التايواني قد حقق إنجازاً باهراً ربما يرقى إلى مرتبة التطور الاستثنائي ضمن العالم الثالث السابق، وأنه يعتبر بمثابة نموذج للتطور الارتقائي في "الأطراف المندمجة" في المنظومة الصناعية العالمية القائمة، كمقابل للأطراف المهمشة التي تمثل جل العالم الثالث السابق^(٨).

من "المعجزة" إلى الأزمة

لئن كان ما يشبه المعجزة قد تحقق من خلال الدور الفعال للدولة في المجال الاقتصادي، وطريقة التعامل مع المتغيرات الدولية، فإن الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي انفجرت في منتصف ١٩٩٧ وضربت أهم نماذج (الجيل الأول) - كوريا - وأهم بلدان الجيل الثاني - تايوان - واندونيسيا وماليزيا، ومست مساً خفيفاً "الدولتين القارتين" الصين والهند، ممثلي الجيل الثالث، قد حدثت حينما تغلغت أفكار أو مذهب "الليبرالية الجديدة" في عملية صنع السياسة العامة من

^(٧) صلاح العمروسي. المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي للتنمية - الدروس المستفادة، ورقة خلفية في إطار دراسة "مستقبل الجنوب"، ١٩٩٩، مشروع مصر ٢٠٢٠، ص ١٣

^(٨) سمير أمين. الإطار الفكري لدراسة مستقبل الجنوب في عالم متغير، ورقة من إعداد مركز البحوث العربية بإشراف د. سمير أمين، ١٩٩٩

جانب أول - وحينما تبلورت هيكلية (النظام الدولي الجديد) من جانب ثانٍ، على قاعدة (القوة العظمى الوحيدة) Lonely Super Power لتقلص من هامش المناورة الذي كان متاحاً في ظل "القطبية الثنائية" و مرحلة الحرب الباردة. ويمكن القول إن "الانفتاح غير المشروط" تقريباً، والذي حدث في المرحلة التالية لازدهار "الدولة التنموية" هو بداية الطريق إلى (الأزمة)، ولناخذ هنا مثلاً من كوريا. ويمكن التعبير عن هذا الانفتاح غير المشروط بمصطلح (اللبلة).

اللبلة في كوريا:

ونبدأ باقتباس الفقرة التالية لبعض الباحثين الكوريين:

(... مع توقع توسع العولمة في المرحلة القادمة فإن اللبلة الاقتصادية المحلية سوف تكتسب قوة دفع جديدة. ونتيجة لذلك فإن الإدارة الاقتصادية القائمة على التوجيه المباشر من خلال السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية سوف تفقد فاعليتها وتصبح غير متسقة مع الفلسفة العامة الليبرالية الاقتصادية)⁽⁹⁾. وبالفعل يبدو أن مسيرة التطور الاقتصادي المعاصر لكوريا الجنوبية تعكس هذا التحول الجوهرى في السياسة، وذلك عبر المراحل الثلاثة للتطور الاقتصادي الكوري حتى منتصف التسعينات، والتي يمكن استعادتها كما يلي:

- أ - مرحلة النمو المدفوع بالصادرات من المنتجات كثيفة العمالة أو الصناعات (الخفيفة) وخاصة المنسوجات وبعض الأجهزة الكهربائية (فترة ١٩٦١ - ١٩٧٢).
- ب - مرحلة التعميق الصناعى من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة (الكماويات - الصلب - بناء السفن) في فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩، مع إعادة هيكلة التوجه التصديري وفقاً لذلك، رغم ما تبع ذلك من عقبات هددت استقرار النمو الاقتصادي، وأدت إلى القبول باتباع وصفة (التكيف الهيكلى) أو "التثبيت" من صندوق النقد الدولي في مطلع الثمانينات.

- ج - مرحلة "التثبيت" واستعادة النمو واللبلة (١٩٨٠ - ١٩٩٥): وفي ذلك يقول اقتصاديان كوريان: (نظراً للفوائض التى حققتها كوريا فى تجارتها الخارجية فإنه لم يعد فى وسعها أن تلتزم معاملة خاصة وتفضيلية فى السوق الدولية. وكان على الحكومة من ثم أن تفتح سوقها المحلية أكثر من ذى قبل. وتأكيداً لذلك ارتفع نصيب المنتجات المستوردة بنظام "الموافقة الآلية" من إجمالى الواردات من ٦٨,٩% عام ١٩٨٠ إلى ٩٦,٣% عام

⁹) Sung Hee Jwa and In - Gyukim, Globalization and Domestic Adjustments in Korea, Korea development Institute, March 10, 1997, P.2.

١٩٩٠. كما هبط المعدل الوسطى للتعريفية الجمركية من ٢٤,٩% عام ١٩٨٠ إلى ١١,٤% عام ١٩٩٠ ويقدر الاقتصادى "كيم" أن المستوى الكلى للبرلة قد زاد من ٧٨,٧% إلى ٨٧,٦% خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠^(١٠).

ويمضى الباحثان المذكوران فيقولان عن الفترة بعد ١٩٩٥:

(مع مطلع القرن الحادى والعشرين فإنه من المتوقع أن يتم فتح "حساب رأس المال" فى ميزان المدفوعات بصفة كلية إلى المستوى المماثل فى الدول الصناعية أعضاء "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD . وبالإضافة إلى ذلك فإن أسواق المال والبورصات سوف يعاد تنظيمها بما يستبعد التوجيه الحكومى، كما سوف يتم "تعويم" العملة المحلية الكورية - الوون WON - بشكل حر، وذلك مع اكتمال اندماج الاقتصاد الكورى فى الاقتصادات الأخرى^(١١)).

ومن هذه النقطة الأخيرة يتم الوصول إلى البعد الجوهرى فى تحول السياسات الاقتصادية بالقول: (إن الدلالة المباشرة لهذا التغير فى عملية صنع السياسة الاقتصادية الكلية هى أن ما يسمى "السياسة المحلية" لن تنصرف فقط إلى الشواغل المحلية، بل يتعين عليها أن تعطى عناية كافية إلى الانعكاسات المحتملة من، و على، الاقتصادات الأجنبية الرئيسية ... وبالإضافة إلى ذلك فإنه لم يعد من المضمون استقلالية السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف فى إطار الاقتصاد المفتوح^(١٢)).

ومن الواضح من بيانات هذا الجدول أن "لبرلة" التدفقات الرأسمالية عامة، والاستثمارية خاصة (أو "تحريرها") قد تحققت فى النصف الثانى من التسعينات - وهو ما يؤكد ترافقها مع نذر الأزمة فى النصف الثانى من عام ١٩٩٧ - وإن لم يكن التوافق قريناً على علاقة السببية المباشرة بين اللبرلة والأزمة، إلا أنه من الممكن القول على أى حال إن اللبرلة حدثت على خلفية الأزمة التى تبقى رغم ذلك أكثر تعقيداً.

^(١٠) Ibid, P.16.

^(١١) Ibid, P.20.

^(١٢) Ibid, PP.21 - 22.

- وفيما يلي جدول يوضح لبرلة التدفقات الرأسمالية في فترة ١٩٩٥ - ٩٩ :

نوع الاستثمار	قبل ١٩٩٥	عام ١٩٩٥	١٩٩٥ - ٩٧	١٩٩٨ - ٩٩
الاستثمار الأجنبي المباشر	الخضوع للموافقة	تحرير جزئي	تحرير كامل	
الاستثمارات الأجنبية في البورصة (من غير المقيمين)	١٢% من إصدارات الأسهم والسندات	١٥%	٢٠% ثم أزيل السقف على الاستثمار اعتباراً من أكتوبر ٩٦	
الاستثمارات في البورصات الأجنبية من جانب المواطنين الكوريين	قيود	قيود محدودة	حررت اعتباراً من أبريل ١٩٩٦	
الاحتفاظ بودائع خارجية: (أ)				
الشركات الكورية	قيود	تحرير جزئي		حررت عام ٩٨
(ب) استثمارات مؤسسية (رسمية)	قيود	تحرير جزئي	حررت عام ١٩٩٦	
(ج) أفراد	غير مسموح	مسموح ولكن بقيود مشددة للغاية		حررت عام ٩٨
إصدار سندات محلية بواسطة الأجانب (غير المقيمين)	غير مسموح	تحرير جزئي	تحرير كامل للسندات المصدرة بالعملة المحلية (وون)	تحرير كامل
إصدار السندات في الخارج بواسطة المواطنين الكوريين (المقيمين)	مسموح جزئياً	تخفيف القيود	تحرير السندات المرتبطة بالمشاركة في رأسمال الشركات	تحرير كامل
القروض التجارية	غير مسموح	مسموح في حدود معينة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين الأجانب	تحرير كامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقيود جزئية للآخرين	تحرير كامل

Source: Ministry of Finance and Economy, Seoul

ما بعد الأزمة :

أنماط التعامل مع العولمة

كانت الأزمة الاقتصادية الآسيوية (١٩٩٧ - ...) نقطة فاصلة في طريقة التعامل الآسيوية مع العولمة ... وإن لم تمثل انقلاباً جذرياً في جوهر السياسة الاقتصادية وطريقة صنعها ... وبذلك يتحدد التغير والاستمرارية في السياق التاريخي لذلك التعامل^{١٣}. وهذا ما نتناوله فيما يلي بتركيز خاص على كوريا الجنوبية.

تتمثل أهم خصائص التعامل الكوري مع العولمة وما يتصل بها من أبعاد اقتصادية واستراتيجية كبرى منذ بداية التسعينات، فيما يلي:

١ - بناء (فواعل) كبرى نسبياً في عالم العولمة، ونقصد هنا الشركات عابرة الجنسيات من أصل كوري، على غرار الشركات العملاقة من أصول أمريكية وأوروبية ويابانية. (ومن بين قائمة الخمسمائة شركة الكبرى التي نشرتها مجلة (فورشن) عن عام ١٩٩٧ وجدت ١٢ شركة مقارها في كوريا، ويدخل بعضها بلا شك في تعريف الشركة عابرة الجنسيات مثل إل جي ودايو ...) (١٤).

٢ - تخفيف دور الدولة في مواجهة رأس المال الخاص الكبير (الشايبول). ومن المهم هنا أن نشير إلى نموذج العلاقة بين الدولة ورأس المال والذي بنى في حقبة "الدفعة الإنمائية" في عقدى الستينات والسبعينات، وخاصة خلال فترة حكم الرئيس بارك شونج (١٩٧٠ - ٧٩). وقد قام هذا النموذج - كما أشرنا - على تحكم الدولة في تقرير أولويات السياسة الاقتصادية في أبعاد (الإنتاج - الاستثمار - التمويل - التشغيل - التجارة) وخاصة من حيث تقديم الائتمان بالعملات الأجنبية، والتوجه التصديري، والتعميق الصناعي.

وقد لحق هذا النموذج تغير رئيسي منذ مطلع الثمانينات، بتزايد دور الشركات الكبرى في مواجهة الدولة، وانعكس هذا في مضمون السياسة الاقتصادية وفي طريقة صنعها.

^{١٣}) see: Joseph E. Stiglitz and shahid Yusuf (Editors), Rethinking The East Asian Miracle, the world Bank, 2001

^{١٤} (إسماعيل صبرى عبد الله (د)، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٢.

فمن حيث مضمون السياسة الاقتصادية أرسى أساس التحول إلى المزيد من (البرلة) فى مجالاتها الثلاثة: التجارة ، التدفقات النقدية المالية ، الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة.

أ - وفيما يتعلق ببلرلة التجارة فقد تم تخفيف القيود على الاستيراد تدريجياً، سواء من حيث الضوابط التعريفية وغير التعريفية، وجرى التوسع فى (تحرير) التجارة ليشمل ليس فقط السلع التكنولوجية (من آلات ومعدات ومستلزمات للإنتاج) ولكن أيضاً السلع الموجهة للاستخدام النهائى وخاصة الاستهلاكى.

ب - أما فيما يتعلق ببلرلة تدفقات الأموال من مصادر أجنبية، وخاصة للتعامل فى أسواق المال، فقد أزيلت القيود - تدريجياً - على دخول وخروج الأموال للتعامل فى البورصات، من المقيمين وغير المقيمين، سواء منها التدفقات الداخلة Inflows أو التدفقات الخارجة Outflows^(١٥). وتم إيضاح ذلك فى جدول سابق .

ج - وأما من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيتضح من الجدول المذكور، مدى التغير فى سياسات ارسال واستقبال هذه الاستثمارات، أى الدخول والخروج، باتجاه إزالة القيود على حركة الاستثمار وتوزيعه على الأنشطة القطاعية وتحويل أصل رأس المال والأرباح الخ.

وقد ترافق التغير فى مضمون السياسة الاقتصادية، على النحو السابق، فى المجالات الثلاثة للبرلة الاقتصادية الدولية مع تغير فى طريقة صنعها: وذلك بتعاظم الدور الذى قررت أن تلعبه (الشايبول)، وخاصة بفعل (فطام) هذه الشركات من حضانة الدولة، وتحولها من متأثر بالسياسة العامة إلى مؤثر فيها، وخروجها إلى الساحة العالمية فاعلاً مستقلاً إلى حد كبير بل متحالفاً مع الشركات الدولية العملاقة ذات الجنسيات الأمريكية والأوروبية واليابانية كما أشرنا وفى كل ذلك ما يجعل قبضة الدولة الكورية تتراخى إلى حد كبير فى مواجهتها، فى مقابل نشوء علاقات "للتآف عابر الجنسيات" من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ والتحالف الاستراتيجى، وبما يشكل "قوة" مشتركة ضاغطة على جهاز الدولة .

^{١٥}) See: Martin Khor, Globalization and the South: some critical Issues, UNCTAD discussion papers, No. 147, April 2000, P.3.

٣ - تزايد اندماج الشركات الكورية، فى صيغة تقسيم العمل الدولى، فى صورتها المحددة فى التسعينات وما بعدها والقائمة على ما يسمى "نظم الابتكار".

ففى حقبة الدفعة الإنمائية (١٩٦٠ - ١٩٨٠) وما تلاها عبر فترة التكيف الهيكلى أوائل الثمانينات، كان الاندماج يأخذ صورة (التعميق الصناعى) التدريجى باتجاه التحول من السلع كثيفة العمالة (المنسوجات والملابس الجاهزة أساساً) إلى السلع كثيفة رأس المال (الصلب والبتروكيماويات وبناء السفن ...) كما أشرنا سابقاً وكانت جهود البحث والتطوير R&D محدودة نسبياً، ولم تكن هناك قدرة عامية على المستوى الكفيل بالدفع الذاتى أو الداخلى للنمو الاقتصادى، كما لم تكن الصناعات والمنشآت الصغيرة من النوع الموجه نحو البحث والابتكار - Start Up - وبالتالي فقد كانت درجة اعتماد الشركات الكورية الكبرى على نظائرها من اليابان وأمريكا مرتفعة نسبياً، وبالتحديد فى المكونات الإلكترونية الدقيقة وما يرتبط بها من قمم التكنولوجيا العالية، وأما فى التسعينات فقد أخذ الاندماج صورة المشاركة - على مستوى أدنى نعم - فى موجة الابتكار العالمى ضمن المد المتسارع للتكنولوجيا العالية، وهو ما سمح بخروج بعض الشركات الكورية على الساحة العالمية، كشركات عابرة للجنسيات، كما أشرنا.

٤ - إن التطور الاقتصادى والتكنولوجى الكورى قد تم فى إطار الارتباط الاستراتيجى بالولايات المتحدة الأمريكية، والارتباط التكنولوجى المدنى باليابان. وتمثل هذه الثنائية (عقدة) النموذج الكورى للتنمية فى مطلع القرن الحادى والعشرين. فمن جهة أولى، برغم التوجه ذى النزعة الاستقلالية جزئياً عن الاستراتيجية الأمريكية وخاصة باتجاه موضوع (الوحدة) مع كوريا الشمالية - وهو ما يتضح خلال الأعوام الأخيرة، إلا أن ذلك لا يؤثر فى قوة الارتباط العضوى بأمريكا استراتيجياً: سواء من حيث العلاقة مع كوريا الشمالية نفسها أو مع القوى الآسيوية الكبرى: اليابان، الصين، تجمع الآسيان. ومن جهة ثانية فإن العلاقات التكنولوجية بين الشركات الكورية واليابانية تمثل قيداً وفرصة فى نفس الوقت على الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

.... باختصار، إن أهم معالم "الاستمرارية" في طريقة التعامل الكوري مع العولمة منذ مطلع التسعينات (بل ومنذ أواخر الثمانينات) تتمثل في الاندماج الاقتصادي المتزايد في المنظومة العالمية للدول الصناعية، وفتح أو "لبرلة" المعاملات الاقتصادية الخارجية.. وإن كان من المهم أن نلاحظ قيام كوريا بعد وقوع الأزمة، بوضع قيود على تحويلات رأس المال، بغرض الحد من حركة (الأموال الساخنة) وطابعها المضاربى، بما لذلك من آثار سلبية على توازن وعافية الاقتصاد الكورى - على نحو ما اتضح من مسلسل الأزمة ويضاف إلى الاتجاه نحو ضبط لبرلة حركات الأموال، اتجاه آخر إلى ضبط لبرلة التجارة بتوجه مواز إلى التوسع فى "احلال الواردات"، عن طريق تقليل الواردات وإحلال الإنتاج المحلى - جزئياً - بدلاً منها.

"ما بعد الأزمة": الحكومة ومراقبة أداء الشركات¹¹ .

يمكن القول إن النمط الكوري للتنمية في مراحلها الأولى، مختلف نسبياً عن النمط السائد في معظم دول جنوب شرقي آسيا. فقد اقتفى النمط الإنمائي الكوري أثر النموذج الياباني، إلى حد معين، من خلال بناء "سياسة صناعية" أشرفت الحكومة على تطبيقها من خلال بيروقراطية جهاز الدولة، اعتماداً على "الأداة التوجيهية"، وذلك بأكثر من إكسال مهمة إحداث التحول الاقتصادي لقوى السوق. وكانت سيطرة الدولة، بل وملكيتهام عموماً، للجهاز المصرفي، أكثر الأدوات نجاعة في يد الحكومة لفرض التوافق بين شركات (الشايبول) ذات الطابع العائلي وبين توجهات و "توجيهات" السياسة العامة، سيما السياسة الصناعية.

ويرجع هذا الطابع الكوري إلى ميراث تاريخي للطابع التسلطي لجهاز الدولة (متولد من فترة الاستعمار الياباني على الأقل). وأدى ذلك إلى الاعتماد، ليس على الاستثمار الأجنبي الوافد من الخارج، ولكن على القروض الموزعة على الشركات بإيعاز من الدولة. أما دول جنوب شرقي آسيا وخاصة سنغافورة وماليزيا وتايلاند والفلبين، بالإضافة إلى تايوان وهونج كونج من شمال شرقي آسيا، فقد اعتمدت على الاستثمار الأجنبي، إلى حد كبير، من خلال مشاركات خارجية في الشركات العائلية القائمة، لا سيما الاستثمار الأجنبي القادم من الجاليات والأقليات الصينية في الخارج. واعتمدت هذه الدول على جهاز السوق، بدرجة أبعد بكثير مما فعلت كوريا، ونتج عن ذلك: اعتماد على المشاركة الأجنبية لحفز مراقبة أداء الشركات المحلية. أما

¹¹) Meredith Woo-Cummings, Miracle As Prologue: The State and The Reform of The Corporate Sector In Korea, in Joseph E. Stiglitz and Shahid Yusuf (Editors), Rethinking the East Asian Miracle, the world Bank and Oxford University Press, 2001, pp.343-377. --¹

في كوريا فقد ظل قطاع الأعمال، المثقل بالديون، وحيث ترتفع نسبة المال المقترض إلى التمويل الذاتي من "رأس المال السهمي"، مرتبطا بالدولة ارتباطا لا ينفصم.

دور جديد للدولة :

بعد الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧-٩٨، والتي يعزوها باحثون كوريون إلى الإفراط في الاعتماد على قوى السوق، والانفتاح المفاجيء على (البرلة)، كان لابد، في كوريا بالذات، من استعادة دور الدولة، في أشكال جديدة، فيما يطلق عليه البعض ((إعادة اختراع الدولة التنموية)). وتمثل ذلك في حمل الشركات العائلية العملاقة على الامتثال لقواعد (الإدارة المؤسسية الحسنة للشركات) Corporate Good Governance ، من خلال الأداة المجربة للدولة -أي السيطرة على التمويل بالاقتراض وتحديد أسعار الفائدة والخصم، ومن ثم التأثير على ربحية قطاع الأعمال، برغم فتح المجال أمام القطاع الخاص للدخول إلى النظام المالي في ظل التوسع (الليبرالي). وهكذا قامت الحكومة الكورية بسن مجموعة من التشريعات لفرض قواعد الإدارة الحسنة، وإنشاء هيئات مفوضة بمراقبة تطبيقها، من أجل ما يلي:

أ- فرض قواعد المنافسة وتخفيف غلواء الاحتكارات للشركات الكبرى.

ب- نشر القوائم المالية الموحدة.

ج- تنظيم "الاستحواذ والاندماج" بين الشركات العائلية.

د- تفعيل قواعد المساءلة من قبل حملة الأسهم، وإحداث نوع من الفصل النسبي بين الملكية والإدارة : خاصة مع ما يلاحظ من ضعف سيطرة أكثرية المساهمين على الإدارة (لضعف قيمة مساهماتهم)، مقابل هيمنة عدد قليل من المساهمين - العائلات، على معظم رأس المال وعلى الإدارة أيضا.

وفي النهاية، لقد تفاعلت في كوريا بالذات ثلاث ديناميات، أو قوى حركية: قوة الشركات، وقوة الدولة المتحولة من الطابع التسلسلي المجرب إلى طابع "أكثر ديموقراطية" أو "أقل تسلطية"، و أخيرا: قوة (البرلة) نفسها متوسلة بالاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، خاصة بعد ان أصبحت كوريا ثاني دولة آسيوية تنضم إلى (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) OECD بعد اليابان. وهذه القوى الثلاثة هي التي تتفاعل الآن على أرضية "المسرح" الاقتصادي والاجتماعي، وعلى خلفيته قبل ذلك (أو ما يسمى "بالكواليس")، في كوريا الجنوبية خصوصا، وفي شرق آسيا عموما.

المبحث الثاني

التطور الديمقراطي في بعض دول جنوب شرق آسيا (*)

مقدمه :

إذا كانت الديمقراطية حقاً من حقوق الإنسان ينبغي العمل من أجلها بغض النظر عن تطور المجتمع اقتصادياً، فإن حكام الدول النامية فضلت عن واقع معاش في أوطانها الحفاظ على مكتسبات السلطوية مع السير نحو نهج التطور الاقتصادي وفق رؤية وإدارة وتخطيط وتنظيم صارم للعمل، على اعتبار أنه ليس هذا يؤدي إلى الديمقراطية وإنما لأن التنمية هي هدف لكل مجتمع يريد أن يتطور ويحافظ على كيانه ويقاوم الفقر والعوز والمرض .

وفي هذا المبحث نبحث عن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية وهل أحدهما كان سبباً للآخر، وهل تقوم هذه الدول على مؤسسات دستورية فاعلة للديمقراطية، رغم أن المؤسسات لم تكن دائماً هي سبب الديمقراطية من عدمه، فجميع الدول تتشدد بالدستور والمؤسسات الدستورية، ولكن لا يوجد تفعيل حقيقي واحترام لحقوق الإنسان إلا في الدول العازمة على تطبيق مبادئ الديمقراطية، وما المؤسسات إلا أجهزة تعمل وفق هذه المنظومة وتلك المبادئ .

وسوف نتناول كل من دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والصين والهند - ونختتمها بمصر، ونركز في كل دولة على التطور السياسي والديمقراطي عبر ٥٠ عاماً تقريباً أي منذ استقلال هذه الدول.

(*) قام بإعداد المبحث الثاني د. محمود عثمان حجازي

٢-١ مفهوم الديمقراطية

تتكون كلمة ديمقراطية من مقطعين مستمدين من اللغة اليونانية هما Demo ومعناها الشعب، Cratos بمعنى حكم أو سلطة ، ولذا فإن الديمقراطية تعنى (حكم الشعب) ، وقد أصبحت هذه الكلمة ذات الأصل الاغريقى هى السائدة فى العالم ، وأقرها مجمع اللغة العربية (١) . وقد ساد لها تعريف أجمع عليه الفقه القانوني والسياسي ، منذ عرفها الرئيس الأمريكى (لينكولن) بأنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب - باعتبار أنه مصدر السلطات وصاحبها الوحيد .

خصائص الديمقراطية (٢)

تعتبر الديمقراطية مذهباً سياسياً ظهر بعد تطورات تاريخية واجتماعية واقتصادية ، وظهور الفكر الحر والمشاركة الشعبية فى الحكم فى الدول الأوروبية . كما تعتبر مذهباً فردياً ، حيث تركز على الفرد وتسعى الى حماية حقوقه وحرياته وتحقيق سعادته . وتقوم الديمقراطية على المساواة فى الحقوق والحرريات السياسية بين أفراد الشعب ولا تفرق بينهم ، كما تعتبر الديمقراطية المعاصرة منهج وضرورة للتعايش السلمى بين أفراد المجتمع وجماعاته، فهى أبعد من أن تكون عقيدة شاملة ، بل هى منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف فى الآراء وتباين المصالح بشكل سلمى (٣) .

صور الديمقراطية (٤)

تتعدد صور الديمقراطية بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، والديمقراطية شبه النيابية وهو ما نوضحه فى السطور القادمة :

- الديمقراطية المباشرة : تعنى فى صورتها المثالية أن يتولى الشعب بنفسه جميع شئون الحكم ومظاهره من تشريع وتنفيذ وقضاء . وهذه هى الديمقراطية الأقدم ظهوراً ، حيث ظهرت فى (أثينا) وبعض المدن اليونانية ، ولعل أهم عيوبها أو مثالبها هو استحالة تنفيذها .

(١) محمد مرغنى خيرى (د) ، الوجيز فى النظم السياسية ، جامعة عين شمس ، عام ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٥ .
(٢) محمد بكر حسين (د) ، النظم السياسية ، جامعة الأزهر ، عام ٢٠٠٣ ، ص ١٦٠-١٦٢ ، عبد الحميد متولى (د) ، القانون الدستوري والانظمة السياسية ، منشأة المعارف ، ص ٩٩-١٠١ .
(٣) د. على خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، فى كتاب "المسألة الديمقراطية فى الوطن العربى " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عام ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .
(٤) د. سعد الشرقاوى ، النظم السياسية فى العالم المعاصر ، دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠٢ ، ص ١٥٥-١٦٥ ، د. ربيع أنور فتح الباب، مرجع سابق ، ص ٢٤١-٢٢١ ، د. محمد مرغنى خيرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨-٢٨٩ .

- الديمقراطية النيابية: هي التي يقتصر دور الشعب فيها على اختيار نواب عنه ليقوموا نيابة عنه بممارسة كل شئون الحكم والسيادة ، فالشعب هنا صاحب السيادة ، ولكنه لا يتولى ممارسة مظاهر الحكم والسيادة بنفسه بل يتولاها نوابه دون أية مشاركة من جانب الشعب .

- الديمقراطية شبه النيابية: وهي تقع بين النوعين السابقين ، الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية ، فالشعب يقوم بانتخاب البرلمان ليمارس مهام الحكم نيابة عنه كما هو الحال فى النظم النيابية، إلا أنه يحتفظ بحق التدخل ومشاركة البرلمان فى بعض مهام الحكم ، وهذا يختلف من دستور لآخر حسب ما يعطيه للشعب من تدخل .

مقومات ممارسة الديمقراطية

لكي تمارس الديمقراطية على أرض الواقع يلزم وجود عدد من المقومات يجب توافرها :

يعتبر وجود دستور فى المجتمع أحد مقومات الديمقراطية ، حيث يضمن العديد من المبادئ والقيم الأساسية التى يتوافق عليها المجتمع ، منها الحرية والمساواة بين أفراد المجتمع ، وتنظيم السلطات الدستورية، والفصل بين السلطات ، وتنظيم عملية المشاركة السياسية وتنظيم تداول السلطة بطريقة سلمية فى إطار سيادة القانون .إلا أنه يجب أن يوضع الدستور بأسلوب ديمقراطي (٥) .

إن من أهم مبادئ ومكونات النظام الديمقراطى هو أن تضمن الدساتير ممارسة فعلية للمواطن وكفالة الحريات والمساواة والعدالة والمشاركة السياسية (٦) . فالحرية السياسية التى تعنى حق التعبير فى القضايا العامة ، والمشاركة فى الانتخابات النيابية والرئاسية وغيرها، والانخراط فى أحزاب سياسية ، وحق تنظيم الاجتماعات ، والتعبير عن عدم الرضا ، والحريات الشخصية أو المدنية المتعلقة بأمن الشخص وانتقالاته وحرمة مسكنه وحرية فى الاعتقاد والحق فى التقاضى .

أما المساواة ، تعنى أن لكل مواطن أن يباشر حقوقه فى المجتمع بغض النظر عن ديانته أو جنسه أو لونه أو عرقه حيث يجب أن يتساوى المواطنون امام الحقوق والتكاليف العامة إذا ما توافرت شروطها - مثل الالتحاق بالوظائف العامة .

(٥) على خليفة الكورى (٥٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٣-٣٩ .

(٦) على الدين هلال (٥٠) ، الديمقراطية وهموم الانسان العربى ، فى كتاب "الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار المستقبل العربى ، ص ١٠-١٢ .

أما المشاركة فهي ان يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو السياسة ، وينبني على هذا مبدأ هام ، وهو حق كل انسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته وعلى مصالحه (٧) . وتعتبر عمليات الانتخاب هي وسيلة إسناد السلطة في العصر الراهن ، حيث تقوم أنظمة الحكم النيابي بناء على إجراء عمليات انتخابية في كافة المؤسسات القابلة لذلك التي على اساسها تشكل الهيئات النيابية أو الرئاسية أو مجالس الادارات أو غيرها .

إن التعددية السياسية في المجتمع حصن أمان ، ولعل الجدل بين الفقه حول جدوى وأهمية الأحزاب الديمقراطية يكون قد انتهى الى صالح التعددية السياسية دون الحزب الواحد أو عدم وجودها ، لان الأحزاب لها مزايا عديدة في عصرنا الراهن ، فهي مدرسة الشعوب حيث التوعية للجماهير ورفع مداركها السياسية ، ومحاسبة الحكام والقيادات والرقابة عليها (٨) . وأخيراً فإن الممارسة الفعلية للديمقراطية هي المطلب الرئيسي ، فكثيراً ما حوت الدساتير والوثائق الحقوقية المبادئ والقيم إلا أن القابلية للتطبيق كانت دائماً هي الحجر العثرة في غالب الدول النامية ، حيث البيئة والعادات والتقاليد والثقافات ، وسيطرة القوى أياً كانت ، عسكرية ، طبقية ، عنصرية ، أيديولوجية .

٣-٢ التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية

لقد مرت شبه الجزيرة الكورية بتطورات عديدة منذ استقلالها في عام ١٩٤٨ ، حيث استمرت في حكم عسكري حتى عام ١٩٩٢ عندما أنتخب (كيم يونج سام - رئيساً مدنياً لكوريا الجنوبية) الذي يعتبر من ثمار التحول الديمقراطي الذي بدأ في عام ١٩٨٧ على النحو التالي :

١- (التدخل الأمريكي) والحركات الطلابية المعارضة (٩)

أخذت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية التي أعقبت فترة الاحتلال علاقة التبعية حيث استمرت كوريا منطقة نفوذ للولايات المتحدة في مواجهة كل من الاتحاد السوفيتي في كوريا الشمالية ثم الصين في مرحلة لاحقة .

(٧) علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٨) محمد مرغى خيرى ، مرجع سابق ، ص ٣١٩-٣٢٦ .

(٩) عمرو هاشم ربيع ، كوريا الجنوبية وقضية التحول من الشمولية الى الديمقراطية ، في كتاب ، النور الإسيوية " تجارب في مزيمة التخلف ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، سنة ١٩٩٥ ، ص ١٩ ، ٢٢ .

وقد تغافلت الولايات المتحدة كثيراً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظم العسكرية الكورية في تلك الفترة ضد مواطنيها . إلا أن التدخل الأمريكي الرئيسي الذي استهدف التأثير الإيجابي على نظام الحكم في كوريا الجنوبية كان عام ١٩٨٧ ، عند ما ضغطت حكومة (ريجان) على نظام (شون دو هوان) العسكري لإجباره على إعلان إصلاحات سياسية واسعة النطاق ساهمت بالفعل في تحقيق التحول الراهن من الحكم الشمولي العسكري إلى الحكم التعددي الليبرالي^(١٠) .

تعد حركات الطلبة من أنشط الحركات المعارضة في كوريا الجنوبية، وكانت بداية ظهورهم بقوة عقب ثورتهم في أبريل سنة ١٩٦٠ . ومع بداية حكم (شون دو هوان) أصيبت الحركة بانتكاسه غيرت من مسارها وجعلت منها قوة معارضة شبة مسلحة، وصعدت من احتجاجاتها مطالبة بإصلاح سياسي في عام ١٩٨٠ . وكانت حركات الطلبة تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها قوة استعمارية مهيمنة على الشعب الكوري داعمة لنظام الحكم العسكري وغير معانة لدول العالم الثالث وقد نشطوا ضد المصالح الأمريكية خلال فترة الثمانيات أيضا^(١١) .

٢- التطور الدستوري وقوانين الحقوق السياسية في كوريا الجنوبية

١- وضع أول دستور لكوريا عقب إعلان قيام الدولة في ١٩٤٨ وأدخلت عليه عدة تعديلات تركزت حول الحقوق والحريات في صالح أنظمة الحكم الشمولية والعسكرية . وقد تم تنقيح الدستور في ١٩٨٧ مع قرب إنهاء حكم (شون) ونتيجة للضغط الأمريكي وضغط الشعب غير المسبوق أعلن عن قبوله بعض مطالب المعارضة والتي تضمنت سرعة تنقيح الدستور ، السماح بانتخابات حرة مباشرة ، تحول سلمي للسلطات في عام ١٩٨٨ ، إعادة النظر في قانون انتخابات الرئاسة لضمان حرية الترشيح ونزاهة المنافسة ، وإقرار ضمانات للسماح بحرية الأحزاب السياسية ، وحرية الإعلام ، والإصلاح الاجتماعي بهدف القضاء على الجريمة والفساد ، وحرية الصحافة وحقوق العمال ، وحرية الاجتماعات ، والحد من الاعتقالات، وتجريم التعذيب وعدم القبض على الأشخاص دون وجه قانوني^(١٢) .

(١٠) نجلاء الرفاعي ، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان ، في كتاب ، التحولات الديمقراطية في آسيا ، محمد السيد سليم (محرر) ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ص ١١٠ ، ١١١ .
(١١) حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر (الجوانب السياسية ، دراسة مقارنة) ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ص ١٠٨ ، عمرو هاشم ربيع - مرجع سابق ص ٢٣ ، ٢٤ ، نجلاء الرفاعي ، المرجع السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ .
(١٢) إكرام بدر الدين ، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا ، في كتاب التحولات الديمقراطية في آسيا - مرجع سابق ص ٢٧ ، ٢٨ ، نجلاء الرفاعي ، مرجع سابق ص ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٢ .

المؤسسات الدستورية في كوريا الجنوبية طبقاً لدستور ١٩٨٧^(١٣)

- أ- السلطة التشريعية ، وتتولاها الجمعية الوطنية وتتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ٢٠٠ عضو ، وتنتخب كل أربع سنوات .
- ب- السلطة التنفيذية ، وتتكون من رئيس الجمهورية ، ويتم انتخابه بشكل مباشر من الشعب لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد - وله سلطاته الدستورية ، وله حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء بالاتفاق مع الجمعية الوطنية .
- ج- السلطة القضائية ، وقد أعطى هذا الدستور للقضاء سلطاته وعدم عزله إلا لأسباب قانونية ، ويتشكل التدرج القضائي من المحاكم الدنيا إلى المحكمة العليا بالإضافة للمحكمة الدستورية التي لها حق الفصل في دستورية القوانين الصادرة عن الجمعية الوطنية .

الأحزاب السياسية

- ١- كانت البداية تواجد حزبين سياسيين في عام ١٩٤٨ على غرار الولايات المتحدة ثم تعددت الأحزاب السياسية بإطار شكلي للتعددية السياسية ، وسمح بتواجد أحزاب معارضة ، إلا أن الأحزاب ودورها في الحياة السياسية كان مهمشاً كنتيجة منطقية لأتوقراطية النظام الحاكم ، واستمر الحال على هذا النحو في هذا الإطار وإن كثرت أحزاب المعارضة وتغيرت مواقعها حتى عام ١٩٨٧ .
- ٢- وفي عام ١٩٨٧ عمت الإصلاحات الدستورية نظام الأحزاب السياسية ومنحتها بعض الضمانات الهامة من ذلك حرية تأسيس الأحزاب السياسية وإعطاء الحق للمحكمة الدستورية وحدها حل الأحزاب السياسية التي تعادى النظام الديمقراطي ، كما أدت الإصلاحات الى تيسير عمليات التحالفات الحزبية^(١٤) .

الانتخابات الرئاسية والنشريعة

- ١- مع إعلان الجمهورية في عام ١٩٤٨ أجريت أول انتخابات رئاسية فقط تحت إشراف الأمم المتحدة مباشرة من الشعب ، ثم استمرت العمليات الانتخابية لرئاسة الجمهورية بأسلوب الاقتراع المباشر من الشعب في إطار منافسة في ظل منظومة شمولية عسكرية ، إلا أن اللافت أن نسب حصول المرشحين على الأصوات كانت تعكس حقائق نزاهة

(13) عمرو هاشم ربيع - مرجع سابق ص ٢٨: ٢٥ ، نجلاء الرفاعي - مرجع سابق ص ٩٩: ١٠٢ .

(14) د / حسنين توفيق - مرجع سابق ص ١١٥ ، عمرو هاشم ربيع ، مرجع سابق ، ص ٣٠: ٣١ .

عمليات الانتخاب وتداول السلطة رغم كونها دولة من الدول النامية وتعمل في منظومة غير ديمقراطية .

٢- وفي عام ١٩٨٧ عدل نظام الانتخابات الرئاسية ضمن الاصلاحات الدستورية فقد تضمن الدستور فصلاً كاملاً عن الانتخابات بشقيها الرئاسي والبرلماني نص فيه على تأسيس لجنة مركزية لإدارة الانتخابات ولجان متابعة لمراقبة مدى نزاهة الانتخابات والاستفتاءات الشعبية . ومراقبة الدعاية والحملات الانتخابية للأحزاب السياسية ومنع الإسراف في التمويل السياسي للحملات ، كما تم تدعيم العمليات الانتخابية بقانون آخر صدر في سنة ١٩٩٣ من الجمعية الوطنية للتحفيز على المزيد من الديمقراطية^(١٥) .

وقد اتسمت الانتخابات في السنوات اللاحقة بقدر كبير من الحرية والنزاهة ، كما استمرت تتم بأسلوب تداول السلطة في اطار عمليات الاندماج والتحالف بين الاحزاب السياسية :

١- أجريت انتخابات الجمعية الوطنية في ظل أنظمه الحكم العسكري في كوريا الجنوبية على الدوام ، وإن كانت بعيدة عن التأثير في الحياة السياسية .

٢- أما في أعوام سنة ١٩٨٨ ، ١٩٩٢ وعقب الإصلاحات الدستورية وفوز المعارضة بالأغلبية البرلمانية لأول مرة في تاريخها الأمر الذي عزز العمل الديمقراطي وأعطى لها القوة في المجال التشريعي والرقابي خاصة بعد إعلان الدستور الجديد . واستمر تداول السلطة حتى آخر انتخابات في عام ٢٠٠٤^(١٦) .

الحكم المحلي

١- اعتمد النظام الكوري الجنوبي منذ إعلان الجمهورية في عام ١٩٤٨ على النظام المركزي والبيروقراطية في إدارة شئون الدولة ، وفي جميع المراحل منذ بناء الدولة في الخمسينات ومرحلة النهوض الاقتصادي في الستينات والسبعينات، ومرحلة الرفاهية وتوزيع الدخل وزيادة حجم المشاركة في الثمانينات والتسعينات ، حيث كانت إدارة عملية التنمية على كافة المستويات المركزية والمحلية تتم بأسلوب التخطيط وتطبيق السياسات بشكل مركزي .

٢- في عام ١٩٨٩ تم إجراء الانتخابات المحلية والتي كانت الأولى من نوعها على مستوى المقاطعات والمدن الخاصة، وفي عام ١٩٩١ أجريت الانتخابات المحلية على

^(١٥) نجلاء الرفاعي ، ص ٩٨ .

^(١٦) عمرو هشام ربيع ، مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٦ ، مدحت أيوب ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

مستوى مجالس المدن والبلديات والمقاطعات ومارست الأحزاب السياسية المنافسة وعملت كل منها في المواقع التي فازت بها (17) .

٣-٣ التطور الديمقراطي في ماليزيا

تتعدد الاعراق في ماليزيا حيث يقطنها نحو ٥٩% من السكان الأصليون الملاييون ، و ٢٦% من الصينيين ، ٧% من الهنود بالإضافة الى وجود أقلية صغيرة من الأندونيسيين والتايلاند والأوروبيون. كانت ماليزيا من البلدان الخاضعة للحماية البريطانية وهي التي أنشأت منها اتحاد فيدرالياً ماليزياً عام ١٩٤٨ ، وأصدرت الحكومة الماليزية الدستور في عام ١٩٥٥ ، كما حصلت ماليزيا على الاستقلال في عام ١٩٥٧ ولكن في إطار الكومنولث البريطاني ، وفي عام ١٩٧٠ قررت بريطانيا عدم التدخل في شئون الدفاع الماليزية وأصبحت ماليزيا حرة في رسم سياستها الخارجية . ومنذ الاستقلال والحكومات الماليزية تواجه الصراعات العرقية حيث يوجد تفوق صيني هندي في النواحي الاقتصادية في مقابل تفوق الملاييون في الشئون السياسية (18).

المؤسسات الدستورية الماليزية (19)

صدر الدستور الماليزي في عام ١٩٥٧ متأثراً بالنموذج البريطاني ، وكشأن كافة الدساتير يكفل الحريات الأساسية للمواطنين ، ويمنح الحكومة الفيدرالية سلطات واسعة في كافة شئون المجتمع الداخلية والخارجية ، ويعطي حكومات الولايات سلطات مطلقة في الزراعة وإدارة الأراضي والشئون الاجتماعية والدينية .

تتكون السلطة التشريعية في ماليزيا من مجلسين تشريعيين فيدراليين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، أما السلطة التشريعية في كل ولاية أو منطقة فيدرالية فيتم ممارستها بمجلس تشريعي واحد ، ويعتبر الملك أعلى سلطة في البلاد ، ويتم اختياره بواسطة (مؤتمر الحكام) الذي يتكون من سلاطين الولايات التسع للولايات بالإضافة الى المحافظين الأربع للولايات الأخرى ، ويتم انتخاب نائبه بنفس الطريقة ، ويتم تعيين رئيس الوزراء بواسطة الملك على أن يكون عضواً بمجلس النواب ، أي يتم انتخابه ضمن أعضاء المجلس ومن حيث الواقع فإنه يكون أحد النخبة في الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية ، وتعتبر سلطات الملك محدودة بالنسبة لرئيس الوزراء ويعتبر رئيس الوزراء هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية ، وهو مسئول عن أعماله أمام البرلمان . وتتكون السلطة القضائية في ماليزيا من المحكمة العليا

(17) نفس المرجع ص ٣٧ ، ٤٧ .

(18) رجاء ابراهيم سليم ، الاطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، علم ٢٠٠٣ ، ص ٣٩٧ : ٤٠٣ .

(19) نفس المرجع / ص ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، مالك عوني ، الانتخابات التشريعية الماليزية ، عبء الانقسامات الانتخابية ، مجلة السيفلة الدولية ، عدد ١٣٩ يناير ٢٠٠٠ ص ١٧٤ : ١٧٦ .

الفيدرالية يليها محكمتان : المحكمة العليا فى شبه جزيرة الملايو لغرب ماليزيا ، والثانية المحكمة العليا لبورنيو شرق البلاد ، ثم تأتى المحاكم الثانوية والمدنية والجزئية .

الحكم المجلد⁽²⁰⁾

تتكون ماليزيا من اتحاد فيدرالى يشمل ثلاثة عشر ولاية على نحو ما ذكرنا سابقا ، هذه الولايات مقسمة الى ١٣٠ وحدة إدارة ، بالإضافة الى منطقتين فيدراليتين هما العاصمة كوالالمبور ، ولابوان . ولكل ولاية من الولايات الثلاث عشر دستورها ومجلس تشريعى واحد وحكومتها الخاصة بها ، أما عن رئاسة تلك الولايات ، فمنهم تسع ولايات يوجد على رأس السلطة فى كل منها (سلطان) يورث فيها الحكم للإبن الأكبر للسلطان ، أما الولايات الأربع الأخرى فعلى رأس كل منها (محافظ) يتم تعيينه بواسطة الملك . وتتعدد الاحزاب السياسية فى ماليزيا وتتحالف تبعا لتوجهاتها ومصالحها العرقية والإيديولوجية.

الخلاصة:

ومن الواضح بجلاء ان نظام الحكم فى ماليزيا قد شهد استقراراً كبيراً منذ استقلاله، حيث الدستور والمؤسسات السياسية المستقرة تبعاً لظروف المجتمع المالىزى وتطوره التاريخي، حيث أن أكبر عدد من الولايات (تسع) يقومون على نظام حكم وراثي مستقر، وكذلك النظام الملكى المنتخب كل خمس سنوات هي وصفة ماليزية خالصة وان كنا فيما سبق ذكرنا أن النظام فى مفهومه رئاسي جمهورى وان كان فى الشكل ملكي ، كما تشير الأوضاع الى استقرار نظام السلطة التنفيذية من خلال العمل فى نظام برلماني مستقر حيث تشكل الحكومة من الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية، ولهذا فإن المألوف والمتبع هو التكتلات الحزبية التي خلقت استقرار للنظام الحاكم، ومن الواضح أن التكتل الحزبي الحاكم يضم كافة الأعراق الحزبية وتوجهاتها، حيث يضم الملاي والصينيون والهنود مع اختلاف توجهاتهم وتوازناتهم الاقتصادية فى المجتمع، هذا بالإضافة إلى ان التكتل الحاكم ضم فى انتخابات سنة ١٩٩٩ نحو أربعة عشر حزباً وقد حقق فوزاً كبيراً يعطيه الحق فى قيادة البلاد على النحو المستقر منذ الاستقلال .

إلا ان ما يجب تأكيده أن هذه الدولة رغم استقرار نظام الحكم فيها بتكتله السالف لم تنتابه ما يعرف بالانتهازية السياسية والوصولية المعروفة والناجمة عن حالة الاستقرار للنظام الحاكم ، بل سعت الحكومة الى بناء بلدهم وان ظهر هذا بقوة فى عهد مهاتير محمد الذي مكث فى الحكم ما يزيد على عشرين عاماً ، حيث حقق نقله مجتمعية كبيرة من النمو الى التقدم ، كما أعيد

⁽²⁰⁾ نفس المرجع ، ص ٤٠٠ .

توزيع الثروة لصالح فئة المالايو الفقيرة في مواجهة الفئة الصينية القوية اقتصادياً ، وذلك بأسلوب إداري للاقتصاد دون المساس بحقوق الآخرين المتبع في بلاد أخرى.

٣-٤ الصين بين التأكيد الاشتراكي والتطور الديمقراطي

تأسست جمهورية الصين الشعبية الحديثة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٤٩ واختار قادة التحرير (ماوتسى تونج) وأعوانه - الأيديولوجية الماركسية طريقاً للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الرأسمالية ، وتولى حركة القيادة السياسية وتوجيهها المركزى الحزب الشيوعى الصينى (٢١) . وقد عمل هذا الحزب من خلال مبدأ قومي وهو (البقاء للأمة) التي تنظم القيادة من خلاله كافة خطواتها وتنظيماتها لخدمة الأمة .

١ - المؤسسات الدستورية (٢٢)

ينص الدستور الصينى على ان الصين دولة اشتراكية تحت سيطرة الديكتاتورية الديمقراطية للشعب التي يقودها الطبقة العاملة وتقوم على تحالف العمال والفلاحين وان كل القوميات داخل الجمهورية سواء أمام القانون . وتتشكل المؤسسات الدستورية على النحو التالى :

- السلطة التشريعية

وتتمثل في مجلس الشعب القومى وهو أعلى جهاز لسلطة الدولة .

- والسلطة التنفيذية وتتشكل من الآتى :

أ- رئيس الجمهورية - يتم انتخابه من مجلس الشعب القومى .

ب- مجلس الدولة وهو الحكومة الشعبية المركزية وأيضاً الهيئة التنفيذية لسلطة الدولة العليا .

- والسلطة القضائية

تتكون من المحكمة الشعبية العليا، وهى الجهاز القضائي الأعلى بالصين وتتولى القضاء الأعلى والإشراف على المحاكم الأدنى منها .

٢ - الادارة المحلية

وفقاً للدستور تقسم الصين إدارياً إلى :

• مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم، وبلديات مركزية ، كما توجد أربع بلديات مركزية

هم بكين ، وشنغهاي ، ... الخ

• المحافظات وتقسم الى نواح وبلديات وللدولة أيضاً ان تقيم مناطق إدارية

خاصة، مثل منطقة هونج كونج الادارية (٢٣) .

٢١ (انور عبد الملك ، الصين في عيون المصريين ، دار الهلال ، عام ٢٠٠٦ ، ص ٣٣ ، ٣٤ ، ص ٨٢ : ٩٣

٢٢ (احمد عبد الحافظ ، الأطلس الاسيوى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ ، ٢٨٢

٣- التطور السياسي والاقتصادي منذ ١٩٧٨

(*) يعتبر عام ١٩٧٨ بداية جديدة متطورة في تاريخ الاقتصاد والسياسة الصينيين ، حيث تولى إدارة الحكم (دنج شياوينج) وهو يعتبر زعيماً تاريخياً أيضاً في الكفاح مع ماوتوسي تونج إلا أن نظرته كانت متطورة لتحسين أداء الاقتصاد الصيني ، وهو ما قام به حيث عمل على الجمع بين اقتصاد مخطط ومركزي مع التوجه نحو آليات السوق الحرة (24) .

(*) إلا أن المنظومة السياسية في الصين ظلت لفترة تعمل وفق المركزية الشديدة وسيطرة الحزب الشيوعي ، مما أوجد تناقضاً بين التوجه الاقتصادي منذ ١٩٧٨ والعمل السياسي .

(*) إلا أنه مع تلك التوجهات الاقتصادية الجديدة والانفتاح على العالم ، ظهر جلياً لزوم التخفيف من قبضة النظام واتخاذ بعض خطوات الانفتاح السياسي الجزئي خلال فترة الثمانينات والتسعينات وهو ما ظهر في الآتي :

أ- تخفيف قبضة الحكومة المركزية على المحليات .

انتخاب المسؤولين عن القرى ومجالس المناطق والأقاليم والمدن بالأسلوب المباشر .

ب- تخفيف الحملات الأيديولوجية الجماهيرية، وتخفيف سيطرة الحزب والدولة على الاقتصاد والمجتمع ووسائل الإعلام والصحافة (25).

وعلى الرغم مما تبديه الدولة والحزب من مقاومة مستمرة أمام التوسع في نطاق الحريات السياسية، فإن الرأي يتجه إلى أن الصين تشهد تغيرات بطيئة ولكنها مستمرة في طريق التحرر السياسي ، وتقف في خلفية هذا ظروف التحول الاقتصادي الكبير في المجتمع وما شاهده من رفاهة اجتماعية وزيادة حجم الثروات ، والإحساس المتزايد بالحاجة إلى حكم سياسي رشيد يحافظ على هذه المكاسب الاقتصادية وهو ما صار دافعاً للنخبة السياسية إلى السماح لفئات اجتماعية بالمزيد من المشاركة السياسية كما حدث على المستوى المحلي .

23 (احمد عبد الحافظ ، الأطلس الأميوي ، مرجع سابق ص ٢٨٢)

24 (جنلان قنديل ، القيم والتنمية في آسيا .. حالة الصين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٧ ، يناير سنة ٢٠٠٧ .

25 (حسنين توفيق ، الدولة والتنمية ، مرجع سابق ص ١١٥ ، ١١٦ ، انور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥)

٥-٢ العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية والدروس المستفادة في دول جنوب

شرق آسيا

بعد هذا العرض السابق للأوضاع السياسية في بلدان كوريا الجنوبية وماليزيا والهند والصين ومصر ووضوح خصوصية كل دولة في مسار تحولها ونهوضها الديمقراطي، فإنه يلزم الحديث في هذا المبحث عن الربط بين التقدم الديمقراطي والتقدم الاقتصادي وهل كان أيهما سبباً للآخر والدروس المستفادة منها ، وهو ما سوف نوضحه في السطور القادمة لكل دولة على حدة .

أولاً: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في كوريا الجنوبية

١ - يمكن القول ان تجربة كوريا الجنوبية تدعم الافتراض القائل بأن الديمقراطية لا تعد شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية ، بل على العكس فإن الديمقراطية في هذه الدولة كانت نتيجة للتنمية الاقتصادية ، حيث ساهمت في إحراز عدد من المتغيرات ساعدت على تغيير قيم وسلوكيات الأفراد في الاتجاه الإيجابي المطالب بالديمقراطية (26) .

٢ - ففي الستينيات والسبعينات لعبت الدولة في كوريا الجنوبية دوراً نشطاً في الحياة الاقتصادية تجاوزت مجرد التدخل لحماية فشل آليات السوق وحفقت معدل نمو سنوي بين ٦:٧% في المتوسط ، فقد تدخلت بفرض سياسات بالقوة على القطاع الخاص ، بالإضافة الى التدخل على المستوى السياسي من خلال مؤسساتها في التحكم بضبط المجتمع المدني والسيطرة عليه وهو ما أتهم بطابع النخبة العسكري آنذاك الذي كرس الحكم السلطوي طول الفترة وحتى منتصف الثمانينات ، وكل هذا بهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي ، في الوقت الذي كانت فيه الحركات الطلابية ناهضة باستمرار مطالبة بالديمقراطية طول الوقت (27) .

٣ - وقد أدى اعتماد الدولة على القطاع الخاص وآليات السوق إفراز طبقة بورجوازية لعبت دوراً نسبياً في الضغط على النظام للحصول على دور شراكي بين السلطة ومصالح رجال الأعمال ، بالإضافة إلى قيام الدول بدور كبير في عدالة توزيع الدخل مما ضيق الفجوة بين الفقراء والأغنياء بأساليب عديدة منها تنمية المناطق الفقيرة والريفية وإتباع سياسات التأمين وإصلاح الدخول وتوفير فرص العمل وإتباع سياسة العديد من البرامج في الإسكان وغيره ، مما أدى الى زيادة رقعة الطبقة الوسطى ، حيث زاد معدل النمو السنوي الى ٨,٢% خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٣ (28) .

(26) محمد السيد سليم ، التحولات الديمقراطية في آسيا ، مرجع سابق ص ١١١

(27) خالد زكريا أبو الذهب ، كوريا الجنوبية وتايوان ، في كتاب العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٨١ ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

(28) خالد زكريا أبو الذهب ، مرجع سابق ، ص ١٨١ ، د/حسنين توفيق ، مرجع سابق ، ص ٧٠ ، ٧١ .

٤ - ولذلك فإن التفسير الذي يتسق مع ظروف كوريا الجنوبية، هو ان التنمية الاقتصادية التي انتهجتها الدولة من واقع رؤية اقتصادية سياسية قوية ونفذتها من خلال برامجها في إطار من السلطوية ، خلف أوضاعاً اقتصادية جديدة أدت إلى خلق أوضاع طبقية جديدة ساهمت بقوة في المطالبة بالديمقراطية ، حيث قوة الطبقة الوسطى والطبقة البورجوازية والتوسع في آليات السوق والتعاون الدولي الرافض للسياسة التسلطية ، وهو ما وعت له الدولة حيث وضع لها تغييرات في التوازنات الداخلية لصالح المجتمع، مما أجبرها على التخفيف من قبضتها السياسية وإتباع النهج الديمقراطي بداية من عام ١٩٨٧ وحتى الآن ، وقد استمرت الدول في استقرار لمعدلات النمو السنوى حتى عام ٢٠٠٠ ، حيث بلغ في عام ١٩٩٤ (٨,٥٢ %) ، وفى عام ١٩٩٥ (٩,١٧ %) ثم انخفض فى عام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ وعاود الى الارتفاع الى ٩,٤٩ % عام ١٩٩٩ ، وفى عام ٢٠٠٠ بلغ ٨,٤٩ % ، وهو ما يؤكد أن الدخول فى منظومة الديمقراطية منذ عام ١٩٨٧ حافظ على الاستقرار الاقتصادى بل زاد بنسب ضئيلة مع تداخل العوامل الأخرى ، إلا أنه منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٣ حدث انخفاض فى معدل النمو السنوى ما بين ٣,٨٤ % عام ٢٠٠١ ، ٦,٩٧ % عام ٢٠٠٢ ، ٣,٠٧ % عام ٢٠٠٣ ، واعتقد أن السبب لا يرجع الى النهج الديمقراطى وإنما قد يرجع الى عوامل اقتصادية ودولية أخرى (٢٩).

ثانياً : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في ماليزيا

١ - بداية وعقب الاستقلال اعتمدت الدولة في تنميتها الاقتصادية سياسة احلال الواردات ورأس المال الأجنبى والاعتماد على الذات في إعادة بناء اقتصادها ، ونجحت الدولة بشكل معقول إلا ان معظم الفوائد ذهبت الى الطائفة الصينية الحائزة على الثروة والمسيطرة على الاقتصاد ، مما ادى الى بروز احتجاجات السكان الأصليين (المالاي) وهو ما حدا بالحكومة الى محاولة إيجاد التوازن الاقتصادي بين العرقيات وإعادة توزيع الثروة لصالح المالاي بصفة خاصة والقضاء على الفقر ، وعرفت هذه الخطة التنموية باسم السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو ما جعل النمو الاقتصادي يصل في السبعينات الى ٨ % ، وفى عقد الثمانينات في عهد محاضر محمد تبنت الدولة برنامجاً طموحاً ، أدت أيضا الى زيادة الثراء لصالح طبقة المالاي حيث تعددت الأساليب الدافعة لنمائهم مثل توظيفهم وزيادة مهارتهم في المشروعات الخاصة والعامة وكذلك إعادة بيع جزء من المشروعات العامة لهذه الفئة وأيضا تنمية المناطق الفقيرة والريفية لهذه الطبقة ، وفى عام ١٩٩٠ تحقق للدولة ما أرادت وأرتفع نصيب تلك الفئة من الثروة من ٢,٤ % الى

^{٢٩} البنك الدولي ، مؤشرات التنمية فى العالم ، ٢٠٠٥ ، C.D .

٣٠% وأصبح حوالي ٥٣% من المالاي جزءاً من القطاعات الاقتصادية الهامة وانخفض الفقر بينهم ، علماً بأن هذا قد حدث دون أي اتجاهات عدوانية للدولة ضد الطبقة الصينية الثرية (30) ، فقد حقق الاقتصاد معدل نمو سنوي كبير في التسعينات بفضل نجاح السياسات الاقتصادية لحكومة مهاتير محمد ، حيث بلغ ٩,٢١% عام ١٩٩٤ ، ١٠% عام ١٩٩٦ ، انخفض قليلاً من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ بمتوسط ٧,٥% تقريباً ، وعاود الارتفاع في عام ٢٠٠٠ (٨,٨٦%) إلا أنه انخفض كثيراً في عام ٢٠٠٢ (٤,١٥%) ، عام ٢٠٠٣ (٥,٣١%) (31) .

٢- وقد سبق القول ان ماليزيا لديها خصوصية في نظامها السياسي والحكم المحلي الموروث للسلطين ، والتكتل الحزبي الحاكم جعلها مستقرة سياسياً على نحو كبير ، وقد تمثلت ديمقراطيتها في إعادة توزيع الثروة بصورة غير قمعية وتحقيق مزايا اقتصادية عديدة للفقراء ، مما ساعد على النمو الطبقي ، وقد نجح مهاتير محمد في الحد من سلطات السلطين الكبيرة الموروثة على المستوى المحلي مما ساعد على دعم العملية الديمقراطية ، وقد حدث هذا على اثر بعض التجاوزات للسلطين في انتهاكاتهم لحقوق الإنسان .

٣- إن التوجه الديمقراطي في ماليزيا لازال في تطوره ، ومن المؤكد انه سيحدث تطوراً إيجابياً متسقاً مع التطور الاقتصادي الكبير الذي غير من الخريطة الطبقيّة بزيادة الطبقة الوسطى والغنية والحد من الفقر ، والمشكلة تكمن في تكتل حزب الجبهة الوطنية الحاكمة لما له من سيطرة على المؤسسات الدستورية والأمنية والإعلامية وأجهزة الدولة التي يستخدمها في الانتخابات العامة ، كما أنها جبهة تحقق نجاحات اقتصادية مستمرة ، إلا أنها على المستوى الديمقراطي لازال الأمر في تطوره ، حيث توجد قيود على المشاركة في مواجهة الأحزاب المعارضة (32) . إلا أنه حدثت مفاجأة في مارس عام ٢٠٠٨ حيث أجريت الانتخابات البرلمانية الماليزية وفازت المعارضة بقيادة أنور ابراهيم نائب رئيس الوزراء (مهاتير محمد) سابقاً والذي انقلبت عليه .

30 مرفت عبد العزيز ، سنغافورة - ماليزيا ، في / كتاب العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ ، ٣١٤

31 البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، ٢٠٠٥ ، مرجع سابق .

32 المرجع السابق ، ص ٣٥٤ : ٣٥٧ ، مالك عوني ، الانتخابات التشريعية الماليزية - مرجع سابق ص ١٧٤ ، ١٧٧ .

ثالثاً : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في الصين

١- مع مولد جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ ذات النظام الاشتراكي واتباع نظام الخطط الخمسية المتوالية وتعبئة الجماهير ، حققت معدل نمو سنوي يصل الى ٦% حتى وفاة الزعيم الصيني (ماوتس تونج) في ١٩٧٦ بدأت الحكومة من عام ١٩٩٢ الى اتخاذ اتجاه أكثر تطوراً في دعم اللامركزية والتنمية على مستوى المحليات ، إلا ان الملكية العامة للاقتصاد لازالت مستمرة مع السماح بظهور الملكية الخاصة والتعاولية ، تم التركيز على نظام الاقتصاد الرأسمالي في برامج الإصلاح وفق مبدأ القيادة التالية (زيمين) (اقتصاد السوق الاشتراكي هو الوسيلة الوحيدة لتطوير الصين) وأعيد هيكلة دور الدولة ووظائفها والحزب في ظل التطورات الجديدة ، وتم الإسراع بالإصلاحات الاجتماعية ، وهو ما توافق مع نسب نمو بلغت ٩% حتى عام ١٩٩٠ نحو ١٢,٧% عام ١٩٩٤^(٣٣) واستمرت في الحفاظ على المعدل مع انخفاضه قليلا في عام ١٩٩٥ (١٠,٥%) ، وعام ١٩٩٦ (٩,٦%) ، ولم يحدث انخفاض كبير في عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩ بمتوسط ٧,٥% تقريبا ، ومنذ عام ٢٠٠٥ عاود المعدل للارتفاع في عام ٢٠٠٠ (٧,١٠%) ، وعام ٢٠٠٢ (٨,٥%) ، وعام ٢٠٠٣ (٩,٢٩%)^(٣٤) .

٢- ومما لاشك فيه ان الإصلاحات الاقتصادية أحدثت أثارها نحو الإصلاح السياسي منها فتح باب الحوار بين المواطنين والدولة ، وفتح باب الانتخابات واختيار القيادات على المستوى المحلي منذ عام ١٩٨٠ ، تخفيف قبضة الحزب على الأقاليم وإدارة الاقتصاد ، كما أدى انتشار التعليم وزيادة النمو إلى تخفيف ضغط أجهزة الدولة على المناطق الآخذة في النمو ، إلا أن الدولة وأجهزتها لازالت تضع قيود امام التطور الديمقراطي والتعددية السياسية وهناك انزعاج وخوف من ان يصل الأمر الى حد الفوضى ، حيث تحافظ الدولة على النظام والاستقرار والشرعية لأجل دفع عملية التنمية والتطور الإقتصادي .

وتعتبر الدولة الصينية أن لها خصوصية في حجم عدد السكان الذي يمثل نحو قارة وتعدد العرقيات والديانات واللغات، وترى في ذلك ان المركزية تحقق الاستقرار للمجتمع ، أضف الى ذلك انه لا زال المجتمع الصيني في عمومه ذى وعى محدود وان مؤسسات المجتمع المدني لازالت ضعيفة ، وان الفئة المثقفة التى تأثرت ايجابياً بعوامل النمو هى التى تطالب

^{٣٣} (أ / نجلاء رفاعى البيومى ، الصين / فى كتاب / العلاقة بين الديمقراطية والتنمية - مرجع سابق ص ١٣٦ : ١٤١)
^{٣٤} البنك الدولي ، مؤشرات التنمية علم ٢٠٠٥ .

بالديمقراطية⁽³⁵⁾ . ومن المؤكد ان دور القيادة السياسية وعناصر التنمية في الصين كبير في شأن احداث تحولات ديمقراطية، حيث انه في نظام كهذا شديد المركزية تكون للإرادة السياسية دور فاعل في التحول سواء تدريجياً او كلياً ، وهو ما حدث فعلاً في الاتجاه الاقتصادي حيث دور ورؤية القيادة السياسية كان فاعلاً في دفع الصين الى خصائص الدول المتقدمة التي أصبحت تغزو العالم تجارياً .

في ضوء الاستعراض السابق يتضح لنا عدم وجود علاقة تلازم واضحة بين التطورات الديمقراطية وبين التنمية الاقتصادية مما يستدل منه على وجود محددات أخرى للتنمية الاقتصادية بخلاف هذه التحولات السياسية وهو تم مناقشته في إطار الفصول السابقة .

³⁵ (نفس المرجع : ص ١٤٨ : ١٦٥)

مصفوفة مقترحات لتخذي القرار في مصر
(استراتيجيات - سياسات - برامج تنفيذية)

مصفوفة مقترحات لمتخذي القرار في مصر
(استراتيجيات - سياسات - برامج تنفيذية)

اهتمت الدراسة باستعراض النماذج التنموية للتجارب الآسيوية متمثلة في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين . وعليه فقد اشتملت المعالجة على جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وتنظيمية ومؤسسية وبنية للتنمية . أى أن المعالجة لم يغلب عليه الجانب الاقتصادى فقط ولم تختزل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى التصنيع فقط . ومع ذلك تبقى العديد من القضايا التى لم تتطرق اليها الدراسة فى ثنايا موضوعاتها الرئيسية الاقتصادية وغيرها والتى بحاجة الى مزيد من التمهيد مثل السياسات المالية والنقدية ، الصحة ، الزراعة ، .. الخ .

ويثور التساؤل لأى مدى يمكن تعميم التجارب التنموية لهذه الدول لتصبح نموذجاً عاماً يحتذى به وصالحاً للتطبيق على مصر وغيرها من الدول ، الإجابة قد تكون بالنفى لعدة أسباب : أهمها اختلاف البعد الزمنى بما يسمح بتغيير الأنظمة السياسية والإيدلوجيات وكذلك تغير ملامح التكتلات الاقتصادية ومصالحها . ويضاف إلى ذلك التغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة .

ولكى نحدد الدروس المستفادة من قراءة وتمحيص هذه التجارب سنحدد معالم أساسية للتجارب التنموية تعرضت لها الثمانية فصول المختلفة ، وتتلخص فى : النمو الاقتصادى ومحدداته ، سياسات النهوض بالقدرات التنافسية ، سياسات سوق العمل النشطة ، الصناعات الصغيرة ، الأبعاد العلمية والتكنولوجية ، دور الدول فى المجال الاجتماعى ، التنمية البشرية ، التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف ، ودور الدولة والتحويلات الديمقراطية.

أولاً : النمو الاقتصادى ومحدداته

- ١ - ان تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة لا تقل عن ٦% - ٧% ومطرودة خلال فترة زمنية لا تقل عن ٢٥ عاماً يعد شرطاً أساسياً لتحسين مستوى معيشة الأفراد .
- ٢ - يؤثر معدل التضخم سلباً على معدل الادخار من خلال زيادة عدم التأكد داخل الاقتصاد ، حيث يقوم الأفراد بزيادة الانفاق الحالى للحفاظ على مستويات استهلاكهم ، بما يؤدى الى انخفاض ادخار القطاع العائلى .
- ٣ - يتأثر الادخار أيضاً بالتركيب العمرى للسكان ، فارتفاع نسبة السكان فى سن العمل سيؤدى الى معدلات أعلى للادخار الخاص ، وان ارتفاع نسبة الإعالة وصغار السن يعنى انخفاض حجم الادخار .

- ٤ - وجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي ومستويات الادخار حيث يرتفع الميل الحدى للادخار لزيادة المستوى التعليمي .
- ٥ - وبالنسبة للاستثمار هناك عديد من المحددات التى تعمل على رفع مستوياته مثل توافر بنية تحتية جيدة ووجود مناخ جيد للاستثمار من خلال تبني سياسات اقتصادية مستقرة على المستوى الكلى وكذلك العمل على الحفاظ على حقوق الملكية ، ووضع اطار مؤسسى وقانونى جيد لحماية حقوق المستثمرين .
- ٦ - العلاقة بين معدلات الادخار ومعدلات النمو علاقة دائرية ، حيث يرتفع معدل الادخار المحلى نتيجة ارتفاع معدل النمو ، وبارتفاع معدلات الادخار ترتفع معدلات النمو مرة أخرى .
- ٧ - لزيادة معدلات الادخار على المستوى القومى ، يجب العناية بمصادره المختلفة ، وخاصة : الادخار العائلى ، وادخار الشركات ، والادخار الحكومى .
- ٨ - تساهم الأرباح المحتجزة فى زيادة ادخار الشركات وتمويل توسعاتها .
- ٩ - ان الاستعداد للتقاعد ، وتعليم الأطفال ، وشراء العقارات ، واتمام الزواج ، يعد من أهم حوافز الادخار . دعم الادخار التعاقدى وخاصة من خلال انشاء Fully-Founded Social Security System

الاستثمار الاجنبى المباشر وحوافزه

- ١ - الاهتمام باللامركزية وعدالة توزيع الاستثمار الاجنبى المباشر جغرافيا لزيادة عمليات التصنيع والتصدير ، وذلك للقضاء على اتساع الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة ، والتفاوت فى معدلات الدخل للفرد بين الاقاليم الجغرافية .
- ٢ - يختلف نمط الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبى باختلاف الأهداف المطلوب تحقيقها خلال مراحل التنمية المختلفة ، وبما يتفق مع توجيه الاستثمار خلال السياسة الاقتصادية للدولة .
- ٣ - استهداف لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر الى قطاعات بعينها ، مثل : قطاع الأجهزة والمكونات الالكترونية ، أو تقييد نسبة المشاركة الاجنبية فى الحالات التى تحقق أهداف الدولة وتحظى بأولويات البلد المستقبل للاستثمار الاجنبى المباشر .
- ٤ - تعظيم الاستفادة من عملية نقل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الاجنبى المباشر من خلال قيام الشريك الاجنبى بكشف التصميمات ، وأسرار الصنعة ، وتدريب العمالة الوطنية على استخدام التكنولوجيا بما فى ذلك تصميم العمليات ، والهندسة

التفصيلية ، والتشغيل والصيانة وتحديد نسب المدفوعات التكنولوجية للشريك الأجنبي المرخص (رسوم منح الامتيازات ، الإتاوات ، المبالغ الاجمالية) .

٥ - تمثلت أهم حوافز الاستثمار للدول الآسيوية فى الآتى :

- إلغاء القيود على نسبة المشاركة الأجنبية فى ملكية رأس مال الشركات المحلية وإلغاء القيود على توقيت تحويلات المستثمر الأجنبى الى الخارج .
- إنشاء مناطق تجهيز الصادرات (المناطق الصناعية الحرة) بهدف جذب الاستثمارات الى الصناعات التصديرية .
- تسهيل الحصول على الأراضى والمواقع الصناعية ، وتوفير البنية الأساسية الضرورية للنشاط الصناعى بها .
- تبسيط الاجراءات الادارية والفنية ، والحد من التعقيدات التى يواجهها المستثمر لإتمام الاجراءات والمعاملات اللازمة لمزاولة النشاط الاستثمارى .
- السماح بمعدلات عالية لإهلاك رأس المال تشجيعا للإحلال والتجديد لزيادة الطاقة الانتاجية .

٦ - مراجعة القوانين الخاصة بالاستثمار لموائمة التغييرات العالمية المتسارعة ، وملاحقة احتياجات الاستثمار الاجنبى المباشر فى توفير البيئة المحفزة للاستثمار وتطوير مناخ الاستثمار .

٧ - إنشاء اتفاقيات ضمان الاستثمار مع مختلف الدول المستثمرة داخل ماليزيا بما يضمن حماية الشركات الاجنبية من التأميم الاجبارى ، وإمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولى للحصول على التعويضات القانونية ، بالإضافة الى حرية تحويل ارباحهم وعوائدها ورأس المال للخارج .

٨ - منح حوافز خاصة لتشجيع المشاريع الاستراتيجية عالية التقنية ، وكذلك البحوث والتدريب والتطوير والمشاريع الداعمة للتشباك الصناعى مع إلغاء الحوافز غير الفعالة وتلك التى تتعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

٩ - استخدمت الدول الآسيوية معايير أداء لتقييم طلبات منح الحوافز وهى :

- ان يحقق المنتج قيمة مضافة تتراوح من ٣٠ - ٥٠ %
- ويحتوى على مكون محلى بنسبة ٢٠ - ٥٠ %
- كما يراعى مستوى التقنية مقاس بعدد المشرفين الاداريين والفنيين
- وكذلك مستوى التشباك الصناعى

- ١٠- أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر فى قطاع الزراعة ، حيث لم تهمل بعض الدول الآسيوية فى تجربتها التنموية القطاع الزراعى ، ويمكن لمصر الحد من تصدير المواد الزراعية فى صورتها الخام بل تصنيعها ، أما فى صورة وسيطة أو صورة نهائية ، ويتم ذلك إما فى المؤسسات أو الشركات فى مناطق تركز الانتاج الزراعى خاصة مناطق الاستصلاح الجديدة أو تجربة إقامة المجتمعات الصناعية الزراعية فى مناطق متفرقة تراعى انتاج كل منطقة .
- ١١- تقليل تكلفة القيام بالأعمال ، حيث تعتبر التكاليف المرتبطة بضعف الالتزام بالعقود ، الفساد ، الجرائم ، عدم وجود بنية تحتية كافية والقيود المعوقة للنشاط من أهم عوائق الاستثمار وفقا لتقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٥ ، هذه التكاليف تمثل حوالى ٢٥% فى مبيعات الشركات أو ثلاث مرات اكثر من ما تدفعه للضرائب .

ثانياً : النهوض بالقدرات التنافسية

ان الدول الثلاثة فى سيرتها التنموية منذ الستينات قد اعتمدت على الآتى :

- ✦ توفير دعم حكومى قوى للصناعات الإستراتيجية عند بداية إنطلاقها وخاصة فى مجال البحوث والتطوير وإستيعاب التكنولوجيا ، مع تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية.
- ✦ الأتماط الصناعية قامت على أساس التطور الإنتاجى من منتجات أساسية الى منتجات ثانوية ذات قيمة مضافة عالية (°) .
- ✦ إدخال صناعات جديدة ، مع تطوير الإبداع الابتكارى والتكنولوجيا فى الصناعات ذات الصلة بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات (°°) فى السوق المحلى ثم الانتقال بالمنافسة الى الأسواق الخارجية .
- ✦ التطور الصناعى استند على دعم التعليم (الأساسى والجامعى والفنى) والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيل وتدريب العمالة .
- ✦ اصلاح نظام الإدارة من خلال الالتزام بالمعايير التقنية والتسويقية والمواصفات القياسية العالمية لإمكانية المنافسة من خلال الجودة الشاملة.
- ✦ دعم وتنمية القدرة التصديرية والتسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

(°) الألعاب الإلكترونية فى الصين ، السفن فى كوريا ، الشرائح الإلكترونية المستخدمة فى الحاسبات الآلية فى ماليزيا .
(°°) بإقامة مراكز للبحث العلمى فى اراضيها ، لا سيما فى مجال الإتصالات والكمبيوتر والمنتجات الصيدلانية

- * وجود آلية دخول الى الأسواق الجديدة من خلال تنمية المعاملات مع التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والعالمية ومن خلال الصادرات عالية التكنولوجيا ودراسات الأسواق .
- * الاعتماد على التكامل وليس التنافس بين بنية الإنتاج والتصدير للدول الآسيوية . حيث نجحت في خلق اطار متكامل من التنسيق لمنع الازدواجية والتكرار فى الانتاج (فى اطار الآسيان) .

بعض المتطلبات اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

- * وجود تدخل من جانب الدولة مع كفاءة إدارة الاقتصاد ، حيث ينصب الهدف على رفع معدلات الأداء .
- * ربط مراكز البحوث بالتجمعات الصناعية ، مع تشجيع الابتكار فى المنتجات الصناعية بتصميمات محلية من أجل زيادة انتاج السلع ذات ديناميكية أعلى .
- * الترويج للصادرات من خلال توفير البيانات عن الأسواق الخارجية ، والمشاركة فى المعارض الدولية وإقامة المراكز التجارية ، وتفعيل جهاز التمثيل التجارى (١) .
- * تحديث قطاع الصناعة فى إطار متكامل يسهم فى زيادة الصادرات ، وأعداده للمرحلة القادمة التى ستشهد تخفيض الجمارك الى أدنى مستوياتها بحلول عام ٢٠١٠ ، مع التركيز على تحديث قطاع الغزل والنسيج وأيضاً قطاع مواد البناء والتعدين التى تعد من أكبر القطاعات التصديرية فى مصر(٢) ومعالجة التشوهات الجمركية وإزالة معوقات الاستثمار .
- * عدم الدخول فى اتفاقيات تجارية جديدة قبل تفعيل الاتفاقيات الحالية وتشجيع القطاع الخاص والمصدرين للاستفادة من الاتفاقيات الدولية الإقليمية (٣) .

(١) تشجيع توجه الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية ، مع توفير وسائل تأمينية لتفادى مخاطر التجارة وذلك بالانضمام لوكالة تأمين التجارة الأفريقية نظراً لانتخفاض النسبى للتواجد المصرى فى الأسواق الأفريقية – بالرغم من وجود فرص تصديرية كبيرة ، ويرجع ذلك الى ارتفاع تكلفة النقل ، بالإضافة الى وجود قنوات تسويقية أوروبية – خاصة فرنسية – مستقرة فى معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها .

(٢) ذلك أنه بالرغم من امتلاك مصر بميزة نسبية فى الملابس والمنسوجات ، ألا أنها تحتل المرتبة (٨) فى المنسوجات ، (٣٢) فى الملابس، والمرتبة (٤٠) فى المنتجات المعدنية عام ٢٠٠٦ . هذا وفى إطار الشراكة المصرية الأوروبية بدأت مصر فى تنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حيث ساهم الاتحاد الأوروبى فى البرنامج بمنحة قدرها ٢٥٠ مليون يورو بنسبة ٥٩% من اجمالى التكلفة بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصرى فى الأسواق الخارجية ، وقد تولى مركز تحديث الصناعة المصرية والإشراف الكامل على تنفيذ البرنامج منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، علماً بأنه لم تظهر أية نتائج ملموسة لهذا البرنامج حتى نهاية عام ٢٠٠٧ .

(٣) مثل اتفاقية التيسير العربية ، حيث تشير تجارب التعاون الإقليمى الحديثة الى أن الدول الاعضاء فى تجمع إقليمى تستطيع تعظيم الاستفادة من الآثار الديناميكية إذا توافر تحرير التجارة ، حيث يودى الى اتساع الأسواق وزيادة المنافسة ، والتخصص وفقاً للمزايا النسبية ، كذلك الاستفادة من وفورات النطاق الداخلية والخارجية ، وإتاحة فرصة أقوى للتفاوض مع الأطراف الأخرى .

- * ضرورة وجود دراسات جيدة للأسواق ، مع تجاوز غايات البيع والتركيز على مفاهيم خدمة ما بعد البيع والمحافظة على ثقة المستهلك فضلا عن تنويع وتطوير المنتج وفقا لتغير أذواق واحتياجات المستهلكين .
- * وجود تشريع خاص بنقل التكنولوجيا يحدد الأسس النمطية ، بحيث يحتوى على اشتراطات محددة خاصة بالحصول على حق المعرفة (الـ know How) (°)
- مع بناء القدرة التكنولوجية الذاتية .
- * ضرورة الاهتمام بتحسين التعليم وتأهيل وتدريب العمالة .
- * ضرورة توجيه السياسة الصناعية نحو دعم الأنشطة وليس القطاعات ، وذلك فى إطار الدروس المستفادة من تجربة شرق آسيا ، وتوسيع قدرات الاقتصاد على انتاج سلع جديدة (°°) ، مع ربط الدعم بشرط معايير الانتاجية والصادرات .
- * العمل على الحفاظ على الأسواق الخارجية الحالية ومحاولة فتح أسواق جديدة للمنتجات الصناعية من خلال عدم تركيز توزيعها الجغرافى وتنويع المنتجات من خلال ديناميكية أعلى (°°°) .
- * الترويج للصادرات من خلال توفير البيانات عن الأسواق الخارجية ، والمشاركة فى المعارض الدولية واقامة المراكز التجارية ، وتفعيل دور جهاز التمثيل التجارى (°°°°) .
- * تعزيز التعاون العربى المشترك التى تمثل أهدافا طويلة الأجل .
- * اتباع استراتيجية تنمية الصادرات لزيادة القدرة التنافسية فى إطار حماية حقوق المصدر المصرى وتخفيض الأعباء الادارية والسيادية (°°°°°) .

(°) قانون الملكية الفكرية فى مصر رقم ٨٢ صدر عام ٢٠٠٢ ضمن اتفاقية "تريبس" ولم يتضمن شروط محددة لنقل التكنولوجيا .

(°°) ذلك أن مصر بدءا من ١٩٩١ ، اتجهت الى الحد من السياسات الصناعية التى تدعم الصناعات القائمة ، وتحرير التجارة ، وبلا حظ أن السياسة الصناعية تساند قطاعات بعينها (السياحة - واستصلاح الأراضى) مع التركيز بصفة خاصة على حوافز الاستثمار ، ولم تكن هناك جهود لدعم الأنشطة الجديدة فى مجالات يتمتع فيها الاقتصاد بميزة نسبية وتنافسية ، وأعلى معدلات الحماية الفعالة تقدم الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية فضلا ، عن ذلك فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل المجال الوحيد الذى تم فيه بانتظام اتباع سياسة صناعية جديدة بدافع مساندة تلك المنشآت دون مراعاة اعتبارات أخرى مثل تحقيق التنوع من خلال انتاج منتجات جديدة أو تطبيق اساليب انتاجية جديدة .

(°°°) ويتحقق ذلك من خلال اجراء دراسات حول الطلب العالمى للمنتجات التصديرية وأفاق تطوره فى المستقبل مع رفع مستوى جودة المنتجات واستحداث أساليب التسويق الحديثة (باعداد كتالوجات الكترونية للمنتجات والاتصال بمواقع اليكترونية متخصصة فى مجالات الترويج) ، والالتزام بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية .

(°°°°) تشجيع توجه الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية ، مع توفير وسائل تأمينية لتفادى مخاطر التجارة وذلك بالانضمام لوكالة تأمين التجارة الأفريقية نظرا لانخفاض النسبى للتواجد المصرى فى الأسواق الأفريقية - بالرغم من وجود فرص تصديرية كبيرة ، ويرجع ذلك لى ارتفاع تكلفة النقل ، بالإضافة الى وجود قنوات تسويقية أوروبية - خاصة فرنسية - مستقرة فى معظم هذه الدول مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها .

(°°°°°) هذا وقد صدر قانون تنمية الصادرات رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ وعدد من التعديلات التشريعية مثل تعديل بعض مواد قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وصدر بعض القرارات التنفيذية ، على رأسها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية ، وقرار وزير الخارجية رقم ٧٢٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن صندوق تنمية الصادرات .

- ♦ زيادة كفاءة العمل بالفظم الجمركية ، مثل السماح المؤقت والرد الضريبي ، وعمل آلية متكاملة تضمن سرعة استرداد هذه الضرائب خلال فترة وجيزة من تاريخ إعادة التصدير ، من خلال انشاء شبكة اتصالات يجرى من خلالها ربط الموانئ بوحدة مركزية فى قطاع الجمارك .
- ♦ تفعيل دور جهاز مكافحة الدعم والإغراق التابع لقطاع التجارة الخارجية ، لحماية مصالح المصدرين المصريين فى الأسواق الخارجية ضد الممارسات التجارية غير العادلة التى قد تلجأ إليها بعض الدول لحماية أسواقها ولخفض وارداتها من الخارج .

ماهية آليات النهوض بالقدرة التنافسية ، يتم ذلك من خلال :

- أهداف على المدى القصير : تحقيق معدلات أعلى للنمو : من خلال تنمية الصادرات ، وزيادة الاستثمار الاجنبى المباشر فى الصناعات التصديرية .
- أهداف على المدى المتوسط : تعزيز انتاجية المنشآت الصناعية القادرة على دعم التنوع الانتاجى : من خلال سلسلة من برامج مباشرة لدعم التنافسية (القومية والعالمية) ، وزيادة دور الدولة فى التركيز على الابتكار، التكنولوجيا والمعلومات .
- أهداف على المدى الطويل : تطوير وتحسين الجانب التكنولوجى للصادرات المصنعة : من خلال زيادة حصة الصادرات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية .

السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف

أهمية السياسات التجارية

- ♦ إعادة النظر فى هيكل التعريفات الجمركية فى مصر وتقليص حدة التشتت والتباينات بين فئاته والارتكاز على التعريفات الجمركية كآلية للسياسة الحمائية وليس أداة للجباية .
- ♦ اللجوء الى بعض أنظمة تراخيص الاستيراد كأنظمة حمائية لبعض القطاعات مثل المنسوجات والملابس والأحذية والأرز وكذلك إقرار العودة الى تطبيق بعض آليات الرقابة الادارية لتقليص الواردات كلما دعت الضرورة ووضع قيود على صادرات المنتجات المستهلكة للطاقة .
- ♦ من حق الدولة أن تتمسك بحق التنظيم والاشراف على بعض القطاعات لأهميتها الاستراتيجية .

* من حق الدولة تبني سياسة تشجيع للصادرات تقوم على منح بعض الشركات المصدرة للخارج مزايا ضريبية شريطة أن تلتزم بمكون محل معين يتم الاتفاق عليه فضلا عن منح أشكال مختلفة من الدعم المباشر وغير المباشر للصناعات التصديرية (تكاليف الشحن والرسوم الادارية) وبما لا يخل بالتعهدات مع منظمة التجارة العالمية .

* أهمية تطبيق المواصفات والمقاييس المعيارية الدولية للجودة .

ب- سياسة سعر الصرف

* توضح الخبرة التاريخية أن الدول الآسيوية قد انتهجت سياسة تثبيت سعر الصرف عند مستويات تنافسية (أى استهداف سعر الصرف الحقيقي) وذلك فى إطار سياسة النمو الموجه بالتصدير . وأن هذه السياسة قد ساعدت على تخفيض التوقعات التضخمية ووضع حدود على أسعار السلع القابلة للتجارة وزادت من ثقة المستثمرين أى أن هذه المعجزة قد تحققت بفعل سعر صرف فعلى مستقر مع إمكانية التنبؤ به ، ومع ذلك فإن هذه الدول لم تعول فقط على سياسة سعر الصرف التنافسية بل أجرت الإصلاحات الهيكلية التى مكنتها من زيادة نسبة السلع الصناعية التحويلية فى اجمالى الصادرات بالتزامن مع اتباع سياسة مالية ونقدية مواتية .

* أشارت الأزمة المالية الى خطورة اقتران اتباع سياسة سعر الصرف الثابت مع سياسة تحرير الحساب الرأسمالى .

* لا يعتبر سعر الصرف محورا مناسباً لارتكاز السياسة النقدية بالنسبة الى الاقتصاديات الكبيرة المتنوعة والمفتوحة ماليا (مثل كوريا) .

* مع انتقال الدول الثلاث من مرحلة النمو الموجه بالتصدير الى مرحلة النمو الاقتصادى الكثيف المعرفة والابتكار أصبح سعر الصرف الحقيقى ليس هو المحدد الوحيد لأداء الصادرات وذلك فى ضوء حقيقة ارتفاع نسبة الواردات من السلع الوسيطة (المكونات والأجزاء مما يبطل التأثير الوسيط لأسعار الصرف الحقيقية على أداء الصادرات ، فهناك متغيرات قد تكون أكثر تأثيرا مثل ارتفاع امكانيات الانتاج ، البنية التحتية والمعلوماتية والمهارات فى ظل تجزئة الانتاج وتنمى دور الشركات المتعددة الجنسيات .

* أهمية التنسيق والتعاون بين الدول لتقليل المتغيرات فى سعر الصرف البينى فى ظل وجود شبكات انتاج اقليمية وهو درس لابد أن تنتبه له مصر والدول العربية فى حالة تنمى التجارة البينية العربية وتزايد التشابكات الاقليمية للانتاج .

* اتسم نظام سعر الصرف في مصر بالحياد حيث لم يتم الالتفاف الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال في مرحلة التسعينات . ونظرا لما هو معروف بالنسبة لمصر من أن أزمات العملة والأزمات المالية تكمن أساسا في طبيعة النظام المالي أكثر من مشكلة نظام ربط العملات ، فإنه يلزم معه ايلاء اهتمام بحساب سعر الصرف الحقيقي والفعلى وضمان استقرارهما حتى تنجح مصر في تطبيق سياسة النمو الموجه بالتصدير .

* أن اعتماد التثبيت على محور ارتكاز غير مناسب في عالم يتميز بالتقلبات الشديدة بين أسعار العملات الثلاث الرئيسية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، كما اكتشفت دول جنوب شرق آسيا مؤخرا إن الخيار الواقعي الوحيد أمام الدول النامية والناشئة يتمثل في اتباع نظام به قدر كبير من المرونة في أسعار الصرف.

* أن المصدر الأساسي للتضخم وهو :العجز المالي. ويعتبر التضخم مشكلة نقدية ناشئة عن الارتفاع الشديد في معدلات نمو المعروض النقدي، والناتج عن الحاجة إلى تمويل العجز المالي. وفي ظل هذا السيناريو، تقوم الدول التي تحتاج إلى تمويل العجز المالي باختيار نظام سعر صرف متوافق مع هذا الهدف، أي نظام مرن لسعر الصرف.

* إن التبنى المفاجئ للتعويم نتيجة لتناقص الاحتياطيات، كما فعلت العديد من الدول الآسيوية مؤخرا، قد يكون له تأثير معاكس بإثارة المزيد من الذعر بين المستثمرين المعنيين.

* ان فتح الباب أمام التدفقات الخارجية دون مراعاة لمدي قدرة المؤسسات المالية علي التعامل مع هذه التدفقات بكفاءة، ودون توافر الأطر القانونية اللازمة، وضعف تنفيذ الأحكام المعمول بها، بل وانتشار البيروقراطية والرشوة، جميعها مقدمات لأزمة مالية أكيدة. ولقد نبهت دراسات عديدة للأزمة التي قد تعصف باقتصادات الدول النامية حديثة العهد بالتحريك المالي، ذلك ان الانفتاح المالي financial openness يعرض الاقتصاد وبسهولة للصدمات الخارجية. حتى لو لم يكن هناك أي تشوهات في أساسيات الاقتصاد القومي، فإن حركات رؤوس الأموال الساخنة وحدها كفيلة بإثارة الأزمة . ولذا يتعين القراءة المتأنية لمؤشرات البورصة المصرية .

ثالثا : سياسات سوق العمل النشطة والصناعات الصغيرة

١ - على الرغم من أن برامج سوق العمالة النشطة لا تعتبر الحل الأمثل للبطالة ، إلا

أن بعضا منها يمكن أن يكون ذا فاعلية ملموسة للتخفيف من حدة البطالة .

٢ - لا يجب أن تحل سياسات سوق العمل النشطة محل الدعم المادى للباحثين عن

عمل من خلال التحويلات ، لذا يجب صياغة نظام معين يمزج بين سياسات العمل

النشطة ونظيرتها السلبية ، وذلك لتعظيم الفائدة المتحققة من خلال الموارد

المتوافرة لدعم سوق العمل .

- ٣- هناك ضرورة لتحديد التكاليف التى تترتب على هذه البرامج ، وخاصة التكاليف المادية وتكاليف مزاحمة القطاع الخاص ، و deadweight losses ، كما يجب مقارنة تلك التكاليف بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التى تتحقق من خلال برامج سوق العمل النشطة .
- ٤- قامت الحكومة المصرية ببعض الجهود للتصدى لمشكلة البطالة ، إلا أنه يعتقد أن هذه الجهود كانت متناثرة ، ولم تتم تحت مظلة واضحة لسياسة التشغيل على المستوى القومى .
- ٥- إن شعار الاستثمار من أجل التشغيل لن يؤتى ثماره تلقائيا فى توفير قدر أكبر من فرص العمل دون دمج سياسة الاستثمار فى إطار سياسة فعالة للتشغيل ، وخاصة فيما يتعلق بالفن الانتاجى ودرجات الكثافة الرأس مالية/العمالية المصاحب للاستثمار ، ونمط توزيعه جغرافيا واتساق هذا النمط مع توزيع المتعطلين على مستوى المحافظات ، ومدى تكامله مع المشروعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى .
- ٦- سياسة تفعيل الروابط بين الاستثمار والتشغيل ، من خلال :
- ♦ استهداف الاستثمار كثيف عنصر العمل - بما يخدم استراتيجية التشغيل - فى بعض الأنشطة الصناعية ، مثل صناعات : الغزل والنسيج والمنسوجات والملابس الجاهزة ، والصناعات الالكترونية ، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والأنشطة الخدمية كثيفة العمل ، وبذل جهود كافية لزيادة تدفقات الاستثمارات الواردة من الدول الآسيوية ذات الوفرة الكبيرة فى عنصر العمل ، وخاصة من دولتى الصين والهند .
 - ♦ منح علاوة للمشروعات الاستثمارية كثيفة العمال مثل نسبة من التكاليف الاستثمارية لها ، مع ربط الحوافز المقدمة للاستثمار بتحقيق حجم معين من التشغيل ، بالإضافة الى التوسع فى آلية مساهمة الدولة بنسبة فى تكاليف التأمينات الاجتماعية على النحو الذى تم فى المشروعات الاستثمارية فى صعيد مصر .
 - ♦ استمرار سياسات تبسيط اجراءات اقامة الأعمال وتأسيس المشروعات ، والعمل على تقصير الفترة بين اجراءات تأسيس الاستثمار وبدء الانتاج ، سواء تمثل هذا فى اختصار الفترة اللازمة للحصول على تراخيص التشغيل للمشروعات وتراخيص البناء ، أو منح الموافقات على تخصيص الأراضى للمشروعات .

• مساهمة الاستثمارات الحكومية بنسبة قليلة (١٠%) مثلا من اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروعات الانتاجية كثيفة العمالة التى تتطلبها الأسواق المحلية والاجنبية ، بما يحفز القطاع الخاص على الاكتتاب والدخول فى هذه المشروعات .

• تفعيل الاندماج فى نظم الانتاج الدولية وسلاسل القيمة المضافة العالية ، واجراء دراسات لفهم وتحليل سلاسل القيمة المضافة العالية بعمق فى الأنشطة الانتاجية والخدمية كثيفة العمل ، وفى هذا الصدد يجب تشجيع مشاركة الشركات المحلية فى سلاسل التوريد التابعة للشركات المتعددة الجنسيات .

٧ - تصميم سياسات لسوق العمل النشطة

ويتكون البرنامج التنفيذى المتكامل لحل مشكلة البطالة فى الأجل القصير والمتوسط ، من حزمة برامج فرعية (ثمانية برامج) ، وهى تهدف الى تنشيط سوق العمل فى الاقتصاد المصرى وتوفير المزيد من فرص العمل ، وذلك على النحو التالى :

- البرنامج الأول : توفير فرص العمل من خلال التوسع فى المشروعات الصغيرة والإقراض الشعبى .

- البرنامج الثانى : دعم التشغيل فى القطاع الخاص المنظم

- البرنامج الثالث : تنمية الطلب على العمالة المصرية فى الأسواق العربية والأجنبية

- البرنامج الرابع : توفير فرص عمل فى قطاعات التعليم والصحة

- البرنامج الخامس : تحسين وتنظيم أحوال القطاع غير المنظم

- البرنامج السادس : رفع كفاءة التدريب والتأهيل ، من خلال انشاء صندوق

قومى للتدريب .

- البرنامج السابع : تحسين خدمات التشغيل

- البرنامج الثامن : تطوير نظام معلومات سوق العمل

• يجب أن يراعى عند تصميم هذه البرامج المبادئ الأساسية التالية :حسن التخطيط والتصميم ، اجراء تحليلات المنافع والتكاليف ، التنفيذ الكفء للبرامج وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين الجهات القائمة عليها ، التحديد الدقيق للفئات المستهدفة ، أنظمة المتابعة والحوكمة المستمرة . وبالإضافة الى هذه البرامج الأنشطة يجب تطبيق بعض الآليات السلبية . وخاصة فيما يتعلق بتفعيل آلية اعانات

البطالة ، وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر فى قانون سوق العمل المصرى ليتوافق مع المستجدات العالمية والمحلية فى سوق العمل ، وخاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور .

بالنسبة للصناعات الصغيرة :

- ١- ضرورة انشاء مكتب بوزارة التجارة والصناعة لمتابعة الأداء اليومى أو الاسبوعى للصناعات الصغيرة لإزالة كافة المشاكل .
- ٢- اهمية انشاء شركة لتطوير التكنولوجيا بما يتفق والاحتياجات التكنولوجية لهذه الصناعات .
- ٣- توطن المشروعات الصغيرة بالريف حيث يمكن للجمعيات الأهلية تقديم قروض بدون فائدة لأصحابها بشرط تشغيل عدد من العمالة .
- ٤- الاستفادة من البنية الأساسية للمشروعات الصناعية الكبيرة التى لم تستطع المواءمة مع المتغيرات المحلية وتأجيرها لوحدات صغيرة للأفراد .
- ٥- يمكن لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة توفير المعدات والآلات بنظام الشراء التأجيرى بنظام تفاضلى .
- ٦- وضع خطة لضمان القروض من خلال خلق احتياطى بالبنك المركزى لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات الصغيرة . ويمكن للحكومة ان توفر منحاً متمثلة فى توفير مكاتب التليفون ومخازن للمواد الخام وسيارات النقل .
- ٧- تعزيز آلية التعاقد من الباطن حيث يمكن للحكومة بالاتفاق مع الشركات الكبيرة ان تترك للصناعات الصغيرة مسألة تصنيع بعض الاجزاء من المعدات الهندسية والمنتجات الخفيفة والمتوسطة الاستهلاكية وبعض الالكترونيات كثيفة العمل (بنسب يتفق عليها)
- ٨- اللجوء الى تدابير حماية تشريعية للصناعات الصغيرة للحد من انتاج أنواع من المنتجات لصالح قيام المشروعات الصغيرة بإنتاجها وتصريفها مع تخصيص عدد من المنتجات قصراً على الصناعات الصغيرة .
- ٩- اتباع سياسة التميز السعري : حيث تعطى أولوية للشراء من انتاج الصناعات الصغيرة مقابل سعر يزيد (بنسب يتفق عليها) على السعر الذى يبيع به كحافز ، تقديم منح مالية متمثلة فى نسبة معينة من قيمة الاستثمار الثابت للصناعات الصغيرة الجديدة ، منح خاصة بتوفير مستلزمات الانتاج من كهرباء وماء وخلافه .
- ١٠- تفعيل تنفيذ الاعفاءات الضريبية الممنوحة للصناعات الصغيرة من خلال وضوح اللائحة التنفيذية لقانون المشروعات الصغيرة .

رابعاً : الأبعاد العلمية والتكنولوجية

* أهمية ان تعتمد الحكومة مجموعة من الحوافز لأنشطة البحوث والتطوير تتمثل في البنية الإدارية ووحدات البحث والتطوير وامتيازات ضريبية ودعم تمويلي فضلاً عن تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انشاء اتحادات للبحوث والتطوير (وتمويل نسبة معينة من تكاليف البحث والتطوير في المشروعات الكبرى ونسبة اكبر في المشروعات الصغيرة) .

* أهمية زيادة ميزانية البحث العلمي والتكنولوجي بما يضاعف النسبة السنوية الحالية خلال سنتين أو ثلاثة على الأكثر مع الزام الشركات الصناعية باستثمار نسبة معينة من ارباحها على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع زيادة نصيب الاتفاق على البحث الاساسية .

* انشاء مركز نقل التكنولوجيا لإمداد الصناعات بالمعلومات عن التكنولوجيا المتاحة وبدائلها وعارضيتها .

* يمكن البدء في بعض مشروعات البحث والتطوير في مشروعات البحوث الاساسية وفي الأنشطة عاليه (المخاطر مثل اشباه الموصلات ، بعض انواع الكمبيوتر ٠٠) .

* دراسة بناء نظام وطني حقيقي للابتكار وتوجيه التعليم نحو صناعات المستقبل (الاتصالات والمعلومات)

* التشدد في تطبيق قوانين براءات الاختراع .

خامساً : دور الدولة في المجال الاجتماعي

ان التجربة الآسيوية في مجال التأمينات وشبكات الأمان الاجتماعي قد لا تقدم صورة ايجابية أكثر اشراقاً يمكن استلهاها في تطوير البعد الاجتماعي في مصر ، حيث اضطلعت الدولة بدور محدود في مجال السياسات الاجتماعية . فعند ترك الدولة المجال للشركات الكبرى (شركة الرفاهة) اثبتت التجربة عدم فعالية دورها حيث طبقت هذه السياسات على فئات بعينها وفقاً لشروط محدودة .

ضرورة النظر الى مفهوم التنمية الاجتماعية ليس كهدف فقط وانما كنسق متكامل في اطار سياسة التنمية ككل دون الاكتفاء بدورها في الحد من الفقر . ويضاف الى ذلك ان الدولة مسنولة مسنولية اجتماعية تجاه حماية الفئات الفقيرة والمهمشة حتى في ظل اطلاق آليات السوق الحرة .

أما على مستوى آليات تحقيق اهداف السياسة الاجتماعية فيمكن بلورتها في النقاط التالية :

* قيام الدولة بتحديد حد أدنى من تكاليف مستوى المعيشة من خلال مسح سنوي وذلك لكل من الحضر والريف .

- * دراسة أنظمة التأمين الصحي في الصين للاستفادة منها وهي :
- التأمين الطبي ، التأمين ضد البطالة ، تأمين الأمومة (بنسبة ١ % من الاجر مثلا) .

- تطوير نظام متعدد المستويات للتأمين الصحي : بمعنى وضع نظام الاعانات للنفقات الطبية الكبيرة لتسوية النفقات الطبية التي يتجاوز الحد الاقصى من مدفوعات النظام الطبى الاساسي (بحيث تكون اقسط التأمين الطبى التكميلى تمثل نسبة معينة % من اجمالى فاتورة الاجور وتدون كجزء من التكلفة .
- اضافة فقرات في الدستور المصرى خاصة بالرفاهة وحماية الاطفال وكبار السن وحماية الفئات الفقيرة والمهمشة .
- دراسة فكرة تقديم اعانات للبطالة .

سادسا : تنمية القدرات البشرية بالتركيز على منظومة التعليم

- لابد من استقراء بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم في الدول الآسيوية المختارة حتى تتأتى الاستفادة من تجارب هذه الدول الثلاثة بالنسبة لتطوير منظومة التعليم فى مصر :
- * مؤشرات الاتفاق على التعليم بالنسبة للنتائج المحلى والاتفاق الحكومى ، ثم حساب نصيب التلميذ من الاتفاق على مستوى المراحل المختلفة .
- * معدلات الالتحاق بالمرحلة الأولية ما قبل الابتدائى والابتدائى .
- * نسب من هم في الفئات العمرية المختلفة غير ملتحقين بأى مرحلة تعليمية .
- * معدلات الامية بين السكان فى الفئة العمرية ١٥ عاما فأكثر .
- * معدلات وصول الجيل الملحق بالمرحلة الابتدائية الى نهاية المرحلة الابتدائية ونسب الرسوب بتلك المرحلة .
- * مؤشرات نوعية التعليم الاساسي باعتباره ثمرة كفاءة الاتفاق التعليمى وانعكاس لحسن الإدارة للعملية التعليمية (اى مستوى معامل كفاءة اداء المنظومة التعليمية) .
- * حوافز المعلم : حرية الاختيار الذاتى للمقررات والمناهج التعليمية فى مادتي الرياضيات والعلوم وكذلك مستوى الدخول النقدية والحقيقية للمعلمين .
- * توزيع الطلاب النسبى بين مجالات الدراسة بالتعليم العالى .
- ويستطيع القارئون على التعليم الاسترشاد بقيم مؤشرات كوريا الجنوبية كقيم مرجعية Benchmark على اعتبار انها سبقت كل من ماليزيا والصين فى اعطاء أولوية لتطوير مستوى التعليم والبحث والتطوير نظراً لتبكيرها الزمنى فى الاخذ بخطوات ملموسة تجاه تطوير سياساتها التعليمية بحيث مثلت هذه المنظومة السند والأساسى فى انطلاقتها نحو

التنمية الاقتصادية والاجتماعية . حيث يتعين ان تستهدف السياسة التعليمية في مصر إحداث تغيير في منظومتها في شكل اهداف رقمية يقترح تحقيقها في مدى زمنى وليكن عشر سنوات .

سابعاً : التنمية المستدامة والانتاج الأنظف

ان الدول الاسيوية الثلاث قد اعطت أهمية قصوى وأولوية لقطاعات مثل التعليم والبحث والتطوير والتصنيع وحقت نجاحات في هذه المجالات إلا ان ما تحقق يفوق ما تحقق في مجال البيئة التى واجهت تدهوراً . استناداً الى قراءة مؤشرات مكونات الاستدامة البيئية فإن الاداء البيئى في مصر كان جيداً في بعض الاحيان وسيناً في احياناً اخرى بالمقارنة بالدول الثلاث وهو ما يتطلب الاهتمام بمجالات مثل نوعية الهواء ونوع المياه والنمو السكانى في الكفاءة البيئية وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى وهو ما يتطلب التحرك على المحاور الآتية : -

- الاستراتيجية

- ♦ وضع استراتيجية وطنية للبيئة على غرار ما وضعته الصين تتضمن رفع كفاءة استخدام الموارد وتطوير الانتاج الأنظف وتدوير المخلفات وخفض تكاليف معالجة التلوث وتطوير مصادر الطاقة الجديد وتغير اسلوب الانتاج التقليدى الى اسلوب الصناعة الايكولوجية .
- ♦ تعزيز الرقابة الإدارية للبيئة والاهتمام المتوازن بالوقاية من التلوث وزيادة الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة .
- ♦ ادراج موضوع حماية البيئة ضمن المناهج الدراسية وبناء المدارس والاحياء الصديقة للبيئة .

السياسات والتشريعات

- ♦ انشاء صندوق لمواجهة التلوث البيئى لدعم وتمويل بعض المشروعات المتعلقة بعمليات معالجة المخلفات .
- ♦ الاهتمام بتحسين فعاليات الطاقة لخفض استهلاكها لوحدة الناتج المحلى مع خفض نسب الملوثات الرئيسية : كان يستهدف مثلاً التخفيض بنسبة ١٠% أو ٢٠% من استهلاك الطاقة لوحدة الناتج خلال الخمس سنوات القادمة مع خفض نسب الملوثات بنسبة ١٠% أو ٥% وان تتوافر آليات لمتابعة والرقابة والتقييم للبرامج المستهدفة .
- ♦ الاهتمام بوضع قوانين تفرض عقوبات على الجرائم البيئية وتخفيض نظم مراقبة نقاء الهواء وآليات واجراءات منع تلوثه ووضع معايير استخدام الوقود

بنسب الكبريت المنخفضة وتحريم استعمال الوقود السائل والفحص الدورى على السيارات .

ثامنا : دور الدولة والنحولات الديمقراطية

- ١ - ان دور الدولة الفعال من حيث التدخل وتوجيه الاقتصاد ضمن النموذج الأتمائى (مفهوم الدولة التنموية) قد تميز بالمرونة والانتقائية والتناسق بدلا من الضبط أو التوجيه ، وإن تدخل الدولة قد تميز بالاستقلالية إزاء الجماعات الاجتماعية واستند على جهاز بيروقراطى قادر على تنفيذ سياسة الحكومة .
- ٢ - الالتزام السياسى بقضية التنمية داخل صيغة شراكة بين الدولة والقطاع الخاص .
- ٣ - عدم ربط الجهاز الحكومى باعتبارات التشكيلة الحزبية أو السياسة القائمة سواء فى تكوينه العضوى أو فى توجهات النشاط .
- ٤ - ان الديمقراطية لا تعد شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية بل أن الديمقراطية كانت نتيجة للتنمية الاقتصادية حيث ساهمت فى إحراز عدد من المتغيرات ساعدت على تغير قيم وسلوكيات الأفراد فى الاتجاه المطالب بالديمقراطية .
- ٥ - ان الدولة قد تستطيع تنفيذ برامجها فى إطار من السلطوية والاتوقراطية .
- ٦ - ان الأنظمة السياسية فى الدول الآسيوية قد استندت على خصوصية مجتمعية تؤثر على السلوك الفردى حيال السلطة ورموزها وان هناك اختلافات عن النمط الغربى حتى وأن توافرت المكونات الأساسية مثل الانتخاب والمرشحين والتعددية الحزبية ولذلك فإن اسلوب الديمقراطية قد يمكن ممارسته ويستوحى من التجارب التاريخية والحضارية والمهم ضمان توافر الحريات المدنية مثل حرية الاجتماع والتقييد والصحافة الحرة وحرية اختيار الممثلين والنزاهة لعمليات الترشيح والانتخاب والتمثيل البرلمانى (شريطة عدم اللجوء للعنف) .
- ٧ - قد يكون من الأهمية تعميق اللامركزية فى الادارة المحلية سواء ماليا أو إداريا .

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. إبراهيم الأخرس، ٢٠٠٥، التجربة الصينية الحديثة في النمو (هل يمكن الإقتداء) ، إيتسراك للنشر والتوزيع ، القاهرة.
٢. إبراهيم الأخرس، ٢٠٠٥، التجربة الصينية الحديثة في النمو ، إيتسراك للنشر والتوزيع ، القاهرة.
٣. إبراهيم العيسوى ، ١٩٨٦، مدى واقعية الآمال المعقودة على الاستثمارات الأجنبية، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين ، القاهرة.
٤. إبراهيم العيسوى، ١٩٩٥، نموذج النمو الآسيوية والبحث عن طريق التنمية ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
٥. إبراهيم نافع، ١٩٩٩، الصين معجزة في نهاية القرن العشرين ، الأهرام ، القاهرة.
٦. إسماعيل صبرى عبد الله، ١٩٩٩، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، القاهرة.
٧. إكرام بدر الدين ، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا ، فى كتاب التحولات الديمقراطية في آسيا.
٨. الاونكتاد، ٢٠٠٢، تقرير الإستثمار العالمي.
٩. البنك الدولي ، ٢٠٠٥، ندوة دعم شبكات الضمان الإجتماعى فى مصر، الأقصر - جمهورية مصر العربية ، ١٨ - ١٩ فبراير.
١٠. التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٨. العرب و التفاعلات الدولية، الاهرام، مصر، يناير، ١٩٩٩، ص ٢٨.
١١. التمثيل التجارى ، " الموقف الإقتصادى فى كوريا الجنوبية " ، تقرير غير منشور ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
١٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٥، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٣. الحزب الوطنى الديمقراطى ، " الاستثمار والتشغيل " ، ورقة سياسات ، المؤتمر العام التاسع ، نوفمبر ٢٠٠٧.
١٤. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، ٢٠٠٥، استعراض أنشطة التنمية المستدامة والإنتاجية، العدد الرابع، الأمم المتحدة.
١٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، ٢٠٠٥، البيئة فى السياق عبر الحدودى فى منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة ، الأمم المتحدة.
١٦. اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، ٢٠٠٧، نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة - وثيقة اطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجة اعداد المؤشرات لها، وزارة الدولة لشئون البيئة.

١٧. المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٠، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة العاشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠، يوليو.
١٨. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل - من المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة ١٩٨٢ (١٩٥٢ - ١٩٨٠).
١٩. الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة لسوق المال ٢٠٠٧ - الهيئة العامة لسوق المال - مصر ٢٠٠٧.
٢٠. أمينة حلمي، ٢٠٠٨، نظام المعاشات الجديد في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٤٥، فبراير، الأهرام، القاهرة.
٢١. أندريا فيلاسكو، أسعار الصرف في الأسواق الناشئة: التعويم نحو المستقبل، ترجمة: ياسر سليم ومراجعة: د. أمينة حلمي، ورقة عمل رقم ٤٦، نوفمبر ٢٠٠٠، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
٢٢. انور عبد الملك، ٢٠٠٦، الصين في عيون المصريين، دار الهلال.
٢٣. أيمن محمد إبراهيم هندی، ٢٠٠١، محادثات أزمة العملة في مصر، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض.
٢٤. تش ون، ١٩٨٦، الصين في عهدها الجديد، ترجمة محمد أبو جراد، دار النشر الجديدة، بكين.
٢٥. تشونغ تشينغ، ١٩٨٩، كل شيء عن الصين، مجلد ٣، دار النشر الجديدة، تليد.
٢٦. جعفر كزار أحمد، ١٩٩٧، الصين بعد رحيل دينج شياوبينج، السياسة الدولية ١٢٨ إبريل.
٢٧. جهاز شئون البيئة المصري (١٩٩٩-٢٠٠٦). نوعية الهواء في مصر. تقارير سنوية. برنامج المعلومات والرصد البيئي - مكون رصد النماذج الكوري للتنمية: تحرير محمد السيد سليم (دكتور)، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
٢٨. جهاز شئون البيئة المصري (٢٠٠٢). الدليل العام للرصد الزاوي البيئي للصناعة المصرية. مشروع المشروع المصري للحد من التلوث. وزارة الدولة لشئون البيئة. الدلائل القطاعية والأدلة الإرشادية.
٢٩. جهاز شئون البيئة المصري (٢٠٠٢). دليل إدارة المخلفات الخطرة الصناعية. مشروع التحكم في التلوث الصناعي. وزارة الدولة لشئون البيئة.
٣٠. جهاز شئون البيئة المصري (٢٠٠٣). إدارة المخاطر الكيميائية في الصناعة. مشروع التحكم في التلوث الصناعي. وزارة الدولة لشئون البيئة. نشرة معلومات فنية.
٣١. جهاز شئون البيئة المصري (٢٠٠٣). دليل التوافق البيئي. مشروع التحكم في التلوث الصناعي. وزارة الدولة لشئون البيئة.
٣٢. جهاز شئون البيئة المصري (٢٠٠٤). الاستراتيجية وخطة العمل للإنتاج الأنظف في الصناعة المصرية. وزارة الدولة لشئون البيئة.
٣٣. جهاز شئون البيئة المصري (٢٠٠٦). تقرير حالة البيئة في مصر. وزارة الدولة لشئون البيئة.
٣٤. جهاز شئون البيئة المصري (٢٠٠٨). نشرة المؤشرات البيئية - العدد (٢). وزارة الدولة لشئون البيئة.

٣٥. جورج قنواطي وريتشارد جوهانسون ، " الصندوق القومي للتدريب - منظمة العمل الدولية ، ٢٠٠٢ .
٣٦. جوردون بيتشيرمان و كارينا أوليفاس و اميت دار " آثار برامج سوق العمالة النشطة : دليل جديد من التقييمات مع الاهتمام الخاص بالدول النامية والانتقالية " ، وحدة الحماية الاجتماعية ، البنك الدولي ، يناير ٢٠٠٤ .
٣٧. حسان خضر ، " مؤشرات أداء التجارة الخارجية ، " المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٥ .
٣٨. حسن القمحاوي ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند .
٣٩. حسن بدوي الخالدي (دكتور) : مكانة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الصيني ، جريدة الصباح ٢٠٠٨/٢/١٧ .
٤٠. حسنين توفيق ، الدولة والتنمية في مصر (الجوانب السياسية ، دراسة مقارنة) ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،
٤١. حنان قنديل " القيم في آسيا " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٦٧ ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ، يناير ٢٠٠٦ القاهرة .
٤٢. حنان قنديل ، ٢٠٠٧ ، القيم والتنمية في آسيا - حالة الصين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٧ .
٤٣. حنان قنديل ، ٢٠٠٧ ، " القيم والتنمية في الصين " في هدى ميتيكس (محرر) القيم الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
٤٤. خالد زكريا أبو الذهب ، ١٩٩٧ ، كوريا الجنوبية وتايوان ، في كتاب العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة .
٤٥. خديجة عرفة محمد ، ٢٠٠٦ ، " العولمة والسياسات الاجتماعية في كوريا " ، كمال المنوفى محرر ، الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
٤٦. ربيع أنور فتح الباب ، ٢٠٠٥ ، النظم السياسية ، جامعة عين شمس .
٤٧. رجاء ابراهيم سليم ، ٢٠٠٣ ، الأطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة .
٤٨. رمزي زكي ، الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا . في ابراهيم ديدوب ، رمزي زكي ، وجودة عبد الخالق . الأزمات الاقتصادية الراهنة في العالم ، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي ، عمان ، ١٩٩٨ .
٤٩. سعاد الشرقاوي ، ٢٠٠٢ ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، دار النهضة العربية .
٥٠. سمير أمين ، ١٩٩٩ ، الإطار الفكري لدراسة مستقبل الجنوب في عالم متغير ، ورقة من إعداد مركز البحوث العربية بإشراف د. سمير أمين .
٥١. سمير توفيق إسحاق ، الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية .
٥٢. سوسن حسن ، ١٩٧٧ ، هونج كونج بعد العودة ، مجلة السياسة الدولية ، الأهرام .

٥٣. شادية فتحى ، ٢٠٠٦ ، محددات عملية صنع السياسة العامة فى كوريا ، فى كمال المنوفى (محرر) الاتجاهات المعاصرة فى السياسة العامة الكورية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية اقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة.
٥٤. صلاح العمروسى ، ١٩٩٩ ، المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسى للتنمية - الدروس المستفادة ، ورقة خلفية فى إطار دراسة "مستقبل الجنوب" ، مشروع مصر ٢٠٢٠ .
٥٥. طارق نوير ، ١٩٩٤ ، تقييم اثر الفن الإنتاجى المستخدم فى قطاع الصناعة المصرى على العمالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، فى الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .
٥٦. عبد الرحمن تيشورى ، تجربة النمو الآسيوية و العوامل التى أدت الى أزمتها ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٧٣ ، ٢٠٠٥ .
٥٧. عبد الرحمن عبد العال ، الهند ، فى كتاب: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا .
٥٨. عبد الرحمن عبد العال ، التجربة الهندية فى نصف قرن ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٩٧ .
٥٩. عزة غيثة ، ٢٠٠٣ ، أهمية التدريب المهنى فى تلبية احتياجات سوق العمل ، نشرة القوى العاملة: تخطيط وتنمية - نشرة فنية ربع سنوية متخصصة فى التدريب ، العدد الخمسون .
٦٠. علا سليمان الحكيم (باحث رئيسى) ، الحسابات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٨٨) ، معهد التخطيط القومى .
٦١. على الدين هلال ، الديمقراطية وهموم الانسان العربى ، فى كتاب "الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار المستقبل العربى .
٦٢. على خليفة الكورى ، ٢٠٠٠ ، مفهوم الديمقراطية ، فى كتاب المسألة الديمقراطية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية .
٦٣. عماد صالح سلام ، ادارة الأزمات فى بورصات الأوراق المالية العربية و العالمية و التنمية المتواصلة ، أبو ظبى للطباعة و النشر ، ٢٠٠٢ .
٦٤. عمرو محبى الدين ، ٢٠٠٠ ، أزمة النمو والدول الآسيوية - الجذور والآليات والدروس المستفادة ، دار الشروق ، القاهرة .
٦٥. عمرو هاشم ربيع ، ١٩٩٥ ، كوريا الجنوبية وقضية التحول من الشمولية الى الديمقراطية ، فى كتاب: "شعور الآسيوية تجارب فى هزيمة التخلف" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
٦٦. فاطمة السيد جلال ، ١٩٩٢ ، دور المشروعات الصغيرة فى التنمية للدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
٦٧. كريس جايلز بعد مضى عقد كامل على كارثة سوروس: استخلاص دروس خاطئة من الأزمة الآسيوية . ٢٠٠٧ فاينانشيال تايمز . العدد ٥١٤٠ - ٢٠٠٧/١١/٧ .
٦٨. لىلى الخواجة ، ٢٠٠٥ ، القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى ، الواقع وسبل تحقيق الطموحات ، القاهرة .

٦٩. مالك عوني ، ٢٠٠٠ ، الانتخابات التشريعية الماليزية ، عبء الانقسامات الاثنية ، كلية السياسة الدولية ، عدد ١٣٩ .
٧٠. مجدى عبد العظيم، دراسة عن الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا، بحث دبلوم ، معهد التخطيط القومى ١٩٩٩ .
٧١. مجلس الشورى، ٢٠٠٣، التقرير النهائى للجنة الإنتاج الصناعى والطاقة "خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الإستفادة من تجارب الدول الأخرى ، مجلس الشورى ، جمهورية مصر العربية.
٧٢. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودى - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، ١٤٤٠ هـ .
٧٣. مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٢ .
٧٤. محمد السيد سليم، ١٩٩٦، النموذج الكورى للتنمية، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٧٥. محمد أمين شلقانى، ٢٠٠١، فهم التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها، مركز الدراسات الآسيوية ، أوراق آسيوية.
٧٦. محمد بكر حسين ، النظم السياسية ، جامعة الأزهر، عام ٢٠٠٣ .
٧٧. محمد سامر القصار. أزمت الأسواق المالية و الدروس المستفادة: الأزمة الآسيوية و اللاتينية ، البنك المركزى السورى، سوريا، ٢٠٠٧ .
٧٨. محمد شريف بشير، الجياد الماليزية.. من مضمار التنمية الى النهوض من الكبوة، ١٩٩٩ .
٧٩. محمد عبد الشفيق عيسى، ٢٠٠٣، عولمة الاقتصاد فى شرق آسيا، فى : آسيا والعولمة ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
٨٠. محمد عبد الشفيق عيسى، ١٩٩٤ ، المحددات الاقتصادية والتكنولوجية للعلاقات المتبادلة بين كوريا الجنوبية ومنطقة الشرق العربى ، ورقة بحثية غير منشورة.
٨١. محمد عبد الشفيق عيسى، ١٩٩٥ ، دور الموارد الأجنبية فى التجربة الائتمانية الكورية ، بحث مقدم للمؤتمر السنوى الأول للدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
٨٢. محمد فؤاد الفاتح ، الصندوق الاجتماعى للتنمية - برنامج تنمية الموارد البشرية " التعليم والتدريب المهنى واحتياجات سوق العمل " عام ٢٠٠٢ .
٨٣. محمد مختار الحلوجى ، "منظومة العام والتكنولوجيا فى مصر" المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٢ .
٨٤. محمد مختار الحلوجى ، منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
٨٥. محمد مرغنى خيرى ، الوجيز فى النظم السياسية ، جامعة عين شمس ، عام ٢٠٠٠ .
٨٦. محمود عبد الفضى، العرب والتجربة الآسيوية (الدروس المستفادة) ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، ٢٠٠٠ .

٨٧. محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.
٨٨. محمود عبد الفضيل، مصر و رياح العولمة، الهلال ، ٢٠٠٤.
٨٩. مدحت أيوب " الصعود الاقتصادي الصيني ومستخلصاته الفكرية " فى مؤتمر علم الاقتصاد والتنمية العربية ٢٨-٣٠ مايو ٢٠٠٥، محمد رضا العدل (محرر)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ٢٠٠٦ .
٩٠. مدحت أيوب ، " الاتجاهات الحديثة فى السياسة الاقتصادية الكورية " مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .
٩١. مرفت عبد العزيز ، سنغافورة - وماليزيا ، فى / كتاب العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا.
٩٢. مركز الدراسات الآسيوية ، أطلس الماليزي ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٣ .
٩٣. مركز الدراسات الآسيوية، " العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا " ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
٩٤. مركز الدراسات الآسيوية، " دور الموارد الأجنبية فى التجربة الإلمانية الماليزية " ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .
٩٥. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٢، تجارب دولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلس الوزراء.
٩٦. مصطفى أبو الفتوح أحمد (دكتور)، إنماء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالدول النامية من خلال الأعمال الجماعية ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة الفكر الإداري المعاصر، ١٩٧٩ .
٩٧. مصطفى كامل السيد ، التكيف الهيكلى ومواجهة الفقر فى علا ابوزيد (محرر) فى قضايا التنمية مركز دراسات الدول النامية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، القاهرة، ١٩٩٦ .
٩٨. معهد التخطيط القومى ، رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى ، الجزء الأول ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٩٩. معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٦، الاقتصاد المصرى بين فرص النمو وتحديات الواقع.
١٠٠. معهد التخطيط القومى، لقاء الخبراء، سلسلة أوراق اقتصادية ، العدد رقم (٥)، أغسطس ٢٠٠٧.
١٠١. منظمة العمل الدولية (م . ع . و) ، " دراسة نحو تحقيق العمل اللائق بشمال أفريقيا " (الفقر والتشغيل وصنع السياسات فى مصر - ملاح عامة) ، أكتوبر ٢٠٠١
١٠٢. منى قاسم، دول جنوب شرق آسيا من الأزمة الى الإصلاح و دور صندوق النقد الدولى (تجربة مستفادة)، بنك مصر ، النشرة الاقتصادية، السنة الأربعون، العدد الثانى، ١٩٩٧.

١٠٣. منير الحمش، الندوة الخامسة عشر حول الاقتصادات الناشئة، حزب البعث العربى الاشتراكى. ٢٠٠٥.
١٠٤. نادر فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأس مالية على التنمية فى مصر فى سياسات "التكيف الهيكلى فى مصر"، فى سياسات التكيف الهيكلى، الأبعاد الاجتماعية " فى أحمد زايد (محرر) الندوة السنوية الثانية ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٠.
١٠٥. نادر فرجاني، البطالة فى مصر: الأبعاد والمواجهة، مركز المشكاة للبحث، القاهرة، ١٩٩٥.
١٠٦. نجلاء الرفاعى، النحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية وتايوان، فى كتاب، التحولات الديمقراطية فى آسيا، محمد السيد سليم (محرر)، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.
١٠٧. نيللى كمال الأمير، "تطور السياسات وعلاقتها بالتنمية فى كوريا" فى كمال المنوفى (محرر) الاتجاهات المعاصرة فى السياسات العامة الكورية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
١٠٨. هالة حلمى السعيد، دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية، بنك الكويت الصناعى، سبتمبر، ٢٠٠٠.
١٠٩. هان ديك كيو، التنمية الصناعية فى مصر مقارنة بكوريا الجنوبية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١.
١١٠. هومى خاراس، "آخر المستجدات فى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادى"، تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٦.
١١١. وزارة البحث العلمى، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، اقتصاديات البحث العلمى، المؤتمر العام، الدورة الثانية عشر، ٢٠٠١.
١١٢. وزارة التأمينات الاجتماعية، مسيرة تنمية، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، العجوزة، القاهرة، ٢٠٠٤.
١١٣. وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، الضمان الاجتماعى والإغاثة"، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٤.
١١٤. وزارة التجارة والصناعة، "مراجعة السياسات التجارية، تقرير مقدم من: ج. م. ع. فى نطاق منظمة التجارة العالمية"، القاهرة، ٢٨ يونيو ٢٠٠٥.
١١٥. وزارة التضامن الاجتماعى، "مكتب الوزير لتطوير الخدمات الاجتماعية"، العجوزة، القاهرة، ٢٠٠٨.
١١٦. وزارة القوى العاملة والهجرة، نشرة سوق العمل المصرى، نشرة ربع سنوية (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٤)، إصدار رقم ٩.

١١٧. ياسر بو حسون و شادى أحمد زهرة، الأسواق المالية الناشئة و دورها فى تنمية الاقتصاد الوطنى" سورية..دراسة تحليلية استشرافية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد ٢٧، العدد الأول، ٢٠٠٥.

ثانياً: قائمة المراجع باللغة الانجليزية

1. Adnan, Ahmad Hezri & Hasan, Mohd Nordin (2001). *Sustainable Development Indicator Initiatives in Malaysia – Novel Approaches and Viable Frameworks*. Institute for Environment and Development (LESTARI).Universiti Kebangsaan Malaysia
2. Aizawa, Hirofumi (2006) *Policy implications toward Green Economics in pollution prevention: theory and problems in Japan*. Courtesy of International Journal of Green Economics (IJGE)
3. Alba, J., Park, D., 2007, An empirical analysis of east Asia's pre crisis daily exchange rates, ERD Working Paper No. 104, Asian Albert G.Z," Science and Technology in China", national University of Singapore.
4. Ali Saleh, Nelson oly Ndubisi, SME Development in Malaysia: Domestic and Global Challenges, University of Wollongong, Economics Working Paper Series,2006 .
5. APEC (1996) Ministerial Meeting on Sustainable Development-Manila, Philippines Action programme. Asia-Pacific Economic Cooperation
6. ARADHNA, A." Technology policies and Technological capabilities in Industry: Comparative analysis of India and Korea, council for research international relation, W.P, NO 68.
7. Asian Development Bank .Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries.2007.
8. Asian Development Bank, 2007, Asian economic outlook 2007 Update, Asian Development Bank.
9. Asian Development Outlook 2007. Ten Years after the Crisis. The Asian Development Bank. 2007.
10. Bacha, O. I. Lessons from East Asia's crisis and Recovery. Asia –Pacific Development Journal 11(2): 81-101. 2004

11. Betcherman, G. & Islam, R. (ed.): "East Asian Labor Markets and the Economic Crisis; Impacts, Responses and Lessons", World Bank/ILO, 2001.
12. Biswas, Dilip K (2003) Implementation of the clean development mechanism in Asia and the Pacific. issues, challenges and opportunities. The United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP).
13. Brown Jason Small Scale Bank Lending in Developing Countries, A comparative analysis, U.S.A, 1984 .
14. Burney, N. and Khan, A.H. (1992), "Socio Economic Characteristics and Household Saving : An Analysis of Households Saving Behavior in Pakistan" , The Pakistan Development Review, Vol.31, No.1.
15. Burton, D. and A. Zanello. Asian Financial Crisis : Asia Ten Years After. IMF Survey: Asia Ten Years After. 2007.
16. China Statistical Yearbook, 1992.
17. China's Trade with the World
18. Cho, J-W., 2005, The Chinese Yuan Revaluation: Effects and Implications for Exchange Rate Policy, Asia-Pacific Trade and Investment Review, Vol. 1, No. 2, November 2005
19. Christy and Clendenin (1976), "Introduction to Investment", Bellwood Publishers.
20. Chung, Eichengreen, 2007, Exchange Rate Arrangements for Emerging East Asia.
21. Communications Development Incorporated (2006). The Little Green Data Book. The International Bank for Reconstruction and Development/the world bank
22. Dar and Tzannatos (1999), Active Labor Market Programs: A Review of the Evidence Based on Evaluations. Social Protection Discussion Paper 9901. Washington, D.C.: World Bank.
23. Debroy, Bibek (2003). Sustainable development – An Asian perspective. Bulletin on Asia-Pacific Perspectives. UNESCAP issues economic forecast for 2004. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific Development Bank.

24. DRPAD (1999). Integrating Environmental Considerations into Economic Policy Making Processes. Background readings, Volume I&II. Development Research and Policy Analysis Division (DRPAD). The United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP).
25. Edwards, S., 1999, Exchange rate systems in emerging economies, This paper is part of U.S. Department of the Treasury project on the international financial system, Egypt", Geneva, August, 1999 .
26. Eichengreen, B. 2004, Monetary and Exchange Rate Policy in Korea:
27. Eichengreen, B. Toward a New International Financial Architecture: A practical Post- Asia Agenda (Washington: Institute of International Economics, 1999).
28. ESCSP (2003) *REgIONAL follow-up to the world summit on sustainable development in Asia and the pacific*. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific.
29. Esty, Daniel C., others (2005). Environmental Sustainability Index: Benchmarking National Environmental Stewardship .New Haven. Yale Center for Environmental Law and Policy.
30. European Delegation in Egypt (2002), Annual Report .
31. Fretwell, D., J. Benus, and C. J. O'Leary (1999): Evaluating the Impact of Active Labor Programs: Results of Cross Country Studies in Europe and Central Asia. Social Protection Discussion Paper Series 9915. Washington, D.C.: World Bank.
32. Garay, U. The Asian financial crisis of 1997-1998 and the behavior of Asian stock markets.2003.
33. Goldstein, M., 2004, Adjusting China's exchange rate policies, Revised version of the paper presented at the International Monetary Fund's seminar on China's Foreign Exchange System, Dalian, China, May 26-27, 2004.
34. Gordon Betcherman, et al, (2000) "Active Labor Market Programs: Policy Issues for East Asia", Social Protection Unit, Social protection Discussion paper series No.0005, The World Bank.

35. Hammer, Burton (1999) Cleaner production training in Asia: experience from the ASEAN Environmental Improvement Project. Asian Institute of Management.
36. Hasan, Zubair, 2007, "fifty years of Malaysian economic development: policies and achievements" international Islamic university, Malaysia (ITUM), paper No. 5967.
37. Hatch, Walter & Yamamura, Kōzō (1996) Asia in Japan's Embrace: Building a Regional Production Alliance. Cambridge University Press
38. Hua, P., 2006, Price competitiveness of China and its Asian neighbor competitors, IDREC/CERDI, CNRS, Universite d'Auvergne, France.
39. Ibrahim Awad, (2003) , "Economic Reform, Employment Policy in Egypt" , Aspects of the Structural Reform conference , Department of Economics , FEPS, Cairo University, Cairo.
40. IGES (2005). Sustainable Asia 2005 and Beyond. In the pursuit of innovative policies. Institute for Global Environmental Strategies (IGES).
41. IMF, International Financial Statistics, 2007.
42. International Trade Center, COMTRADE data of UNSD, 2007.
43. Iqbal, Z.(1993), "Institutional Variations in Saving Behavior in Pakistan", The Pakistan Development Review, Vol.32, No.4, part II,. Joseph E. Stiglitz and shahid Yusuf (Editors), Rethinking The East Asian Miracle, the world Bank, 2001.
44. K.Kojima : "Japanese and American Project Investment in Asia . A Comparative Analysis", Hitotsubashi, Journal of Economics, Vol.26, June, 1985.
45. Kawai, M. Asian Bond Market Development: Progress, prospects and challenges. High Yield Debt Summit Asia. Singapore. 2007.
46. Kenichi ohno, Dec. (2002), "The east asian experience of economic development and Cooperation, National graduate institute for policy studies (GRIPS) .

47. Khan, A.H., Hassan, L., Malik, A. (1992), "Dependency Ratio, Foreign Capital Inflows and The Rate of Savings in Pakistan" , The Pakistan Development Review Vol. 31, No.4, part II.
48. Khan, M.S. (1993), "Domestic Resource Mobilization : A Structural Approach", The Pakistan Development Review, 32:4 part II.
49. Kim, S., Kim, S., Financial Panic and Exchange Rate Overshooting during Currency Crises, An earlier version of the paper was presented at ASSA meeting and KAEA/KEA conference.
50. Leonardo Hernández, L., Montiel, P., 2001, Post-Crisis Exchange Rate Policy in Five Asian Countries: Filling in the "Hollow Middle"? A preliminary version of this paper was presented at the IMF Institute high-level seminar Exchange Rate Regimes: Hard Peg or Free Floating? Washington, March 19–20, 2001, and at ESAM 2001, Auckland, July 6–8.
51. Louis Kuijs, June (2005), investment and saving in China, The World Bank Office China, East Asia pacific poverty reduction and economic management (EASPR).
52. Louis kuijs, May 2006, How will China's saving – investment Balance Evolve? Working on the international financial integration of China and India.
53. Martin Khor, Globalization and the South: some critical Issues, UNCTAD discussion papers, No. 147, April 2000.
54. McKinnon, R.I. (1973), "Money and Capital in Economic Development", Washington D.C., The Brookings Institution.
55. Meredith Woo-Cumings, Miracle As Prologue: The State and The Reform of The Corporate Sector In Korea, in Joseph E. Stiglitz and Shahid Yusuf (Editors), Rethinking the East Asian Miracle, the world Bank and Oxford University Press, 2001.
56. Michael Gavin, Ricardo Hausmann and Ernesto Talvi, May 1997, "Saving Behavior in Latin America: overview and policy issues", Inter-American Development Bank, working paper 346.

57. Mohamed Ariff and Lim Chze Cheen, June 2001, "Mobilizing Domestic and external resources for economic development : Lessons from The Malaysian experience, Asia Pacific development journal, Vol. 8, No.1.
58. Morales-Gomez, Daniel (ed) Transitional social policies the new Development challenges of Globalization. Eathskon publication ltd. Landon, 1999.
59. Muchhala, B. "Ten Years After: Revisiting The Asian Financial Crisis. Woodrow Wilson International center for scholars. Asia Program. (2007).
60. Mun – chow, " Technology Development in Malaysia and Newly Industrialized economics " , Asian –Pacific Development Journal , vol11 , N02 , December 2004.
61. Nambiar, S., 2003, Malaysia's response to the financial crisis: responding the viability of unorthodoxy policy, Asia-Pacific Development Journal, Vol. 10, No. 1, June 2003.
62. NDRC. (2000- 2006) *Cleaner Production in china*. National Development and Reform Commission. <http://www.chinacp.org.cn/eng/index.html> .This site was originally developed as the project web site for the CIDA financed Canada-China Cooperation Project in Cleaner Production.
63. NJBIA (2006). *Environmental Compliance Digest. A Handbook for New Jersey Employer*. New jersey business & industry association
64. O'Leary, C. (1998): Evaluating the Effectiveness of Active Labor Programs in Poland. Draft Working Paper. W.E. Upjohn Institute for Employment Research of Small Scale industries, Small Industry Bulletin for Asia and the Pacific, No, 1982.
65. Radelet, S. and J. Sacks, " The East – Asian Financial Crisis: Diagnosis, Remedies, Prospects," Brookings papers on Economic Activity (1998):1, 1-90.
66. Ragui Assaad, " Unemployment and Youth Insertion in the Labor Market in Egypt" , ECES Working Paper Series, February 2007, (WP118).
67. Ravallion, M. (1998): Appraising Workfare Programs. Working Paper Series 1955. Washington, D.C.: The World Bank.

68. Rhys Jenkins, the political Economy of industrialization: A comparison of Latin American and East Asian newly industrializing countries, in: development and change, SAGE, London and New Delhi, vol. 22 (1991).
69. Roberts, I., Tyers, R., 2001, China's Exchange Rate Policy: The Case For Greater Flexibility.
70. Rodrik, Dani (2002), "Trade Policy Reform as Institutional Reform in Bernard Hockman", Handbook on Developing Countries and The Next Round of WTO Negotiations.
71. Samiha Fawzy and Nihal El-Megharbel, " Public and Private Investment in Egypt: Crowding-Out or Crowding-In? ", ECES Working Paper Series , April 2004, (WP96)
72. Samiha Fawzy, " Investment Policies and Unemployment in Egypt", ECES Working Paper Series, May 2002, (WP68)
73. Samir Radwan, Employment and unemployment in Egypt: Conventional Problems, Unconventional Remedies, ECES, working paper No 70. August 2002.
74. Samir Radwan, Towards Full Employment: Egypt in 21st Century, ECES, Distinguished Lecture 10, 1997.
75. Sheng, A. Financial Policy Landscape. OECD/ADB 7th round table on capital market reform in Asia. ADB Institute, Tokyo, Japan, 2005.
76. Siddiqui, Rehana and Siddiqui, Rizwana (1993), "Household Saving Behaviour in Pakistan" The Pakistan Development Review vol. 32, No. 4.
77. Sohn, I., " East Asia's Counterweight Strategy: Asian Financial Cooperation and Evolving International Monetary Order," (Washington: G24 of the International Monetary Fund, 2007), www.g24.org/sohn0906.pdf.
78. Stiglitz, J. E. The Asian Crisis: Ten Years After. Project Syndicate 2007.
79. Sung Hee Jwa and In - Gyukim, Globalization and Domestic Adjustments in Korea, Korea development Institute, March 10, 1997.
80. Takatoshi, I. "Asian Currency crisis and the International Monetary Fund" Asian Economic policy Review 2 (2007): 1, 16-49.
81. The Global Competitiveness Report, the Competitiveness Index, 2006-2007.

82. The World Bank. Will Resilience overcome risk? Special Focus: Agriculture for development .East Asia and Pacific Update. 2007.
83. Thomas I. palley, 1996, The saving – invested Nexus : Why it matters and How it works, CEPA working paper series , working paper No.(1).
84. Umezaki, S., 2006, Monetary and Exchange Rate Policy in Malaysia before the Asian Crisis, Institute of Developing Economies, JETRO, Japan.
85. UN, International Trade Statistics, yearbook, various issues.
86. UNCTAD , (1999) , " World Investment Report 1999 : Foreign Direct Investment and the Challenge of Development " , New York , United Nations.
87. UNCTAD, (1994). World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace (New York, United Nations.
88. UNCTAD, Export Concentration Index, United Nations Conference Trade Development, 2005.
89. UNCTAD/WTO, International Trade Center.
90. UNESCAP, 2001, *Enhancing Export Opportunities Through Environmentally Sound Business Development, Studies in Trade and Environment No. 44*, National Workshops on Enhancing Export Opportunities through Environmentally Sound Business Development, Trade and Investment Division (TID).
91. UNESCAP, 2006, Key economic developments and prospects in the Asia Pacific region 2006.
92. United Nations Statistics Division.(2007). *The Millennium Development Goals Indicators*. Department of Economic and Social Affairs. United Nations.
93. United Nations, Modernization and Improvement of efficiency
94. Walker, W., 1999, New Exchange Rate Policies for Asia after the Crisis, Asian Development Bank.
95. Warwickj, Jone-wha, March (2007), “Domestic investment and external imbalances in east asia”.
96. Won-Am park, Jone 2002, Korea country study, Hongik University.

97. World Bank (1993), "The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy", New York: Oxford University Press.
98. World Bank, 2007, World development indicators, the Development Data Group, World Bank.
99. World Bank, World Development Indicators, 2007.
100. World Bank, World Development Indicators, CD ROM
101. World Trade Organization (1999), "Trade Policy Review of
102. WTO, Trade Policy review-Korea : 2000 .
103. Zulu Hu and Mohsin S.khan, April 1997, "Why is China growing so fast?" international monetary fund, economic issue No.8.

المواقع الإلكترونية على الإنترنت:

<http://www.China.International Information Center>.
<http://www.Wto.org/english/tratop-e/tp138-e.htm>
<http://www.arabic.China.org.cn>
<http://www.intracen.org/countries>
<http://www.miti.gov.my/trdiind/au>
<http://www.UNCTAD.org>
<http://www.us china.org/statistics/investmarch 99.html>
<http://www.Usinfo.state.gov/eapleat-asia-pacific/apec>
<http://mpira-ub-uni-muenchen-de/5967> .
www.sedo.org
www.sfdegypt.org
www.idsc.gov.eg
www.suwaidan.com/vb1/showthread.php?=&6245
www.xinxuanet.com
www.safety.com.cn
<http://www.westga.edu/~bquest/2003/asian.htm>
<http://www.banquecentrale.gov.sy/archive/archive>
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2007/CAR0530A.htm>
<http://www.banquecentrale.gov.sy/archive/archive>
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa19-12-99/namaa2.asp>

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypty.	Sep, 1986
٣٦	الملاحح الرئيسية للطلاب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيذ والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأسيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونيو ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملاحم الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونيو ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونيو ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

ديسمبر ١٩٩٨	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	١٢٢
ديسمبر ١٩٩٨	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	١٢٣
ديسمبر ١٩٩٨	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	١٢٤
فبراير ١٩٩٩	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	١٢٥
سبتمبر ١٩٩٩	الآفاق والإمكانات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	١٢٦
سبتمبر ١٩٩٩	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	١٢٧
سبتمبر ١٩٩٩	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	١٢٨
يناير ٢٠٠٠	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	١٢٩
يناير ٢٠٠٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	١٣٠
يناير ٢٠٠٠	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	١٣١
يونيو ٢٠٠٠	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	١٣٢
يونيو ٢٠٠٠	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	١٣٣
يونيو ٢٠٠٠	الإعاقة والتنمية فى مصر	١٣٤
يناير ٢٠٠١	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	١٣٥
يناير ٢٠٠١	الجمعيات الأهلية وأوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	١٣٦
يناير ٢٠٠١	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	١٣٧
يناير ٢٠٠١	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	١٣٨
يناير ٢٠٠١	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى	١٣٩
يناير ٢٠٠١	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	١٤٠
يناير ٢٠٠١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	١٤١
يناير ٢٠٠١	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	١٤٢
ديسمبر ٢٠٠١	سبل تنمية الصادرات من الخضر	١٤٣
ديسمبر ٢٠٠١	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	١٤٤
فبراير ٢٠٠٢	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	١٤٥

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضد أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربة وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعى - التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحية - سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " سوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونيه ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونيه ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونيه ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الاقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونيه ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونيه ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونيه ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراتته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر حتى عام ٢٠٠٧	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة	نوفمبر ٢٠٠٨